

اهل الذمة في الإسلام

تأليف

دكتور ا. س. ترتون

مراجعة وتعليق

الدكتور حسن حبشي

الطبعة الثانية



اهل الذمة في الإسلام

تأليف
دكتور اس. تروتون
الأستاذ بجامعة لندن

ترجمة وتعليق
الدكتور حسن حبشي

الطبعة الثالثة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٤

هذا الكتاب ترجمة لكتاب .

Galiphs And Their Noni- Moslem' - Subjects.

By

A. S. Tritton.

«تقديم»

يسرني أن أقدم لقارئ سلسلة «تاريخ المصريين» هذا الكتاب الهام عن «أهل الذمة في الإسلام» الذي ألفه الدكتور «تريتون» الأستاذ بجامعة لندن تحت عنوان: «الخلفاء ورعاياهم غير المسلمين». وقد ترجمه الأستاذ الدكتور حسن حبشى باذن من المؤلف، وصدرت الطبعة الأولى منه فى عام ١٩٤٩ تحت عنوان: «أهل الذمة فى الإسلام»، ثم صدرت طبعة ثانية له فى عام ١٩٦٧، وكلا الطبعتين صدرتا عن دار المعارف.

ونظرا لأن الطبعتين قد نفدتا من السوق، ولأن الكتاب يعد مرجعا علميا هاما لاغنى عنه للقارئ المتخصص والمثقف العادى، فقد استأذنت الدكتور حسن حبشى فى إصدار طبعة ثالثة منه فى سلسلة «تاريخ المصريين»، وأذن لى مشكورا.

ويتميز هذا الكتاب عن غيره من الكتب العلمية التى تناولت هذا الموضوع بتقسيمه الموضوعى الممتد على مساحة الدولة الإسلامية الشاسعة الأرجاء. فقد تناول فى الثلاثة عشر فصلا التى قسم إليها كتابه موضوعات هامة تتمثل فى عهد عمر بن الخطاب؛

والادارة الحكومية، والكنائس والأديرة، والفتنة فى القاهرة المملوكية، والدولة والكنيسة، والعرب النصارى، والشعائر الدينية لأهل الذمة، وملابس أهل الذمة، والمضايقات المالية التى تعرضوا لها، وأحوالهم الاجتماعية والعلمية، والأسس الدينية لمعاملة أهل الذمة، والضرائب.

والكتاب على هذا النحو يغطى أهم الموضوعات المتعلقة بأهل الذمة فى الدولة الإسلامية، بالاستناد الى أوثق المصادر التاريخية. وهو يسد بذلك ركنا هاما فى المكتبة العربية.

رئيس التحرير
أ. د. عبد العظيم رمضان

الفهرست

ص	
هـ	مقدمة الطبعة الثانية
ط	مقدمة الطبعة الأولى
س	كلمة شكر
١	الفصل الأول : عهد عمر
١٣	» الثاني : الإدارة الحكومية
٣٥	» الثالث : الكنائس والأديرة
٦٥	» الرابع : الفتنة في القاهرة المملوكية
٨١	» الخامس : الدولة والكنيسة
٩٥	» السادس : العرب النصارى
١٠٩	» السابع : الشعائر الدينية
١٢٧	» الثامن : ملابس أهل الذمة
١٤٣	» التاسع : المضايقات المالية
١٥٧	» العاشر : الأحوال الاجتماعية
١٧٩	» الحادى عشر : الطب والأدب
٢٠٣	» الثانى عشر : الأسس الدينية
٢٢٩	» الثالث عشر : الضرائب
٢٧٥	خاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

موضوع هذا الكتاب جديد رغم قدمه ، ولا زال موضع بحوث مختلف بعضها عن بعض في دوافعها مما تباين معه النتائج التي يتوصل إليها كل كاتب نظراً لما يتوافر بين يديه من مصادر أولية ، وهذا دليل على حيوية الموضوع .

ولعل موجز القول أن الإسلام لم يكن دين طبقية ، بل إنه دين يدعو لقيام المجتمع السليم الذي تنصهر فيه كل العناصر الموجودة على اختلاف أجناسها وألوانها وثقافتها ومناحي تفكيرها مع سن شريعة لها قوامها الكفاية والعدل وإتاحة الفرص للجميع ، وإن لم يكن معنى ذلك تساوى الأنصبة لأن العمل عنده من كبرى الركائز في تقييم المرء ، واختلاف الناس في الدرجات فيما بينهم إنما يقوم على أساس إنتاج كل فرد منهم ، ليس لعرق النسب والأصل قيمة إلا فيما يؤديه صاحبه للمجتمع ، وليس للثروة الموروثة أثر ، وما يقيم لهذين من قدر إلا المجتمع طبقى كما حدث في أثناء النبوة حين أنكر كفار قريش أن تكون للرسول - عليه السلام - النبوة وهو ليس بالثرى المترف ، وكانوا يودونها - ضلالة - لو أنها سيقف إلى بعض كباراتهم في الجاهلية أمثال عتبة بن ربيعة أو الوليد بن المغيرة ، وقد أشار إلى ذلك تعالى في كتابه الكريم حيث قال - جل من قائل - (وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم ، أم يقسمون رحمة ربك ؟ نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا) ، هذا إلى أن الإسلام أجل العمل ومجهود كل فرد ، قال تعالى (فن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً) وقوله أيضاً (من

هل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) ، يضاف إلى هذا أن الإسلام هو الذى سوى بين معتقيه وبين من استظلوا بحكومته حتى ولو لم يعتنقه ، ولذلك كانت حضارته موصولة غير مقطوعة ومنتجة غير عقيمة ، وإذا كان الغرب يزعم على الدنيا بأن بعض شعوبه - فى أزمنة متأخرة - قد ثارت على قيود الإقطاع والعبودية ونادت بالتحرفان الحضارة الإسلامية هى التى أدست هذه القواعد منذ أربعة عشر قرناً ووضعتها موضع التنفيذ ، وإن الناظر للعالم اليوم - لاسيما العالم الغربى - ليرى أن حضارته قد اعتورها التخلخل وأصبح مجتمعه مجتمعاً مريضاً من الناحيتين السياسية والاجتماعية فبعد عن الجوهر الحقيقي للفكرة الحضارية الهادفة إلى تقدير ذاتية الوجود البشرى إذ استشرت لديه روح الجبروت والظلم والطغيان وهدر القيم الإنسانية والمثل العليا ، وراح يحارب الحركات التحررية - أيا كان مظهرها - وتطلع لأن يحتج - هودون غيره - ثروات الدنيا وسخر فى استغلالها لنفسه كفاح العاملين ، ولأفهل يتجاوب مع فكرة التقدم البشرى أن يقدر لجيل واحد أن يشهد حريين حروسين لم يفصل بين خاتمة أولاهما وبداية ثانيتهما غير عشرين سنة ؟ وهل يعقل أن نعمض دول كبرى عيونها على إخراج شعب من أرضه ، أو أن يكون اللون مدعاة لفرقة فى المعاملة بين أبناء الوطن الواحد ؟

فهل كان من ذلك كله شئ فى الإسلام والحضارة العربية ؟

إن الإجابة بالنفى . فلقد دعى الإسلام إلى تعايش سلى تحترم فيه إرادة الشعوب والأفراد (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) ودعى إلى السلم (وإن جنحوا

للسلم فاجتنب لها وتوكل على الله) ولم يجعل طبقة تمتاز على طبقة أو فردا يعلو فرداً فيتحكم في الرقاب ، قال تعالى (ما كان للبشر أن يؤتوه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لى من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ، ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أياً أمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون) هذا إلى أن الفكر الإسلامى نادى منذ عصر بعيد بالحرية فى أسى صورها وأذى ألوانها وحارب من أجل تطبيق هذه الغاية وساند حركات التحرر بل إنه ابتدعها ، فى الوقت الذى كانت أوروبا فيه أوصالاً ممزقة وأشلاء مبعثرة تحت أقدام القبايل الجرمانية المتبربرة فى القرن السابع الميلاد كانت الدولة الإسلامية قد انتظمت قواعدها وأصبح لها دستور يحدد مكانة كل فرد فيها ويقرر نصيبه فى المجتمع الذى يعيش فيه ثم كانت هناك جماعة تنادى بسوق الخلافة لأى شخص حتى ولو كان عبداً حبشياً ، والتاريخ أصدق شاهد على أن الشعوب التى دخلت فى نطاق الإسلام والدولة العربية قد تمتعت بالحرية التامة ، واحترمت شعائرها وتقاليدها وأحرامها المقدسة وإطمأنت إلى وجودها وذاتيتها ، ومن ثم راحت تعمل فى كنف الحكومة العربية بروح ملؤها الإخلاص ، كما اصطنع الحكام العرب والمسلمون وجالاتها فى جميع وظائف الدولة صغيرها وكبيرها .

* * *

وبعد فإنا لنأى أن نقول ربنا آتانا من لدنك رحمة وهىء لنا من أمرنا رشداً

حسن حبشى

الدى فى ١٠/٥/١٣٨٧ هـ
١٩٦٧/٩/٥ م

مقدمة الطبعة الأولى

يعالج هذا الكتاب موضوع العلاقات بين المسلمين وبين الطوائف المختلفة غير الإسلامية من تعارف المسلمين على تسميتهم بالذميين وهم أهل الكتاب ومن لهم شبهة بأهل الكتاب ، وهي الجماعات التي قدر لها أن تحتك احتكاكا مباشرا بأصحاب النفوذ والسلطان في البلدان الإسلامية في المصور الوسطى في الشرق والغرب ، ووسيلة هذا الاحتكاك إما أن تكون تلك الطوائف قد عاشت في هذه الاقطار ذاتها ، أو أن تكون الدولة قد اصططعت بعض الرجال غير المسلمين في وظائفها المختلفة بالدواوين ما عدا القضاء ، أو أن يكون الإثنان معاً ، كما يعالج في الوقت ذاته المراسيم التي صدرت بشأن جماعات أهل الذمة في مختلف البقاع ، ويصور أحوالهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية في فترة المصور الوسطى على وجه الخصوص .

* * *

والكتاب قائم في الأصل على عهد عمر الذي قطعه لأهل دمشق ، وسواء أصبح وجود هذا العهد أم لم يصبح ، وسواء أصبحت نسبته إلى عمر أم لم تصبح — مما يعالجه المؤلف — فإن ذلك « العهد » كان اللبنة الأولى في دفع الدكتور ا. س. ترتون لمعالجة موضوع شائك شائق .

أما إنه شائك فلأن بحث أوضاع الجماعات الذمية في المجتمع الإسلامي يتطلب الرجوع إلى كتب التاريخ والتشريع والفقه الإسلامية وغير الإسلامية من المعاصرة وأشباه المعاصرة ، وهذا يتطلب مرة أخرى جلداً وصبراً على جمع التنف المبعثرة هنا وهناك ، والربط بين بعضها والبعض الآخر لتكوين مادة

مستقلة ، ولا يؤمن الزلل في هذه المراتب الناعمة ، بل إن اختلاف وجهات نظر
الائمة والفقهاء في الإسلام لما يجعل الإنسان يقع في حيرة : أيها يأخذ ؟ وأيها
يترك ؟ وسيرى القارئ خلال هذا البحث كيف تعارضت آراء المجتهدين والفقهاء
وأهل الرأي في المسألة الواحدة . وأقوى كل واحد منهم أو كل جماعة برأى يتعلق
به . وهو نتيجة اجتهاده الخاص ، مما يجعلنا نواجه عدة آراء يعارض بعضها
البعض حول موضوع واحد . وربما يكون الأمر أيسر أمام أتباع المذهب
المعين من المذاهب المختلفة ، فيأخذون بما ألقى به شيخهم وصاحب مذهبهم
ويتركون غيره ، ومعنى هذا أن السلطان أو الوالى أو الملك أو الخليفة : الشافعى
أو الحنبلى أو المالئكى أو الحنفى لا تصعب عليه الأمور حين يتبع فتوى صاحبه
وشيوخه ، أما نحن الذين نريد أن نمحكم على « التشريع » الوضعى الذى سنه
الحكام من حيث صلاحيته للفرد وصلاحيته للجموع دون التقيد بالسوابق
ف نجد الأمر صعباً كل الصعوبة .

على أن هذا الاختلاف في الآراء وتباين وجهات النظر هو دليل على حيوية
الجماعة وتقليبها الموضوع على شتى نواحيه ، ومن الخير أن « نجتهد » كل جماعة
فتخرج برأى جديد وإن كان قائماً في أسسه على الأصول الدينية والنظر لحاجات
المجتمع الذى « يتطور » على الدوام ، إذ التطور سنة الحياة والتجديد مظهره
المادى ، سواء أكان هذا التجديد فى العمارة أم التفكير أم أساليب الحياة .

• • •

ولما أن موضوع الكتاب شائق فذلك راجع لطرافته وجدته ووقوفنا
على مدى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنصارى وغيرهم من الذميين الذين
كان يضطرب بهم المجتمع الإسلامى فى العصر الوسيط ، وفى هذا جلاء لنواح
قيسة بأن تكون جزءاً من الجوانب الرئيسية فى الدراسة الجديدة للتاريخ الذى

اقتصر أغلب جمهور المؤلفين المحدثين في لغة الضاد على تناوله من الناحية السياسية فقط ، متأثرين في ذلك بالروح المدرسية التقليدية القديمة التي لا زالت طابع كثير من المؤلفات والأبحاث ، وهي روح ترجع إلى ما هو أقدم من هذا وأعنى بها تأثر السكاتب العربى اللغة بنظام الكتب القديمة التي درجت على أن تجعل التاريخ حوليات ، وأن تأخذ « العالم » عرضيا ، مع أن في قدرة الباحث اليوم أن يزيل صده هذه الكتب ليخرج ما فيها إلى القراء غذاء شهيئا مستساغا يحب التاريخ إلى المطالع ويكثر من الراغبين فيه .

* * *

على أنه ربما كان من الصعب الوصول إلى نكرة مقررة واضحة المعالم بشأن أسلوب معاملة الذميين ، لأن ذلك موقوف على شخصية الحاكم أو الوالى أو السلطان أو الملك أو الخليفة إزاء غير المسلمين ، كما أنه موقوف على الحركات الشعبية في داخل الدولة الإسلامية ، سواء نجمت هذه الحركات من جانب المسلمين أم صدرت عن غير المسلمين ، مما سيراه القارىء مفصلا مبسوطا في هذه الترجمة .

وإذا تقرر في الأذهان أن الإسلام صريح في النص على وجوب معاملة الذميين بالحسنى أمكن اعتبار أى معاملة غير هذه المعاملة حدثا شاذا ليس من الأصول الثابتة في شيء ، وقد تزدهم حوليات معينة بهذه الأحداث الشاذة ، لكن ذلك لا ينهض دليلا على أن روح الإسلام هي المعادة للأديان السماوية كالنصرانية أو اليهودية ، بل يجب أن نفقش عن الدافع لهذا الانحراف في نواح أخرى غير الدين ذاته . ثم أنه يجب أن نذكر أن الأحداث العدائية التي نجهدها في الكتابات التاريخية إنما ترمز لعصور بعيدة عنا زمنيا ، وهي عصور تغلب فيها الناحية الدينية ويضيق أفق تفكير أهلها عن أن يتصوروا حياة لغير ما يؤمنون به

ويعتقدونه ، ولست أعتذر لهذه العصور الوسطى عند المسلمين وغير المسلمين حين أشير إلى الاضطهادات التي حاقت بمجاعات « الهيجونوت » في فرنسا في مستهل العصور الحديثة على أيدي إخوانهم في الدين وأهني بهم الكاثوليك ، ولست كذلك أدافع عن العصور الوسطى حين أنكر للقارىء أن يقرر بينه وبين نفسه ما أدى إليه انفصال الكنيسة الإنجليزية عن كنيسة رومية زمن هنرى الثامن ، وما سحب هذه الحركة الانفصالية من أشد أنواع النضال والقسوة واصطناع وسائل العنف والاضطهاد في سبيل فرض المذهب الجديد ، حتى لقد قدر لإنجلترا أن تشاهد استعمال النار والمشقة من جراء التطاحن الدينى المذهبي في هذا العصر ، على أنه كلما تقدم الزمن وزاد اتساع الثقافة قل التعصب ، ويوم يعم العلم جميع النواحي تتحقق الحرية الفكرية بأوسع صورها ، وينعم العالم - في الشرق والغرب - بالتمتع بآثارها ، وذلك ليس بالقليل .

وقد نشأت العلاقات بين المسلمين والذميين منذ بداية الدعوة المحمدية ، وتطورت في التاريخ في مراحل عدة ، على أنه لم يفرد لها كتاب مستقل يجمع بين دفتيه ما تعرضت له هذه العلاقات من ضعف وقوة وتراخ ، هذا على الرغم من ورود التنف الجمة في كتب التاريخ والأدب والفقه والحديث ، لذلك كانت الحاجة ماسة إلى وضع كتاب شامل في هذا الموضوع في أيدي طلاب الحقيقة التاريخية ، وهذا هو السبب الذى من أجله أقدمت على ترجمة هذا الكتاب الذى أرجو أن يسد فراغاً أو يدفع بعض القراء على الاستزادة من هذا الموضوع الهيك ومعالجة ناحية أو أكثر معالجة مسهلة فائضة ، حتى نستطيع الوقوف تماماً على الأوضاع الهامة في العصر الوسيط .

وبعد فقد أطلت على القارىء في هذه المقدمة ، على أننى أحب أن أقول كلمة ختامية وهى أننى أحسب أن المؤلف قد وفق في جمع المادة الأولية لموضوع أهل النعمة في الإسلام وكذلك في معالجته هذا الموضوع ، وهو توفيق سلسله القارىء حين يطالع الكتاب ، أو يكون قد لمسه إن بدأ به ثم تى بمقدمة الترجمة هذه ، وعلى أية حال فليست أحب أن أفرض على القارىء وجهة نظر معينة ، بل أحسب أن الخير أن أترك الحكم للقارىء على الموضوع والترجمة والتعليق .

وقد تفضل المؤلف الدكتور تريتون Prof. Tritton — مشكوراً غير مأجور ولا مأمور — فأذن لى بترجمة الكتاب ، كما تفضل فكتب بعض نواحي البحث من جديد وأرسلها لى لترجمتها ووضعها حيث أشار ، وقد أردت أن أنبه على ذلك حتى يلحظ القارىء ما قد يكون من الفرق بين المادة الواردة في هذه الترجمة العربية وبين المادة الواردة في الأصل الإنكليزى لاسيما فيما يتعلق بالخرائب .

كما رأيت الواجب العلمى يقتضىنى أن أضيف في صلب الكتاب ما لا يخل به ، وميزت ذلك بفاصلتين على هذه الصورة [] ، أى أن كل ما بينهما قد أضافه المترجم للإيضاح والتفسير ، وكذلك زدت على الأصل جميع التعليقات الواردة في حواشى هذه الترجمة العربية ، ولم أشأ أن أنص عليها .

على أننى أحب أن أرفع جزيل الشكر والامتنان لعبطة الخبر المعظم مار أغناطيوس أفرام الاول برصوم الجزيل الاحترام بطريك أنطاكية وسائر المشرق على السريان الارثوذكس ، الذى تفضل فأمدنى بمعلومات قيمة سيرها القارىء في حواشى الكتاب شاهدة بفضلته وعلمه ودقته .

كذلك أشكر صديقى الكريم المؤرخ الدكتور عبد العزيز الدورى مدير

النشر والترجمة بوزارة المعارف بالعراق ، الذى تفضل بتعليقات رائعة
وتحقيقات دقيقة عن الناحية المالية فى الفصل الخاص بالضرائب كما أحب أن
أشكر الأب فنواى المحترم Père Marie Marcel Anawati من دير الآباء
الرهبان الدومنيكان بالعباسية بالقاهرة ، الذى تفضل فعاوننى فى العثور على بعض
النصوص العربية الواردة فى الترجمة .

* * *

وبعد فأرجو أن تكون مادة هذا الكتاب عوناً لمن يريد البحث فى أوضاع
الذميين فى المصور الوسطى .

القاهرة — للنيل

محمى ميسى

الخميس ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩

الفصل الأول

عهد عمر

جرت العادة أيام الخلفاء على فرض قيود معينة يلزمها غير المسلمين في حياتهم العامة والخاصة ، وتعتبر هذه القيود ثمناً يدفعونه لقاء تمتعهم بالعيش في دار الإسلام ، ولم يكن يتمتع بهذا الامتياز سوى أتباع الملل المعترف بها ، وهي المسيحية واليهودية والمجوسية والسامرية والصابئة (١) ، ويعرف أتباع هذه النحل بأهل الذمة ، والمعتقد أنه ورد في القرآن ما يؤيد هذه القيود في قوله تعالى « حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون » (٢) ،

وقد اشتمل العهد المعروف بعهد عمر بن الخطاب على تلك الامتيازات المختلفة ، ولهذا العهد صور عدة متباينة ، إحداهما واردة على هيئة كتاب صادر منه ، يقتبس فيه جزء من رسالة بعث بها إليه النصارى جاء فيها « إنكم لما قدّمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وأهاليها وأموالنا وأهل ملتنا ، على أن تؤدّى الجزية عن يد ونحن صاغرون ، وعلى ألا نمنع أحداً من المسلمين أن يزل كنائسنا في الليل والنهار ، وأن نعتيقهم فيها ثلاثاً ، ونطعمهم الطعام ، ونوسّع لهم أبوابها ، ولا نعرب فيها بالنواقيس إلا ضرباً خفيفاً ، ولا نرفع فيها أصواتنا بالقراءة ، ولا نؤوى فيها ولا في شيء من منازلنا جاسوساً

(١) السامرية من فرق اليهود الذين ينقسمون إلى عدة طوائف كالرابينين والفرائين من يتكرونها السامريين أن يكونوا يهوداً لا خلاف التوراة التي يبدعها بيد الطوائف الأخرى، راجع الفيلسوفندي : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٢٥٣ وما بعدها .

(٢) التوبة ، ٩ : ٢٩ .

لعدوكم ، ولا تُعَدِّثُ كَنِيسَةَ وَلَا دِيْرًا وَلَا صُومِعَةً وَلَا قَلْبَايَةَ ، وَلَا تُجَدِّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا ، وَلَا تُقْصِدُ الْاجْتِمَاعَ فِيْهَا كَانَ مِنْهَا فِيْ خَطَطِ الْمُسْلِمِيْنَ وَبَيْنَ ظَهْرَانِيْهِمْ ، وَلَا تُظْهِرُ شِرْكَاءَ وَلَا نَدْعُوْا اِلَيْهِ ، وَلَا نَظْهَرُ صُلْبِيَا عَلٰى كَنَائِسِنَا وَلَا فِيْ شَيْءٍ مِنْ طَرُقِ الْمُسْلِمِيْنَ وَأَسْوَاقِهِمْ ، وَلَا نَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ ، وَلَا نَعْلَمُهُ أَوْلَادَنَا ، وَلَا نَمْنَعُ أَحَدًا مِنْ ذَوِي قُرْبَانَا مِنَ الدَّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ ، وَأَنْ نَجُزَّ مُقَادِمَ رُءُوسِنَا ، وَنُشَدَّ الزَّوَانِيْدَ فِي أَوْسَاطِنَا ، وَنُلْزِمَ دِيْنِنَا ، وَلَا تَنْتَشِبَ بِالْمُسْلِمِيْنَ فِي لِبَاسِهِمْ وَلَا فِيْ هَيْئَتِهِمْ وَلَا فِيْ سُلُوكِهِمْ وَلَا فِيْ نَقْشِ خِرَاطِيْمِهِمْ فَتَنْقَشُهَا نَقْشًا عَرَبِيًّا ، وَلَا نَكْتُبُ بِكُنَاهُمْ ، وَهَلِيْنَا أَنْ نَعْظَمَهُمْ وَنُوقِرَهُمْ ، وَنَقُومَ لَهُمْ مِنْ بَجَالِسِنَا ، وَنُرْشِدَهُمْ فِي سَبِيلِهِمْ وَطُرُقَاتِهِمْ ، وَلَا نَطْلُعَ فِي مَنَازِلِهِمْ ، وَلَا نَتَخَذَ سِلَاحًا وَلَا سِيْفًا ، وَلَا نَعْمَلَهُ فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرٍ فِي أَرْضِ الْمُسْلِمِيْنَ ، وَلَا نَبِيْعَ خَيْرًا وَلَا نَظْهَرُهَا ، وَلَا نَظْهَرُ نَارًا مَعَ مَوْتَانَا فِي طَرِيْقِ الْمُسْلِمِيْنَ ، وَلَا نَرْفَعُ أَصْوَاتِنَا فِي جَنَازَتِهِمْ ، وَلَا نَجَاوِرُ الْمُسْلِمِيْنَ بِهِمْ ، وَلَا نَضْرِبُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِيْنَ ، وَلَا نَتَخَذُ مِنَ الرَّقِيْقِ مَا جَرَتْ عَلَيْهِ سِهَامُهُمْ ، شَرَطْنَا ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى أَنْفُسِنَا وَأَهْلِ مِلَّتِنَا ، فَإِنْ خَالَفْنَا فَلَا ذِمَّةَ لَنَا وَلَا عَهْدَ ، وَقَدْ حُلَّ لَكُمْ مِنْهَا مَا يَحِلُّ لَكُمْ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاقِ وَالْمَعَانِدَةِ (١) .

وهناك صورة أخرى من العهد واردة في رسالة إلى أبي هيبدة واليه على الشام ، وواضح أنها من دمشق ، وفيها يقول « إنك حين قدمت بلادنا سأناك الأمان على أنفسنا وأهل ملتنا ، إنا اشترطنا لك على أنفسنا ألا نُعَدِّثُ فِي مَدِيْنَةِ دِمَشْقَ وَلَا فِيْهَا حَوْلَهَا كَنِيسَةً ، وَلَا دِيْرًا ، وَلَا قَلْبَايَةَ ، وَلَا صُومِعَةً رَاهِبَ ، وَلَا نُجَدِّدُ مَا خَرِبَ مِنْ كَنَائِسِنَا وَلَا شَيْئًا مِنْهَا مَا كَانَ فِيْ خَطَطِ الْمُسْلِمِيْنَ ، وَلَا نَمْنَعُ

كنائسنا من المسلمين أن يزلوها في الليل والنهار ، وأن توسع أبوابها للبادية
وأبناء السبيل ، ولا تؤول في منازلنا جاسوسا ، ولا نكتم على من
غش المسلمين ، وعلى ألا نعذب بنوا قيسنا إلا حرباً خفيفاً في خوف كنائسنا ،
ولا نُخرج صليبنا ولا كتابنا ، ولا نُخرج باهوثة ولا شعاعين ، ولا نرفع
أصواتنا بموئنا ، ولا نظهر النيران منهم في أسواق المسلمين ، ولا نجاورهم
بالخناذير ، ولا نبيع الخمر ، ولا نُظهر شركاً في نادي المسلمين ، ولا نرغب
مسلباً في ديننا ، ولا ندهو إليه أحداً ، وعلى ألا نتخذ شيئاً من الرقيق الذين
حررت عليهم سهام المسلمين ، ولا نمنع أحداً من قرابتنا إن أراد الدخول في
الإسلام ، وإن نازم ديننا حيث كنا ، ولا تنسبه بالمسلمين في لبس قلنسوة
ولا حمامة ولا نملين ولا فرق شعر ، ولا في مراكبهم ، ولا تتكلم بكلامهم ،
ولا تسمى بأسمائهم ، وأن نجر مقدم رؤسنا ، ونفرق نواصيتنا ، ولقد
الزناذير على أوساطنا ، وألا ننقش في خواتمنا بالعربية ، ولا نركب بالسروج ،
ولا نتخذ شيئاً من السلاح ولا نجعله في بيوتنا ، ولا نتقلد السيوف ، وأن نوفر
المسلمين في مجالسهم ، ونرشد الطريق ، ونقوم لهم من المجالس إذا أرادوها ،
ولا نطلع عليهم في منازلهم ، ولا نعلم أولادنا القرآن ، ولا نفارق أحداً من
المسلمين إلا أن يكون للسلم أمر التجارة ، وأن نضعيف كل مسلم عابر سبيل
من أوسط ما نجد ، ونطعمه ثلاثة أيام ، وعلينا ألا نفتم مسلباً ، ومن حرب
مسلباً فقد خلع عهده (١) .

أما العهد الوارد في المستطرف ف قريب الشبه من رسالة أبي عبيدة ، لكن
تنقصه عبارة واحدة لا ندرى إذا كان قصصاً نتيجة خطأ الكاتب أم سهو الناسخ ،

فأقول الفصل في هذا موكلول إلى مقارنة الأصول الأولى ، ومن ثم فإنه جاء على هذه الصورة ، ألا نحدث في مدائننا ولا فيها حولها كنيسة ولا ديراً ولا قلاية ولا صومعة راهب ، ولا نجد ما خرب منها ، ولا ما كان منها محتطاً في خطط المسلمين في ليل ولا في نهار ، وأن نوسع أبوابها للبار وابن السبيل (١) .

وفي هذا العهد نلاحظ تقاطعاً باللغة الفارسية ، ذلك أنه لم يجر العادة أن يشترط المغلوبون الشروط التي يرتضونها ليوادعهم الغالب ، أضف إلى هذا أنه من الغريب أن يجرم المسيحيون على أنفسهم تناول القرآن ثم وأولادهم بأية صورة من الصور ، ومع ذلك يقتبسونه منه في خطابهم للخليفة في قولهم : ... أن يطولوا الجزية عن يد وهم صاغرون . ثم إن العهد يُنسب تارة إلى همر وأخرى إلى قائده ، وقد لا يكون هذا عجيباً فربما أنه صدر من القائد ثم صادق عليه الخليفة ، والأمر المستغرب من الوجهة العامة أنه عهد لم ينص فيه على اسم البلد ، فلو كان صادراً عن دمشق - قصبة الولاية - لوردت الإشارة إليها . وإذن فربما وُضع هذا العهد أولاً في مكان نسي اسمه ثم ادعى القوم فيما بعد أنه كان عهداً من أبي عبيدة إلى أهل دمشق ، وقد يكون هذا الرأي قريباً من الصواب بناء على وجود معاهدات أخرى مع دمشق ، تلك المعاهدات التي تختلف عن معاهدات خالد التي يقول فيها (٢) : وهذا ما أعطى خالد بن الوليد أهل دمشق إذا دخلها ، أعطاهم أماناً على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وسور مدينتهم لا يهدم ، ولا يسكن شيء من دورهم ، لهم بذلك عهد الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم وذمة الخلفاء والمؤمنين ، لا يعرض لهم إلا بخير إذا أعطوا الجزية . إلى مثل هذا

(١) الألبسي : المستطرف ، ج ١ ، ص ١٢٤ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢١ ؛ ابن مسافر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ،

العهد الآخر الذى اشترط فيه على الذميين بأرض الشام ، «إرشاد الضالة» ، وأن ينو قناطر أبناء السبيل من أموالهم ، وأن يضيفوا من مرَّهم من المسلمين ثلاثة أيام ، وألا يشتموا مسلماً ولا يضربوه ، ولا يرفعوا فى نادى أهل الإسلام صليبا ، ولا يخرجوا خنزيراً من منازلهم إلى أفنية المسلمين ، ولا يمرّوا بالخنزير فى ناديتهم ، وأن توقد النيران للغزاة ، ولا يدلوا على عودة للمسلمين ، وألا يمتدّ ثوبا بناء كنيسة ، ولا يضربوا بناقوسهم قبل أذان المسلمين ، وألا يخرجوا الرايات فى عيدهم ، وألا يلبسوا السلاح فى عيدهم ، وألا يظهر السلاح فى بيوتهم (١) .

ومن ناحية أخرى فإننا لانجد قط عهداً مع أية مدينة من مدن الشام يشبه عهد عمر بحال من الأحوال ، إذ كلها عهود باللغة البسطة ، ويمكن الاستشهاد على صحة ماقول بالعهد مع مدينة حمص إذ جاء فيه (٢) : «إن أهل حمص صالحوه على أن يؤمنهم على أنفسهم وأموالهم وسور مدينتهم وكنائسهم وأرحاتهم ، واستثنى عليهم مروج كنيسة يوحنا للسجد ، واشترط الخراج على من أقام منهم» ، بل إن العهد الذى قطعه عمر بنفسه لأهل القدس لم يرد بهذه الصيغة المفصلة ، وأهم ما فيه قوله (٣) : «أعطاهم الأمان لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها : أنه لا تؤسكن كنائسهم ، ولا تهدم ، ولا ينقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود ... ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ومخلى

(١) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٣١ .

(٣) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، ج ١ ، ص ٢٤٠٠ .

بيهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وبيهم وصلبهم حتى يلبثوا ما منهم ،..
ومن شاء سار مع الروم ، ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى
يحصدهم .

إذا تبين لنا هذا ساورنا الشك في نسبة العهد إلى عمر ، لأنه يدل على أنه
كان بين النصارى والمسلمين صلات أقوى من الصلات التي كانت بين الفريقين في
مستهل أيام الفتح ، ولا نستطيع الادعاء بأنه أراد وضع تشريع للمستقبل ، إذ
لم يكن ذلك من أسلوب عمر ولا من رأى مشاركته الذين لا يمينهم - كسياسيين -
إلا ما هو واقع فعلا في يومهم دون اعتبار لأحداث المستقبل ، والدليل على
صحة هذا الرأي وأود في القوانين المتعلقة بالجزيرة ، تلك القوانين التي اعتبرت
أن العرب سيظلون يعيشون على جهود الذميين الذين أدى إسلام الجمهور الكبير
منهم فيما بعد إلى تدهور مالية الدولة تدهورا فجائيا عظيما ، وبوغت الدولة
ذاتها بخطر داهم لم يجر لها بحسان ، وقد يدعى البعض أن موقع بلاد الشام
على حدود الدولة الإسلامية جعلها أكثر من غيرها عرضا للحروب مع
البيزنطيين ، وأن هذا الوضع أدى إلى فرض قيود معينة على سكانها ، ويمكن
للرد على ذلك أن نقول إن هناك قسما واحدا من الولاية كان وحده - دون
غيره - عرضة لخطر الغزو الأجنبي ، ذلك هو الجزيرة - أعنى شمالى العراق - التي
كانت في نفس الوضع إن لم تكن أكثر منه عرضة للاحتكاك الحربي بالروم ،
لكننا لا نسمع شيئا ماعن تلك القيود التي فرضت على أهل الشام وإن كانت قد
اتخذت فيما بعد في ربوع العالم الإسلامي ، لكن ليس ثمة بينة بين أيدينا تدلنا
على أنها طبقت في بلاد الشام زمن عمر .

لكن ليس هذا كل ما في الأمر ، إذ توجد صورة أخرى من العهد يقال إنهم

اتتهوا إليها بعد عادية جرت بين عمر وأبي عبيدة من جانب ، وبين البطرک قسطنطين من جانب آخر ، إذ اشترط (١) على الموسر دفع ثمانية وأربعين درهما ، وعلى الوسط أربعة وعشرين درهما ، وعلى المدفع إثني عشر درهما .

« وعلى ألا يحدّثوا كنيسة ، ولا يرفعوا صليبا بين ظهرائي المسلمين ، ولا يضربوا ناقوساً إلا في جوف كنيسة ، وعلى أن نشاطهم منازلهم فيسكن فيها المسلمون ، وعلى أن آخذ الحد القبلي من كنائسكم لمساجد المسلمين فإنها أوسط في المداين ، وعلى أن لا يعبر أحدهم بخنزير بين ظهرائي المسلمين ، وعلى أن يقرؤا ضيوفهم ثلاثة أيام وثلاث ليال ، وعلى أن يحملوا راجلهم من رستاق إلى رستاق ، وعلى أن يناصحوهم وألا يغشوهم ، وعلى أن لا يتألوا مع عدوّهم ، وإلا استحلتنا سفك دماهم وسبي أبنائهم ونسائهم ، لهم بذلك عهد الله وعقده وذمة المسلمين » (٢) .

بذلك تنتهى إلى غاتمة لانستطيع منها فككا ، هي أننا لانعرف كيف كان عهد عمر ، ، ولانعرف أية مجموعة من معاهدات الصلح يمكن أن تؤسم باسمه ، والظاهر أنه كان من التقاليد المرجعية في مدارس الفقه وضّع نماذج للعهود والمعاهدات . ومن أمثلتها العهد الوارد في كتاب « الأم » ، للشافعي والذي نقله كحقيقة يثبت عن الحدود المفروضة على أهل الكتاب ، إذ يرد فيه - بعد ما هو مألوف من ذكر اسم البلد المعاهد وأميره - قوله (٣) « لك ولهم على وعلى جميع

(١) غازي بن الواسطي : الرد على الذين ، راجع مجلة الدراسات الشرقية الأمريكية J. A. O. S., 1921, p. 391 .

(٢) يشكر المترجم الأب قنوّاي المحترم من دير الآباء الدومنيكان بالعباسية بالقاهرة ، فقد هداه إلى هذا النص العربي .

(٣) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١١٨ .

معامدا منكم أو من غيركم خطأ فالدية على عوانتكم كما تكون على عواتق المسلمين ، وإن قتل منكم رجل بلا قرابة فالدية عليه في ماله ، وإذا قتله عمداً فعليه القصاص ، إلا أن تشاء ورثته دية فيأخذونها ، ومن سرق منكم فرفعه المروق إلى الحاكم قطعه ، إذا سرق ما يجب فيه القطع وغُرم ، ومن قذف وكان المذنب أحدُ حُدِّ له ، وإن لم يكن له حد عزَّر : حتى تكون أحكام الإسلام جارية عليكم بهذه المعاني فيما سمينا وما لم نسَم ، وعلى أن ليس لكم أن تظهروا المصليب في شيء من أمصار المسلمين ، وألا تطنوا بالشرك ، ولا تبنوا كنيسة ولا موضع مجتمع لصلانكم ، ولا تضربوا بناقوس ، ولا تظهروا لأحد من المسلمين قولكم بالشرك في عيسى بن مريم ولا في غيره ، وعليكم أن تلبسوا ازنانير من فوق جميع الثياب والأردية وغيرها حتى لا تخفى الزنانير ، وتخالقوا المسلمين بسروجكم وركوبكم ، وتباينوا قلانسكم وقلانسهم بلم تجعلونه بقلانسكم ، وألا تأخذوا على المسلمين سروات الطريق ولا المجالس في الأسواق ، وأن يؤدي كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله جزية رأسه : ديناراً مثقالاً جيداً في رأس كل سنة ، ولا يكون له أن يغيب عن بلده حتى يؤديه أو يقيم به من يؤديه عنه ، ومن افتر منكم فجزيته عليه حتى تؤدي ، وليس الفقر بدافع عنكم شيئاً ، ولا ناقض لذمتكم عما بها ، فمضى وجدنا عندكم شيئاً أخذتم به ، ولا شيء عليكم في أموالكم سوى جزيتكم ما أقمت في بلادكم واختلفتم بلاد المسلمين غير تجار ، وليس لكم دخول مكة بحال ما ، وإن اختلفتم بتجارة - على أن تؤدوا من جميع تجاراتكم العشر إلى المسلمين - فلحكم دخول جميع بلاد المسلمين إلا مكة ، والمقام بجميع بلاد المسلمين كما شئتم إلا الحجاز ، فليس لكم المقام ببلد منها إلا ثلاث ليال حتى تظعنوا منه ، ومن نبت الشعر منكم تحت ثيابه أو احتلم أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة

إن رضينا ، فإن لم يرضها فلا عقد له . ولا جزية على أبنائكم الصغار ولا على صبي غير بالغ ولا على مغلوب على عقله ولا مملوك ، فإذا أفاق المغلوب على عقله ، وبلغ الصبي ، وعق المملوك منكم قد أن دينكم فعليه مثل جزيتكم ، والشرط عليكم وعلى من رضيه ، ومن سخطه منكم نبذنا إليه ، ولكم أن نمنعكم - وما يحل ملكه عندنا لكم - من أرادكم من مسلم أو غيره بظلم بما نمنع به أنفسنا وأموالنا ونحكم لكم فيه على ما جرى حكمنا عليه بما نحكم به في أموالنا ، وما يلزم المحكوم في أنفسكم فليس علينا أن نمنع لكم شيئاً ملكتموه محرماً من دم ولا مينة ولا نحر ولا خنزير ، كما نمنع ما يحل ملكه ، ولا نعرض لكم فيه إلا أن لا ندهكم تظهرونه في أمصار المسلمين ، فما ناله مسلم أو غيره لم نغرمه ثمنه لأنه محرّم ولا نمنع المحرم ، ونزجره عن العرض لكم فيه ، فإن عاد أدب بغير غرامة في شيء منه ، وعليكم الوفاء بجميع ما أخذناه عليكم ، وألا تغشوا مسلماً ، ولا تظاهروا عدوهم عليهم بقول ولا فعل ، ولكم عهد الله وميثاقه وذمة فلان أمير المؤمنين وذمة المسلمين بالوفاء لكم ، وعلى من بلغ من أبنائكم : ما عليكم بما أعطيناكم ما وقيتم بجميع ما شرطنا عليكم ، فإن غيرتم أو بدلتهم فذمة الله ثم ذمة فلان أمير المؤمنين والمسلمين بريئة منكم ، ومن غاب عن كتابنا ممن أعطيناه ما فيه فرضيه إذا بلغه فهذه الشروط لازمة له ولنا فيه ، ومن لم يرض نبذنا إليه .

* * *

وهدف الفصول التالية من هذا الكتاب هو تعقب نشأة تلك التشريعات بقدر الإمكان ، غير أن إحدى الصعاب التي نلقاها هي أن معظم المؤرخين المسلمين كانوا قلما يمتنون بشئون الدينيين ، ومن الصعاب الأخرى أن التشريع في الشرق غالباً ما يكون تبسيراً عن إرادة الحاكم أو هواه ، والملاحظ هو أن القوانين

تسن وتظل نافذة المفعول طالما هي حائزة رضا المشرع ، فإن ضجر بأحد المواضيع أو شرح في هواية أخرى فسرعان ما تعود الأمور إلى مجراها القديم ، وسنرى أمثلة كثيرة تعزز هذه الفكرة .

غير أننا نذكر ملاحظة عامة واحدة قبل الدخول في التفاصيل ، تلك هي أنه مفروض على الذى - من الناحية النظرية - مراعاة جميع شروط العهد إذا أراد الحماية ، أما الواقع فثبت مسائل قليلة تصرف عنه حماية القانون الإسلامى ، وإن لم يتفق الفقهاء اتفاقاً تاماً على ماهية تلك المسائل وموضوعها . إذ يذهب الشافعى ومالك وأحمد بن حنبل للقول بأن امتناع الذى عن دفع الجزية يحل المستولين من حمايته ، ويخالفهم فى ذلك الرأى أبو حنيفة ، ويرى أحمد ومالك أن هناك أربعة أمور تجعل الذى بريئاً من ذمة الشرع هي الكفر بالله وذكره بما لا يليق بجلاله ، أو ذكر كتابه أو دينه أو رسوله بما لا يبنى ، وإذذاك ينتقض عهده ، سواء اشترط ذلك أم لم يشترط ، على حين أن ابن (١) القاسم قال ثمانية تنقض عهد الذميين هي أن يجمعوا على قتال المسلمين ، أو يزن أحدهم بمسلة ، أو يصيبها باسم نكاح ، أو يفتن مسلماً عن دينه ، أو يقطع على المسلم الطريق ، أو يؤوى للمركين جاسوساً ، أو يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المركين بأخبار المسلمين ، أو يقتل مسلماً أو مسلة عمداً .

وينصح أبو حنيفة بعدم المبالغة فى القسوة على الذميين الذين يتألون من الرسول بالهجر ، ويقول الشافعى إن العفو جائز على النادم عن إهائته النبي وحينذاك رد له اعتباره وامتيازاته ، وإن يكن ابن تيمية قد ذهب إلى وجوب قتل مثل هذا الشخص (٢) .

(١) الشيرازى : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .
Andrae : Person Muhammeds, P. 268. (٢)

الفصل الثانى

الإدارة الحكومية

حينما ذكر العرب أقدمهم فى البلاد التى تم لهم فتحها أبقوا النظام الإدارى على حاله الذى وجدوه عليها ، واصطنعوا الموظفين الذين لم يهربوا عند مقدمهم ، وشيخيه بهذا من الوجهة التاريخية ما فعله ابن سعود ملك الحجاز حينما استولى على ولاية الحنفوف التركية ، إذ لم يستطع أحدا من رجاله العرب القيام بالعمل الكتائى المناط بصاحب بيت المال أو لعلمهم لم يرغبوا فى ذلك العمل ، ولم يكن ملائما من السياسة استعمال تاجر من أهل البلد ، ومن ثم استبقى ابن سعود العامل التركى فى وظيفته ولم يصرفه عنها ، وقد أحس العرب فى بعض الأحيان بالضيق لعدم وجود الرجال الأكفاء الملائمين للعمل ، وحدث حينما استولى المسلمون على قيسارية — التى كان وقوعها فى يد العرب نهاية لحرب فلسطين — أن بعث العرب ، سبيها إلى حمير بن الخطاب فجعل بعضهم وقيفا ليتساقب الأنصار ، واصطنع البعض كتابا وأدخلهم فى خدمة الدولة ، (١) ، كما اتخذ أبو موسى الأشعرى له كاتباً نصرانيا (٢) .

على أن حمير بن الخطاب - كما يروى - رفض استعمال مسيحي من أهل الحيرة (٣) ، كما يقال إن معاوية عاف من عبد الرحمن بن خالد فرشى طييبه « ابن

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٤٢ .

(٢) ميون الأخبار لابن قتيبة (طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٥) ج ١ ، ص ٤٣ ؟
وغازى بن الواسطى : الرد على الفمين فى J. A. O. S., 1921. p. 388

(٣) ابن قتيبة : صون الأشرار ، ج ١ ، ص ٤٣

أقال ، النصراني وأخضراه أن يدمر السم له فدمسه ، فكافأه معاوية بوضع الجزية عنه ، وولاه جميع خراج حمص (١) .

ظلت الدواوين حتى زمن عبد الملك تدون باليونانية والفارسية والقبطية دون العربية ، ونستدل من رواية للبلاذرى على أن متولى قلم التصريف [وهو كتابة الخراج] في بلاد الشام كان سوريا ، وفي إيران فارسيا ، كما اختار معاوية كاتباً أعجمياً له هو « سرجون » ، فلما نقل الديوان إلى العربية قال سرجون لأبناء جلدته « اطلبوا المعيشة من غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم (٢) » ، إلا أنه لم يقدر لهذه النبوءة المحزنة أن تتحقق ، فقد مات سرجون بن منصور وخلفه ابنه ، وكانت عادة الحكومة قد جرت على استعمال النصارى الذين قلما خلى منهم ديوان من دواوين الدولة (٣) ، ونلاحظ في سنة ٢٥٣ هـ (= ٨٦٧ م) وجود إيصال ضريبة باللغتين العربية واليونانية (٤) ، وقد استعملت العربية لأول مرة في أعمال الحكومة بأصفهان زمن أبي مسلم (٥) ، كما أننا نرى رجلاً مسيحياً يتولى إدارة سجن قريب من الكوفة سنة ٢٦ هـ (= ٦٤٦ - ٦٤٧ م) وقت أن كان الوليد بن عقبة عاملاً عليها (٦) .

ولما تم للعرب فتح مصر أبقوا من فيها من العمال البيزنطيين ، ومن

(١) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، ج ٢ ، ص ٨٢ ؛ الأغاني ج ١٥ ، ص ١٢ ، وبشك « فلهوزن » في اختياره لحمس .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٩٣ ، ٣٠٠ .

(٣) القريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٩٨ .

(٤) Fulhrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, N. 787.

(٥) ابن رسته : لأعلاق النفيسة ، ص ١٩٦ .

(٦) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

هؤلاء عامل يدعى « ميناس » كان هرقل قد ولاه أعمال المنطقة الشمالية من البلاد ، وقد جمع بين الأمية والفظاظة وشدة البغض للمصريين ، ومع ذلك استبقاه المسلمون في عمله بعد فتحهم الديار ، فظل يباشر عمله كما كان يباشره من قبل . وهناك آخر اسمه « شنوده » ، وكلت إليهما حكومة الريف ، وثالث اسمه Philoxenus استعملوه والياً على أركاديا أو الفيوم ، وكان هؤلاء الأشخاص يؤثرون الوثنيين بعطفهم ويمقتون العيسويين ، ويرغمونهم على أن يحملوا للسلبين السكلا واللبن والعسل والفواكه والرييب وغير ذلك مما قد لا يكون في طاقتهم (١) ، وقد أُنقل ميناس على الاسكندرية فبلغت جزيرتها أيامه ٣٢,٠٥٦ قطعة من الذهب ، ثم حل مكانه آخر يدعى « جون » فدفع ٢٢,٠٠٠ دينار وهو القدر الحقيقي الذي نصت عليه المعاهدة (٢) .

ومن الأشخاص المعروفين « أنناسيوس » (٣) الزهاوى ، الذى شغل بعض مناصب الحكومة فى مصر ، وقد عينه مروان أولاً مع مسيحي آخر اسمه « اسحق » ، ثم بلغ مرتبة الرياسة فى دواوين الإسكندرية ، وحمل بقية الموظفين المسيحيين على رفع ملتمس إلى والى حول الشئون الكنسية [وبأن يبعة الإسكندرية يلزمها خراج عظيم] ، وكان ينعت فى المكاتبات الرسمية « بالكاتب الأفخم » ، وكان بديوانه عشرون كاتباً ثم زادوا إلى أربعة وأربعين ، وكان « أنناسيوس » ، هذا هو متولى ديوان الخراج لعبد العزيز ، ثم انتهى الأمر أخيراً بصرفه مما بيده . وخلفه ابن يربوع [الفزارى من أهل حمص] ، وفى أثناء عودة « أنناسيوس » إلى بلاد الشام صودت كل أملاكه بمصر ، ومختلف الروايات

Journal Asiatique, 1879, p. 375. (١)

Journ. Asiat., 1879, p. 384. (٢)

(٣) (بسيمه المقرزى « بأنتاش » راجع المخطوط ، ج ١ ، ص ٩٨) .

في شأنه ، فيزعم بعضها أنه كان يتناول مئتين ألف دينار سنوياً إلى جانب دينار واحد يأخذه من كل جندي ، ويقول ابن العبري إن شهرته وصلت إلى سمع عبد الملك بن مروان الذي وكل إليه تعليم أخيه الصغير عبد العزيز (١) فتدرج في معارج القوة حتى بلغ الذروة منها ، وكان لديه أربعة آلاف عبد وكثير من الدور والقرى والبساتين والذهب والفضة . واستطاع أن يشيد كنيسة « أم الإله » في الرها من إيجار أربعائة حانوت يملكها بها ، فحسده مرجون - وكان ملكاً للمذهب - ووشى به عند الخليفة زاعماً أنه قد مد يده بالسرقه إلى بيت مال مصر ، وظل دائباً على الوشاية ، ومن ثم تنازل « أثناسيوس » عن مبلغ كبير من المال أوصى الخليفة ، ومع ذلك فقد تبقّى لديه قدر ضخم ، وعلى الرغم من المبالغات الظاهرة فمن الجلي أنه كان واسع السلطان عظيم النفوذ ، وأنه استعمله في صالح رفاة المسيحيين .

وهناك شخص اسمه تيودوسيوس (٢) Theodosius من الملكانيين البارزين وقد شغل منصباً رفيعاً في الإسكندرية ، والمأثور عنه أنه رحل إلى دمشق حيث دفع إلى يزيد مبلغاً من المال وعاد حاملاً مرسوم توليته حاكماً على الإسكندرية ومربوط وما يلحق بهما دون أن يكون لوالى مصر سلطان عليه . وكان تيودوسيوس هذا من أشد الناقمين على البطريرك القبطي [أنبا أغاثوا] ، ومن ثم استغل

(١) ساويرس : سير البطاركة ، طبعة سيولد ، ص ١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،
 Greek Papyri in the British Museum, Vol. 4, No 1447
 كتاب الولاة والقضاة ص ٥٩٠ ؛ الفرزى : المخطوط ، ج ١ ، ص ٩٨ ، Bar Hebraeus ،
 Chronicle, (Paris) p. 112 ، وميثاقيل السريان ترجمة Langlois ص ٢٤٧ .

(٢) يسميه ساويرس « ناوضوسيوس » وإنما آثرنا في الترجمة العربية اللفظ الوارد
 أعلاه في المتن .

مكانته الكيد له . فأخذ منه كرها سنة وثلاثين ديناراً ، كل سنة عن تلاميذه ،
(ومن المحتمل أن يكون رجال الدين آنذاك معفون من الضرائب) . كما فرض
عليه أن يدفع له كل ما ينفقه على رجال الأسطول إلى غير ذلك من الأموال (١) .
والظاهر أن في هذا القول شيئاً من المبالغة ، بيد أنه ليس ثمت ما يدعو للشك
في أنه كان في قدرة الرجل المسيحي أن يتمتع بالسلطان العظيم .

وفي خلال فترة بطريركية اسكندروس (٨١ - ١٠٦ = ٧٠٠ - ٧٢٤ م)
كان تيودور والياً على الاسكندرية (٢) ، وهو يلقب في الكتب الرسمية
بأجستاليس Augustalis ، ذلك اللقب الذي جرت العادة زمن الحكم البيزنطي
على إطلاقة على حاكم الاسكندرية (٣) ، والأرجح أنه كان تحت إمرة عربي .

وحدث في زمن الحجاج أن محمد بن مروان حاكم شمال الجزيرة إلى
قتل أناستاسيوس Anastasius بن أنديا كبير أهل الرها ، ويضيف المؤرخ
الذي يذكر هذا الحادث إلى ذلك قوله : وحتى ذلك الوقت كان للنصارى يقفون
مناصب الكتابة والولاية وحكم الأقاليم نيابة عن العرب ، (٤) . وقد كره عمر
ابن عبد العزيز أن تكون يد الذي هو العليا فيكون له السلطان على المسلمين
وحاول منع ذلك ، ورسالته في هذا الصدد إلى الولاة رسالة تعليمية ، يقول
فيها : « أما بعد فإن الله عز وجل أكرم بالإسلام أهله ، وشرفهم وأعزهم ،
وطرب الدالة والصغار على من خالفهم ، وجعلهم غير أمة أخرجت للناس

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١١٣ ، ١١٧ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤١ .

(٣) Greek Papyri in the Brit. Mus., Vol. 4. No. 1392.
(٤) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser 111, Vol. 1, p. 294 .

فلا تولين أمور المسلمين أحداً من أهل الذمة فتبسط أيديهم وألسنتهم ، وتذلم بعد أن أعزم الله ، وتبينهم بعد أن أكرمهم الله تعالى ، وترضهم لكيدم والاستطالة عليهم ، ومع هذا فلا يؤمن غشهم إياهم ، فإن الله عز وجل يقول « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودّوا ما عنتم ، قد بثت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون » . لذلك عزل جماعة من العمال القبط بمصر واستبدل بهم عمالاً مسلمين ؛ والواقع أنه كان شديد التمسك بتطبيق ذلك المبدأ في جميع نواحي الدولة الإسلامية لأنه كتب ذات مرة يقول (١) « إن من أراد أن يقيم في مملكته وبلاده فليكن على دين محمد مثله ، ومن لا يريد فليخرج عنها » .

كذلك اتخذ الخليفة سليمان لنفسه كاتباً نصرانياً يقال له « البطريق بن النقا » واستعمله ناظراً على مبانیه في الرملة من أعمال فلسطين ومراقبة القنوات والآبار والمسجد القائم بها (٢) .

وحوال هذا الوقت كان المسلمون يتولون في الحكومة الوظائف الثانوية التي لا يعتد بها ، ويرد في أخبار سنة ٧١٤ ، ٧١٦ م خبر دفع مرتب كاتب عربي لقاء قيامه بالمحافظة على الخيل (٣) . كما أننا نجد في سنة ٧١٠ م ذكر موظف عربي - أو مسلم - في بلدة صغيرة (٤) ، وربما كان هذا الأمر ذا أهمية لأنه في

(١) الكندي : كتاب الولاية والقضاء ، ص ٦٠ ؛ ابن عبد الحكم : سيرة سيدنا عمر بن عبد العزيز ، ص ١٦٥ ؛ السكامل لابن الأثير ، سنة ١٠١ هـ ؛ ساويرس : سير البطرك الاسكندرانيين ، ص ١٤٣ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٤٣ .

(٣) Greek Papyri, Vol. 4, No., 1434.

(٤) Greek Papyri, Vol. 4, No., 1347.

الازمنة المتأخرة كانت وظيفة صاحب البريد من الوظائف السرية ، ونظالم
في كتاب أرسله هشام إلى خالد القسرى ما يشير إلى « استعانتهم بالمجوس والنصارى
وقوليتهم رقاب المسلمين ، وجباية خراجهم ، وتسليمهم عليهم » .

كما عين المنصور يهودياً اسمه موسى كان أحد اثنين من جباة الخراج (١) ،
ومن الواضح أن صلات النصارى بأصحاب السلطة الرئيسية كانت صلات طيبة ،
قد جاء إلى المأمون رجل من أثرياء « بودة » من أعمال مصر واسمه بكام ،
سائلاً إياه أن يوليه الأمر في بلده ويسوق إليه رياستها فقال له الخليفة (٢)
« اسلم ، فتكون مولاي » فأجابه بكام « لأمير المؤمنين عشرة آلاف مولى مسلم ،
أفلا يكون له مولى واحد من النصارى ؟ » فضحك المأمون منه وجعله كبير بلدة
« بودة » وإقليمها .

أما المتوكل فقد أعاد النهى بعدم الاستعانة بالذميين في أعمال السلطان (٣) ،
وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين فصل في سنة ٢٤٧ هـ (= ٨٦١ م) القائم
بحراسة المقياس [الهاشمي] للنبيل وكان نصرانيا ، وولّى مكانه أبا الرّداد
[الملعن] ، وأجرى عليه راتباً مختلف الروايات في تقديره ، فيجعله بعضها ستة
دنانير شهرياً ، والبعض الآخر سبعة (٤) . على أنه بتولى المقتدر الحكم عاد
العالم المسيحيون إلى ما كان بأيديهم ورجعوا إلى سالف قوتهم وعلى أمرهم ،

(١) المبرد : الكامل ، ص ٧٩ .

(٢) Michel Le Syrien : Chronicle, trad. Langlois, p. 261, (٢)
Chronica Minora, C.S.C.O. Ser., III Vol. 4, p. 248. أنظر أيضاً كتاب

سميد بن البطريق : نظم الجواهر ، ص ٥٨ . 434. Vol. 2. p. Eutychius: History,

(٣) المقرئى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٤) الكندي : كتاب الولاة والقضاة ، ص ٣٠٢ ، ٥٠٨ .

فتشكى الناس إلى الخليفة فأمر في سنة ٢٩٦هـ (= ٩٠٨م) بإسقاطهم من الخدمة إلا أن ذلك لم يدم (١)، إذ نرى أنه في سنة ٣١٣هـ (= ٩٢٥م) أصبح أحد المسيحيين [وأسمه بنان] كاتباً لصاحب الديوان، وصار إلى [مالك بن الوليد النصراني] ديوان القصر، وسيق ديوان الخاصة ويبت المال إلى نصرانيين [هما ابن القناني وأخوه] (٢)، ولما كانت سنة ٣١٩هـ [= ٩٣١م] تطلع الحسين بن القاسم لنيل الوزارة [بعد عبد الله بن محمد الكلواذي]، وحينذاك رأى ضرورة التقرب إلى النصارى ومصانعتهم (٣)، كما نرى أن كثيراً من رجالات ذلك العهد البارزين كانوا يستعملون كتباً من النصارى أمثال ابن أبي ساج وإلى أرمينية وأذربيجان، ومفلح الخصي، وعلي بن عيسى الوزير [الذي أقر على ديوان الجبهة]، وأبي سليمان بن داود بن همدان من الأسرة الحاكمة بالموصل ومونس المنصور وأبناء رايق (٤)؛ كما أن أحمد بن طولون استعمل مهندساً نصرانياً ولكنه غضب عليه فعزبه ورماه في المطبق، فلما أراد بناء مسجد جديد له أشار بعضهم عليه أن يأخذ الأعمدة من الكنائس في الضياع الخراب وفي ريف الدلتا، فأنكر ابن طولون ما أشاروا به عليه بحجة أن هذه الأعمدة نجسة، وأنه يريد بناء مسجده بالمال الحلال، وسمع مهندسه بمشكلته فكتب إليه من عبسة رسالة ينبئه فيها بقدرته على بناء مسجد بلا عهد سوى همدى القبة، فبعث أحمد في طلبه من مسجده، فثل أمامه وقد طال شمره

(١) عرب: صلة تاريخ الطبرى، ص ٣٠.

(٢) عرب: صلة تاريخ الطبرى، ص ١٢٥.

(٣) عرب: صلة تاريخ الطبرى، ص ١٦٤.

(٤) عرب: صلة تاريخ الطبرى، ص ٣١، ١١٢، ١٣٥، ١٦٩، ١٧٠، وراجع

أيضاً. Eclipse of the Abbasid Caliphate, vol. 1. p. 218.

وتدلى على وجهه ، واستفسر منه عن جلية الخبر ، فرسم له صورة المسجد على قطعة من أديم وسله إياها ، فلما تم البناء وصله ابن طولون بعشرة آلاف دينار ، وأجرى عليه مبلغاً معيناً من المال حتى مات ، كما خلع عليه الخلع تقديراً له (١) ، وسميت قرية « أندونه » باسم مولى نصراني من موالى أحمد بن طولون ، وكان ابن طولون قد فصله من محله وغرمه خمسين ألف دينار (٢) .

وحدث في بغداد أن دخل أحد الوزراء النصاري واسمه « هبدون بن صاعد » على القاضي « اسماعيل بن (٣) اسحق » فوقف له مرحباً به ، ولاحظ القاضي أن الشهود وبقيّة الحاضرين أنسكروا عليه هذا العمل ، فلما خرج الوزير قال لهم اسماعيل « قد علمت إنكاركم ، وقال الله تعالى (٤) « لا ينهاكم الله من الدين لم يقا تلركم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم » وهذا الرجل يقضى حوائج المسلمين ، وهو سفير بيننا وبين خليفتنا . وهذا من البر (٥) » ، فأمن السامعون على قوله وبه .

وقد ورد في إحدى الروايات أن كلا من عمرو بن العاص وهبذ الملك والمأمون ويحيى بن الفضل فصل الذميين من الدواوين (٦) .

ولقد كان الكاتب القبطى [ابن عيسى بقطر] بن سفا المسمى ببولس متولى

(١) القرىزى : المخطوط ، ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٢) القرىزى : المخطوط ، ج ٢ ص ٢٦٩ .

(٣) راجع ترجمة القاضي اسماعيل بن اسحق بن درهم في معجم الأدباء ، طبعة الدكتور فريد رفاعى ، ج ٦ ، ص ١٢٩ — ١٤٠ .

(٤) القرآن ، ٦٠ : ٨ .

(٥) ياقوت : معجم الأدباء ، طبعة مرجوليوت ، ج ٢ ص ٥٢٩ .

(٦) غازى : الرد على الذميين ، ص ٣٩٢ وما بعدها .

الخراج بمصر زمن الإخشيديين (١) ، وكان الفاطميون أهمية كبرى على وظيفة كبير الكتاب ، ويختارون وزراءهم - مسلمين كانوا أم ذميين - بناء على مهارتهم في الكتابة ، ويقول أحد الشعراء في مرض الحديث عن منزلة اليهود زمن الفاطميين (٢) :

يهود هذا مان قد بلغوا غاية آمالهم وقد ملوكوا
الزفيرهم ، والمال عندهم ومنهمو المستشار والمك
يا أهل مصر إنى نصحت لكم تهودوا قد تهود الفلك

ومن المؤكد تماماً أنه لم يتول أحد من النصارى ولا من اليهود وظيفة الجباية والكتابة في الأندلس ولا في بلاد المغرب (٣) .

ويشير المقدسي - وهو من أهل القرن الرابع الهجري - إلى أن الكتّاب في بلاد الشام ومصر كانوا من المسيحيين ، كذلك كان معظم المطبوعين في بلاد الشام (٤) ، وفي سنة ٣٦٩ هـ كان متولى الوزارة في بغداد نصرانيا وهو نصر بن هرون (٥) ، ولما لام الناس ابن الفرات ورموه بالكفر لسوقه إمارة الجيش إلى أحد المسيحيين دافع عن نفسه بأنه اقتدى بالخلفاء السابقين الذين ولوا النصارى وظائف الدولة (٦) ، وكان هؤلاء العمال النصارى يلقون كل

(١) المغريزي : المخطوط ، ج ١ ، ص ٧٣ .

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (طبعة ١٣٣١ هـ) ، ج ٢ ،

ص ١٤٦ ، ١٢٩ .

(٣) المغري : فتح الطب (طبعة دوزي) ، ج ١ ، ص ١٣٤ .

(٤) المقدسي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص ١٨٣ .

(٥) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. II, P. 496 .

(٦) الجبشباري : كتاب الوزراء (طبعة أمديروز) ، ص ٧٥ .

مظاهر الاحترام ، لأن المسلمين رفضوا تقبيل أياديهم بعد أن فرض ذلك عليهم .
وحدث في سنة ٣٨٧ هـ (= ٩٩٧ م) أن آلت الرياسة في بلدة « دقوفا »
إلى اثنين من النصارى وتمكنوا بها وتصرفا فيها تصرف الحاكم ، واستعبدا المسلمين ،
فقدم بعض هؤلاء المسلمين على جبرائيل بن محمد (١) وقالوا له « إنك تريد الغزو
ولست تدري أنبلغ غرضاً أم لا ، ونحن عندنا من هذين النصرانيين من قد
تعبدنا وحكم علينا ، فلو آلت عندنا وكفيتنا أمرهما ساعدناك على ذلك (٢) » ،
فقبض جبرائيل عليهما واستولى على أملاكهما . كذلك استوزر الخليفة المعز
سنة ٣٨٠ هـ [٩٩٠ م] عيسى بن لسطورس النصراني ، واستتاب بالشام منفعة
اليهودى ، قال الوزير إلى النصارى وشجع النائب اليهود ، فضج الناس بالشكوى
فألقي الخليفة القبض عليهما وأخذ من عيسى ثلاثمائة ألف دينار ، وغرم منشأ
مبلغاً ضخماً (٣) ، وقد وردت الإشارة في غير هذا المكان إلى قصة نصر المسيحي
في بغداد (٤) .

ثم عاد عيسى بن لسطورس إلى خدمة الحاكم ، فنجده هو والفضل بن
إبراهيم سنة ٣٩٣ هـ عنده ، وبعد ذلك بسنوات قلائل - أعنى سنة ٤٠٠ هـ -

(١) تفصيل مايجمله المؤلف في المتن أهلاه هو أن جبرائيل بن محمد كان قد ملك دقوفا ،
وكان من جماعة الفرس الرحالة ببغداد ، وأراد الغزو لمسا توفره من الجند والسلاح ، ولذلك
سار - وقت أن كان في خدمة مذهب الدولة - واجتاز بدقوفا فوجد المقلد بن السبب قائماً
على حصارها ، فاستعان أهلها بجبرائيل ، فلي طلبهم وحامهم كما هو وارد أهلاه .

(٢) الكامل لابن الأثير ، سنة ٣٨٧ ، P. 201. Bar Hebraeus: Chronicle

(٣) الكامل لابن الأثير ، سنة ٣٨٠ ؛ ابن أبياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور ،

طبعة ١٣١١ هـ ، ج ٤١ ص ٤٨ .

(٤) Bar Hebraeus : Chronicle , P. 205.

تولى المنصور بن هبدون الحجابة له ، كما استوزر الحاكم بأمر الله سنة ٤٠١ هـ
 (زعة بن عيسى (١) .

وكان أبو سعد إبراهيم وأبو نصر هرون ابني يهودى اسمه سهل بن مُستَر ،
 وكان أحدهما محترف التجارة ، ويشتهل الآخر بالصيرفة إلى جانب قله البضائع
 من العراق ، وقد طبق صيتهما الآفاق لاتساع تجارتها ولإظهارهما ما يحصل
 عندهما من الودائع الخفية لمن يفقد أروى من التجار في القرب والبعد ،
 فنشأ لهما جميل الذكر في الآفاق ، ودخل إبراهيم في خدمة الخليفة الظاهر [لإعزاز
 دين الله] ، وجلب له شتى صنوف الأمتعة والأموال حتى استجلب رضاه عليه ،
 وحدث أن اشترى الظاهر منه جارية سوداء أعجبتة فاستولدها المستنصر [بالله
 أبائهم معد] . فكانت هذه الجارية ترضى مصالح إبراهيم وأدخلته في خدمتها ؛
 ولما مات الجرجاني ، تولى الوزارة بعده ابن الأنبارى الذى ذهب إليه
 أبو النصر [أخو أبي سعد] مهتئاً ، فجيئه أحد أصحابه بالقول الغليظ ،
 فتوقع أبو نصر أن يزجر ابن الأنبارى الخادم وأن يعتذر إليه ، لكن جرى
 عكس ما توقع فتكررت الإهانة مرة أخرى ، فشكى الأمر إلى أخيه الذى
 سرمان ما أهاج الملكة الوالدة على الوزير . فراحت تغرى ابنها بفصله وتعيين
 أبي نصر صدقه بن يوسف [الملاحي] مكانه ، وكان المستنصر صنيعة من
 صنائع إبراهيم فلم يخلف لأمه أمرها واستجاب طلبها ، وتم ذلك سنة ٤٣٩ هـ ،
 وهى الرغم من أن إبراهيم لم يتقلد الوزارة إلا أنه كان القوة التى تحرك العرش
 من الخلف (٢) .

(١) القرئى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ .

(٢) القرئى : المخطوط ، ج ١ ، ص ٤٢٤ .

أما في فارس فقد انزعج نظام الملك ووزير ملكشاه من استعمال الذميين في الحكومة مكان الترك ، لذلك كتب سنة ٨٤٤ هـ يقول : ما قام يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو قرمطى بعمل جليل أو حل محل تركى إلا كان الإهمال أبرز صفاته ، إذ لا احترام عند هؤلاء الناس للدين ، ولا حب عندهم للدولة ، ولا رحمة في قلوبهم على الرعية ، بل سرعان ما يعمسون موفورى الثراء ، وإن المؤلف ليخشى العاقبة السيئة ، ولا يعرف ماذا تقول إليه الأمور ، ولم يحدث في أيام محمد ولا مسعود ولا طغرل بك ولا ألب أرسلان أن تجرأ مجوسى أو يهودى أو نصرانى أو كافر على المساهمة في الحياة العامة (١) - ، ولا شك أن السكائب كان تحت ضحية تأثير شعور كراهية عام ، وأنه ألصق بالماضى فضيلة لم تكن فيه .

وتولى محمد الدين بن المطلب سنة ٥٠١ هـ الوزارة في بغداد ، بعد أن اشترط على نفسه ألا يستعمل ذمياً في دواوين الدولة (٢) ، ومع ذلك فقد حدث في سنة ٥٠٦ هـ أن عهد إلى أبى منجانب شعييا المهندس اليهودى بالإشراف على حفر القناة التى سميت باسمه (٣) ، وقد حكم الأمر سنة ٥١٩ هـ دون وزير واختار صاحبى ديوان أحدهما سامرى هو أبو يعقوب إبراهيم ، واتخذ مستوفياً له هو ابن أبى نجاح الراهب الذى تحكم فى الناس وتمسك من الدواوين واغتصب الأهوال من المسيحيين ، ثم شرع بعدئذ فى مضايقة بقية المباشرين والعاملين والضمتاء والعمال حتى تشكى الجميع - رؤساء وقضاة وكتاباً - من ضرره ، فأمر الأمر بقتله (٤)

(١) سياسة نامه ، طبعة باريس (١٨٩١) ص ١٣٩

(٢) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٠١ .

(٣) المقرئى : المخطوط ج ١ ، ص ٧٢ .

(٤) المقرئى : المخطوط ج ٢ ، ص ٢٩١ .

[فحضر بالنعال حتى مات] . ثم استوزر الحافظ سنة ٥٢٩ هـ تاج الدولة بهرام الأرمي المسيحي ، فعمد بهرام إلى فصل المسلمين وتولية الأرمن مكانهم ، وأساء السيرة مع جمهور المسلمين ، فقام رضوان بالثورة ضده ، محامله على الهروب إلى أسوان حيث قتل (١) ، هناك سنة ٥٣١ هـ (٢) .

ولقد كان قتل أسد الدين شيركوه لأحد الكتاب النصارى (٣) بتكرير سبياً في اتصاله بنور الدين محمود ، ومن الجمل أن شيركوه كان ينفذ في مصر أوامر نور الدين حين عهد إلى فصل جميع الأقباط من خدمة الحكومة ، على الرغم من أن صلاح الدين أعادهم إلى العمل ، ونلاحظ أن نور الدين فصل جميع النصارى من كافة دواوين الموصل ، وكذلك فعل إزاء جميع من بالقصر السلطاني منهم غير مستبق منهم سوى واحد هو خادمه هيدون ، وكان هيدون شيخاً طاعناً في السن ، حكماً ، غنياً بماله وعله (٤) ، وحدث في سنة ٥٦٩ هـ أن استعمل صلاح الدين أحد النصارى لكشف خبر تأمر الصليبيين والمصريين ضده (٥) .

وقد وصف المقرئ طريقة جمع الضرائب في مصر وعدم الانتظام في جبايتها ، ذلك أنه إذا انخفض النيل عن الأراضي وتعلقت نواحي مصر بأصناف

(١) ذهب الدكتور تروتون — كما هو مبين بالتمن — إلى القول بقتل بهرام ، لكن رواية ابن الأثير تعبر إلى أن بهرام حين حاول دخول أسوان منعه واليهام من الدخول ، وقتل السودان من الأرمن خلفاً كثيرين ، وقد حل ذلك بهرام على أن يبعث إلى الخليفة الحافظ يطلب منه الأمان ، فاستجاب له الخليفة وأمنه ، فعاد إلى القاهرة « حيث سجن بالقصر الخلفي » ثم تهرب وخرج من الحبس .

(٢) الكامل لابن الأثير ، سنة ٣١

(٣) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٣٧٠ .

(٤) Anonymous Syriac Chronicle, C.S.C.O. Ser. III. Vol. 2. p.168.

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٦٩ .

الزراعات وبند الحب نذب من الحضرة رجال ذوو نباهة وثقة ، لهم معرفة بعلم الخراج ، ويصحبون في العادة معهم كاتباً من النصارى ، ويخرج كل إلى ناحية ، فيحرقون مساحة ما شمله الرى من الأراضى بما بار أو شرق ، فإذا مضى من السنة القبطية أربعة شهور نذب من الأجناد من حرف بالحاسة وقوة البطش ، وعين معه من الكتاب العدول من قد اشتهر بالأمانة ، وكاتب من نصارى القبط غير من خرج عند المساحة ، فيستخرج مباشرة كل بلد ثلث ما وجب من مال الخراج (١) .

ولما انتهى الفيضان زمن ولاية الحافظ لدين الله انتدب [الموفق بن الخلال] جماعة من العدول والكتاب النصارى إلى الولايات والأعمال لتحرير ما شمله الرى وما زرع من الأراضى وتقدير خراجها وكتابة المكلفات . وحدث أن خرج إلى بعض الجهات من يسمحها من شاد وناظر وعدول ، وتأخر الكاتب النصراني ثم لحقهم ، وأراد الكاتب عبور النهر إلى الناحية الأخرى ، فحمله ضامن المعدية ، حتى إذا بلغ به وجهته المقصودة سأله أجره فغضب الكاتب وسبه ، وقال له : أنا ماسح هذه البلدة وتريد منى حق التعدية ؟ ، فقال له الضامن : إن كان لى ذرع خله ، ثم تقدم فخلع لجام بغلة القبطى وألقاه فى معديته ، فلم يجد الكاتب بدا من دفع الأجرة حين أخذ لجام بغلته . ولما انتهت مساحة البلد وفرغ من تبييض مكلفة المساحة - ليحملها إلى دواوين الخراج فى العاصمة كما جرت العادة - أضاف عشرين فدانا إلى المجموع وترك فراخاً يأخذى الصفحات ، وأطلع الشهود على القائمة فوقعوا بصدقها ، ومن ثم كتب مو فى البياض الذى تركه أرض اللجام ، باسم صاحب المعدية ، وقدرها بعشرين فدانا لكل فدان

(١) المغرزي : المخطوط ، ج ١ ، ص ٨٦ .

أربعة دنانير ، ثم حل المكلفة إلى ديوان الأصل ، وكانت العادة جرت أنه بعد انقضاء أربعة أشهر من السنة الخراجية إرسال جند أصحاب بطش وقوة وشدة وكتاب وشهود وكاتب نصراني إلى الولايات والأعمال لاستخراج ثلث خراج الأرض وفقاً للسكلفات ، وكان هذا القدر من المال ينفق على الجند الذي لم يكن له وقتذاك إقطاعات ، ولم يكن من المألوف إرسال الرجل الذي قام بمسح الأرض بل فندب آخرين مكانه ، ولما ذهبت هذه الجماعة [وأعطى بها الشاد والسكاتب والعدول] لجمع ثلث مال الناحية استدعوا أرباب الزرع ومن بينهم ضامن المعدية ، وأرغموه على دفع ستة وعشرين وثلثي دينار ، فأفكر أن يكون مالكا لاية أرض في تلك الناحية ، وأيّد القرويون في ذلك الإنكار ، فرفض الشاد - وكان فظا صوفيا - الاستماع إلى شهادتهم وضربه بالمقارع ، وأرغمه على بيع قاربه وغيره لدفع الثلث الثابت عليه ، فسار صاحب المعدية إلى القاهرة وأبلغ الخليفة قصته ، فأعيد النظر في قوائم الخراج فلم يجدوا أية إشارة إلى أرض اللجام ، فأمر الخليفة بإحضار الكاتب وسمر في مركب وأقام به من يطعمه ويسقيه ، وتقدم أن يطاف به سائر الأعمال وينادى عليه ، كما أمر بكف يد النصارى كلهم عن الخدمة [فساءت أحوالهم] وكان الحافظ مولماً بالفلك والتنجيم مؤمنا به ، فعمد النصارى إلى رشوة منجمه الخاص ، وطلبوا إليه أن يفضى للخليفة أن مصر ستزدهر إن أقام السلطان في تدبير دولته واحداً مميّناً من النصارى [هو الأكرم بن ذكريا] ، فجازت الحيلة على الخليفة وجعل الأكرم أمير الدواوين ، وبادر الأكرم من ساعته إلى زيادة عدد المسيحيين أكثر مما كانوا قبلاً ، وظهرت عليهم دلائل النعمة ، فارتدوا الملابس الجميلة ، وركبوا البغلات الرائعة والخيول المسومة بالسروج ، وبالغوا في الشدة على المسلمين وضايقهم في أرواقهم ، واستولوا على الأحباس الدينية والأوقاف الشرعية ،

وانخذوا العبيد والماليك والجوارى من المسلمين والمسلات ، حتى لقد حملوا أحد الكتاب المسلمين على بيع أولاده وبناته لغرامة فرضوها عليه (١) .

وحدث في أيام المؤامرات بين المصريين والفرنجية لإخراج صلاح الدين من مصر أن كان أحد الكتاب اليهود يكتب الرسائل من مصر (٢) .

وكان أحد النصارى ممن تولوا بعض مناصب الجيش قد ترهَّب وعاش في صحراء جبال حلوان ، وقيل إنه مثر على كنز للخليفة الحاكم بأمر الله ، فاستعان به في مساعدة الفقراء . الهاربين والمستودين من كل ملة ، فطبق صيته شق النواحي ، وصرف هو مبالغ طائلة في مدى سنوات ثلاث ، فجاء به إلى السلطان الذى أحسن معاملته وتلطف به ، بيد أنه رفض أن يوح بصره أو أن بكشف مكنون أمره ، وإذ ذاك هدده السلطان وتناول عليه بالسب فلم يردده ذلك إلا استمراراً على ما هو عليه ، فعيل صبر السلطان فمذهبه حتى مات ، وأبقى غير واحد بقتله خوفاً على ضملاء الإيمان من المسلمين أن يزيغهم (٣) ، وقد حدث هذا سنة ٦٦٦ هـ .

ولما مات السلطان المنصور سنة ٧٥٥ هـ [= ١٣٥٤ م] وخلفه خليل على العرش أصبح كثير من الكتاب النصارى ممن في خدمة الأمراء شديدي التكبر على المسلمين ، وارتدوا الملابس الفخمة ، وعاشوا في بلهنية من الحياة ، وكان أحدهم في خدمة أمير اسمه عين الغزال ، وحدث في أحد الأيام أن صادف في طريقه سمسار شونة مخدومه ، فزجج السمسار وقتل قدم الكاتب الذى أخذ

(١) القرى : الخط ، ج ١ ، ص ٤٠٥

(٢) القرى : الخط ، ج ٢ ، ص ٢٢٠

(٣) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ .

يسببه ويتوعدده لتباطئه في دفع أثمان بعض الغلة ، فراح السمسار يعتذر ويترفق له ، فلم يردد الكاتب إلا غلظة ، وأمر خادمه أن يترجل ويقيد السمسار ويسجبه ويمضى به ، فاجتمع الجمهور حتى بلغوا صليبة مسجد ابن طولون ، وتوسل كثيرون إلى الكاتب أن يفك العاني فأبى ، فتكاثر الناس عليه والقوه عن حماره وأطلقوا سراح السمسار ، وإذا كان الكاتب قريباً من بيت غدومه فقد بعث أستاذه إليه بمجندي وثلة من غلنامه وأوجاقيته لإيقاظه فخلصوه من أيدي العامة وقبضوا على البعض لإدانتهم ، فأدى الأمر إلى اضطراب وهياج ، وأسرع الناس إلى القلعة طالبين المعونة من السلطان نصر الله الذي أرسل من يكشف له الأمر ، فأخبره بما فعله الكاتب النصراني بحق السمسار ، فبعث في طلب عين الغزال ، وأمر الجمهور بإحضار المسيحيين إليه ، كما أرسل في طلب بسند الدين بيدرا [النائب] وسنجر [الشجاعى] وأمرهم بإحضار جميع النصارى إليه ليقتلهم من آخرهم ، فاستغاث به الدميون حتى حلوه على أن ينادى في كل من القاهرة ومصر القديمة ، أن لا يخدم أحد من النصارى واليهود عند أمير من الأمراء ، وأمر الأمراء أن يعرضوا على كتابهم النصارى اعتناق الإسلام . فإن رفضوا ضربت أعناقهم وإن قبلوه بقوا في وظائفهم ، ورسم النائب بعرض جميع مباشرى ديوان السلطان ويفعل معهم ذلك ، فاخفى كثير من المسيحيين ، وانطلق الرعايا ينهبون بيوتهم ، وأخذوا نساءهم مسيات وقتكوا بالكثيرين ، ونجح أخيراً بدر الدين بيدرا في حل السلطان على أن يرسل إلى والى القاهرة لينادى فى الملا بشتى كل من يهب بيت نصرانى ، وقبض على طائفة من الرعايا وطيف بهم فى الأسواق وضربوا ، ثم جمع [النائب] كثيراً من كتاب السلطان والأمراء من النصارى وأوقفوا على مقربة من السلطان الذى رسم بأخذ بعضهم إلى سوق الخيل [تحت القلعة] وبخفر خندق كبير وإلقائهم به وإطرام النار

فيهم ، فتوسل بيدرا من أجلهم وتشفع لهم عند السلطان الذي أصم أذنيه عن شفاعته قائلا : ما أريد في دولتي ديواناً نصرانياً ، فرجاء بيدرا أن يبقى في الخدمة من أسلم منهم ، وأن يقطع أعتاق من رفضوا الإسلام ، ثم إنه أدخلهم إلى قصر نائبه وقال لهم : يا جماعة ، ما وصلت قدرتي مع السلطان في أمركم إلا على شرط ، وهو أن من اختار دينه قتل ومن اختار الإسلام خلع عليه وباشر ، وحيثذاك تقدم منه المكين [بن السقاي] أحد كبار الكتاب والمستوفين وقال : يا خوند : رأينا قواد حتى يختار القتل على هذا الدين ... والله : دين نموت عليه روح ، لا كتب الله عليه سلامة ، قولوا لنا الذي تختارونه حتى نروح إليه ، فأنفجر بيدرا ضاحكاً وقال : « ونلك نحن لمختار غير دين الإسلام ؟ ، فأجابته المكين : يا خوند ، ما نعرف ، قولوا ونحن تتبعكم ، فجاء بالصدول فشهدوا بإسلامهم وكتب بذلك شهادات عليهم (١) .

وكان أحد الكتاب النصاري راكبا بجوار الجامع الأحمر وهو يلبس خفا ومهمازاً وقباء اسكندرياً طرحه على رأسه ، والطرادون أمامه يفسحون له الطريق ، ومن وراءه العبيد في أدهى ملابس يتخطون الأكاديش الفارغة ، فشق هذا المنظر على جماعة المسلمين الذين تصدوا له وأنزلوه عن فرسه وأرادوا قتله ، فاجتمع المارة من حوله وخلصوه من أيديهم وأطلقوه في سبيله ، وتكلم بعضهم إلى الأمير : طاز ، فوعد بالإنصاف وبأن يجرى الحق بجرأه ، ففضلوا رفع شكواهم إلى الملك الصالح صالح وذلك بحضرة الأمراء والقضاة وكبار رجالات الدولة ، طالبن عقد مجلس خاص ليلتزم النصاري القيود المفروضة عليهم ، وسمى بالبطرك ووجوه المسيحيين وحاخام اليهود وأعيانهم

(١) الفريرى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ .

إلى حضرة السلطان حيث تلى عليهم القاضي علاء الدين على [بن فضل الله كاتب السر العهد الذى بين المسلمين والذميين وكانوا قد أحضروه معهم ، وطلب من الحاضرين قبول تلك الالتزامات ، ثم أخذ يعدد لهم كثرة خروجهم على العهد ، وقطعوا هم على أنفسهم عهداً ألا يباشروا شيئاً من ديوان السلطان ودواوين الأمراء حتى ولو أظهروا الإسلام ، ومع ذلك فلم يجبرهم أحد على الإسلام ، وكتب بذلك إلى الولاة فى الأقاليم .

اندفع الرعاع وأخذوا فى الهجوم عليهم ، وأطبقوا عليهم فى الشوارع وأخذوهم فى الطرقات وقطعوا ما عليهم من الملابس وأوجعوهم ضرباً وكانوا لا يدعونهم حتى يملئوا كفة الإسلام ، وكانوا يؤججون النار لحرقهم ، فاضطروا للاختفاء فى بيوتهم ولم يجرؤوا على الظهور والمنو، بين الناس ، وأخذت العامة فى تتبع عوراتهم وهمد دورهم التى تزيد فى العلو على دور المسلمين ، وعانى المسيحيون الأمرين ، وقعدوا هم واليهود من الطرقات ، وعلت الشكوى من بناء كنائس جديدة ، وحطم بعضها ، وحاول والى القاهرة كبح جماح العامة فلم يفلح ، وانفلت زمام الأمور من يد المسئولين .

حينذاك نودى فى كل مكان بالمرسوم القاضى بعدم مزاوله اليهود ولا النصراني العمل فى دواوين الدولة حتى رغم إسلامهم لأن الواحد منهم لا يزال مرتبطاً بأسرته ، وإذا أسلم أحدهم ألزم بملازمة المسجد لأداء الصلوات الخمس والجمع ، وإذا مات نصراني^١ تولى المسلمون قسمة تركته على ورثته إن كان له وادث وإلا فهى إلى بيت المال . (١) .

* * *

على أن المسيحيين كانوا يستعملون في بعض الأحيان سفراء لاسيا إلى الدول النصرانية ، فقد ذهب البطريرك « ديونيسيوس » Dionysius إلى مصر سنة ٢١٩ هـ ، وعند بلوغه إياها أرسله المأمون لبعض الثوار لردمهم إلى الطاعة (١) . ولما ذهب زرياب المقي إلى الأندلس خرج المنصور المقي اليهودي لاستقباله والترحيب به (٢) ، وحوالي سنة ٣٤٤ هـ تلقى الخليفة الأندلسي عبد الرحمن سفارة من الملك أوتو ، وأنفذ معهم في عودتهم ربيما الأسقف (٣) ، وفي زمن الحكم وصلت رسل [غريسية بن شانهمة ملك البشكنس] في جماعة من الأساقفة والقوامس (٤) .

وفي سنة ٣٨١ هـ (= ٩٩١ م) أنفذ لولو حاجب سعد الدولة « ملكته » السرياني ليطالب المعونة من الإمبراطور بازل (٥) ، كما اضطر جاثليق بيت المقدس وبتريك أنطاكية لاستعمال نفوذهما عند الإمبراطور للحصول على عهد منه بحسن معاملة من عنده من أسرى المسلمين (٦) ، كما أن جمال الدين وزير قطب الدين أمير الموصل أرسل أغناطيوس Ignatius The Maphrian مسفيرا إلى جورج ملك جورجيا لافتدائه الأسرى العرب ، وكان حدوث ذلك حوالي سنة ٥٦٠ هـ (٧) .

* * *

Anonymous Syriac Chronicle, C.S.C.O. Ser. III, Vol. 2, (١)
p. 266 seq.

(٢) المقي : فتح الطيب ، ج ٢ ، ص ٨٥ .

(٣) المقي : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٢٣٥ .

(٤) المقي : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .

(٥) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 218, 220.

(٦) نثار الهاشمية ، ص ٣١ .

Bar Hebraeus, Chronicle, p. 328. (٧)

اهمل الذمة

ولقد أصبح كثير من الذميين عمالا حكوميين واعتنقوا الإسلام . حدث ذلك وتكرر بدرجة لا تجعلنا في حاجة إلى إيراد الأمثلة ، وقليل ما كان الإسلام يفرض فرضاً ، وإن كان الأصمغ بن عبد العزيز حاكم مصر قد أوعم بطرس والى الصعيد على اعتناق الإسلام ^(١) ، وكان الإغراء سلاحيًا يتخذ في حل النصارى على الإسلام ، فقد نادى حفص — حاكم مصر — بإعفاء كل ذى يسلم من دفع الخراج ^(٢) .

وشهدت سنة ٧٥٥ هـ في مصر إسلام الكثيرين من الذميين ، حتى لقد أسلم منهم في قليوب وحدها أربعائة وخمسون شخصاً في يوم واحد ، واعتنق الناس الإسلام وأقبلوا على تلاوة القرآن . على أن الناس لم يطمثوا أو يثقوا بهؤلاء المهتدين المحدثين ، لأنهم كانوا يحسون أنهم دخلوا الإسلام تقية وخديعة لكي يتمكنوا من نيل الوظائف في الدولة والزواج من المسلمات ، ومهما يكن الأمر فقد تمحووا في ذلك نجاحاً كبيراً حتى لقد اختلط أهل الملتين اختلاطاً تاماً ، وكذلك الحال إذا سلاقتهم ^(٣) .

(١) ساويرس : سير الأباء البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٢) ساويرس : سير الأباء البطارقة ، ص ١٦٤ .

(٣) القرينى : المصطلح ، ج ٢ ، ص ٥٠٠ .

الفصل الثالث

الكنائس والأديرة

اشترط عهد عمر على النصارى ألا يستحدثوا من الكنائس شيئاً ، وألا يحدّثوا ما خرب منها وماتهدم ، أو يمدّوا بناء البيع القائمة في نواح من المدن أهلة بالمسلمين ، وخطت الحكومة زمن الرشيد خطرات أوسع من هذا إلى الأمام في تفسير هذا الاتّحاء حين ادعى أحد الفقهاء (١) أن الشروط نصت في فتح المدن ، على ألا تهدم بيع الدميّين ولا كنائسهم داخل المدينة ولا عارجها... وألا يحدّثوا بناء بيعة ولا كنيسة ، وأيد رأي هذا بالفكرة القائلة إن كل ما أحدث من بناء بيعة أو كنيسة فإنه يهدم ، وكان قد نظر في ذلك غير واحد من الخلفاء الماضين ، « وهموا بهدم البيع والكنائس التي في المدن والأصهار ، فأخرج أهل المدن الكتب التي جرى الصلح فيها بين المسلمين وبينهم ، والصلح نافذ على ما أنقذه عمر بن الخطاب إلى يوم القيامة (٢) » . من هذا يتضح لنا أن الكنائس ظلت تبقّى ، ويرجع أن عهد عمر المشار إليه ليس هو العهد الذي بين أيدينا حالياً ، وهناك فكرة قد تكون قديمة نظراً لنسبتها لابن عباس وهي القائلة « إن كل مصر مصرته العرب فليس للدميّين أن يحدّثوا فيه بناء بيعة ولا كنيسة ، ولا يعزّروا فيه بناقوس .. وكل مصر مصرته المعجم ففتحه الله على العرب فزلوا على حكمهم فلم يعم ما في عهدهم ، والعرب أن يوفّوا لهم بذلك (٣) » ، ومع صراحة هذا النص

١ (١) أبو يوسف : كتاب الحراج ، ص ٨٢ .

٢ (٢) أبو يوسف : كتاب الحراج ، ص ٨٧ .

٣ (٣) أبو يوسف : كتاب الحراج ، ص ٨٨ .

إلا أنه لم يكن مانعاً من اختلاف الآراء وتضاربها ، ويمكن تلخيص المذاهب الأربعة فيما يتعلق في هذه الناحية : بأن الأئمة يتفقون على عدم استحداث بيع أو كنائس في دار الإسلام ، ويرى مالك والشافعي وابن حنبل أنه لا يجوز إحداث كنيسة فيما قارب المدن والأصهار بدار الإسلام ، أما أبو حنيفة فيقول بالمنع إذا كان المكان قريباً من المدينة ولا يبعد عنها بأكثر من ميل ، فإن زاد عن ذلك جلا للذمين البناء ، أما إذا انهدم شيء من كنائسهم وبيعهم في دار الإسلام وأرادوا ترميمه أو تجديده جاز لهم ذلك في رأى ابن حنبل والشافعي ومالك ، أما أبو حنيفة فيجيزه لهم إذا كانت الكنيسة أو البيعة في أرض فتحت صلحاً ، أما إذا كانت قد فتحت عنوة فإنه لا يجوز لهم ذلك ، وقد ذهب بعض أصحاب أحمد وجماعة من أعلام الشافعية كأبي سعيد الاصطخري وأبي علي بن أبي هريرة أنه لا يجوز للذمين ترميم ما تشعث ولا تجديد بناء على الإطلاق ، ولأحمد رواية ثانية أنه يجوز ترميم ما تشعث دون ما استولى عليه الخراب ، أما الرواية الثالثة فهي يجوز ذلك لهم على الإطلاق (١) .

ويقول ابن العبري إن البطرك النسطوري أبرم اتفاقاً مع العرب كان من بين ما اشتمل عليه شرط ينص على أن يمد العرب يد المساعدة للناطرة في تجديد كنائسهم القديمة (٢) .

علم أن المعاهدات مع المدن المختلفة لا تؤيد في مجموعها تلك النظرة ، فقد منع معظمها الفاتح حق الاستيلاء على أماكن العبادة (٣) ، أما المعاهدات مع مدن

(١) الفهراني : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٣ .

(٢) Bar Hebraeus, Ecclesiastical History, Vol. 2, p. 115 f.

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٤٧ ؛ الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، ج ١ ، ص ٢٦٥٥ ، ٢٦٥٧ .

فارس فنصت على أن تمنح تلك المدن حق ممارسة مللها وشعائرها ولا بد أنها تشمل أيضا على حق امتلاكها لأماكن العبادة ، ويلاحظ أن المسلمين استولوا على ربيع كنيسة [يوحنا] بمصر^(١) ونصف كنيسة هيت^(٢) ، وتقول إحدى المعاهدات إن المسلمين استولوا على نصف كنائس طبرية ، وإن كانت هناك رواية أخرى تنهب للقول بأنهم تركوا جميع الكنائس لأصحابها^(٣) ، وهناك ثلاث معاهدات مع الرُّما خلت إثنان منهما من كل إشارة إلى المسألة الدينية ، أما الثالثة فقد نصت على عدم استحداث كنائس جديدة^(٤) [فقد صالح أبر عبيدة أهل الرما على أن لهم ميكلهم وما حوله ، وعلى ألا يتحدثوا كنائس] ، ويذكر حنا النيقى أن المسلمين في مصر وافقوا على عدم احتلال أية كنيسة ، وعلى ألا يتدخلوا في شئون الأقباط بأى صورة من الصور ، ويشير المؤرخ في مكان آخر إلى أن عمرو بن العاص جبي الضرائب المفروضة ، لكنه لم يمد يده قط إلى شيء من أملاك الكنائس ولم يأت بعمل من أعمال النهب والتدمير ، بل لقد حافظ على اليسع حتى آخر أيام حياته^(٥) ، وكذلك جاء في العهد المعطى لأهل بيت المقدس أن عمر أء أعطى أهل إيليا لأنفسهم وأموالهم ، ولكنائسهم وصلبانهم ، وسقيما وبريشا ومائرا ملتبا : أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ، ولا من صليبهم ، ولا من شيء من أموالهم ،

-
- (١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٣١ ؛ المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ١٥٦ ؛ ابن حوقل : كتاب المسالك والممالك ، ص ١٧٧ .
(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٧٩ .
(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١١٦ ؛ اليعقوبى : تاريخ ، ج ٢ ، ص ١٥٩ .
(٤) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٧٦ ، ١٧٤ .
(٥) John of Nikiou (Journal Asiatique) 1879, p. 383 .

ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ، وشيخه به تماماً العهد المعطى لأهل اللدة (١) .

أما قصة كنائس دمشق فشيبة في التعقيد بقصة الاستيلاء عليها لعدم إشارة الطبرى إليها وسكوته عنها سكوتاً مطلقاً ، وهناك عدة صور للعاهدة التي يقال إن خالداً أبرمها مع الدماشقة ، فقد اتفقت هذه الصور على ضمان سلامة الكنائس ، وأطول هذه اليهود ما جاء فيه قوله : إنه أعطاهم أماناً على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وسور مدينتهم لا يهدم ، ولا يسكن شيء من دورهم ، لهم بذلك عهد الله وسنة رسوله والخلفاء والمؤمنين ، لا يمرض لهم إلا بخير إذا أعطوا الجزية (٢) ، بيد أنه يقال إن أبا عبيدة استولى على أنصاف كنائسهم ومنازلهم . وإن هناك عهداً بهذا المعنى أمضاه باسمه (٣) ، ويؤيد هذا قصة دعوة عمر بن عبد العزيز ، وذلك أن حسان بن مالك [السكلي] كان قد خاصم أهل دمشق في كنيسة كان رجل من الأمراء أقطعهم إياها ، فقال له عمر بن عبد العزيز (٤) : إن كانت من الخمس عشرة كنيسة التي في عهدهم فلا سبيل لك عليها . كذلك يشير ابن عساكر إلى هذه للكنائس الخمس عشرة ، ويفسر امتلاك المسلمين لبعض البيع على أساس أن اثني عشر رجلاً من أهالي دمشق كانت لهم كنائس في دورهم ثم هربوا من المدينة وقت الفتح العربي لها . فلما دخل المسلمون المدينة احتلوا تلك الدور وتوابعها من الكنائس ، ومن الثابت أن الدماشقة شكوا إلى عمر بن عبد العزيز من العرب في شأن إحدى البيع ، وهي بيعة يشير

(١) الطبرى ، تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٤٠٥ وما بعدها .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢١ .

(٣) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٤) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢٤ .

ابن عساكر إلى أن معاوية كان قد أقطعها لبني نضر في مدينة دمشق ، فاستردها
عمر من العرب وردّها إلى النصارى ، فلما ولي يزيد بن عبد الملك أعادها إلى
بني نضر (١) .

والمتفق عليه الآن أن قصة تقسيم كنيسة مار يوحنا بين المسلمين والمسيحيين
إنما هي أدخل في باب الأساطير لعدم ورود هذا التقسيم إلا عند المؤرخين
المتأخرين زمنياً عن وقت الفتح ، ومن العجيب أن يقال إن المسلمين أخذوا
الجانب الشرقي من الكنيسة وحولوه إلى مسجد ، ذلك أن وجود المذبح في
القسم الشرقي منها كان لا بد وأن يحمل المسيحيين على بذل أقصى الجهود والمحاولات
لاستخلاصه واستبقائه لأنفسهم لأداء مراسيمهم الدينية فيه ، لأسباب وهو يعد
أقدس بقعة في الكنيسة . أضف إلى هذا أن الجانب الشرقي من المدينة لا يزال
هو الحى المسيحى ، وعلى ذلك فن المحتمل أن النصارى كانوا يعيشون هناك على
الدوام على مقربة من مكان تعبدهم ، وقد طمع كل من معاوية وعبد الملك بن مروان
في أخذ الكنيسة بأكملها من النصارى ، فلم يوفقا لإصرار أصحابها على عدم
الطاعة لها ، وحاول الوليد بن عبد الملك نفس المحاولة ، كما حاول شراءها فلم يفلح ،
وإذ ذاك هدد بهم ما بالمدينة والولاية بأجمعها من الكنائس ، وتذهب رواية
أخرى للقول بأنه هدد بالاستيلاء على كنيسة مار توما التي كانت على مقربة من
كنيسة مار يوحنا لأن الأخيرة توصف بأنها « داخلها » . وأخيراً فقد أوليد
وعنده فهدم كنيسة يوحنا ليزيد في مساحة المسجد ، وتتفق الروايات جميعها
على نسبة الهدم إلى الوليد ؛ أما أبو الفداء فيذكر أن الخليفة لم يهدم غير بيعة

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢٦ ؛ ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ٦١ ،

بجاورة للجامع وداخلة فيه وإن لم يرد قط أى خبر عنها عند البلاذرى والطبرى ، ولقد قدم أحد الحجاج من الغرب واسمه Arculphus وزار دمشق أيام معاوية وقال : « فى المدينة التى اتخذها سلطان المسلمين مقراً لحكمه بنيت كنيسة كبيرة من أجل القديس يوحنا المعمدان ، وفى نفس هذه المدينة أقيم هيكل للشرقيين الكفار يتمبدون فيه ، ، وتدلل جميع الظواهر على أن كنيسة مار يوحنا كانت فى يد أصحابها ولم يستول عليها المسلمون حتى زمن الوليد . ونمضى القصة فنشير إلى أنه حينما سقت الخلافة إلى عمر بن عبد العزيز شكى المسيحيون إليه ما فعله الوليد ببيعتهم ، فأمر الخليفة عامله على دمشق بإرجاع الكنيسة إلى أصحابها ففعل ، فلم يقع ذلك موقع الرضا من الدماشقة الذين قالوا « أنهدم مسجدنا بعد أن أذنا فيه وصلينا ويرد بيعة ؟ » ومن ثم تم الاتفاق أخيراً على أن يكون للمسيحيين كنائس القوطة [التى أخذت عنوة] وألا يهودوا للطالبة بكنيسة يوحنا (١) ، وقد يمكن إيجاد تفسير ملائم لمشكلة بقية الكنائس إذا أخذنا بعين الاعتبار رأى القائل بأن المسلمين استولوا على الكنائس الموجودة فى النواحي التى هجرها سكانها النصارى ، وأنهم استولوا كذلك على الكنائس الخاصة فى البيوت المهجورة .

ومعظم المعاهدات المبرومة لا تتفق تماماً وما جاء فى عهد عمر ؛ فإذا تقررو هذا فى الأذهان فإن الخاتمة التى فصل إليها هى أن واضعى تلك المعاهدات كانوا لا يعرفون شيئاً عن ذلك العهد ، بل ومن المحتمل جداً أن يكون كثير من هذه المعاهدات قد دسه المؤرخون فيما كانوا يؤرخون له وذلك فى وقت سابق جداً

(١) ابن عساکر: تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٥٩ ؛ البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢٥ ؛ أبو الفداء : المختصر فى أخبار البشر ، سنة ٩٦ هـ .

لوقت الذي عرف فيه العهد ، ، وقد اشتملت الصفحات السابقة على بيان نظريات المشرعين والمؤرخين ، وكثيراً ما يعطى المؤرخون والجغرافيون تفاصيل يتجلى منها أن الأحكام والرعايا لم يكونوا على الدوام يسرون وفق القانون ، فقد أعطى عمرو بن العاص جزءاً من بركة الحبش للقوس لتكون جبهة للقط (١) ، وحدث في سنة ٦٠ أو ٦١ هـ أن هدمت الزلازل جانباً من بيعة الرها الكبرى فأمر معاوية بترميمها وإعادةها إلى سابق عهدها (٢) .

أما الكنيسة التي في دير بيت عبه فقد بنيت حوالي سنة ٢٥ هـ ، وربما كان تشييدها قد تم في زمن سابق لقيام الحكم الإسلامي في تلك المنطقة (٣) . كما بنيت كنيسة مار مرقس بالإسكندرية ما بين عامي ٣٩ ، ٥٦ هـ [زمن البطريرك أغاثو على حد قول المقرئ (٤)] ، على الرغم من أن ساويرس (٥) بن المقفع يؤجل هذا البناء إلى ما بعد ذلك التاريخ . ولقد بنيت أول كنيسة بالفسطاط في حارة الروم زمن ولاية مسلمة بن مخلد (٦) على مصر بين عامي ٤٧ ، ٦٨ هـ ، ولما أنشأ عبد العزيز بن مروان مدينة حلوان أذن لحادمين ملكانيين من خدمه ببناء كنيسة هناك [عرفت بكنيسة الفراعين] ، كما قام البطريرك [ليوناس] بتشييد

(١) المقرئ : المخطوط ، ج ١ ، ص ١٢٤ ؛ السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser. III, Vol. 14, 1, P. 288; Chronica Minora, C. S. C. O., Ser. III,

Vol. 4, P. 231.

Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. 1, Introd., (٣) P. 43.

(٤) المقرئ : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

(٥) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١١٩ .

(٦) تاريخ أبي صالح الأرميني ، ص ٨٦ .

أخرى ، بل إن عبد العزيز رسم لبعض الأساقفة ببناء ديرين هناك كما سمح لكاتبه أنثاسيوس ببناء كنيسة في قصر الشمع ، فلم يكتب أنثاسيوس بواحدة بل شيد اثنتين هما كنيسة مار جرجس وكنيسة أبي قير داخل قصر الشمع وأقام ثلاثة بالرها (١) ، وقد اقتلع الوليد قبة نحاسية موهبة بالذهب من إحدى كنائس بطبك ووضعها فوق الصخرة بيت المقدس ، كما قبل بعض عمد من المرمم والرغام من كنيسة مريم بأنطاكية إلى المسجد الأموي في دمشق ، وأمر بهدم إحدى الكنائس لأن دق ناقوسها كان يرعجه (٢) ، بينما يقال إن عمر بن عبد العزيز أمر عماله ألا يقدموا على هدم شيء من الكنائس ويوت النار الموجودة يومذاك ، على ألا يأذنوا بإقامة أخريات جديدة (٣) . ووافى الموت يزيد الثاني قبل أن ينفذ أمره القاضي بهدم الكنائس (٤) . وحدث في سنة ١٠٤ هـ أن قام أسامة بن زيد - متولى الجراج على نصارى مصر - بمهاجمة الأديرة وهدم الكنائس ، فلما قام هشام في الخلافة كتب إليه بأن يجرى النصارى على عوائدهم وما بأيديهم من العهد (٥) ، فضى البطريرك قزما Kosmas إلى هشام واستطاع بمعونته بعض العلماء أن يحمل الخليفة على أن يرد له الكنائس الملكية بمصر ، وهى الكنائس التى كان الأقباط قد استولوا عليها ، فكتب هشام إلى واليه

Eutychius: Hist. 2, p. 369. f., Michel le Syrien, trad., (١)
Langlois. p. 247. ، افتشيس : نظم الجوهر، ج ٢ ، ص ٤٠-٤١ ؛ أبو صالح الأرمي : تاريخ ، ص ٦٦ ، وترجمته ص ٥٧ .

(٢) Eutychius : Hist. 2, p. 372. ؛ المسعودى : مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٤٨ ، ج ٥ ، ص ٣٨١ .

(٣) تاريخ الطبرى ، ج ٢ ، ص ١٣٧١ وما بعدها .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٤ .

(٥) القزيرى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ وما بعدها .

بمصر يأمره بأخذ هذه البيعة من اليعاقبة ووردها إلى قيسوم^(١) ، وقد أراد هشام بناء جامع في مدينة الرملة وأنبأ البعض أن نصارها يخفون أعمدة من الرعام في الرمل استعداداً لتشييد كنيسة لهم ، فأمرهم هشام بتسليمه إياها مهدداً إياهم بهدم كنيسة اللدة واستعمال أعمدتها في بناء مسجده ، فزولوا عند أمره وأجابوا طلبه^(٢) .

أما في النواحي الشرقية القصوى من الدولة الإسلامية فإن الشعوب المحكومة كانت تعامل معاملة تتطوى على مثل هذا العطف ، فترى أن الصلح مع أذربيجان قد نص على موافقة العرب على ألا يقتلوا أحداً من أهلها ولا يسبوه ولا يهدموا بيت نار ، كما نص على عدم استعمال العنف مع الأكراد ، لاسيما أهل « الشيخ » فلم يُمنعوا من مألوف عاداتهم في الرقص والزفن في أعيادهم ، وإظهار ما كانوا يظهرونه من قبل^(٣) . وظلت بيوت النار قائمة إلى القرن الرابع الهجري ، وكانت كثيرة حتى ليعجز عليها من غير الديوان ، وكان في كل ولاية الكثير منها ، ويقال إنه أنفق على أحدها ثلاثون مليون درهم^(٤) ، وكان بيت نار « آخرتين » أقدمها عند المجوس ، ويحج إليه الناس من كافة نواحي الإقليم^(٥) ، وأقصى البلاد ، كما يقال إن دخل بيت النار الموجود في المدائن كان يربو على الخراج الذي يجبي من كورة فارس بأجمعها^(٦) ؛ وقد بقيت كرمان

(١) Eutychius : Hist., 2, p. 386. ؛ اقفبوس ، نظم الجوهري ، ص ٤٥ .

(٢) المقدسي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص ١٦٥ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٣٢٦ .

(٤) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٨٩ .

(٥) ابن رسته : الأعلاق النفيسة ، ص ١٦٥ .

(٦) ابن رسته : الأعلاق النفيسة ، ص ١٨٦ .

على مجوسيتها طوال خلافة بنى أمية ولم تسلم إلا زمن العباسيين (١) ، ولما استسلمت مدينته رور ، [من مدائن السند] اشترط أهلها ألا تمتد يد بالسوء إلى صنمها [بد] ، وقال الأمير [محمد بن القاسم] : « بذلك إن منزلة الصنم [بد] تكافئ منزلة كنائس النصارى واليهود ويوت نيران المجوس (٢) ، وعمت هذه الفكرة حتى ليعتبرا أبو يوسف - وهو يكتب في زمن الرشيد - مبدأ مسلماً به ، ويقول إن الجزية كانت تؤخذ من المشركين .

على أن المأمون لم يقر هذا الوضع ولم يعترف به ، إذ خير وثنيي حران بين أمرين لا ثالث لهما : إما الإسلام وإما القتل (٣) ، ولما اقتيد الأنشين إلى الحاكمة ووجه برجلين كان قد جلدهما فدافع عن نفسه بقوله (٤) : « لقد ضربت كل واحد منهما ألف سوط وذلك أن يبنى وبين ملوك السند عهداً وشرطاً أن أترك كل قوم على دينهم وما هم عليه ، فوثب هذان على بيت كان فيه أصنام أهل أشرو سنة » فأخرجوا الأصنام ، واتخذوا بيتها مسجداً ، فضربتها على هذا ألفاً ألفاً لتعديها ومنعها القوم من بيعتهم .

على أن العرب كانوا لا يلتزمون على الدوام شروط عهودهم التزاماً حرفياً ، وقد عرف عن عبد الله بن كليب أنه أول رجل ضرب بسيفه أبواب القسطنطينية وأول من أذن للصلاة في وحاب الإمبراطورية البيزنطية ، ولما علم برغبة الإمبراطور في قتله قال له (٥) : « والله لن تقتلني لا تبقى بيعة في الإسلام إلا هدمت » .

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢٢١ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٤٣٩ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٥ ؛ وابن النديم : الفهرست ، ص ٣٢٠ .

(٤) تاريخ الطبرى : ج ٣ ، ص ١٣٠ .

(٥) ابن رسته : الأعلاق النفسية ، ص ١٩٣ .

وربما كان عبد الله مبالغاً في هذا القول الذي حمّله عليه الكبرياء .
ولم يكن من المجهول أن المسلمين والنصارى كانوا يلتقون في الكنائس على
مودّة وانفاق ، فيذكر المسعودي قصة مجادلته أبي ذكريا دنحا (١) النصراني
وكان متفلسفاً جدلاً نظاراً، تناظر المسعودي وإياه في مسألة الثالوث في الكنيسة
المعروفة بالخضر (٢) بتكريت . وكان المسلمون يحرمون تبيض بيوت
النار بالمساجد (٣) .

وفي أثناء فتح إسبانيا أبدى المسلمون أقل بما هو مأثور عنهم من التسامح ،
فقد حدث أن هدم موسى بن نصير - في إحدى حملاته - جميع الكنائس التي
صادفها في طريقه وحطم نوافيسها (٤) ، ولما استسلمت ماردة أخذ المسلمون
أهلاك الذين قتلوا يوم الكين والذين هربوا إلى حليفية ، كما وضعوا أيديهم على
أهلاك الكنائس وما فيها من الجواهر (٥) والحلي .

وقد بنى خالد القسري (بعد سنة ١٠٥ هـ) كنيسة لأمه وراء السور الجنوبي
الغربي لمسجد الكوفة ، فكان المسيحيون يدقون الناقوس حين يؤذن المؤذن
للصلاة ، كما أن ترانيمهم كانت تملو على صوت الإمام (٦) فلا يسمع ، وحوالي

(١) تفضل بضبط منطوق هذا الاسم غبطة مار أغناطيوس أفرام الأول برصوم الجزيل
الاحترام وذلك في رسالة منه إلى المترجم ، وهو يرى أن « دنحا » لفظة سريانية « دنسا » وهو اسم
نسي به بعض السريان تيمناً بعيد الفصح ، وهو الظهور ويسمى أيضاً عيد الفطاس . راجع أيضاً
كتاب غبطة المرسوم باسم « اللؤلؤ المنثور » ، ص ١٩٤٣ ، ص ٣٥٦-٣٥٧ ، ومقالة « الألفاظ
السريانية في المعاجم العربية » ، في مجلة المجمع العلمي بدمشق ، مج ٢٣ ، ج ٤ ، ص ٤٩٧ .

(٢) السعدي : التنبيه والإشراف ، ص ١٥٥ .

(٣) Ghazi: An Answer to the Dhimmis, p. 494.

(٤) المقرئ : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

(٥) المقرئ : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ١٧١ .

(٦) الأغاني ، ج ١٩ ، ص ٥٠ ؛ ابن خلكان : وفیات الأعيان ، ج ١ ، ص ٢١٢ .

هذا الوقت ، أو قبله بمدة ، شيد دمسبوس Damisius من أهل كورة أنصنا بمصر العليا ديراً كبيراً في الجبال (١) [وكان دمسبوس صياداً يعمل النبال ويتم قانون الرهبة] ، كما أذن الوليد بن رقاة - والى مصر - للنصارى بإعادة بناء كنيسة أبى مينا (٢) بخط الحمراء ظاهر مدينة مصر ، وكان ذلك لما شكى إليه النصارى أن حرمهم وأولادهم - عندما يمضون إلى الكنائس الداخلة بمصر - وفي عودتهم لا يأمنون من معترض يعترضهم وخاصة في ليالى صوم الأربعين ، فصل من العرب جماعة كبيرة ، فتعالت شكوى جمهور غفير من المسلمين من بناء هذه الكنيسة لأنها أدّت إلى ثورة العرب (٣) .

وحوالى سنة ١٢٥ هـ هدم عشيبيہ أسقف بيت عبه كنيسة الدير وجدّد بناءها ، وكان الفقر إذ ذاك ضارباً أطنابه ، وقد أمر " والى الموصل الجشع - نصح إلحاح جماعة من أكلت الغيرة صدورهم - على تفريم الدير خمسة عشر ألف درهم (٤) ، وحوالى هذا الوقت بالذات قام شخص اسمه هجير - وكان من أسرة شريفة - ببناء دير سُمّاه « هجير آباد » ، فرفض المطران تدشينه (٥) . وحدث في مصر أن نهب أبو الجراح بشر بن أوس دير مارت مريم قرب بليس ، ثم طالب أن رد إليه بعد قليل كل ما استولى عليه (٦) ، كما أن الخليفة

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٧ .

(٢) ويسمى أبو صالح « صاحب الثلاثة أساليب النازلة عليه من السماء » .

(٣) أبو صالح الأرمني ، ص ١٠٣ ؛ السكندى : الولاة والقضاء ، ص ٧٧ ؛ المقرئى :

المخطوط ج ٢ ، ص ٤٩٣ ، ج ١ ، ص ٣٣ .

(٤) Thomas of Marga : Bk. of Governors, Vol. I, P. 229.

(٥) Thomas of Marga : Op. Cit., Vol. II, P. 282.

(٦) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٨ .

مروان نهب ودمّر كثيراً من الأديرة بمصر أثناء هروبه من وجه قوات العباسيين (١)، فقد أتى على جميع كنائس « طحا » بالتدمير، غير مستثن منها سوى واحدة [هي بيعة أبي مينا الشهيد] وقرّر لإبقائها ثلاثة آلاف دينار، ولما صجر أنرياء البلدة عن جمع المبلغ له إلا ألفى دينار فقد حوّل تلك الكنيسة إلى مسجد (٢)، وتوسّل إليه بعض التجّار أن يرد إلى الملكانيين كنيسة « بومينا » في مريوط، فكانت النتيجة حدوث ثورة في قصر الوالي (٣).

وقد تمّ في سنة ١٤١ هـ إقامة مذبح وهيكل الكنيسة الكبرى في نصيبين (٤)، وبعد ذلك بخمس سنوات ورد كتاب أبي جعفر المنصور إلى يزيد بن حاتم يأمره بالتحويل من العسكر إلى القسطنطين وأن يجعل الدواوين في كنائس القصر بالقسطنطين (٥).

وحدث في زمن المهدي - أو ربما بعده بقليل - أمر بفتح دير الروم الشرقيين في بغداد (٦)، ولم يكده هرون الرشيد يتولى الحكم حتى أمر هليّ ابن سليمان والي مصر بهدم جميع الكنائس المستحدثة، فاستجاب له ابن سليمان وهدم كنيسة مريم الملاصقة لبيعة أبي شنودة كما هدم كنائس « عارس قسطنطين »، وحاول القوم صرفه عن هذا العمل بأن بنّوا له خمسين ألف دينار، ويقول المقرئ إن تلك الكنائس هدمت قبل ذلك التاريخ بعشرين سنة تقريباً عقب قيام قبط

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٨١ ، ١٨٥ .

(٢) أبو صالح الأرمي ، ص ٩٨ — ٩٩ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٧ .

(٤) Elias of Nisibis, 1884, P. 128.

(٥) السكندى : الولاة والقضاة ، ص ١١٤ .

(٦) ياقوت : معجم البلدان ٤ ج ٢ ، ص ٦٦٧ .

« سخا » بالثورة (١) ؛ ولما جاء موسى بن عيسى - زمن الرشيد - سمح لنصارى بتجديد الكنائس التى خدمها على بن سلمان ، وقد تم هذا استجابة لتوصية الليث بن سعد وعبد الله بن هبة [قاضى مصر] اللذين احتجا أن بناء هذه الكنائس من عمارة البلاد ، وأكدا له أن جميع البيع التى بمصر إنما بليت فى الإسلام فى زمن الصحابة والتابعين ، وينعت المقرئ عبد الله بن هبة بقاضى مصر ، ولاشك أن حجج هذين الرجلين كانت عاطفية أكثر منها عقلية (٢) .

وبنى « دير سبال » ببغداد قرابة هذا الزمن (٣) ، وقد ساعد هرون جراحة الملكية على استرداد بعض الكنائس التى كان القبط قد استولوا عليها وسلبوهم إياها (٤) [ويرجع الفضل فى ذلك إلى مرقس بطرك الملاكين الذى سافر إلى بغداد وعالج بعض حظايا الخليفة] ، هذا على الرغم من أن الرشيد ذاته حمد فى سنة ١٩١ هـ إلى هدم بعض الكنائس « بالفقور » . مستعملا أنقاض اثنتين منها فى بناء مدينة « حدث » (٥) ، وربما كان الدافع له على سلوك هذا السبيل ما رآه من معونة نصارى العواصم لجماعة الروم البيزنطيين ، على أن الأسقف Anania اشترى من العرب قلعة خربة وأقام مكانها ديراً (٦) .

وحدث فى سنة ١٩٨ هـ أن كان إبراهيم القرشى وإلى حرّان يسير فى قصره

(١) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ١٣١ ؛ المقرئى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٢) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ١٣٢ ؛ المقرئى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٣) بالوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٧٠ .

(٤) المقرئى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ ، Eutychius : Hist., Vol. 2, P. 410 .

أما اسم البطرك فهو « باطيان » كما هو وارد فى أفليسيوس : نظم الجواهر ، ج ٢ ، ص ٢٥ .

(٥) تاريخ الطبرى ، ج ٣ ، ص ٧١٢ ، Michel le Syrien, trad., Langlois .

p. 263.

(٦) Michel : Op. Cit., P. 266 .

الشافخ فأبصر بعض حماة مستحدثة فسأل جنده عنها فقالوا له إنها بيع مستحدثة استحدثها النصارى في ولايته ، وأن العرب لتتناقل أنه أذن بما لم يأذن أحد قط قبله به ، فأمر ألا تغرب شمس يومه هذا حتى تكون كافة البيع الجديدة قد سويت بالأرض ، وسرعان ما قدم الفعلة وهموا مذهب الكنيسة الكاثوليكية ومذهب كنيسة Theotokos وجزءاً من بيعة مارجرجيس وكنائس أهل خلقدونية والنساطرة وكنيس اليهود ، ولما أقبل الصباح ثاب إلى رشده واذن بإعادة تشييد ما حطمه بالتدريج ، وسرعان ما جددت البيع والكنائس (١) .

وفي أثناء الصراع بين الأيمن والمأمون خرب كثير من ديارات وادي هيب (المعروف بوادى التطرون) ، لكن أعيد ترميمها بعد سنوات قلائل (٢) ، وقام بعض حجاب المأمون بإعادة بناء كنيسة اللنداء بناحية القنطرة ، واستطاع اثنتان من « الفراشين » الحصول على إذن يخولهما بناء كنيسة على جبل المقطم ، لأن الكنائس الموجودة بالقنطرة كانت شديدة البعد (٣) ، وفي هذه الحقبة شيد « بكام » - أحد أضرىة نصارى « بورة » هذه كنائس رائعة الجمال في بلدته « بورة » (٤) .

وإذا كان كتاب الآم للشافى يورد آراء الشافى وليس آراء تلاميذه فقد كان المفهوم سنة ٢٠٠ هـ عدم استحداث كنائس في أمصار مصرها المسلمون ،

(١) Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser. III; Bar (١) Hebraeus : Chronicle, P. 129.

(٢) الخطط للفرىزى ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ وما بعدها .

(٣) أبوصالح الأرمى : تاريخ ، ص ٦٦ وترجمته الإنجليزية ص ١٥٤ ، Eutychius : Hist., Vol. 2, P. 430-36 . وسبقت هذه الكنيسة أولاً « كنيسة مريم » ثم حُرقت فيما بعد باسم « كنيسة الروم » راجع أفشيبوس : نظم الجوهر ، ص ٥٨ .

(٤) Eutychius : Op. Cit. 2, P. 434 ، أفشيبوس نظم الجوهر ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

أما إن كانوا في قرية يملكونها منفردين فلم يكن هناك ما يمنعهم من إحداث الكنائس (١).

ولم يكن المسلمون في بعض الأحيان حصيفين كشأنهم دائماً ، إذ ترد الإشارة إلى أن أحدهم حبس كلبه ليلة بطولها في المشهد الخارجى المجاور لأحدى الكنائس (٢).

وقد وفد العرب من حران والزها وبميسطا على عبد الله بن طاهر يسألونه هدم الكنائس التى استحدثت في السنوات العشر الأخيرة فرفض سؤالهم قائلاً لهم إن هؤلاء النصارى المنكوبين لم يستحدثوا عشر الكنائس التى هدمت أو خربت ، ويضيف المؤرخ الذى يذكر هذا الخبر أن المسيحيين في زمن عبد الله ابن طاهر نعموا بالسلام والرفاهية (٣) ، أما أخوه محمد بن طاهر فقد أمر بهدم الكنائس القائمة في « بيت نهرين » ، لذلك سافر إلى مصر بطرك ديونسيوس وأخوه « تيودوسيوس » مطران الزها ولقيا عبد الله ابن طاهر ثم رجعا يحملان المرسوم القاضى برفع هذا الاضطهاد (٤).

وفي أثناء هودة عبد الله بن طاهر من مصر إلى بغداد لقيه في طريقه مسلمو بيت المقدس وشكوا إليه مجاوزة النصارى حداثهم وإقرارهم ما هو محرم عليهم ، إذ زادوا في قبة كنيسة القيامة حتى جاوزت الصخرة هلاً ، فأمر ابن طاهر بسجن توماس البطرك وبعض رفاقه حتى تنجلي له الحقيقة ، فإن تبين له صدق

(١) كتاب الأم للقاضي ، ج ٤ ، ص ١٢٦ .

(٢) Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. 1, P. 229.

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, C.S.C.O., Ser III, Vol. 2, P. 16.

(٤) Ibid. p. 21, 271.

المسلمين جلد النصارى . فجاء أحد المهلبين إلى المحبوسين ذات ليلة وقال لتوماس البطرك : أنا أعلمك حجة تتخلص بها أنت وأصحابك بعون الله مع القبة ، على أن تضمن لي أنك تعطيني ألف دينار ، وتجري علي وعلى وادى أو ولد وادى إلى انقضائهم أبدا أرزاقا من مستغل هذه القبة ، فوعده البطرك وأكسده وعده بخط يده ، فقال له المسلم إذا حضروك وشهدوا عليك فقل لهم : أصلى الله الأمير ، إنما استرم موضع القبة ، ولم أهدم شيئا ولا زدت شيئا ، وهؤلاء الذين يشهدون إنما شهدوا على أن القبة كانت أصغر مما هي ، وأنى زدت فيها ، فليسلم الأمير كما كان سلك القبة الصغيرة التي هدمتها على ما زعموا وكم سلك هذه القبة التي بنيتها . ففعل البطرك ففجروا عن الإجابة ، ومن ثم أطلق مراح توماس ورفاقه (١) .

وحوالى هذا الوقت عمرت كنيسة بيت المقدس لمن يرد القدس زائرا من نصارى مصر (٢) . على أنه فى سنة ٢٣٩ هـ أمر المتوكل بهدم كل البيس المحدثه فى الإسلام . (٣)

يتجلى لنا مما سبق عدة حقائق أولها أن الكنائس كانت تبقى بحرية ، وكانت تعيد بموافقة السلطة وأصحاب الأمر والنهى بل وأحيانا بمساعدتهم ، ويقال إن عمر بن عبد العزيز منع بناء الكنائس ، على أن هذا القول مشكوك فيه إذ لم يذكره سوى مؤرخ واحد ، كما أن المراجع النصرانية قد خلت خلوا تاما من الإشارة إليه بما ينهض دليلا على عدم وقوعه ، وإذا خيلنا هذه الإشارة الوحيدة جانباً فليس هناك حتى سنة ١٥٠ أو ١٧٠ هـ أى إشارة إلى صدور أمر بمنع

(١) Eutychius : Op. Cit. 2, P. 452. وابن الطبري : نظم الجورم ،

ص ٥٦-٥٧ .

(٢) القرىزى : النسل ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٣) تاريخ الطبري ، ج ٣ ، ص ١٤١٩ .

استحداث الكنائس ، بل إن المتوكل كان أول من جرم إقامة بيع جديدة وذلك بمقتضى مرسوم أصدره سنة ٢٣٥ هـ . ومن ناحية أخرى نرى أن الكنائس كانت على الدوام منذ زمن بعيد عرضة للهدم تبعاً لهوى الوالى ، ولا مشاحة أن يكون الخطر عليها أعظم وأشد في أوقات الاضطرابات السياسية ، والغالب - وليس دوماً - أن الأمور تتوقف على طبيعة الحاكم : واليا كان أم خليفة ، على أن الشوء الوحيد الذى لا يرق إليه الشك هو أن القرن الأول للهجرة لم يعرف قط شيئاً عن هدم عمر .

ومنذ القرن الثانى تبلورت الفكرة القائلة بأن جميع أماكن العبادة قد بنيت زمن الإسلام ، ثم ما لبثت هذه الفكرة أن أصبحت عامة فيما بعد .

لم يكن أمر المتوكل القاضى بتحريم استحداث الكنائس ختام تلك القصة ، فقد كان الناس ينفذونه أحياناً ويتغافلون عنه أحياناً أخرى ، كما أن العامة طالما قامت هى ذاتها بأخذ الأمر فى يدها ، ويكفى أن نورد ثبوتاً بالثورات التى حطمت فيها المباني الدينية .

فقد علم العامة فى سنة ٢٧١ أو ٢٧٢ هـ دير كليلا يشوع ، ببغداد ، وهو الدير [الواقع وراء نهر عيسى] ونهبوا ما به من الأواني الذهبية والفضية ، وبيع كل ما كان به من الأبواب الخشب (١) ، وقد يفسر الأمر الأخير بندرة الاخشاب فى بلاد العراق .

وحدث فى عام ٣١٢ هـ أن أحرقت كنيسة مريم بدمشق ، ونهب دير النساء بجوارها ، وألم الدمار بكنائس أخرى كثيرة (٢) ، كما امتدت يد التحطيم

(١) Elias of Nasibis, P. 68. الطبرى : تاريخ ، ج ٣ ، ص ٢١٠٢ .

(٢) الطبريزى : النسط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

بعد ذلك بفترة وجيزة من الزمن إلى كنيسة من كنائس الملكية في الرملة
هما كنيسة قيسوم و Cyriac وإلى غيرهما في عسقلان وقيسرية ، وتشكى الناس
إلى المقتدر بالله الذي أمر بترميم ما تحطم [وألا تؤخذ الجزية من الأساقفة
والرهبان والضعفاء] ، كذلك هدمت في سنة ٣٢١ هـ الكنيسة القائمة خارج
حصن تنيس ، فأعاد النصارى بناء البيعة في المدينة ، ولكن ما كاد البناء
يشرف على الانتهاء حتى أضرم المسلمون فيه النار وهدموه ، فساعد السلطان في
إعادته (١) .

وفي سنة ٣٢٥ هـ أحرقت الأبواب الشرقية لكنيسة القيامة ببيت المقدس
ونصف ديرها ، وامتدت يد السلب إلى الكنيسة ذاتها (٢) ، وبعد عام أو عامين
من ذلك الحوادث قام المسلمون بنهب كنيسة مريم الحضرية ، في عسقلان
وتخريبها ونهبوا ما فيها وأعانهم اليهود ، مما حمل أسقفها على الفرار إلى الرملة
حيث مات بها (٣) ، كذلك أحرقت كنيسة القبر المقدس سنة ٣٥٥ هـ ، فكتب
كافور إلى الإمبراطور الذي كان إذ ذاك يغزو الشام أنه ناهض لعمارتها (٤) ،
وحدث في سنة ٣٩٢ هـ أن قامت فتنة في بغداد ضد المسيحيين نهبت خلالها
بيوتهم وهوجمت أكنائهم بدمهم ، وأضرم الثوار النار في كنيسة من كنائس
السرمان الأرثوذكسين فسقطت على جمهور من المسلمين ، وهلك تحت أقاضها
جمع غفير من الرجال والنساء والأطفال (٥) ، كما لحق التدمير كثيراً من الكنائس

Eutychius : Op. Cit. 2, p. 513. (١)

Eutychius, Op. Cit, 2, p. 529؛ المفريزي : المخطوط ، ج ٢ ص ٤٩٥ .

(٣) المفريزي : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ .

Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 221. (٤)

Bar Hebraeus : Hist., p. 203; Eclipse of the Abbasid (٥)

Caliphate, Vol. 3, p. 418.

أثناء غزو أسد الدين شيركوه لمصر (١) ، بيد أنه ينبغي ألا تأخذنا الدهشة لهذا الأمر إذا علمنا أنه كان من أغراض الحملة إزالة البدعة الفاطمية ، وكان الشهور قد ازداد حدة والتهاباً من جراء مقدم الفرنجة إلى مصر ، وكثيراً ما يشير أبو صالح في كتابه عن الكنائس في مصر إلى تحطيم البيع وهدم الأديرة .

* * *

وقد كان مسلك الحكومة يختلف باختلاف الأزمنة ، ففي سنة ٢٤٠ هـ شرع سكان حمص - بمساعدة النصارى - في التمرد على وإلى المدينة والثورة ضده ، ومن ثم قضى المتوكل بنفى المسيحيين من البلد وتحطيم كنائسهم ، ودخلت واحدة منها في عمارة جامع حمص ليجاورتها إياه ؛ وقد تبدو هذه الأساليب الضيقة أمراً طبيعياً في مثل تلك الظروف (٢) ، ويتحسر أفقشوس ، على أن المسلمين في وقته كانوا يلتقون في كنيسة بيت لحم للصلاة ، وأنهم أزالوا الصور والتهابيل الدينية وأبدلوها بآيات من عندهم . كذلك كانوا يصلون على عتبات كنيسة قسطنطين بما يتعارض تمام المعارضة وعهد عمر (٣) . ولما بنى أحمد بن طولون الحى المعروف من مصر باسم القطنع أمر بإزالة مقابر اليهود والنصارى الموجودة بتلك الناحية وسوّاها بالأرض (٤) ، وفي سنة ٢٢٨ هـ أرسل وإلى مصر [وهو الأمير أبو بكر محمد بن طنج الأخشيد رسولاً من قبله يدعى أبا الحسين] إلى مدينة قنيس ليختم على كنائس الملكية فقتلها وأحضر آلاتها إلى القسطنطين ، فافتكها الأسقف بخمسة آلاف دينار ، واضطر لبيع أوقاف

(١) تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ٩١ ، ٢٥٠ .

(٢) الطبرى : تاريخ ، ج ٣ ، ص ١٤٢٣ ؛ البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٣٤ .

(٣) Eutychius, Hist. Vol. 2, p. 290. ؛ أفقشوس : نظم الجواهر ، ج ٢ ، ص ١٨ — ١٩ .

(٤) المقرئى : النسطط ، ج ١ ، ص ٣١٥ .

الكنيسة لوفاء هذا المبلغ (١) ، وبنيت كنيسة « مار بهرام » في طرابلس من أعمال الشام (٢) سنة ٣٥٠ هـ ، كما منح الوزير نصر بن هرون الإذن سنة ٣٦٩ هـ ببناء الكنائس والأديرة (٣) .

وكانت السلطات المشتولة تبدى في بعض الأحيان شيئا من الالتفات إلى المظاهر الشرعية ، وقد ذكر لنا الكندي شاهداً على صحة هذا الالتفات حيث يذكر [قلا عن ابن زولاق] ، أنه اتفق أن انهدم جانب من كنيسة أبي شنودة ، وبذل النصارى مالا كثيراً لتشطلق لهم عمارتها ، فاستفتوا الفقهاء فأفتى ابن الحداد بهدم عمارتها ، وواقه أصحاب مالك ، وأفتى محمد بن علي العسكري بأن لهم أن يرموها ويمعموها ، فثارت العامة به وهموا بإحراق داره فاستتر ، وأحاطوا بالكنيسة ، فبلغ ذلك الأمير فاغتناظ ، فأرسل وجوه غلثانه في جمع كثير ، فاجتمع عليهم العوام ودموم بالحجارة ، فراسلوه ، فأرسل إلى ابن الحداد وقال له اركب إلى الكنيسة فإن كانت قائمة فتركها على حالها ، وإن كانت دائرة فاهدمها ، فتوجه ابن الحداد وصحبته على بن عبد الله بن التواس المهندس ، وكثر الزحام فلم يزل يرفق لهم اللفظ ويلين لهم القول ويفهمهم أنه معهم حتى فتحوا الدروب ودخل الكنيسة ، وأخرج جميع من فيها من النصارى وأغلق الباب ، ودفع للمهندس شحنة ، ودخل المذبح وكشفه وقال : يبقى خمس عشرة سنة ثم يسقط منها موضع ، ثم يبقى إلى تمام أربعين سنة ويسقط جميعها ، فأعاد الجواب ، فتركها ولم يعمرها ، فلما كانت سنة ست وستين وثلاثمائة هجرت كلها (٤) .

(١) الفريزي : المخطوط ج ٢ ، ص ٤٩٥ .

Bar Hebraeus : Chronicle, p. 184. (٢)

Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol 2, p. 408. (٣)

(٤) الكندي : الولاية والقضاء ، ص ٥٥٤ .

وأصدر الخليفة العزيز أمره بإرجاع كنيسة مرقس أبي مرقوده إلى البطرک الذى تعرضت العامة له وحالته بينه وبين ترميمها ، فلم يكن من العزيز إلا أن قدم المال من جيبه للبدء فى العمل ، فلم يقبل أحدا ما القيام به ، فاستجلب العمال وعهد إلى الجند بمحراستهم (١) .

أما الحاكم بأمر الله فقد أمر بهدم الكنائس الموجودة فى البلاد التى يحكمها ، واستولى على محتوياتها وبيعت فى الأسواق أو أعطاها الذهبية والفضية ، وكان بكنيسة المطقة غزن كبير محتوى على كثير من المصوغات والملابس الزاهية . ويقال إن المسلمين كانوا يصلون فى كنيسة أبى شنودة فصودرت أراضيها ، واستولى كل فرد على ما انتطح إليه نفسه ، ويعبر أحد المؤرخين المسلمين إلى أن يد الهدم أصابت أكثر من ثلاثين ألف كنيسة مما بناها الروم فى مصر والشام وغيرهما ، أما ابن العبرى فأقل مبالغة من ذلك المؤرخ المسلم إذ يكتفى بالقول : بأن آلافا من البيع هدمت ، من بينها كنيسة القيامة ببيت المقدس فقد هدمت عن آخرها وسلب الناس كل ما كان بها ، وألقت بها النكبة الكبرى بين عامى ٤٠٣ ، ٤٠٥ هـ ، على الرغم من أن إحدى الروايات تحمل تاريخ الفتنة فى بيت المقدس سنة ٤٠٠ هـ وهى الفتنة التى خربت فيها كنيسة القصر ، بمصر ،

(١) أبو صالح الأرمنى : تاريخ ، ص ٣٥ — ٣٦ وترجمته الإنجليزية ص ١١٧ .
 أما قصة هذه البيعة فيذكر أبو صالح الأرمنى أنه اختبر اعتقاد الصائري زمن العزيز فخرج المسلمون واليهود إلى جبل المقطم فصلى المسلمون وكبروا فلم تظهر لهم آية وبهم اليهود فلم تظهر الآية ، وحينذاك تقدم البطرک وجميع الشعب الأرثوذكسى فدعوا إلى الله وصلوا ورفعوا البخور وهتفوا : « كراياصون » ثلاث مرات ، وإذا ذاك — كما يقول أبو صالح — تحرك الجبل ، فلما شاهد الخليفة العزيز ذلك قال « حبك يا بطرك قد عرفنا ما فعله الله لكم ... نحن على ما اخترت فأعلمه لك » فعنى عليه بيعة كانت قد دثرت فأمر بجديدها كما هو وارد بالنسبة .

وسرق العامة الخشب من الأقباض ولم تسلم من أيلسهم نعوش الموتى وقد رجع الحاكم قبل موته ههنا كان أخذاً به من اضطهاد النصارى ، وأجلاهم لإعادة بناء أماكن عبادتهم ، فأقبلوا على تجديدهما ، وجعلوا أحسن مما كانت عليه من قبل ، على أن إحدى الروايات تنهب للقول بأن الكنائس ظلت مغلقة الأبواب مدة تسع سنوات (١) .

وقد أذن الخليفة الظاهر في سنة ٤١٨ هـ بترميم كنيسة القيامة نظير ترميم أحد المساجد بالقسطنطينية (٢) ، وفي عام ٤٣٩ هـ بنى البطريرك [مطوديس] في القاهرة كنيسة « يومرقودة » وكنيسة « السيدة » بحارة الروم (٣) ، وجرى فتنة زمن المستنصر بالله (٤٢٧ — ٤٨٧) في صعيد مصر أدت إلى قتل رهبان دير « أبانوب » ، قرب الاشمونين (٤) ، وفي عهد هذا الخليفة بالذات دنت كنيسة جرجيس في « خط الحراء » إلى أصحابها وكانت قد خربت أثناء دخول الكرد إلى مصر ، ثم أعيد ترميمها في السنة التالية وغيرها من البيع ، فتتمر العامة من ذلك العمل واتشالوا عليها تخريباً وهدماً ونهباً ، بيد أن النصارى استطاعوا استرجاع ما كان بها ، ودفنت من جديد (٥) وحظيت كنيسة « المرتضى » بمظف الخلفاء الحافظ والظاهر والعاقد على التوالي (٦) .

(١) Bar Hebraeus, P. 204 f. المرقزي: المخطوط ج ٧ ، ص ٤٨٧ ، ٤٩٤ ؛ ابن الأثير ، سنة ٣٩٨ ؛ أبو صالح الأرمني : تاريخ ، ص ١٤٢ ، ١٤٧ ؛ أبو الحسن النجوم الزاهرة ، جلد ٢ ، قسم ٧ ، ص ٦٥ ؛ والسيوطي : حسن الحاضرة ، ص ١٦٨ .

(٢) المرقزي : المخطوط ج ١ ، ص ٣٥٥ .

(٣) المرقزي : المخطوط ج ٢ ، ص ٤٩٦ .

(٤) أبو صالح الأرمني : تاريخ ، ص ١١٤ ، وترجمته الإنجليزية ، ص ٢٥٧ .

(٥) أبو صالح الأرمني : « » ، ص ٣١ ، وترجمته ص ٩١ .

(٦) أبو صالح الأرمني : « » ، ص ٥٩ ، وترجمته ص ١٤٥ .

وقد أقطع البستان ، إلى الفقيه المشرع بهاء الدين . على الذى اقتطع للأرمن كنيسة يوحنا المعمدان فى منطقة زويلة حيث يسكن البطرك ، وأصدر السلطان سنة ٥٦٤ هـ مرسوماً تملك القبط بمقتضاء هذه الكنيسة ، وإذ ذاك رسم جماعة من النصارى لخدمهم بضرب حراسها المسلمين الذين شكوا إلى بهاء الدين على الذى أفضى بالخبر إلى السلطان ، فأبطل السلطان المرسوم الذى خوّل به القبط حق امتلاك الكنيسة ، إلا أنه لم تنقضى فترة وجيزة حتى أمر السلطان عام ٥٧٣ هـ بإعادتها إليهم ^(١).

وفى أثناء زيارة بنيامين التطللى للكوفة شاهد بها كنيسياً لليهود ^(٢) عتيق البنيان ، ينسب للنبي دانيال ، ومعنى هذا أن فكرة ابن عباس لم تنفذ عملياً .

وشب فى المداين عام ٥٧٣ هـ اضطراب ، وكان مسجدهما مجاوراً لكنيس اليهود الذين طالما أزعجهم أذان الصلاة ، فلم يلق المؤذن بالآلى شكواهم وتأفهم ، مما أدى إلى قيام فتنة كانت الغلبة فيها لليهود ، فقدم المسلمون إلى بغداد لرفع شكواهم ، فلم يستمع إليهم ابن المطار حارس الخزائن ، بل عمد إلى زجهم فى المطبق وإن لم يطل مكثهم به ، إذ ما لبث أن أطلق سراحهم فجاءوا إلى مسجد القصر وقت صلاة الجمعة لطلب المعونة من المصلين ، فقدم جماعة من الجند محاولين منهم عما هم بسيله ، لكن العامة إنجازت إلى جانب المتذمرين وازداد الغضب شدة ومحسوا للدفاع عن الإسلام ، ونزعت العامة الطوايق من الجدران والحيطان وأخذت فى قذف الشرطة بها حتى ألزمتهم الفرار ، ثم اندفع الناس لنهب حوانيت الصيارفة ومعظمهم من اليهود ، وقد حاول حاجب الباب صدمهم

(١) أبو صالح الأرمنى : تاريخ ، ص ٣ — ١١ .

(٢) رحلة بنيامين ، ص ١٤٠ .

فخرجوه بالحجارة فاضطر إلى الفرار واضطربت المدينة، وعمتها الفوضى،
وخرب كنيس اليهود الموجود إلى جوار باب البساسيري، والتمت النار
التوراة، وأمر الخليفة بتحويل كنيس المدائن إلى مسجد (١).

ولما استولى نور الدين محمود بن عماد الدين زنكي على الموصل أمر بهدم
جميع الكنائس والمعابر المستحقة فيها، فهدمت اثنتان للنساطرة والسريان لكن
سرعان ما أعيد بناؤهما، ثم تم في ذلك الوقت استيلاء الأكراد على دير مارمق
بأرض نينوى، فوضعوا أيديهم على كل ثمن به وقتلوا بخمسة عشر راهباً،
كذلك استولوا على دير مارسرجيوس الذي تتلذذ فيه موسى باركيفا (٢).

أما في الرها فقد هدمت كنيسة أياصوفيا، حتى أساسها، وقلت أبقاضها
لبناء مسجد بجران وقلعة الرها. ثم حدث أن انهار حائط كنيسة الرسل الغربي
ومن ثم انهدمت الكنيسة كلها وكنيسة ماراسطيغان والشهداء الأربعين المتاخمة
لأحد المساجد (٣). ولما تم الاستيلاء على بيت المقدس جردت جميع الكنائس -
عدا كنيسة القيامة - مما بها من الحديد والخشب والأبواب والرغام المحلى به
الجدوان والأراضي، وقرر على كل مسيحي يدخل الكنيسة قصد الصلاة عند
الصريح المقدس قطعة قدرها عشرة دنانير يؤديها إلى حراسه المسلمين (٤)، بيد
أن نجم الدين أمير ماردين كان عطوفاً على النصارى شفيقاً بهم وبكنائسهم
وأديرتهم، بل إنه كان يشاؤهم في الاهتمام ببناء الكنائس في إمارته، وكان دائم

(١) ابن الأثير: الكامل، سنة ٥٧٣ هـ.

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 166, 168.

(٣) Ibid., Op. Cit. P. 168, 170.

(٤) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 201. الخطط،

الترداد على أديرتهم ، شغوفاً بالشرب والإقامة بها (١) ولما استولى قلع أرسلان على بلدة دكيوسوم ، حوالى سنة ٥٦٨ هـ جبّ الضريبة النخيلية المفروضة على دير مار برصومة (٢) .

* * *

ولما غزا المغول دمشق سنة ٦٥٨ هـ أخذ هولاء كو على عاتقه حماية نصاراها الذين استلبت بهم النشوة فجاءوا بشرب الخمر في رمضان وإمراقة على ملابس المسلمين ورشهم به وإراقته على أبواب مساجدهم ، وكانوا إذا خرجوا محتفلين بالصليب أذعنوا أصعاب الحوانيت على الوقوف لهم ، فن رفض الامتثال لأوامرهم أساءوا معاملته ، وكانوا يقيمون الاحتفالات تمجيداً لدينهم وهم يصيحون : لقد انتصر اليوم دين المسيح ، فإذا ظفر المسلمون ضربوهم . وقد حبا هولاء الكوسوس بكل مظاهر التجميل والاحترام ، فلما طرد التتار شرع المسلمون في نهب بيوت النصارى وهدموا كل ما استطاعوا إلى هدمه سيلاً ، وحطموا كنيستين ، وذبحوا الكثير من النصارى واسترقوا بعضهم ، وبذلك سم لهم الانتقام لأنفسهم من أولئك الذين غرّبوا مساجدهم ، ولم يكتفوا بما ألحقوه بالمسيحيين فأنشأوا على بيوت اليهود نهباً وصيروها أكرماً من القمامة (٣) . ذلك انه لما استولى المغول على حلب كان كنيس اليهود أحد البيوت التى أمن اللائون بها من الذبح (٤) . وحدث فى سنة ٦٦١ هـ أن هدمت كنيسة

Ibid., Vol. 2, P. 182. (١)

Ibid., Vol. 2, P. 187. (٢)

(٣) المغريزى : السلوك ، طبعة كاترمبر ، ج ١ ، ص ٩٨ ، ١٠٦ .

(٤) أبو القدا : المختصر ، سنة ٦٥٨ هـ .

بالناصرية (١) ، وفي عام ٦٦٩ هـ استولى سلطان مصر على أنطاكية وحرق بعض كنائسها (٢) .

وفي سنة ٧٠٠ هـ ظهرت محاولة دبرها وزير متملك المغرب ترمى إلى هدم كل ما بمصر من الكنائس ، بيد أن قاضى القضاة تقي الدين محمد [بن دقيق العيد] أحبطها إذ ألقى بأنه لا يجوز أن يهدم من الكنائس إلا ما استجد بناؤه ، فأغلقت عدة بيع في وجه المصلين لبضعة أيام ، فسعى جماعة من أعيان المسيحيين في فتح واحدة منها فنجسوها مما أدى إلى نفوس الفتنة ، واقتضت ثلاث سنوات أرسل بعدها ملك برشولة هدية جليلة إلى أرباب الوظائف من الأمراء وإلى السلطان يفرجهم على فتح الكنائس ، فلم يفتح سوى ثنتين منها (٣) [هما كنيسة حارة زويلة لليعاقبة وكنيسة البندقيين] . وفي سنة ٧١٨ هـ طلب المسيحيون من السلطان محمد بن قلاوون الإذن لهم بترميم كنيسة « بربرة » فأذن ، فأقاموها كنيسة راتمة فخمة مما حاج حق بعض المسلمين ، ودفعهم فذمرهم لرفع شكواهم إلى السلطان مدعين بأن النصارى قد استحدثوا كنيسة مجاورة للكنيسة القديمة ، فأمر وإلى القاهرة [علم الدين سنجر الخازن] يهدم ما استجد من البناء ، وحينذاك قامت العامة يهدمها وإقامة محراب مكانها ، فرفع النصارى شكواهم إلى القاضى كريم الدين [ناظر الخاص] الذى غضب وتممس لدين أجداده ، وظل يلح على السلطان ويفريه حتى أمر يهدم المحراب وبقي المكان خراباً وكومة أتقاض (٤) .

(١) أبو الفدا : المختصر ، سنة ٦٦١ هـ .

(٢) ابن الجوزى : مختصر تاريخ الدول ، ص ٥٠٠ .

(٣) القرئزى : النبط ، ج ٢ ، ص ٤٩٩ .

(٤) القرئزى : النبط ، ج ٢ ، ص ٥١١ .

وشهدت سنة ٧٢١ هـ هجوماً عاماً على الكنائس المصرية ، ورواية المقرئ
صسبة في الطول حتى إننا لنؤثر إيرادها مستقلة ، ونكتفي بأن نشير إلى أن السبب
في ذلك هو تعاظم النصارى على المسلمين ، فعمَّ الاضطهاد ، وامتدت يد التخريب
إلى عدة كنائس بالقاهرة وما حولها ، كما امتد السلب والنهب إلى ما فيها ، وأخذ
منها جميع ما بها من الخشب (١) ، كذلك حدث في سنة ٧٨٠ هـ أن هدمت كنيسة
« بوجرج » بالجيزة ، وأصاب بيعة مرقس الإنجيل بعد عشرين سنة ما أصاب
كنيسة جرجيس ، لكن أعيد بناؤهما مرة أخرى (٢) .

ويدلنا الخبر القائل بأن كنيسة « خندق » قد أقيمتا بدل كنيسة القس على
أن الأمر الناهى عن استحداث كنائس جديدة قد عم وانتشر (٣) ، ونلاحظ أنه
مهما تفعل الصامة فإن الحكومة كانت تتجه ضد الكنائس المستحدثة ، ويعدد
المقرئ أسماء كثير من البيع التي أقيمت في الإسلام ويقول (٤) في معرض كلامه
عن كنيسة السمرة وفي ختام حديثه عن كنائس اليهود وجميع كنائس القاهرة
المذكورة محدثة في الإسلام بلا خلاف ، ولا يحاول المقرئ أن يوفق بين
هذا القول وبين عهد عمر الذي يشير إليه .

وفي سنة ٨٦٠ هـ صدر المرسوم الذي يحرم على المسيحيين القيام بأي إصلاح
أو ترميم في بيصم وكنائسهم وأديرتهم إلا بإذن خاص ، مما أدى إلى جلد قيم
إحدى الكنائس وتجريسه في الشوارع والزج به بضعة أيام في السجن ، لأنه زاد

(١) للمقرئ : النبط ، ج ٢ ، ص ٤٩٩ وما بعدها .

(٢) المقرئ : النبط ، ج ٢ ، ص ٥١٧ .

(٣) المقرئ : النبط ، ج ٢ ، ص ٥١١ .

(٤) المقرئ : النبط ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ .

في الإصلاحات عما أذن له به (١) .

• • •

على أن المؤلفين المسلمين في بعض الأحيان عبارات يتدحون بها العامر المسيحية ، فيقول المسعودي إن كنيسة حمص التي بنتها الملكة هيلاني إحدى عجائب الدنيا (٢) ، ويقول في عبارة أخرى إن كنيسة الرها إحدى عجائب الأرض الأربعة (٣) .

ويقنيس ابن رسته قولاً منسوباً إلى الروم — وإن كان هو ذاته لا يوافق عليه — وهو أنه مامن بناء بالحجارة أبي من كنيسة الرها ، وما من بناء بالخشب أبي من كنيسة منبج لأنها بطاقات من خشب القباب ، ولا من بناء بالرخام أبي من قيسان أنطاكية ، ويقال أيضاً إنه مامن بناء بالحجارة أبي من كنيسة حمص (٤) ، ويصف فاصري خسرو (٥) إحدى الكنائس فيقول إن باب مذهبها الحديدي المشبك أجمل ما وقعت عليه عيناه .

Gottheil : Dhimmis and Muslims in Egypt (Old Testament (١) and Semitic Studies in Memory of W. R. Harper) p. 400.

(٢) يرى غبطة مار أغناطيوس أنرام الأول برصوم في كتابه « الدور النفسية في مختصر تاريخ الكنيسة » ، ج ٤ ، ص ٥٨٤ « إن كنيسة حمص كانت من أعجب أبنية العالم هي وكنيسة مار يوحنا المعمدان . وقد بدلت جامعاً ، وهو المسمى اليوم « الجامع النوري » أما القنوي عيسى أسعد فلا يرى أنه من السهل تعرف « الكنيسة المشار إليها لانقلابات كثيرة حدثت في المدينة ، ولأن معظم كنائسها تحولت إلى جوامع » .

(٣) المسعودي : التليخ والإشراف ، ص ١٤٤ .

(٤) ابن رسته : الأعلان النفسية ، ص ٨٣ .

(٥) سفر نامه ، ص ٩ .

الفصل الرابع

الفتنة في القاهرة المملوكية

حينما أنشأ الملك محمد بن قلاوون سنة ٧٢٠ هـ ميدان المهارى [المجاور لقطرة السباع] فكر فى بناء مكان للصيد مطل على النيل قرب جامع الطبرسى لذلك أمر بإزالة رابية من التراب هناك وحفر ما تحتها ، وجلب الماء إلى مكان الحفر ، وأصبحت تعرف « بالبركة الناصرية » ، وقد شرع القوم فى حفر هذه البركة فى ختام ربيع الأول سنة ٧٢١ هـ ، وبلغ الحفر جانب كنيسة الزهرى حيث كان بها كثير من النصارى وعلى مقربة منها عدة كنائس فى المنطقة المعروفة بمحر « أقباط » ، وهى الواقعة بين السبع سقايات وبين قطرة السد خارج مدينة مصر ، فلما بلغ الحفر جانب كنيسة الزهرى أخذ العمال يرغبون ما حول الكنيسة حتى أصبحت وسط الموضع الذى أمره السلطان بالحفر فيه ، واستمر الحفر حتى صارت الكنيسة مفردة فى مكانها ، وقصد القوم من ذلك أن تنهار من تلقاء ذاتها ، وإن لم يبد المستولون أية رغبة فى هدمها ، فصاح كثير من غلمان الأمراء وغيرهم من العمال الذين يعملون معهم بضرورة تسويتها بالأرض ، إلا أن الأمراء لم يلتفتوا إليهم ، حتى كان يوم الجمعة التاسع من ربيع الثانى ، وقد انصرف الناس إلى الصلاة وتوقف العمل ، فتجمع حشد كثير من غوغاء العامة بغير مرسوم من السلطان وصاحوا « الله أكبر ! » ، ثم أعملوا مساحيقهم فى كنيسة الزهرى حتى صيروها كومة من الاتقاض والتراب ، وقتلوا من بها من النصارى ، وسرقوا كل ما فيها ؛ ثم اثنالوا هدماً على كنيسة « بومينا » فى الحمراء وكانت معظمة لدى النصارى ، ويحمل إليها أقباط مصر ضائر ما يحتاج

اهل الذمة

إليه . ويقدمون النذور الغالية والصدقات بها ، فلا مشاحة إذا وجد المهاجرون فيها الكثير من المال والمصاع وغيره ، وتسلق العامة القسم الأعلى منها وفتحوا أبوابها واستولوا على ما بها من الأموال والقماش وجراد الخبز ؛ وكان ما فعلوه أمراً مهولاً ، وما كادوا يفرغون من كنيسة الزهرى حتى انصرفوا إلى كنيسة قريبتين من السبع سقايات ، وتعرف إحداهما بكنيسة البنات التي سميت بذلك لوجود بنات النصارى وجماعة الرهبان بها ، ففتحوا أبواب البيعتين وسبوا الرهبان اللائق كان عددهن يربو على الستين ، وسلبوهن ما عليهن من الثياب ، ونهبوا كل ما استطاعت أيديهم الوصول إليه ، ثم أحرقوا الكنيسة وسووهما بالأرض ، حدث كل هذا أثناء صلاة الجمعة ، فلما خرج المصلون من المساجد شاهدوا هولاء كبيراً من جراء التراب الكثيف ودخان الحريق المتعقد فوق الروس ومرج القوغاء ومرجهم وهم يحملون ما نهبوه ، فشب الناس الحال لهوله بيوم القيامة ، وانتشر الخبر وذاع في كل النواحي حتى بلغ الرملة تحت قلعة الجبل ، حيث طرقت سمع السلطان ضجة عظيمة ووجه منكرة ، وأبصر جمعاً ثائراً هائجاً فأفرجه منظره وأرسل من يستوضح له جلية الخبر ، فلما علم بما جرى انزعج انزعاجاً عظيماً ، وزاد غضبه من تجرؤ العامة في إقدامها على ارتكاب مثل هذه الأمور بغير أمره ، فأنهى إلى الأمير « أيدغمش » بالركوب في كوكبة من الأوشاقية والنزول وسط الجبلية والقبض على محركي الفتنة ، وبينما كان « أيدغمش » يتأهب للسير وافته الأخبار بتمرد الأهالي في القاهرة وتخريبهم كنيسة : واحدة في حارة الروم وأخرى بحارة زويلة ، كما أن جمهوراً كبيراً من الرعايا ثار في مدينة مصر وهاجم كنيسة المعلقة بقصر الشمع حيث تحصن النصارى داخلها فحاصرتهم الدماء وأوشكوا أن ينالوم بالأذى ، فازداد غضب السلطان وهم أن يركب بنفسه ويطش بالعامة ، إلا أن الأمير أيدغمش استطاع

أن يثنيه عن عزمه ويصرفه عن قصده ، ونزل ، أيدغش ، من قلعة الجبل فأصدأ
مصر وركب الأميران بيبرس الحاجب وألماس الحاجب إلى موضع الحفر ،
وركب الأمير د طينال ، إلى القاهرة على رأس الجند ، وأمرهم السلطان بقتل
كل من يقع في أيديهم من الرعا ، والأيمانوا بالحياة على أحد ما يتمكنون
منه ، وقامت مصر والقاهرة على قدم وساق ، وهرب الناهبون فلم يظفر الأمراء
إلا بمن غلبه السكر بالخر الذي نهوه من الكنائس ، ولما بلغ د أيدغش ، مصر
زحف والى المدينة في الحال إلى كنيسة المعلقة ، ليطرد النهاية من ذاق المعلقة ،
إلا أنه قبل بوابل هطال من الحجارة فاضطر إلى الهروب ، وأوشكت العامة
أن تحرق أبواب الكنيسة ، فأشرح أيدغش وأتباعه سيوفهم لدفع المهاجمين
والسك عليهم ، إلا أن الجمهور المتجمع كان فوق الحسبان والتصور ، فخاف
د أيدغش ، مغبة الأمر ، فأمسك عن القتال وأمر غلبانه ومن معه من الجند
بفض العامة دون إهراق قطعة من الدماء ، ونادى مناديه د من وقف حل دمه ،
ومن ثم تفرق سائر الناس وفروا هاربين ، وبقي د أيدغش ، حيث هو - حتى
أذن العصر - خوفاً من عودة المتظاهرين إلى التجمع ثانية ، فلما اطمان من
هذه الناحية عاد من حيث أتى ، بيد أنه ألزم والى مصر بالمبيت بجند هناك
وأمدم بمخسنيين أوشاقياً للساعدة ، أما الأمير ألماس فقد ذهب إلى كنيسة
الحراء ، د الزهرى ، لحايتهما ، لكنه وجدتهما كومتين من التراب والافتاض ،
ولم يترك المتظاهرون جداراً واحداً قائماً حيث كان ، فعاد هو ومن معه من
الأمراء إلى السلطان وأفضوا إليه بالنبا ، فزاد حتى السلطان عن ذى قبل ،
لكنهم مازالوا به حتى انفثاً فضبه .

عم تخريب الكنائس ذلك اليوم بدرجة مروعة ، وكان الجمهور يؤدى

صلاة الجمعة يومذاك في جامع القلعة ، فلما فرغ المصلون وقف بينهم رجل موله وصاح في وسط المسجد ، اهدموا الكنيسة التي في القلعة ، اهدموها ، وظل دائباً على صياحه حتى جاوز كل حد وسقط منهوكا ، فتعجب السلطان والامراء من قوله ، وإذذاك رسم السلطان لثقيب الجيوش وحاجبه بالنظر في المسألة ، فذهبوا من الجامع إلى خرائب التتر في القلعة ، فوجدوا كنيسة بنيت هناك ، فهبها ، وما كادا يفرغان من هدمها حتى واقتها الانباء بما أصاب كنائس الحمرى والقاهرة ، فتعجب السلطان من شأن ذلك الفقير وبعث في طلبه ، فلم يقفوا له على أثر ولم يعرفوا شيئاً عنه .

وحدث في الجامع الأزهر أيضاً يومذاك — حين اجتمع الناس لصلاة الجمعة — أن اعتزت أحد الفقراء رعدة انتصب لها واقفاً بعد الأذان ، وقال قبل أن يخرج الخطيب ، اهدموا كنائس الطغمان والكفرة ، الله أكبر ! فتح ونصرا ، وأخذ يتنقل بين الصفوف وهو دائب على ما هو عليه من الصياح والمناداة ، فنفضه الناس بأعينهم ولم يعرفوا خبره واقتروا في أمره ، فقال البعض إنه مجنون ، وقال آخرون إنه إشارة لشيء ما ، ولما ظهر الخطيب أمسك عن صياحه ، ثم تفقدوه بعد الصلاة فلم يجدوه ، حتى إذا بلغوا باب المسجد أبصروا النهاية يحملون أخشاب الكنائس وثياب النصارى وغيرها من الأسلاب التي وصلت إلى أيديهم ، فاستفسروا الأمر فأنبأهم القوم أن السلطان قد أمر بنحراب الكنائس ، فلم يخالفهم شك في بداية الأمر في صدق هذا الخبر ، لكن ما لبثوا أن علموا أنها قرعة على السلطان وأنه لم يأمر بشيء من هذا القبيل .

وعمم في ذلك اليوم بالقاهرة كنيسة في حارة الروم ، وأخرى في حارة البشتانين ، وثلثان في حارة زويلة ، وفي يوم الأحد التالي ورد الخبر من بدر

الدين بيلبك [المحسن] والى الإسكندرية يشير إلى حدوث فتنة في المدينة بعد صلاة الجمعة ، إذ وقع الصباح أثناء خروج الناس من المساجد ، لقد هدمت الكنائس ، فركب المملوك من فوره ، وإذا به يرى أربع كنائس قد استعالت خراباً ، كذلك وودت البطاقة من والى البحيرة تنفي بهدم كنيسةين في دمنهور أثناء صلاة الجمعة فازداد التمتع ، حتى إذا كان يوم الجمعة ١٦ [ربيع الآخر] ورد النبأ من مدينة قوص ، بأن الناس عندما فرغوا من صلاة الجمعة قام رجل من الفقراء وقال : يا فقراء : اخرجوا إلى هدم الكنائس ، ثم خرج في جمع من الناس فوجدوا الهدم قد وقع في الكنائس فهبت ست بيع في قوص وما حولها في ساعة واحدة ، وأخذت الكتب والبطاقات تنال واحدة بعد أخرى من الوجه البحرى والقبلى تحمل نأ تخريب الكنائس بعد صلاة الجمعة في جميع نواحي مصر من قوص إلى الإسكندرية إلى دمياط ، فاشتد غضب السلطان من العامة خوفاً على مملكته من الفساد ، وحاول الأمراء تسكين غضبه وقالوا له : هذا الأمر ليس من قدرة البشر فعله ، ولو أراد السلطان وقوع ذلك على هذه الصورة لما قدر عليه ، وما هذا إلا بأمر الله سبحانه وبقدرته لما علم من كثرة فساد التصارى وزيادة طغيانهم ، ليكون ما وقع قمة وعذاباً لهم ، وتسرب الخوف إلى نفوس أهل القاهرة ومصر من قمة السلطان حين علموا بتهديده بقتلهم ، مما حل كثيراً من الأوشاب والطعام على الحرب ، لكن القاضى فخر الدين [ناظر الجيش] استطاع أن يؤثر على السلطان وأن يصرفه عن أخذ العامة بالشدّة ، ونجح كريم الدين [الكبير] ناظر الخصاص في إثارة غضبه ضدّه ، حتى أرسله السلطان إلى الإسكندرية لتحصيل المال وكشف الكنائس التى خربها المتظاهرون .

ما كاد ينقضى شهر على هذه الأحداث حتى شب الحريق في القاهرة ومصر ،

وكانت الخسائر تروبو على أضعاف خسائر هدم الكنائس ، واندلعت النار في ربيع الشوائين بالقاهرة يوم السبت عاشر جمادى الأولى ، وسرت في الليل ، وظلت وادية الأوار حتى مساء الأحد ، فكانت الخسائر فادحة ، وما كادت تطفأ حتى عادت للشبوب من جديد في حارة الديلم في ذقاق العريسة ، قرب بيت كريم الدين [ناظر الخاص] وحدث أن هبت بالليل ريح شديدة فامتدت النار إلى كل النواحي حتى بلغت دار كريم الدين ، فلما ترمى النبا إلى سمع السلطان اضطرب أشد الاضطراب لوجود الحواصل السلطانية بتلك الناحية ، وأنفذ جماعة من الأمر لإخمادها ، فوجد جمهوراً غفيراً من الفعلة ، إلا أن الخطر تزايد من ليلة الاثنين إلى ليلة الثلاثاء ، وتعالق ألسنة اللهب ، وعجز الأمراء والعمال عن التغلب عليها لاتساع رقعتها ولشدة عصف الريح التي بلغت حداً اقتلعت معه اشجار النخيل وأغرقت المراكب ، واعتقد الكل أن القاهرة مستحترقة عن آخره ، فصعد الناس المساذن ، وأقبل الفقراء والأغنياء على السواء للصلاة ، وضجوا بالتكبير والدعاء ، وكثر النحيب ، واستخرط الرجال في البكاء ، وصعد السلطان إلى أعلى القصر إلا أنه لم يستطع الوقوف لشدة هبوب الريح ، واستمر الحريق ، ودأب السلطان حتى يوم الأربعاء على حضن الأمراء على إخماد النيران ، وجاء نائب السلطان مع بقية الأمراء وسائر السقائين وكذلك الأمير بسكتمر الساقى ، وكان يوماً مروعا مشهوداً لم ير الناس قط أظلم منه هولاً ولا مثله ترويعاً ، ودابط الرجال عند أبواب القاهرة لرد السقائين إذا حاولوا مغادرة القاهرة ، وكان كل سقاء من سقائى الأمراء والمدينة مشغولاً ، وشرع جميع التجارين والبنائين في هدم الدور ، فهدم كثير من القصور العظيمة والرباع الكبيرة وأشتغل في إطفاء النار أربعة وعشرون من الأمراء المقدمين إلى جانب

غيرهم من أمراء الطبلخانات (١) والعشرات والماليك ، وأصبح الشارع الممتد من باب ذويلة إلى حارة الديلم أشبه بالنهر من كثرة الرجال والجمال التي تحمل المياه ، وأشرف الأمير بكتمر والأمير أرغون النائب على قتل الحواصل السلطانية من بيت كريم الدين إلى دار ولده في شارع الرصاصي ، وهدموا ستة عشر داراً بجواره وقبائله حتى استطاعوا قتل الحواصل ، ولكنهم ماكدوا ينقلونها ويطفثون النار حتى شب حريق آخر في ربيع الظاهر خارج باب ذويلة ، وكان يشتمل على مائة وعشرين منزلاً ، وعلى قيسارية تعرف بقيسارية الفقراء ، وهبت ربيع عاصفة قوية ، فركب الحاجب والوالي لإخماد النار ، واضطرا لهدم بعض الدور المحيطة بها حتى نجت ، لكن الحريق مالبث أن عاود الشوب في اليوم التالي في بيت الأمير سلاور في مخطط بين القصرين ، وبدأ في « الباذمئذ »

(١) الطبلخانات — كما عرفها القلقندى — « بيت الطبل » ، ويقول إنه يشتمل على الطبول والأبواق وتوابعها من الآلات ، ويحكم عليها أمير عشرة يعرف بأمر علم (راجع القلقندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٣) ، كما أنه يقصد بها عادة فئة الموسيقى السلطانية. وقد جرت العادة في مصر المملوكية أن تنفق الطبول كل ليلة بالقلعة بعد صلاة المغرب . كما أنها تصطبغ السلطان في أسفاره وحروبه خارج مصر . وأمراء الطبلخانات ، هم الرتبة الثانية من أرباب الوظائف والكشاف بالأعمال وأكابر الولاية . أنظر القلقندى : شرحه ، ج ٤ ، ص ١٥ . أما أمراء العشرات فصدة كل منهم عشر فوارس « وربما كان فيهم من له عمرون فارساً ، ولا يعد إلا في أمراء المعرات ، ولا ضابط لعدد أسرائها » . ويلاحظ أنهم يكونون سنار الولاية (راجع القلقندى : شرحه ، ج ٤ ، ص ١٥) كوظيفة شد الدواوين وحبل الطبر وإمرة شكار التي يتحدث صاحبها في الجوارح السلطانية من الطيور وغيرها وأحوالها ووظيفة حراسة الطير وشد المائر (القلقندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٢) كما يتولى أمير عشرة أمر الأعلام السلطانية والطبلخانات (القلقندى : شرحه ، ج ٥ ، ص ٤٥٦) والظاهر أن هذه الرتبة مادة لرتبة في الجيش الفارسي تعرف « بالأونباشي » أي مقدم عمرة ، ولا زال اللفظ يستعمل حتى اليوم في مصر . ويندب الدكتور زيادة في شأن هذا التقسيم المصري في مصر المملوكية إلى أن المالك تفلوه من أولادهم الأولى . أنظر القرزى : السلوك ، ج ١ ، ص ٣٣٩ . حاشية رقم ١ .

وأرغفاه من الأرض مائة ذراع ، ولم يستطع القوم التغلب على النار إلا بعد مشقة .

أمر السلطان الأمير علم الدين سنجر الخازن وإلى القاهرة وكن الدين بيبرس الحاجب بالتيفظ والاحراز ، ونودى في البلد أن يوضع عند كل حانوت دن أو زير فيه ماء ، وأن يقام مثل ذلك في جميع الحارات والأزقة والدروب ، فارتفع ثمن الدن من درهم إلى خمسة والزير إلى ثمانية ، وشبت النار في حى الروم وغيره من الأماكن ، وبذلك لم يكن يمر يوم دون اندلاع الحريق في موضع ما ، فأخذ الناس يتدبرون ما جرى ، ومراً يحاطرهم أنه من عمل النصارى ، لأن النار كانت ترى في المنابر وحيطان المساجد والمدارس ، فاستعدوا للحريق وتبجوا الأحوال فإذا بهم يرونها نتيجة نقت صب على خرق مبللة بالزيت والقطران .

وليلة ١٦ جمادى قبص على راهبين عند خروجهما من مدرسة والكهانة ، بعد صلاة العشاء ، وقد اندلعت النيران في المدرسة ، وكانت رائحة الكبريت نفوح من أيديهما ، فحملهما الناس إلى علم الدين الخازن وإلى القاهرة ، فأفضى بهما إلى السلطان الذى أمر بتعذيبهما ، ولم يكند السلطان ينزل من القلعة حتى ألقي العامة القبض على نصراني وجدوه في جامع الظاهر يحمل صرة في يمينه تشبه الكمكة داخلها قار ونفط ، وقدوى واحدة إلى جانب المنبر وانتظر حتى بدأ الدخان يتصاعد ثم انفلت يريد الخروج ، فتشككه أحدهم فيه ، وراقبه من حيث لا يشعر ثم أمسكه ، وتجمعت العامة وقادته إلى بيت الوالى ، وكان الراهب متسكراً على هيئة المسلمين فعدب في حضرة الأمير ركن الدين بيبرس حتى اعترف بأن هناك جماعة من النصارى قد كونت من بينها قشة لعمل النفط وتوزيعه مع

جماعة من أتباعهم وأنه كان واحداً منهم ، وأنه قد أمر بوضعه إلى جوار منبر جامع الظاهر ، فجاء بالراهبين الآخرين وعدّبا فاعترفا بأنهما من رهبان دير البزل ، وأنهما اللذان أضرمّا الحريق في الأماكن التي أشرنا إليها في القاهرة لأنهما ناقان على المسلمين ما فعلوه من هدمهم الكنائس ، وأن هناك طائفة من النصارى تكافعت فيما بينها وأخرجت من بينها مالا كثيراً لإعداد النفط .

حينذاك وصل من الإسكندرية كريم الدين ناظر الحاخاس ، فأفنى إليه السلطان نبأ القبض على المسيحيين فقال له والنصارى بطرك يرجسون إليه ويعرف أحوالهم ، فأمر السلطان بإحضار البطرك إلى بيت كريم الدين ليتحدث إليه في أمر الحريق وما قاله المسيحيان عن نصيبهما ، فجاء البطرك مقرباً بالظلام مخافة أن تفتك العامة به ، وقدم في حراسة إلى القاهرة ، فلما بلغ دار كريم الدين جاءوا إليه من بيت الوالى بالنصارى الثلاثة الذين أعادوا على كريم الدين بحضور البطرك والوالى ماسبق لهم أن اعترفوا به ، فاستخروا البطرك في البكاء لاسمع وقال هؤلاء سفهاء النصارى قصنوا مقابلة سفهاء المسلمين على تخريبهم الكنائس ، ثم غادروا المكان مغفوراً بكل مظاهر التوقير والاحترام ، فوجد كريم الدين قد أهد له عند الباب بخلة فركبها وعاد من حيث أتى ، فأنزعج خاطر العامة لهذا الأمر وتجمعوا حوله وكادوا يفتكون به لولا حراسة الوالى إياه ، فلما كان صباح اليوم التالي بكر كريم الدين — كما هي عادته — في الذهاب إلى القلعة ، بيد أنه ما كاد يبلغ الشارع حتى تجمعت حوله العامة وصاحت به وما يحق لك يا قاضى أن تحمى النصارى وقد أحرقوا بيوت المسلمين وتركبهم بعد هذا البغال ، فسحق عليه ما سمع ، وعظمت نكايته ، فلما لقي السلطان حاول تهوين أمر النصارى الذين أخطوا ، وقال إنهم سفهاء وجهال ، فرسم السلطان للوالى بمعاودة تعذيبهم ، ومن ثم ركب

واشتد في تعذيبهم حتى اعترفوا بأن هناك أربعة عشر راهبا من رهبان دير البخل،
قد عقدوا المختصر وحلفوا جهد إيمانهم بحرق جميع ديار المسلمين وأن أحدم يجهز
النفط ، وأنهم قد تقاسموا القاهرة ومصر فيما بينهم ، وجعلوا منهم ثمانية للقاهرة
وسنة لمصر .

كبس دير البخل ، وألقي القبض على جميع من فيه من الرهبان وأحرق أربعة
منهم بشارع صليبية جامع ابن طولون يوم الجمعة أمام جمهور غفير من النظارة ،
ولذا ذاك ضربت العامة على النصارى فهاجموهم وسلبوهم ما عليهم من الثياب ،
ولجوا في ذلك حتى جاوزوا كل حد فغضب السلطان من فعلتهم وهم أن يوقع
بالغوغاء ، وحدث في يوم من أيام الآحاد أن ركب من القلمنة متجدا إلى
الميدان الكبير (١) ، فوجد في الطرقات حشدا كثيفا يصيح « نصر الله الإسلام ،
نصر دين محمد بن عبد الله » فاعتناظ ، حتى إذا بلغ الميدان جاء الخازن بنصرانيين
كان قد ألقى القبض عليهما وهما يحاولان حرق البيوت فأمر السلطان بحرقهما ،
فأخذوا ، وحفرت لهم حفرة وأحرقا على مرأى من الجمهور ، وبينما النار تأكلهما
مر بهما ديوان [وهو غادم] بكتمر الساقى في طريقه إلى دار مولاه ، وكان
الخادم نصرانيا ، فأكالت العامة تعاينه حتى أنزلته عن دابته ، ومزقت ملابسه
وحلته لإلقائه في النار ، فأظهر الإسلام وصباح بالشهادتين فنجى من الموت .

وحدث أن كان كريم الدين عاتدا من الميدان وقد لبس التشریف فأخذ الرعاع
في رجمه وهم يصيحون به « كم تحمى النصارى وتشدد معهم ! » ، وأخذوا في سبه

(١) الميدان الكبير أو الميدان السلطاني بخط باب اللوق ، بناء الملك الصالح نجم الدين
أيوب ، وجرت العادة أن يركب السلطان إليه عند وفاة النيل للعب الكرة المعروفة « بالأكرة
لينة » وهي لعبة الـ Polo في العصر الحديث ، راجع القلائد ج ٣ ص ٣٧٨ ، ج ٥ ،
ص ٤٥٨ ؛ السلوك ، ج ١ ، ص ٣٤١ .

ولمعه حتى اضطر للرجوع إلى السلطان في الميدان ، وتعالى ضجيج العامة حتى طرق سمع السلطان الذي تميز غضباً حينما جاءه كريم الدين وأفضى إليه بما فعلته العامة معه ، وكان حاضراً معه إذ ذاك من الأمراء جمال الدين نائب السكرك وسيف الدين البوبكرى والخطيرى وبكتمر الحاجب وغيرهم ، فسألهم السلطان ما يشهرون به عليه فقال له البوبكرى : العامة همى ، والمصلحة أن يخرج إليهم الحاجب ويسألهم عن اختيارهم حتى يعلم ، فلم يستصوب السلطان ذلك الرأى وتحول عنه إلى نائب السكرك الذى قال له : كل هذا من أجل الكتاب النصارى فإن الناس أبغضوهم ، والرأى أن لا يعمل السلطان في العامة شيئاً وإنما يعزل النصارى من الديوان ، ، فلم يقع ذلك الرأى أيضاً موقع الاستحسان والحييد من نفس السلطان ، فقال له الأمير ، ألماس ، الحاجب ، امض ومعك أربعة من الأمراء وضع السيف في العامة من حين تخرج من باب الميدان إلى أن تصل إلى باب زويلة ، وأضرب فيهم بالسيف من باب زويلة إلى باب النصر بحيث لا يرفع السيف عن أحد البتة . فالتفت السلطان إلى والى القاهرة وقال له : أركب إلى باب اللوق وإلى باب البحر ولا تدع أحداً حتى تقبض عليه وتطلع به إلى القلعة ، ومتى لم تحضر الذين وجوا وكيل كريم الدين إلا وحياة رأسى شفتك عوضاً عنهم ، وأرسل معه جماعة من المماليك السلطانية (١) فثنى الأمراء متسلكنين وكان الخبر

(١) هم القدين بشرتهم السلطان المصرى بماله الخاص ، أو من يتبعون عنده من ممالك من سبقه من السلاطين ، وقد بلبوا غاية القوة والكثرة المادية زمن الناصر محمد بن قلاوون والملك الظاهر برقوق (القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٥٠ - ١٦) ، وما يدل على مكانهم في الدولة المملوكية أن الظاهر برقوق استحدث لهم ديواناً خاصاً يعرف بديوان المفرد (القلقشندى : شرحه ، ج ٣ ، ص ٣٥٧) وقد د رتب عليه نفقة مماليكه من جامكات وعليق وكسوة ، ، وكان للمماليك السلطانية أمير خاص مهمته « التحدث عليهم والحكم فيهم » ، وهو من أمراء الطلائفة ، وله نائب يكون أمير عشرة (القلقشندى : شرحه ، ج ٤ ، ص ٢١) . وقد جرت العادة أن يكون هذا الأمير في الأصل من الخدم الضعيفان المروفيين بالطواشية (أنظر القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٥٦) .

قد ذاع فلم يجد خدمهم أحداً ما، ووقع القول بذلك في القاهرة فأغلقت الأسواق كلها أبوابها ، واستولى على البلد فرح لم يسمع بأشد منه ، ولم يصادف الأمراء أحداً ما في طريقهم حتى بلغوا باب النصر ، فلما وصلوا باب اللوق قرب بولاق وباب البحر أمسك الوالى ببعض النوتية والكلاوية وأوشاب الناس ، وعم الدهر فهرب الكثيرون إلى البر الغربي من الجزيرة .

وغادر السلطان الميدان وصعد إلى قلعة الجبل^(١) دون أن يصادف في طريقه أحداً من العامة ، فلما بلغ القلعة أسرع في استدعاء الوالى إليه ، ولم تغرب شمس ذلك اليوم حتى اقتيد أمامه مايقرب من مائتى رجل أمسكهم الوالى ، فأمر الوالى بشنق بعضهم وتوسيط البعض الآخر ، كما رسم بقطع أيدي البقية فصاحوا به جميعاً ياخوند ، مايجل لك ، مانحن الذين رجنا ، فبكى الأمير بكتمر الساقى وبقية الأمراء رحمة لهم وظلوا يسترحمون السلطان حتى قال للوالى « اعزل منهم جماعة وانصب الخشب من باب زويلة إلى تحت القلعة بسوق الخيل ، وعلق هؤلاء بأيديهم » ، فلما كان صباح الأحد علقهم من باب زويلة إلى سوق الخيل ، وكان فيهم من له بزة وهيئة فاخرة ، فتألم الأمراء لهم وبكوا شفقة بهم ، ولم يفتح أى حانوت أبوابه في ذلك اليوم بمصر أو بالقاهرة ، وغادد كريم الدين بيته قاصداً القلعة كمألوف عادته فلم يستطع المرور قرب أولئك المصلوبين ، ومن ثم عدل عن طريق باب زويلة ، وكان السلطان جالسا في الشباك . وقد أحضروا أمامه جماعة من أمسكهم الوالى ، فقطعت أيدي وأرجل ثلاثة منهم من خلاف ، ولم يستطع الأمراء استددار شفقتهم عليهم لشدة حنقه ، فتقدم كريم الدين منه

(١) قلعة الجبل هي القلعة التي لا تزال إلى اليوم مشرفة من جبل المقطم على القاهرة ، وقد بناها صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٧٢ هـ ، انظر المقرئى: المخطوط ج ٢ ، ص ٢٠٢ — ٢٠٤ .

وكشف رأسه وقبل الأرض بين يديه مسترحاً لهم ، فاستجيب رجلوه ، وأمر
السلطان بأن يعملوا في حفير الجيزة ، فأخذوهم ، إلا أن ثلاثة من قطعت أيديهم
ماتوا في الطريق ، وأُنزل المصلوبون من على الأعواد ، وبينما السلطان مطل من
العباك وقع الصوت بالحريق من جهة مسجد ابن طولون وفي قلعة الجبل وفي
بيت الأمير ركن الدين الأحمدى بحارة بهاء الدين (١) وفي الفندق الواقع خارج
باب البحر من المقس وما وراءه ، وفي صباح هذا الحريق ألقوا القبض على ثلاثة
من التصاري يحملون أمراً مشبعة بالنفط ، فأخذوهم إلى السلطان فأعترفوا
بأنهم هم الجناة ، وأنهم أضرموا النار التي ظلت مشتعلة حتى يوم السبت ، فلما
ركب السلطان إلى الميدان كما هي عادته وجد جمهوراً قوامه عشرون ألف رجل
قد صبغوا ملابسهم بالنيلة ، ووضعوا الصلبان البيض عليها ، فلما أبصره
صاحوا صيحة رجل واحد لا دين إلا دين الإسلام ، نصر الله دين محمد بن
عبد الله ، يأمرك الناصر ، يا سلطان الإسلام انصرونا على أهل الكفر ولا تنصر
النصارى ، ودوى صياحهم حتى ارتج الجوى من هوله ، فأُنزل الله الخوف في
قلب السلطان والأمراء ، فركب وهو مشغول الفكر حتى بلغ الميدان دون أن
ينقطع الصرخ والصياح ، وتدبر الأمر فوجد الضرورة تدعو لمسيرة الظروف
واستعمال المدارة ، ومن ثم طلب إلى حاجبه أن ينادى بين يديه ، من وجد
نصراً فله ماله ودمه ، فلما سمع الصامدة ذلك ضجوا بالدعاء له وصاحوا
نصر الله ، وكان من عادة التصاري لبس الهائم البيضاء ، فتودى في القاهرة

(١) موضع هذه الحارة اليوم المطلقة التي يحدها من الشرق باب الفتوح ، ومن الغرب شارع
الخليج المصري . وكان جاء الدين قراقوش يسكن هذه الحارة . وكانت تسمى قبل نزوله بها حارة
الريحانية ، إذ سكنها قبله طائفة من جنود الدولة الفاطمية يعرفون بالريحانية . أنظر في ذلك
النجوم الزاهرة ، طبعة دار السكتب المصرية ، ج ٤ ، ص ٣٨ ، حشيه رقم ٧ .

ومصر ، من وجد نصرانياً بعمامة بيضاء حل له دمه وماله ، ومن وجد نصرانياً بعمامة بيضاء حل له دمه وماله ، ومن وجد نصرانياً راجباً حل له دمه وماله .

وحينذاك صدر الأمر بأن يلبس النصارى العاتم الزرقاء ، وحرم عليهم ركوب الخيل والبغال ، أما من يركب منهم حماره فيركبه مقلوباً ، وألا يدخل نصراني حماماً إلا وفي عنقه جرس ، وألا يلبس أحدهم ملابس المسلمين ، وألا يستعمل الأمراء كتاباً من النصارى ، وطرد منهم من كان في خدمة السلطان الذي كتب إلى سائر الأعمال يأمرها بفصل جميع المباشرين المسيحيين ، وقام المسلمون بعدة هجمات على النصارى حتى اضطروهم إلى عدم الخروج إلى الشوارع وأسلم لكثيرون منهم .

* * *

في كل هذا لم ترد كلمة واحدة عن اليهود ؛ ومن ثم كان المسيحي إذا أراد الخروج ومغادرة بيته استعار عمامة صفراء من أحد اليهود وتمعم بها ليكون آمناً على نفسه من ونوب العامة عليه .

وإن أحد الكتاب النصارى قد استودع يهودياً سفيكة ثمنها أربعة آلاف درهم ، ثم اغتم فرصة الظلام وخرج إليه متنكراً لاستردادها ، فأمسك اليهودي بتلابيب النصراني واستغاث بالله وبالمسلمين ، فأقبل الناس على الصوت للقبض على المسيحي الذي اندفع داخل بيت اليهودي مستجيراً بأمراته ، ثم أشهد على براءة ذمة اليهودي عما عنده ، كذلك ومجد عدد من النصارى في دير الخندق يعدون النفط لإحراق الدور فأمسكوا وسملت أعينهم .

ثم نودي في الناس بالآمان .

وتطل الناس يوماً لمشاهدة موكب السلطان في طريقه إلى الميدان لأنهم

كانوا قد خشوا على أنفسهم مجاوزتهم كل حد في صب قمتهم على النصارى ،
وهذا أفكارهم ، وذهبوا إلى الساحة وترحموا للسلطان وقالوا له « نصرك
الله يا سلطان الأرض ، اصطلحنا ، اصطلحنا » ، فسر السلطان وابقسم لما قالوه ؛
فلما أرغى الليل سدوله استحال ظلامه شعلة من الضياء لعلوق النار . في بيت
الأمير ألماس الحاجب في القلعة ، وكانت الريح شديدة ، وتأججت النيران وامتدت
إلى بيت الأمير « أيتمش » ، حتى لقد ظن من بالقلعة وسكان القاهرة أن النار
قد أمت على القلعة بأكملها .

* * *

ونحتم هذا الفصل بإيراد ثبت بالكنايس التي خربت بمصر سنة ١٥٧٢١ ،
وبيانها كالآتى :

كنيسة في خرائب التتر بالقلعة .

• الزهرى .

• الحمراء .

• البنات ، قرب السبع سقايات .

• أبى ميناء .

• الفقاهين بالقاهرة .

• بحارة الروم .

• بحارة البندقانيين .

• كنيسة في حارة زويلة .

• كنيسة في خراطة البنود .

• كنيسة في الخندق .

أربع كنائس في الإسكندرية .
كنيستان في دمنهور .
أربع كنائس في الغربية .
ثلاث كنائس في الشرقية .
سبع كنائس في البهناوية .
ثمان كنائس في أسيوط ومنفلوط ومنية الحصب .
أحدى عشرة كنيسة في قوص وأسوان .
كنيسة في أطنج .
ثمان كنائس في مصر (سوق وردان والمصاصة وقصر الشمع (١)) .
كذلك امتدت يد التخريب إلى كثير من الأديرة ؛ أما دير البخل
وشهران فقد بقيا مهجورين زمناً طويلاً .

(١) القرينى : المجلد ٤ ، ج ٢ ، ص ٥١٧ .

الفصل الخامس

الدولة والكنيسة

يعتبر « ساويرس » المصدر الرئيسى للأخبار المتطقة بمصر ، وهو يشير إلى ما جرى يوم موت البطررك « أغاثو » ، إذ عهد تيودوسيوس (١) إلى ختم دار البطركية حتى عجز أهلها عن الحصول على الخبز يومذاك ، وظلت الأقبوسقية (٢) مغلقة الأبواب حتى صدر المرسوم القاضى بفتحها ، رسم بذلك عبد العزيز بن مروان الذى لستجاب لكاتبه النصرانيين أثناسيوس وإسحق (٣) ، ولم يكن ذلك الغلق للأقبوسقية نتيجة اضطهاد دينى من جانب الحكومة ، بل إن الفرية الدينية بين أتباع الدين الواحد هى التى أدت إلى هذا الحادث ، نظراً لأن « تيودوسيوس » كان ملكافى المذهب .

ولما مات « يوحنا السمندى » ، حوالى سنة ٦٥ هـ (= ٦٨٣ م) لم يوافق المطارنة على الشخص الذى اختاره « يوحنا » لينخلفه من بعده ، بل عمدوا إلى

(١) كان « تيودوسيوس » رئيساً لجماعة الأروام المقلدون بمصر . وكان شديد الكراهية للأبنا « أغاثو » ، لرغبته فى تولى بطرركية السبعين بمصر . وإذا كان قد فعل فى هذه المحاولة فقد نجح فى الحصول على مرسوم من يزيد بن معاوية بتوليته الحكم على نصارى الإسكندرية ومربوط وما حولها . وبلغ من كراهية تيودوسيوس للأقباط المصريين ولبطركهم أنه كان يقول لأتباعه « إذا رأيتم بابا الأرثوذكسين خارجاً ليلاً أو نهاراً فارجعوا بالجماعة واتطهروا . وأنا أجاب عنكم » . إذا عرف القارىء العربى هذا أمكنه أن يفهم ما يريد المؤلف فى المتن أعلاه .

(٢) لفظ يطلق على الدار البطرركية ، وقد آثرنا استعماله فى الترجمة العربية .

(٣) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١١٦ .

انتخاب بطرك سواء [هو الشماس جرجة من سخا] دون انتظار إذن الوالى الذى استحضر إلى القاهرة جميع من كان لهم يد فى هذا الاختيار ، وألقى ما قرروه وأقرّوه فيما بينهم ، وعين اسحق الملقب بجنا (١).

وفى سنة ٧٦ هـ (= ٦٩٥ م) مات يوحنا السيناوى ، فعمد الحجاج إلى منع النصارى من اختيار جاثليق آخر مكانه ، وظلوا بلا جاثليق حتى مات الحجاج (٢).

ولما مات اسحق اختار الأساقفة بطركا غيره جى به إلى عبد العزيز ، لكنهم وجدوا شيئا من المعارضة فى إقرار هذا الاختيار ، إذ اقترح عليه منهم أن يسوق الأسقفية إلى شخص آخر مكانه اسمه دسيان ، فأخذ القوم فى البحث عنه حتى عثروا عليه ، فلما جى به إلى الوالى سأله : « أتستصوب أن يكون هذا الشيخ يوحنا بطركا ؟ » فأجابه « لا يوجد بكورة مصر ولا المشرق من يستحق هذا الأمر مثله ، وهو أبى الروحاني ، وقد ربانى من صغرى ، وأنا

(١) ربما كانت ما ذكره الأستاذ ترنون بالمتن يحتاج إلى إيضاح ، وتفصيل الأمر أن الأنبا يوحنا السنودى لم يكن قد اختار جرجة هذا ، كما أن كبار رجال الكنيسة المصرية كانوا كارهين لرسمية « جرجة » ، حتى إن أرشدياقن المدينة المعروف بقرص منهم وقال لهم « إن لم نجوؤا يوم الأحد على ما جرت به العادة فى القرابين وجميع أهل المدينة وإلا فإأرسمه » . ويقب صاحب سير البطارقة الإسكندرانيين على ذلك بقوله « ... وكان هذا أمرا من الله ليقدم من اسطفاه ألا وهو أنبا اسحق الراهب من أهل شبرا » . والظاهر أن عبد العزيز بن مروان كان شديد الاحترام والتوقير للبطرك المتفيع يوحنا السنودى لأنه بث فى استقدام جرجة . وبث إليه أصغابه « ... فلما كشفوا الأمر وجدوا أن الأمر كذب . وأنه (أى جرجة) ليس الذى قال عنه الأب يوحنا فى حياته ، ففضب عبد العزيز الأمير . وبطل أمر جرجة . وتقدم اسحق بأمر من الله . والرب يمينه » . راجع ساوهرس : سير البطارقة ص ١٢٠ - ١٢١ .

أعرف أن سيرته مثل سيرة الملائكة ، ، فصاح جميع الأساقفة والكتاب الحاضرون « الله يحيي الأمير سنين كثيرة ، سلم الكرسي لسيان فهو مستحق البطريكية مثل أنبا بنيامين ، ، فلما سمع الوالى ما قالوه بشأن غريب لم يعرفوه إلا منذ يومين أننين فقط أمرهم باستصحابه ومسحه بالزيت (١) .

وخلى كرسي البطركية ذات مرة كان « أنطاسيوس » ، خلالها متولى الديوان في الإسكندرية ، فطلب هو وجماعة من الكتاب من الوالى تعيين الأسقف غريغوريوس Gregory داعياً لشئون الكنيسة ، وقيماً على الأبسقية نظراً لكثرة الدخل والمنصرف ، ففعل الوالى ما طلبوه منه (٢) .

ولما مات [يوليانوس] بطرك أنطاكية لم يسمح الخليفة الوليد بن عبد الملك بتعيين آخر مكانه (٣) .

وقد استطاع الملكانيون رشوة « قررة بن شريك » بألف دينار ، فعين [نسطاسيوس] بطركاً ملكانياً للإسكندرية (٤) ، ولما كانت سنة ١٠٧ هـ (= ٧٢٥ م) أرسل الإمبراطور « لاون » هدية إلى هشام بن عبد الملك ، وآتت الهدية أكلها فتمكن الخلقندونيون من سوق البطركية إلى قزما Kosmos بعد أن أقاموا بلا بطرك سبعا وسبعين سنة (٥) ؛ ومن هاتين القصتين وما يتبعهما يمكن القول بأن « تعيين » البطاركة قد حدث قرابة نهاية ذلك القرن ، كما أذن

(١) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٢٣ .

(٢) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٣٣ .

(٣) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٤٠ .

(٤) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٤١ .

(٥) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

هشام لأحد البطارقة في الاستقرار بأنطاكية (١) .

وينبأ كان « تيودور » على العرش البطرقي (١١٠ - ١٢٠ هـ) (= ٧٢٧ - ٧٣٨ م) كانت رفاهية الأسقفية والكنيسة في الإسكندرية تزداد يوماً بعد يوم حتى عادت إلى حالها وسيرتها الأولى إن لم تزد عما كانت عليه من قبل ، وكان الكنيسة لم تعان قط شيئاً من التخريب (٢) .

وسأل النصارى « الحريز يوسف » أن يأذن لهم بانتخاب أحد البطارقة فاشتراط عليهم أن يأخذ منهم قدرأ من المال ليحجب هذا الطلب ، فلما لم يعطوه رفض تحقيق إربتهم ، ثم التمس الأساقفة من خليفته « حفص بن الوليد الحضرمي » أن يأذن لهم في إقامة بطرك ، فسألهم أن يبدأوا باختيار الرجل الذي يرونه ثم يحضروه إلى قصر الامارة ، فأثروا « غاييل » من رهبان وادى هيب ، وسألوا حفصاً أن يأمر بإحضاره من هناك لإقراره في منصبه (٣) .

ولما توفي « أثناسيوس » بطرك أنطاكية عهد هشام إلى تعيين خليفته [وإسمه « محسن »] ، كما عين جملة من الأساقفة معه (٤) .

وكانت الحكومة لاتي عن مراقبة أعمال القسوس مراقبة دقيقة ، وحدث أن وفد قسيس من الهند على البطرك « سيمون السرياني الأصل » سائلاً إياه إقامة أسقف لأهل الهند ، فامتنع « سيمون » عن إجابة طلبه هذا حتى يستأذن

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٤ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٠ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٨ — ١٦٣ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٣ .

الوالى ، إذ كان الهنود غير عاضمين للسليين (١) ، ومع ذلك [فقد اجتمع بالهندي قوم من الغايانيين (٢) ، ومضوا به إلى د تاووضروس ، رئيس أصحاب د فنتاسياس ، وعرفوه السبب الذى أوصل ذلك القس الهندى ، فقال له تاووضروس : أنا أتم لك إرادتك ، ثم أخذ إنسانا من مريوط رسمه له أسقفا ، وأرسم له كاهنين] ، إلا أن رجال الخليفة أسروهم فى بعض الطريق وجاءوا

(١) القرىزى : النقط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

(٢) فضل غبطة البطرك الأنطاكي بكلمة من الغايانيين فى رسالة منه إلى المترجم جاء فيها :
 د الغايانيون Gaianites شعبة مذهبية ظهرت فى الاسكندرية عام ٥٣٥ م نسبة إلى رئيس شماسية قبلى اسمه غايانوس Gaianus غاياتا Gayana ، نازح البطريك ثاودوسيوس الأول كرسى الإسكندرية البطريكي وبعد أن قام فيه مئة وثلاثة أيام نفاه القيصر بسطناس الأول إلى جزيرة سردينية وفيها هلك بعد مدة وجيزة . وبما أنه كان ميالا إلى بدعة الأسقف يوليان الحيالى تمسك حزبه بها وطرفوا بأراء وخيمة وانتشروا فى بعض البلاد المصرية ، وفى سنة ٥٤٩ م انضمت شيعته إلى شيعة يوليان وأقاموا لهم رئيسا واحدا باسم بطرك فيما زعموا فعرفوا بالغايانيين والحيايين . ونحو سنة ٧١٣ م اهتنى رئيس فوجاه اسمه د يؤنس ، بهداية أكثرهم إلى الكنييسة القبطية الأرثوذكسية . (أنظر التاريخ الكهنسى للمطرات يوحنا الأفسسى (+ ٨٧ م) ، مج ٣ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وكتاب الأسناد المريانية ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٣١١ ؛ والسنداقى رجنا إليه كتب نحو سنة ٦٧٠ م وتاريخ البطريك الأنطاكي مار ميخائيل الكبير المرياني ، ج ١ ، ص ٢٧٩ ، ٣٣١ ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ ، ٣٥٧ ، أخذاً من البطريك ديونيسيوس التلمعى (+ ٨٤٥ م) وفى الترجمة الفرنسية ج ١ ، ص ١٩٣ - ١٩٤ ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ ، ٣٢٤ ؛ وكتاب : الكنييسة فى القرن السادس للقس دوشين الفرنسى ، ص ٩٠ - ٩٢ ، ٣٣٩) . أما المؤرخان القبطيان سويرس بن المنفع أسقف الأشمونين الذى كان موجودا سنة ٩٧٠ - ٩٩٧ الميلاد والعباس بطرس بن الراهب الذى كان حيا سنة ١٢٨٢ م ومن نقل عنهما من التأخرين منهم عرفوا اسم « غايانوس » ب « غالينوس » و « داقيانوس » . وزعموا خطأ أنه ألعاف ثاودوسيوس بقتاله من الرتبة نقبلة فى درجته الأولى وعفا عنه . (راجع سير البطاركة الإسكندرانيين ص ٨٩ ، ١٤٨ ، ١٤٩ من طبعة سبيوله ج ٣ ص ٣٥ - ٣٦ ، ٦٢ - ٦٣ من طبعة B. Evetts) وتاريخ ابن الراهب ، ص ١١٨ طبع بيروت . والحريدة النفيسة - نقلا عنها ، ج ٢ ، ص ٢١ (ولو صح ما نقله لما قامت باسمه شيعة عاشت نحو من مائتي سنة . أما التواريخ السريانية ، والأولان منها عاصرا الرجل ، فهى الصحيحة وعليها الاعتماد .

بهم إلى الخليفة مروان بن الحكم ، لكن الهندي استطاع الفرار والعودة إلى مصر ، فقطعت أيدي وأقدام الكاهنين والأسقف من خلاف وأصدر الخليفة أمره إلى عامله عبد العزيز بجلد البطرک [سيمون] مائة جلد وتغريمه مائة ألف دينار وإرساله إلى دمشق لتجسسه لصالح الهند ، إلا أن حسن طالع البطرک قبض له أن يكشف القوم غيباً الهندي الذي أعلن براءة سيمون من أنه ولي أحداً ما أسقفية الهند (١) .

وحدث أن كان هناك راهب اسمه د اسحق ، يقيم في دير قريب من الرها ، يقدم عليه في أحد الأيام راهب من غير ديره استعمل ضرباً من الأكاسيد مكنه من تحويل قطعة من الرصاص إلى ذهب ، فلما وقف اسحق على السروثب على الراهب وقتله لكنه لم يجد معه شيئاً متبقياً من الأكسيد ، ثم اتخذ له بطاقة عند أثناسيوس الصندلاني ، مطران شمالى الجزيرة وأصبح أئيداً عند المنصور ، فرسمه أثناسيوس مطراناً لحران دون أن يكون له الحق في ذلك الترسيم ، ثم إن المنصور أرغم المطارنة والأساقفة على انتخابه بطرکاً سنة ١٣٨ هـ . أو ١٣٩ هـ ؛ ولما كان د اسحق ، يدرك تمام الإدراك أن الكنيسة لا ترضى عنه بحال ما من الأحوال ولا ترحب به فقد استحضر مكاتيب من الخليفة تفرقه في وظيفته ، كما خلع عليه المنصور ثوباً من الخزانة الخليفية ، ومضى د اسحق ، فيما هو آخذ به نفسه من دراسة الكيمياء ، إلا أن أمره مالمبث أن انكشف فقتل ورميت جثته في الفرات .

حينذاك طلب المنصور من الأساقفة اختيار أثناسيوس ، بطرکاً وأهطاء مرسوموا يقره على ذلك ، وأعاناه بالجدد اللازم لتأييد مركزه ، إلا أن أثناسيوس

(١) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٢٧ .

مالث في كرسي البطريركية غير عامين ثم مات وحصل انشقاق في الكنيسة فاختار أساقفة الغرب الشلمس « جورج » واختار أساقفة شمال الجزيرة « يوحنا » الذي عاجله الموت ، فلم يكن من داود - أسقف دارا - إلا أن وشى بجورج عند الخليفة منها لئلا بأنه قال إن اسم النبي محمد لن يمر قط على لسانه أو يخرج من شفثيه . وكان من الجلي أن القرية كاذبة ، إلا أن عدم طلب « جورج » مرسوم التمين حل المسؤولين على زجه في السجن حيث ظل به قرابة عشر سنين حتى مات الخليفة ، وإذ ذاك انتُخب داود سنة ١٤٦ هـ (= ٧٦٣ م) ، وقد تم ذلك الانتخاب استجابة لرغبة المنصور . ويقال إنه لما كان « داود » يزور إحدى الكنائس كانت ساحتها تفص بالجند والفرسان وليس بالقسوس ورجال الدين ، أما الذين لم يعترفوا به بطركا ولم يقرؤا له بذلك فقد سجنوا في مطبق حران (١).

ومن الواضح أن الحكومة دأبت على مراقبة الكنيسة مراقبة دقيقة ، وعلى الرغم من أن الأساقفة احتفظوا لأنفسهم بحق اختيار « الجاثليق » إلا أن هذا الحق كان في الغالب سوريا ، وكان الشخص الذي يتجاهل قيمة رضا الخليفة عليه يمرض نفسه لسوء المعاملة ودمنيه بالتمرد ، ولم يكن من سلطان رئيس الجاهة المسيحية الحكم بجلد الأشخاص أو إعدامهم ، وإن يكن من حقه تقريبهم وتطبيق قرار الحرمان ضدهم ، وغالباً ما كان هذا الرئيس خاضعاً للأثرىاء وأصحاب النفوذ في الحكومة . ولقد مُدد « عين العبادى » بالحرمان لأنه اتخذ له جوارى يركن إليهن فوعده مهدديه بالإسلام إن هم أمصروا على تطبيق الأمر عليه (٢) .

Chronica Minora, Vol. 4, p. 236, 243 - 247. (١)

(٢) الجاثليق : الحيوان ، ج ٤ ، ص ٩ .

وكان الخليفة في بعض الأحيان يعمل من جانبه على تطبيق النظام، فقد حدث في إحدى المرات أن اجتمع حنين بن اسحق، و الطيفورى الكاتب، في دار أحد النصارى ببغداد، وقد وضعت صورة المسيح وتلاميذه، وبين يدي الصورة قنديل مشتعل، فقال حنين لرب البيت «لم تضع الزيت وليس هذا المسيح ولا هؤلاء التلاميذ، وإنما هم صور؟» فقال له الطيفورى «إن لم يستحقوا الإكرام فأبصق عليهم» فبصق حنين على الصورة، فكان من الطيفورى إلا أن رفع خبره إلى المتوكل وطلب محاكمته طبقاً للشرع المسيحى، فاستشير الجماثليق، والأساقفة فأجمعوا على تجريمه وقرروا حرمانه، ونفذوا القرار وقطع زناره، وانصرف حنين إلى داره ومات من ليلته فجأة، وقيل أنه سم نفسه (١).

واشتدت الحكومة في مراقبة كبار رجال الكنائس رغم أنها كانت في بعض الأحيان تؤيد مصالحهم، فقد حدث — حينما جاء عبد الله بن طاهر الوالى إلى Kallinicus — أن قدم عليه «أبراهام» ورجاله يطلبون منه المعونة والتأييد، كما وفد بطرك أنطاكية الذى أذن له الأمير بالدخول قبل الشاكين والسماع إليه، ثم سأله الوالى ما خبرهم، فأنبأه البطرك بكل ما فعلوه وكيف كانت معارضتهم لأسلافه، وأنهم ما جاءوا يطلبون إليه التعويض إلا لإثارة الاضطراب في البلاد، ثم أمر عبد الله بإدخال هذا الرجل المعتوه وسأله ما شأنه فأجابه بأنه هو البطرك، فعارضه البطرك الشرعى لعدم التزامه جادة الصدق، وإذا ذاك أمر الوالى الجند الواقف خلفه أن يذهب إلى آلاف النصارى المجتمعين في الخارج ليسألهم عن يكون بطركهم الشرعى، فلما سألهم ذلك صاحوا ولا

(١) ابن العبرى: مختصر تاريخ الدول، ص ٢٥٢.

بطرك لنا ولا رئيس سوى ديونيسيوس ، فلما رأى عبد الله ذلك نظر الى « إفرام » نظرة تعنيف وقال « يالك من منافق ، هذا هو البطرك الحقيقي ، وسرعان ما أخذ لباس البطرك إفرام وأنبه عبد الله بن طاهر وقال له « لا تدعنى مرة أخرى أسمع أنك لبست البيرن (١) أو أمسكت عصا الرعوية ، أو نوديت بأنتك البطرك ، وإذا سمعت بعد الآن أنك سافرت في البلاد قدمك مهدور ، فعاد ديونيسيوس إلى أنطاكية ، وكان عبد الله به شقيقاً وله مبعلا .

شخص بعدئذ إلى بغداد سيمون أخو إفرام ، وكان قد صدر ضده قرار الحرمان ، وحمل معه إذن على بن أبي طالب المحفوظ في « ديرجيه » الخارجي وأطلع عليه المسئولين في بغداد ، وشرح يدون كثيراً من الوشائيات في حق ديونيسيوس ، زاعماً أنها مرسلة من النصارى وفيها يشكون مر الشكوى من

(١) هي ترجمة لكلمة Pallium الأفرنجية . وقد دلنا على استعمال هذا اللفظ غبطة الخبر العظيم بطريرك الأنطاكي . قال « Pallium » **حَنْدَلَا** « السريانية . وقد أحسن القس يوحنا شابو المستشرق القرنى العهيد باستعمال اللفظة نفسها في ترجمة تاريخ بطريرك ميخائيل الكبير . « والبيرن » لفظة دخلت تاريخ السكندان . راجع اخبار بطاركة المشرق لماوى ابن سليمان وعمرو بن من الطير هافى ؛ وقالت فيها المعاجم السريانية : « بيرن . برنس . قبع » وأوردنا في رسالتنا « الألفاظ السريانية في المعاجم العربية » . مجلة المجمع العلمى ، ج ٢٣ ، ج ٣ . فى هامش ص ٣٣٦ : والبرنس لفظ فارسى . وقيل إن البيرن اشتق منه . قالوا فى تعريفه هو ثوب يطرح على الرأس وينزل على الكتفين **حَنْدَلَا** وهو قبع كان جاثليق المدائن ينفرد بلبسه . وهذه اللفظة السريانية ترجمها الراهب برون اليسوعى فى معجمه السريانى اللاتينى Vestis, Speciatina vestis pontificio : « ثوب خاص بالأجبار » ، على أن بعض النقلة الفرنجية ترجموا البيرون بلفظة Pallium اللاتينية والانكليزية ولكنهم توسعوا فيها أو غلطوا . ذلك أن هذا الثوب السكلى تطور استعماله بحسب الزمان . ولما بطل استعماله من عهد عهيد لم يمتد التأخرون إلى كيفيته . راجع أيضا تاريخ الرواوى المجهول . لغيره القس شابو فى مجموعة . C. S. C. O. Vol. II, P. 269-270 .

الظلم الواقع عليهم ، وطالب بتطبيق وصية علي ، وادعى أن أعاء أحق من سواء بالسلطة الدينية ، واستطاع الحصول على مرسوم يخول لأفراهم الحق في الذهاب أن شاء دون أى معارضة ، ولما عاد سيمون بهذا المرسوم اجتمع حشد كثيف من الرهبان واستعدوا للذهاب إلى عبد الله بن طاهر ، وبعثوا في طلب البطرك ديونسيوس ، من أنطاكية ، فلما حضر علم بأمره أفراهم ، الذى بعث عبد الله في طلبه ، فلما شاهد القلنوسة على رأسه تمنع فيها وظهر الغضب على أساريره وسأله « لم خالفت أمرى ولبست البيرن ؟ » فأجابه « إنها قلنوسة للرأس وليست البيرن ، وأجاب البطرك بالإجابة ذاتها ، ولما وقف عبد الله على المرسوم الصادر من المأمون قال لديونسيوس « لا أستطيع خلع أفراهم حتى ترسل إلى بغداد وتسحصل على قرار يألغاه » (١) .

ولما كانت أهمية البطارقة الطبيعية قد تعظم وتزداد بفضل عطف الوالى القوى أو الخليفة ذاته فليس من العجيب إذن أن الطامعين في هذا المنصب كانوا على استعداد لرشوة من يستطيع مد يد المعونة إليهم ليحكمهم من قولى عرش البطركية .

وقد حدث نزاع في الكنيسة حوالى سنة ٤٤٩ هـ (= ١٠٥٧ م) ، إذ اختير بطركان أحدهما في قلعة المنصور والآخر في د آمد ، وقد رشى أحدهما والحكام الدينيين (٢) ، وجرى نفس الشيء في ماردين بعد ذلك بسنوات قلائل (٣) ، فقد تسلم والى الموصل سنة ٦٨٦ هـ (= ١٢٨٧ م) كثيراً من الهدايا (٤) .

(1) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 269.

(2) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 290.

(3) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 2, P. 316.

(4) Ibid., Vol. 2, P. 320.

وتبين من القصة التالية ، أنواع المؤامرات والصعاب التي كانت الكنيسة تصادفها ، ذلك أن « الجاثليق » في « قلعة الروم » كان قد صب جام غضبه على « شهرمان » لرفضه تسليم أحد الزمبان المماربين ، ومن ثم أمر الجاثليق بعدم ذكر اسمه في الصلاة في الكنيسة في بلاده ، وحرّم الاحتفاء به ، وحينذاك عمد صاحب قلعة « سن سن » Sansun - وكان أرمينياً من أسرة الجاثليق - إلى رشوة شهرمان ، وأخبره أن للجاثليق ولداً : الأمر الذي يسقط كل حق له في توليه منصبه الديني ، ولم يكتف بذلك بل ساعده بالمال ، فرضى شهرمان ، وإذ ذاك جمع صاحب القلعة أربعين أسقفا فاختاروا رجلاً طاعناً في السن وجملوه « جاثليقاً » ، وما لبث هذا أن عين ابن الحارس الصغير والياً على كل بلاد أرمينيا ، وراح الغلام يعين الأساقفة ويمسحهم بالزيت المقدس ، فلما سمع « قرياقاريوس » - جاثليق قلعة الروم فيما بعد - بهذا الخبر بادر بإرسال كتاب إلى الخليفة ببغداد يطلب فيه المعونة ، ومكنته هداياه الوفيرة من الحصول على مكاتب إلى بكتمر وإلى أرمينيا وخلاط ، فلما وقف بكتمر على هذه الرسائل أمر بخلع ذلك الغلام وخلع من حينهم من الأساقفة ، وبهذه الوسيلة استطاع « قرياقاريوس » استرداد أرض أرمينيا (١) . ولا بد أن هذه الأحداث جرت بين عامي ٥٨١ ، ٥٨٩ (= ١١٨٥ ، ١١٩٣ م) .

ويشير ياقوت إلى أن قلعة الروم كانت مركز البطريركية الأرمنية ، وقد أذن المسلمون لقرياقاريوس بالمحافظة عليها ، كما تركوا للسيحيين عامة حق الاحتفاظ بكنائسهم .

وعلى الرغم من أن البطريرك كان عرضة لأن يكون العوبة في يد أصحاب

(1) Ibid., Vol. 2, p. 306.

السلطة الزمنية زمن السلم ، إلا أنه - وقت الاضطراب - كان ملاذ النصارى ، وقد حدث أثناء الفترة التي تلت نهب بغداد أن سأله نصارى نكريت أن يرسل إليهم حاكماً لحمايتهم (١) .

* * *

أما فيما يتعلق بالدول الأجنبية فإن الحكومة كانت في بعض الأحيان تبدي أشد الرغبة في المواقعة ، حتى لقد طلب الإمبراطور مينخائيل باليولوجس Michael Palaeologus من السلطان الظاهر بيبرس أن يأذن بتعيين بطرك ملكاني في مصر ، فوقع اختيار السلطان على « الرشيد الكحال » وعينه وسيره إلى القسطنطينية في عدة من الأساقفة لرسامته ، ثم عادوا ومعهم هدايا الإمبراطور للسلطان ، فرد الظاهر بيبرس تلك الهدايا على الوفد (٢) .

وفي سنة ٦٧٣ هـ (= ١٢٧٤ م) جاء كتاب « الحطش » ملك الحبشة إلى السلطان يسأله فيه « أن يجهز له مطراناً من عند بطرك الإسكندرية » فأجيب إلى سؤاله (٣) .

كان البطريرك يعتبر موظفاً حكومياً ، ولا بد في تعيينه من موافقة الخليفة ، ويتجلى هذا بوضوح في المرسوم الصادر إلى الأنبا « عبد يشوع » الثالث النسطوري الذي تولى البطريركية عام ١١٣٨ ، فقد جاء فيه « إن أمير المؤمنين لما وكله الله إليه من أمور عبادته ، وحمله أعباءه في أرضه وبلاده ، يرعى الأمة من اهتمامه عيناً يقضى ، ويوليها في عامة متصرفاتها حراسة شاملة وحفظاً ،

Bar Hebraeus : Chronicle, P. 508.

(١)

(٢) المقرئى : السلوك (كآرمير) ج ١ ص ١٧٧ ، وطبعة زيادة ، ج ٤ ص ٤٧١ .

(٣) المقرئى : السلوك (كآرمير) ج ١ ص ١٧٢ ، وطبعة زيادة ، ص ٦١٥-٦١٦ .

ويتفقد أحوالها تفقداً يصلح أحوالها ، ويصل حبالها ، ويعشب مرادها ، ويمم بذلك عموماً يشترك فيه السلم منها والمعاهد ، والعاقي والمتباعد ، وطوائف الملك من أهل الكتاب الذين حمام الشرع وذمته ، وكفتهم حياطته وحمايته ، لينى عليهم ظل الحسى بأجمعهم ، ويقترن مرآم في النظر لهم بمسمعهم . ولا أنهيت حالك إلى أمير المؤمنين ، وأنتك أمثل أهل نحتك طريقة ، وأقربهم إلى الصلاح منهمباً وخليقة ، وأحوام للخلال التي اجتمعوا بها على تميزك عنهم ، وانفرادك واستحقاقك للإسفاف من بينهم بمأموالك ومرادك ، وكونك متحلياً بشروط الجشقة المتعارفة عندهم بأدواتها ، مشهوداً لك بنوعها الكاملة وصفاتها . وحضر جماعة من النصارى الذين يرجع إليهم في الاستعلام [عن] سيرة أمثالك ، واستطاع أنباء مضارعيك وأشكالك ، وذكروا أنهم تصفحوا أحوال ذوى الديانات فيهم ، واستثبتوا بأديهم منها وعافيتهم ، بحكم مساس حاجتهم إلى جاثليق ينظر في أمورهم ، ويراعى مصالح جمهورهم ، فاتفقوا باجتماع من آرائهم ، والتثام من قلوبهم وأهوائهم ، على اختيارك للرياسة في دينهم ، ومراعاة شئونهم ، وتديير وقوفهم ، والتسوية في عدل الوساطة بين قويمهم وضعيفهم ، وسألوا مضاء نصهم عليك بالإذن الذى به تستقر قواعده ، وتصديق مواعده ، وتستحكم مبادئه وتقوى واجباته ، فأوعز [أمير المؤمنين] بإسعافهم فيما سألوه بالإيجاب ، والمخافهم فيما طلبوه جناح الإطلااب .

• وبرز الإذن الإمامى الأشرفى - لاذلت أوامره بالتوفيق مقصودة - بتزييك جاثليقا لنسطور النصارى بمدينة السلام ، ومن يضمه منهم ديار الإسلام ، وزعيا لهم ولن هدام من الروم واليعاقبة والملسكية في جميع البلاد ، وكل حاضر من هذه الطوائف وباء ، وانفرادك عن كافة أهل نحتك بتقمص أهبة الجشقة المتعارفة في أماكن صلواتكم ، وبجامع عباداتكم ، غير مشارك في هذا اللباس ،

ولا متسوغ في التخلي به لمطران أو أسقف أو شماس ، خطالمهم عن رتبك ، ووقوفاً بهم دون عهلك الذي خصصت به ومزنتك . وإن ولج أحد باب المجاذبة لك والخلاف ، وراع سرب المتابعة لك وأعاف ، وأبى النزول على حكمك ، وهدل إلى حربك عن سلك ، كانت المقابلة به لاحقة ، والعقوبة به على شقاقه حاققة ، حتى تقتدل قناته ، وتلين بالقرع صفاته . ويزدجر أمثاله عن مثل مقامه ، وينحرم قانونك بما يقدر في نظامه ، وأمر بحملك على مقتضى الأمثلة الإمامية في حق من تقدمك من الجشاعة وسبقك ، وإجراء أمرك عليه ومن تلاك منهم ولحقك ، والحيطة لك ولأهل ملتك في الأنفس والأموال ، والحراسة الكافلة لكم بصلاح الأحوال ، واتباع العادة المستمرة في موارد أموالكم ، وحماية بيمكم ودياراتكم ، والعمل في ذلك على الشاكلة التي عمل عليها الخلفاء الراشدون مع من قبلكم ، ودعى بها الأئمة السابقون وضوان الله عليهم عهدكم وإلئكم ، وأن يقتصر في استيفاء الجزية على تناولها من العقلاء الواجدين من رجالكم ، دون النساء ومن لم يبلغ الحلم من أطفالكم ، ويكون استيفاءها مرة واحدة في كل سنة من غير عدول في قبضها عن قضية الشرع المستحسنة ، وفسح في أن يتوسط طوائف النصارى في عماكاتهم فيأخذ النصف من القوى للمستضعف ، ويقود إلى الحق من مال إلى القسط والحيث ، وينظر في وقوفهم نظراً يقوم بحقوق الأمانة وأشراتها ، ويمضى على واضح حدودها وسوى صراطها . فقابل هذا الإنعام الذي شملك ، وحقق منك فيها ناجتكم نفسك وأملك ، بدهاء بنيء عن الاعتراف ويعرب ، ويبذل في الإخلاص ويعرب ، وسيل كافة المطارة والقسيسين والأساقفة من الطوائف المذكورة أن يتخذوا الأمور به في هذا المثال ، ويتلقوه بالانقياد والامتثال (١) .

الفصل السادس

العرب النصارى

لم يسلم العرب جميعهم مرة واحدة ، فقد ظل بنو تغلب شديدي التمسك بنصرانيتهم ، فكانوا أبرز القبائل العربية في تمسكها بملتها ، وأراد عمر بن الخطاب أن يبدئهم وبقية المسيحيين سواء فيلزمهم دفع الجزية مثلهم فرفضوا الخضوع لأمره والامثال لحكمه ، لما في هذا الأمر من الخط من قدرهم والتقليل من شأنهم ومكانتهم كعرب ، فلم يجد المسلمون بداً من النزول عند رأى التغالبة الذين ارتضوا لأنفسهم أن تضاعف عليهم الصدقة (١) وصارت الضرائب المفروضة على تجارتهم نصف العشر .

ولا مشاحة في أن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر بين الفقهاء فيمن كانوا يدفعون الصدقة من أموالهم من النصارى ، فيرى البعض أنها واجبة على الرجال والنساء على السواء ولا يعنى منها سوى الصبيان ، أما أهل العراق فيرون أنها لازمة على الصبي والمعتوه يدفعانها على الغلة دون الماشية ، وأما الحجاز فيرى أن يدفعها النصارى على ماشيتهم ولاشئ عليهم في بقية أموالهم ولا على ماملكت أيديهم من الرقيق . (٢) كذلك يختلف الفقهاء وأصحاب المذاهب فيما بينهم في هذا الصدد ، فيذهب أحمد بن حنبل إلى القول بأنها كانت تؤخذ من الجميع على السواء رجالاً وصبياناً ونساءً ، ويقول أبو حنيفة إنها كانت تجبى [في بنى تغلب]

(١) أبو يوسف : كتاب المراج ، ص ٦٨ .

(٢) أبو يوسف : كتاب المراج ، ص ٦٩ .

من النساء دون الصبيان ، على حين أن مالكا والشافعي يقولان إن نسائهم وصبيانهم كانوا معفون منها ^(١) . واشترط عمر على نصارى تغلب ألا يُنصّروا أولادهم ^(٢) .

والظاهر أن عمر بن الخطاب رأى أنه بما يعيب العرب أن تبقى جماعة منهم على غير الإسلام ، فقد أمر زياد بن جرير [الأسدي] متولى الحراج أن يشتد في معاملة التغالبة لأنهم قوم من العرب وليسوا من أهل الكتاب ^(٣) ، ولم يكن معنى ذلك عدم معاملتهم بالعدل ، بل إن العدالة كانت ملبوسة موفورة ، وليس أدل على تحققها من القصة التي تقول إنه كان لأحد التغالبة حصان قيمته عشرون ألف درهم ، فلما التقى صاحبه بجامع الضرائب [وهو زياد بن جرير الأسدي] دفع له ألف درهم وهي قيمة الضريبة المستحقة عليه ، ومضت مدة من السنة ثم جاءه نفس العاشر مطالبا إياه بدفع الضريبة مرة ثانية وإلا أخذ منه الحصان ، فشكى التغلبي إلى الخليفة [عمر بن الخطاب] الذي رسم بالألا يؤخذ نصف العشر إلا مرة واحدة كل سنة ^(٤) ، أضف إلى ذلك أنه كان في قدرة التغلبي [النصراني] التخلص من الحراج وعدم دفعه إذا قرر للعاشر أن عليه ديناً يحيط بماله ^(٥) .

وفي زمن عبد الملك كان مديح الأخطل سببا للهجوم على تغلب بما أدّى إلى قتل كثير من الرجال والنساء ^(٦) ، وليس هناك ما يدل على أنه كان للدين دخل

(١) راحة الأمة ، ج ٢ ، ص ١٧١ .

(٢) تاريخ الطبري ، ج ١ ، ص ٢٥٠٩ ؛ خطط القرظي ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٣) خطط القرظي ، ج ٢ ، ص ١٢٢ ؛ والحراج لأبي يوسف ، ص ٦٩ .

(٤) القرظي : المخطوط ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٥) يحيى بن آدم : كتاب الحراج ، ص ٥٠ .

(٦) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٥٦ .

في هذا التعدي ، بل إن المنازعات القبلية هي التي أدت إلى هذه الفتنة ، ومع ذلك فقد بدأ الاضطهاد إبان هذا الوقت بالذات ، إذ بعث محمد حاكم الجزيرة في طلب معاذ كبير بني تغلب واستبد به ، عساه يحمله على الدخول في الإسلام ، فلما أبي معاذ ألقى به الوالى في حفير من الوحل ثم أخرجه وجلده ، ولما لم يستطع حمله على ما أراد أمر به فقتل (١) ، وتكرر الاضطهاد في عهد خليفته الوليد بن عبد الملك الذى قال لشمعة شيخ تغلب : اسلم يا شمعة ، قال : لا والله لا أسلم كراماً أبداً ولا أسلم إلا طائماً إذا شئت ، فغضب الخليفة من قوله وإصراره على رأيه وأقسم أن يرغمه على أكل لحمه ، فأمر ففقطعت قطعة من فخذه وشويت بالنار وأطعمه إياها ، ومع ذلك فقد ظل حياً وبقيت آثار الجرح ظاهرة في جسمه (٢) .

واشتبكت تغلب في ذلك الوقت في حرب قبلية فقدت فيها شيخها ، حينذاك نادى أحد كبارهم وهو من بني قشير أنه يجير لكل حامل أخته وهي إذ ذاك آمنة عنده . فأتته الحبال ، حتى إن المرأة كانت تشد على بطنها الجفنة من تحت ثوبها تشبهاً بالحبل بما جعل لمن ، فلما اجتمعن له بقر بطونهن (٣) .

وما تحسن الإشارة إليه أن هذه الوحشية أثارَت اشتزاز الشيوخ (٤) .

كذلك كان بنو ثعلبة نصارى ، وسيرد وصف مقابلتهم لمسر بن عبد العزيز

(١) Bar Hebraeus, Chronicle, p. 112.

(٢) Bar Hebraeus, Chronicle. p. 115. ؛ الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٣ .

(٣) الأغاني ، ج ٢٠ ، ص ١٢٨ .

(٤) وفي ذلك يقول الأنخل :

فلبت الحبل قد وطأت قفيرا صابكها ؟ وقد سطع النيار
فنجزيهم بينهم علينا بنى ليس ؟ بما فعل الندار
وذلك ردا على شاعر راح يفض تلك العملة الشنماء في قوله :
بفرنا منكمموا ألى بقر فلم تترك الحاملة جنينا

في الفصل الذي نتكلم فيه عن الملابس، والظاهر أنه كان تمت أساقفة من بني ثعلبة وبني حرم في العصور الإسلامية (١)، بل إنه بين عامي ٨٣٧ ، ٨٥٠ كان أحد الأساقفة في صنعاء واليمن وإن يكن نفوذه إسمياً (٢)، ونسمع سنة ١٨٣ هـ عن شخص اسمه «سيمون» ويعرف بأسقف العرب (٣)، كذلك كانت أقسام من قبائل سليم وطى مسيحية هي الأخرى (٤)، ويذكر توماس من مارجة أنه كان هناك رجل يتولى أسقفية الجماعات المشرقة، وحدث لهذا الأسقف أن ذهب إلى كنيسة قائمة بالصحرَاء لأداء صلاة الاستسقاء ليرفع الله القحط، فوقع عليه سكان الخيم العرب وأمرؤه وظل في محبسهم في شمال الجزيرة أربعين سنة واستعملوه راعياً لقطعانهم فأحسن القيام عليها، والظاهر أن أسقفية هذا الرجل كانت بين البدو أو بين البدو والحضر (٥).

وكان العرب إذا تخلوا عن التزم الدين انعدمت التفرقة بين المسيحيين منهم وبينهم، وعومل أصحاب الملتين على قدم المساواة، ونعرف أن أعشى بني تغلب النصراني كان شاهراً ونديماً للحر بن يوسف (٦) الذي تولى حيناً ولاية مصر، وحدث في ذات مرة أن كانا جلوساً على الشراب في بستان للحر بالموصل حين سكر الأعشى ونام، إذ ذاك دعا الحر جواريه فدخلن عليه قبته، واستيقظ الأعشى فأقبل ليدخل القبة، فأنعمه الخدم ودافعهم حتى كاد أن يهجم على الحر

(١) شيخو: النصرانية وآدابها ج ٤ ص ٩٩.

(٢) Thomas of Marga, Book of Governors, II, p. 448.

(٣) Chronica Minora, C.S.C.O., Ser. III, Vol. 4, p. 256.

(٤) الطوقى: كتاب البلدان، ص ٣٠٩.

(٥) Thomas of Marga: Op. Cit., I, p. 132, II, p. 275 n.

(٦) فيما ينطق بولاية الحر على مصر راجع النجوم الزاهرة (طبعة دار الكتب المصرية)

ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٦٣.

وجرأربه ، فلعلمه خصي منهم ، فخرج إلى قومه فقال لهم والعطى الحر ، فوثب معه رجل تنظي ، فهجا على الحر حتى لعلمه الأحنى

وكان الخليفة الوليد بن عبد الملك صديقا للأحنى ، ولما ولي همر بن عبدالعزيز الخلافة مدحه الأحنى فلم يعطه شيئا وقال له ، ما أرى للشعراء في بيت المال حقا ، ولو كان لهم فيه حق لما كان لك ذلك ، لأنك امرؤ نصراني (١) .

وتخرج كتب الفقه جماعة العرب النصارى من زمرة « أهل الكتاب » ، وعلى ذلك فلا يجوز للمسلم التزوج منهم ولا يحل له أكل ذبائحهم (٢) .

* * *

أما اليهود فن المصيب أن المؤلفين المسلمين قلما يشيرون إليهم ، وقلما يرد ذكرهم في كتب الفقه التي تنصر كلامها في الغالب على الذميين أو النصارى ، فلا جرم إذا تبادر إلى الذهن أنهم فئة ضئيلة مستضعفة ليست بذات خطر ، بيد أن واقع الحال لا يؤيد هذا الفهم وليس له من سند يزكيه ، والدليل على ذلك ما أورده بنيامين التطيلي من كثرة مصادفته إياهم أتي ذهب وإشارته إلى أن لهم في بعض الأحيان جاليات كبيرة العدد ، فكان لهم في الإسكندرية - إبان الفتح الإسلامي - جالية يتراوح عددها بين أربعين ألفا وسبعين ألفا ، بل الثابت أنه ورد في نصوص الهدنة بين العرب والبيزنطيين نص خاص باليهود يأذن لهم بالإقامة في الإسكندرية (٣) ، أما في فارس فكان اليهود أقل بكثير من النصارى (٤) .

(١) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٢ .

(٢) الثاقبي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٩٤ وما بعدها

(٣) السيوطي . حسن الحاضرة ، ج ١ ، ص ٧٣ - ٧٤ . وراجع أيضا في هذا الموضوع

John of Nikiou, Journal Asiatique, 1879, p. 374.

(٤) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢٠٧ .

احترف اليهود التجارة واشتغلوا بالصناعة ، كما تعاطوا الطبابة ، وانخرطوا في سلك الحكومة ، ويرى القادى في غير هذا المكان الأمثلة على تفوقهم في هذه الحرف ، ولقد أسلم يعقوب بن يوسف (١) بن كلس عام ٣٨٠ هـ وتولى الوزارة بعد أن سمع قول القائل فيه : إنه لو أسلم لصلح للوزارة (٢) ، وكذلك استوزر ملكشاه لنفسه أمين الدولة أبا الحسن بن غزال الطبيب اليهودى السامرى ، الذى وجدوا عنده - عند قتله - ثلاثة ملايين قطعة من الذهب ، كما ترك مكتبة بها عشرة آلاف كتاب من الكتب القيمة النادرة (٣) [وظهر عنده من التحف والجواهر ما لا يوجد مثله إلا عند الخلفاء] ، كذلك كان يوسف برهان الفلك ، فلكى سيف الدين [بن (٤)] أخى نور الدين من يهود الموصل ذوى المكاة والخطورة (٥) .

وقد تعاطى اليهود شق أنواع التجارة ، كما اتصلوا بالملوك لاشتغالهم بالمجوهرات ، وحدث أن تقدمت امرأة كالفور إلى الخليفة المعز لدين الله الفاطمى وذكرت له أنها أودعت عند صانع يهودى ثيابا من لؤلؤ منسوج بالذهب ، وأنه أنكره ، فاستقدمه الخليفة وألح عليه فى إرجاع الثوب إلى صاحبه لكنه بقى

(١) كان يعقوب بن يوسف بن كلس وزيرا العزيز صاحب مصر ، وهو يندادى الأصل ، انتقل إلى الرملة ، وعمل سماسرا فانكسر عليه قدر كبير من المال فانظر الهروب إلى مصر حيث تاجر لسكانور الإخيدى ، وكانت بين كلس والوزير أبى الفضل جفر بن الفرات مصاداة ، راجع أبا المحاسن ٢ النجوم الزاهرة ، طبعة مصر ٤ ج ٤ ص ١٥٨ .

(٢) أبو المحاسن : تاريخ ، ج ٢ ق ٤٢ ص ٤٥ .

(٣) السلوك : كازيمير ، ج ١ ص ٢٧ ، ٣٠ ؛ وطبعة زيادة ، ج ١ ص ٣٧٨ ، وما بين الفوسين من الطبعة الأخيرة .

(٤) راجع رحلة بنيامين ، ص ١٢٧ حاشية رقم ٤ .

(٥) رحلة بنيامين ، ص ١٢٧ .

على إنكاره ، فأمر المعز بتفتيش بيته فعثروا فيه على القباء مدفوناً في حجرة (١). وكان يهود بيت المقدس يحتكرون تجارة الأصباغ في المدينة (٢) حيث استأجروا مملاً لها من الملك أموري الأول ، وبذلك تنحصر فيهم هذه المهنة دون غيرهم ، رغم أن عددهم في بيت المقدس لا يتجاوز المائتين ، وكانوا يقيمون في حي مجاور لبرج داود [ويقومون في بلاد الأندلس بخصي الرقيق الصقالبة (٣) ، ونطالع في كتب التاريخ أن معظم [المخطين] في القرن السادس للهجرة يبيدوا كانوا من اليهود (٤) ، ولهم في «بازمو» بصقلية حارة باسمهم (٥). اما يهود أوربة التجار فكانوا معروفين تمام المعرفة في البلاد الإسلامية ، وهم يتكلمون العربية والفارسية واليونانية والفرنسية والإسبانية والروسية ، « ويتنقلون من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق برأ وبحراً » ، قراهم يجلبون من المغرب الخدم والجواري والغلمان والديباج وجلود الخنزير والفراء والسمور والسيوف ، ويبدون سفرتهم عادة من بلاد الفرنجة ويمضون شطر « القرم » ثم يسافرون برأ حاملين تجارتهم على الظهور إلى القلزم ومنه إلى « الجار » وجدة فالهند فالصين ، ومن هناك يحملون المسك والعود والدارصيني والكافور وغير ذلك مما يحمل من تلك النواحي ، ثم يؤوبون من نفس الطريق ، إلا أنهم كانوا ينهبون في بعض الأحيان من فرنسا إلى أنطاكية ثم يسافرون برأ إلى القرات وبغداد ، ويركبون دجلة إلى الأبله وحمان والهند والصين (٦) ،

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٤ .

(٢) رحلة بنيامين ، ص ٩٩ .

(٣) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٧٥ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥٧٣ .

(٥) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٨٥ .

(٦) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ص ١٥٣ .

وكان شأن أدباء اليهود وأطبائهم شأن المسلمين في التنقل والرحلة ، فدرس يوسف بن يحيى بن اسحق في جلادة ، ولما خير الموحدون اليهود بين الإسلام والنفي كتم ابن اسحق دينه ورحل إلى مصر حيث تقلد لموسى بن ميمون الذى كان هو الآخر قد نفي (١) من اسبانيا ، وتقلد يهودا بن يوسف لثابت بن قرة الصابي . فتلقى منه في الرقة علوم الفلسفة والطب (٢) .

على أنه لم تكن الصلات ودية على الدوام بين اليهود والنصارى ، إذ كان المسلمون يرون في صدر أيام الفتوحات الإسلامية إمكان الاعتماد على اليهود في مساعدتهم إياهم ضد المسيحيين ، لذلك لم يسكد معاوية يستولى على طرابلس حتى جلب إليها اليهود (٣) وأسكنهم فيها ، وفعل المسلمون شبه هذا الأمر في الأندلس إذ أنزلوا اليهود في قرطبة وغرناطة وطليطلة وأشبيلية (٤) بعد أن تم لهم فتحها ، وذلك لأنهم كانوا يدركون عداوة اليهود للنصارى ؛ ولما عزم الوليد على تحويل كنيسة يوحنا في دمشق إلى مسجدها التفت إلى يزيد بن تميم متولى الخراج بها وأمره بأن يبعث في طلب اليهود لهدم الكنيسة (٥) . وقد أوردنا في أماكن أخرى من هذا الكتاب كثيراً من الأمثلة الدالة على كراهية اليهود للنصارى سواء في مصر أو في بلاد الشام ، ولكن هذا كله لا يمنع أن نشير إلى نجدة اليهود للنصارى في بعض الأحيان لأسباب في أزمته الاضطهاد الذى كان يحيق بالمسيحيين ، إذ كان اليهود يعيرونهم عما همهم الصفراء كي يتمكن العيسويون من اختراق الطرقات

(١) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٤٢٣ .

(٢) السعدي : التنبه والإشراف ، ص ١١٣ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٧ .

(٤) المقرئ : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ١١٦ وما بعدها ، ص ١٧٠ .

(٥) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ٢٠١ .

آمنين من وثوب العامة عليهم ، وليس هناك ظاهرة نستدل منها على أن اليهود أثاروا ما أثاره المسيحيون من الشعور السيئ ، إلا أن ذلك لم يكن مانعا من تناولهم بالسوء ، فن الأمثلة التي كانت شائعة يومذاك قولهم ^(١) ، اليهودى لا يعطى الجزية حتى يلعنهم ، ، وثم مثل آخر يقول ، لا تسافر مع اليهودى لأنه يخدعك ، ، وسبب هذا المثل - كما نقول القصة - إنه كان ثمة مسلم راكبا مع يهودى فسأله المسلم ما يفعل ، فقال إنه يمشى حيث يكون ظل دابة المسلم وأقيا رأسه على الدوام .

ومثل هذا التحامل ينطوى وراء القصة التي تزعم أن موسى المطيب اليهودى قال - وهو على فراش الموت - للقاضى ، نحن معاشر اليهود من حبل السبت استحللنا دمه فى شريعتنا ^(٢) ، ، كما يظهر لنا أن القصة التي تزعم إغراق يهودى لجلوسه فى مكان فوق مكان السادة بحضرة المأمون ليست سوى مبالغة لقصة الكندى ^(٣) .

كان المسلمون ينظرون إلى اليهود نظرتهم إلى فئة دونهم مكانة ، لا يحق لهم أن يتناولوا لا أكثر من تناول الفئات المتساقط من موائد سادتهم ، ولا تزال هذه النظرة سائدة إلى اليوم فى اليمن حيث لا يحمل اليهود السلاح ، كما أن أهل البلاد يزدرون العربى إذا عُرف عنه أنه قتل يهوديا ، على أن هذه النظرة لا ترجع إلى روح رياضية .

وفى أيام ناصرى خسرو كان اليهود يذهبون إلى بيت المقدس لأداء مراسيم

(١) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

(٢) Ghazi : An Answer to the Dhimmis, P. 397.

(٣) Ibid., P. 396.

الحج (١)، وكان لهم كبيرهم الديني المسمى «رأس الجالوت»، وحدث في زمن
المقتدر أن تولى هذه الوظيفة شخص اسمه (٢)، داود بن زكي، كما أن بنيامين
التطلي يعطينا صورة واضحة زاهية المعالم عن نفوذ متوليها وخطورته، وكان
متوليها يومذاك هو «دانيال بن حسداي» الذي كان يشغل وظيفة قاضي اليهود
عامة بالاستعانة بمعاونيه العشرة، وينعته مسلو يومه «بسيدنا ابن داود»،
ويسميه اليهود «سيدنا رأس الجالوت»، وله السلطان على جميع أبناء ملته
الساكنين في كافة البلاد الخاضعة للخليفة، وكان المقتني هو الذي مكن له الأمر
فيهم وبوآه الرياسة عليهم (٣)، وأقر الجميع له بالتقدمة فيهم، حتى لقد أصبح
من الفرائض على المسلمين واليهود على السواء الوقوف لإجلاله إذا كانوا
يحضرته، ومن لم يقف له ضرب مائة سوط، وكان يذهب للقاء الخليفة مساء
كل خميس، وإذا ذلك يصيح أمامه الفرسان من اليهود والمسلمين «اعملوا الطريق
لسيدنا (٤) ابن داود»، وكان دانيال يتعمم ويمتطي حصانه، فإذا جاء إلى
الخليفة قبل يده واقتعد مكانه، كل ذلك وأمراء المسلمين وكبارهم وقوف بين
يديه (٥)، وكان دخله من الضرائب المفروضة على اليهود مائتي ألف دينار.

وجرت عادة «رئيس الجالوت» عند تعيينه أن يجزل العطاء للخليفة والأمراء
وكبار رجال الدولة (٦)، على أن يهود مصر قد صار لهم فيما بعد رئيس طائفة

(١) سفر نامة، ص ٢.

(٢) السعدي: الفقيه والإشراف، ص ١١٣.

(٣) راجع رحلة بنيامين، ص ١٣٦، حاشية رقم ٦.

(٤) راجع الرحلة، ص ١٣٧، حاشية رقم ٢.

(٥) رحلة بنيامين، ص ٣٧ - ٣٨.

(٦) رحلة بنيامين، ص ١٣٨.

مستقل عن غيره ، فتولاها سنة ٦٨٤ هـ الشيخ المذهب أبو الحسن بن الموفق بن شميل الطيب ، كما كتب له التوقيع برئاسة سائر الفرق اليهودية والقرائين والسامرية في جميع ديار مصر ^(١) ، وكان اليهود إذا أرادوا تكفير أحد ما نفخوا الشبور ^(٢) رغم أن هذا لم يكن مما تقضى به شريعتهم ، لأنه لم يكن في قدرة رئيس جالوتهم أن يصدر حكمه بجلد أحدا ما أو قتله في دار الإسلام ^(٣) .

وقد حاول أحد اليهود - في ذات مرة من المرات - القيام بالثورة ، فنهض رئيس الجالوت لإقناذ شعبه ، ونادى أن هذا الداعى لم يكن المسيح المنتظر ، ثم أعطى ملك فارس مائة ألف دينار من الذهب ، وبذلك حله على عدم معاقبة اليهود لجريمة اقترفها أحدهم ^(٤) .

• • •

أما الحكم بأن اختلاف الدين يقف حائلا دون الميراث فأصله ناتج من زواج امرأة عربية من أحد اليهود ، أما المرأة فهي [وودة بنت معد يكرب] عمة الأشعث التي ماتت دون أن تترك بعدها وريثا لها ، فجاء الأشعث إلى عمر سائلا إياه أن يورثه إياها فأجابه عمر : لا ميراث بين أهل ملتين ، ^(٥) .

وقد أقام محمود الغزنوى بستاناً في بلخ وألزم أهالى البلد بالعبادة به فتأففوا من ذلك الإلزام ، ومن ثم فرض السلطان على اليهود القيام بهذا العمل . مشروطا

(١) الملوك ، لشجرة كازمبر ، ج ٣ ، ص ٨٠ .

(٢) العبور من العبرية ، وهو مثل البوق ويستعمل في الأعياد والمناسبات الدينية ، ص ٥٢٥ .

كتاب الحيوان لجاحظ (تحقيق عبد السلام هارون) ١٩٤٠ .

(٣) الجاحظ : الحيوان ٤ ج ٤ ، ص ٢٧ .

(٤) الرحلة لبليامين ، ص ١٥٤ — ١٥٧ .

(٥) ابن رسة : الأعلام النفيسة ، ص ٢٠٥ .

أن لا يأخذ منهم أكثر من خمسمائة درهم (١) .

أما في مصر فقد أصبح منذ سنة ٨٦٠ للسامريين والقرائين من اليهود رئيس جالوتهم الخاص بهم ، ولم يعودوا يخضعون لحكام اليهود العام (٢) .

أما فيما يتعلق بالمجوس فقد ذكر بعضهم لعمر الخطاب ، قوما يعبدون النار ليسوا يهوداً ولا نصارى ولا أهل كتاب ، فلم يدر عمر ما يصنع بهم ، وحينذاك نهض عبد الرحمن بن عوف وقال : « أشهد على رسول الله أنه قال : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب (٣) » ، وأمثلة هذا الحديث كثيرة الورود في كتب الفقه ، ومن الجلى أن المسلمين كانوا في حيرة شديدة بشأن الطريقة التي يتبعونها في معاملة المجوس ، ومع أنه يقال إن النبي حسم الموضوع بما قال وبما رواه عنه ابن عوف إلا أنه ليس ثمة يينة على أنه انفصل بعبدة النار أو عرفهم ، والواقع أنهم كثيراً ما كانوا يعاملون معاملة الشعوب المعاهدة ، ذلك أن اليهود التي أعطيت لهم أباحت لهم مطلق الحرية في ممارسة شعائهم الدينية ، ولم يكن ذلك مجرد حبر على ورق ، والدليل على ذلك ما كتبه أحد كتاب القرن الرابع للهجرة (٤) إذ قال « ومن دين المجوس أن المرأة إذا زنت في حملها أو في حيضها لم تطهر إلا بأن تأتي إلى هذه النار فتتعري لبعض المراهبة ليظهرها يبول البقرة » ، والواقع أن معابد المجوس لم تلق في بداية الأمر أكثر مما كانت تلقاه الكنائس ، وقد أوضحنا في الفصل الثالث ما كانت عليه هياكلهم من الكثرة العددية ووفرة الثروة

Barthold : Turkestan down to the Mongol Invasion, (١)
p. 288.

Gottheil : Dhimmis and Muslims in Egypt, p. 409. (٢)

(٣) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٤ .

(٤) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٩٠ .

وتواحم الزوار . وكان المجوس أنفسهم شديدي المحافظة على تقاليدهم الخاصة بالزواج ، وإن نظر الناس إليهم على أنهم دون بقية الادميين مكانة ، فكانت دية القتل المجوسى النقدية أقل بكثير من دية سواء من الادميين ، كما حرم على المسلم الزواج فيهم أو أكل لحم حيوان ذبحته أيديهم^(١) .

وفي العصور الأولى للإسلام كانت العلاقات بين المسلمين والمجوس في أحيان كثيرة على أحسن ما تكون من المودة ، وقد تزوج المنيرة الأقيشر ابنة عمه له [اسمها الرباب] على صداق قدره أربعة آلاف درهم ويقال عشرة آلاف درهم^(٢) . وأتى قومه فسألهم فلم يعاونوه في الحصول على هذا المبلغ ، لذلك سأل وابن رأس البغل ، أحد دهاقنة المجوس فأمدّه بما أراد^(٣) .

لم يمكن القضاء على العادات والتقاليد المجوسية إلا بعد مشقة كبيرة ، من ذلك أنه كانت هناك قرية من قرى المجوس قرب بحر قزوين ، وكان أهلها يأكلون لحوم البهائم التي تقوم بالحمل إذا ماتت ونفقت^(٤) ؛ وكان مجوس بخارى يضحون بديك قبل شروق الشمس يوم النوروز^(٥) ، أما الذين يعيشون منهم في

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٨٠ ؛ الثاقفى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٤ .

(٢) الأغاني ، ج ١٠ ص ٨٦ .

(٣) وفي ذلك يقول الأقيشر .

كفاني المجوسى مهر الرباب	فبدى المجوسى خال ومم
شهدت بأنك رطب المشائى	وأن أباك الجواه الخضم
وأنك سيد أهل الجعيم	إذا ماترديت في من ظلم
تجاور فاروث في قعرها	وفرعون والمكثنى بالحكم

والمعروف عن الأقيشر أنه كان مجاباً لم يسلم أحد عرفه من لسانه .

(٤) المسعودى : مروج الذهب ، ج ٣ .

Barthold : Turkestan down to the Monghol Invasion , (٥)

p. 107.

« سمرقند » فقد وضعت عنهم الجزية لقاء قيسامهم بالمحافظة على أحد السدود هناك (١).

ولم تقصر الحكومة في معاونة المجوسية التي اعترفت بها رسمياً باعتبارها ديناً من الأديان الواجب حمايتها ، فقد حدث أن استغاث كهنة الناز بأبي مسلم للقضاء على « بيه أفريد » الذي أخذ في الدعوة لمذهب الإصلاحى الجديد ، فلم يتوان أبو مسلم عن إقناذ القوات لحرب الخارجى المجوسى (٢) ، وحدث أيضاً أن فكر المتوكل فى إصلاح التقويم فاستشار أحد الكهنة المجوس ، كما لو كان الأمر طبيعياً جداً (٣).

على أنه لم تغفل الأحوال من وجود معارضة وروح تذمر لكل ما هو فارسى ومجوسى ، إذ رفض عبد الله بن طاهر الاستماع إلى قصة « وامن وعنداء » ، ورمى بالكتاب فى النهر ، كما أمر بحرق جميع كتب المجوس (٤) . وتذهب إحدى الروايات للقول بأن رجلاً من أتقياء المسلمين رفض دفن الفردوسى لأنه كان هرطقياً ، أما الرواية المتأخرة ذمياً فتذكر أن هذا الورع رفض أن يصلى عليه صلاة الجنازة لامتداحه الملوك الفرس (٥).

Barthold, Op., Cit., p. 85. (١)

(٢) البيرونى : الآثار الباقية ، ص ٢١٠ وما بعدها .

(٣) البيرونى : شرحه ، ص ٣١ وما بعدها .

(٤) دولت شاه ، ص ٣٠ .

(٥) نغلاى : شهر مقالة ، ص ٥١ ؛ ودولتشاه ، ص ٤٤ .

الفصل السابع

الشعائر الدينية

من الأمور التي حرمها العهد ، على المسيحيين الضرب بالناقوس بصوت عال ، ورفع الصوت أثناء الترنم في الصلاة ، وإظهار الكتب الدينية في الأعياد ، وورد في إحدى الروايات أنه حرم عليهم رفع الصلبان على الكنائس ، ومن رأى ابن عباس أن ليس للخصاري أن يضربوا بناقوس في مصر مصرته العرب (١) ، إلى غير ذلك من الالتزامات التي تضمنتها كتب الفقه ، ونعرف أن ثمت أربعة أمور تنقض عهد الدمى وتحل دمه هي الكفر بالله وذكره بما لا يليق ، أو ذكر كتابه أو دينه أو رسوله بما لا يليق ، ومن رأى الفهراني (٢) أن مما ينافي أمور لا تجعل للدمى ذمة عند المسلمين منها أن يرى بمسلة أو أن يهيبها باسم نكاح ، أو أن يفتن مسلماً عن دينه .

ورغم ما يلاحظ من عدم وضوح آراء الفقهاء في بحث ما كان يقع ، إلا أنها لا تبعث كثيراً عما هو جار في الحياة اليومية العادية ، فيقول الشافعي إن الحكومة يجب ألا تتدخل في أي عمل من أعمال الدمى رغم ما قد يكون فيه من منافعة للشرح طالما أنه لا يتعارض مع الوضع العام ، فإن كان الدميون في قرية يتفردون بامتلاكها لم تستطع الحكومة منهم من إحداث كنيسة ولا رفع بناء ، و لا تعرض لهم في خنازيرهم وخرمهم وأعيادهم وجماعتهم ، وقد يعير الدمى ذمياً آخر ديناً بالربا ، أو يعقد نكاحاً لا يجيزه الشرع الإسلامي فلا يحمل

(١) أبو يوسف : الخراج ، ص ٨٨ .

(٢) الفهراني : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .

لأحد ما التدخل فيما فعلوه ، وإذا قيل إن محرراً قضى بالتفرقة في حالات زواج معينة بين المحروس فإن الشافعى يظن أن لا بد من أن أحد الطرفين اللذين بينهما الأمر قد رفع شكواه إليه وطلب منه الحكم بالتفرقة ، ويلاحظ أن بعض آراء الشافعى لا يتفق والنظرة العامة ، فهو يميز لأمى شخص أن يهرق دمه الحر أو يقتل الخنزير أو يحرق الجلد الذى لم يدبغ لأن هذا كله حرام ولا يجوز أن يكون للحرام ممن ، أما إذا كانت الحر في ذق فزقه الشخص أو في جرة فكسرها دفع ثمن الجرة أو الوق ولم يعن الحر لأنه يحل ملك الرق والجرة ، ولو كسر الشخص صلياً من ذهب لم يكن عليه شيء ، أما إذا كان الصليب من حود فعليه ما كسر ، ولو كسر الشخص للذمى تمثالاً من ذهب أو خشب يعينه لم يكن عليه في الذهب ولا في الخشب شيء ، إلا أن يكون الخشب موصولاً ، وعلى هذا القياس ما يحدث في الطنبور أو الزمار ، ويكره الشافعى أن يبيع المسلم النصراني عبداً مسلماً أو أمة مسلمة ، فإن باعه شيئاً من ذلك لم يتباً للشارع فسخ البيع ، أو يجر النصراني على بيعه مكانه إلا أن يعتقه أو يتعذر السوق عليه في موطنه فيلحقه بالسوق مدة اليوم أو اليومين أو الثلاثة ثم يجره على بيعه .

ومن رأى الشافعى أيضاً أن المسلم إذا اشترى من نصراني مصحفاً أو أحاديث من أحاديث الرسول لم يفسخ له البيع ، وإذا أوصى النصراني بأكثر من ثلث ماله وجاء ورثته إلى المسلمين أبطل القضاء ما جاوز الثلث إن شاء الورثة ، وإذا أوصى بثلث ماله أو بشيء منه يبقى به كنيسته . أو يستأجر به خدماً للكنيسة ، أو ليعمر به الكنيسة ، أو يستصبح به كانت الوصية باطلة (١) .

وقد أثر عن عمر بن عبد العزيز أنه أجاز للذمى أن يوصى بالوقف على الكنائس من ماله لأهل ملته من النصارى أو اليهود (٢) .

(١) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٢٦ ، ١٣٢ وما بعدها .

(٢) ابن سعد : كتاب الطبقات الكبرى ، ج ٥ ، ص ٢٦٢ .

على أن ، العهود ، لا تؤكد هذه الأمور تأكيداً تاماً ، فقد وعد أبو عبيدة بعدم التدخل في أعياد دمشق ، بيد أن هناك رواية أخرى للعهد المقطوع لأهل الشام اشترطوا فيه على أنفسهم ، ألا يظهروا صليبا خارجا من كنيسة إلا كسر فوق رأس صاحبه (١) ، ونص العهد المعطى لأهل ، عانات ، ، أنه لا تهدم لهم بيعة ولا كنيسة ، وعلى أن يضربوا نواقيسهم في أى ساعة شاءوا من ليل أو نهار إلا في أوقات الصلوات . وعلى أن يخرجوا الصليبان في أيام عيدهم (٢) ، ونرى في المعاهدات المعقودة مع بيت المقدس واللدة أن الصليبان — دون غيرها — هي التي أعفيت من الكسر والتحطيم (٣) ، ونطالع الشرط التالى في العهد المعطى لأهل الرى وهو ، من سب مسلماً أو استخف به نك عقوبة ، ومن ضربه قتل (٤) .

وطالما يشير المؤرخون إلى التفاصيل العارضة التي تلتقي بصيصا من النور على هذا الموضوع ، فقد صلى عمرو بن العاص في مصر في إحدى الكنائس متجها نحو الشرق مثلاً يفعل النصارى (٥) تماماً ، ويقال إن المنبر القلثم في مسجده مأخوذ من إحدى بيصمهم وإن كانت هناك بشأن أصله روايات غير هذه ، وقد منع مسلمة بن مخلد [وإلى مصر من قبل معاوية بن أبى سفيان] دق الناقوس أثناء الأذان (٦) .

(١) ابن حساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٨٦ .

(٣) الطبرى : تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٤٠٥ .

(٤) الطبرى : تاريخ ، ج ١ ، ص ٢٦٥٥ .

(٥) القرىزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .

(٦) القرىزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .

ولما تول معاوية الخلافة بالشام سنة أربعين للهجرة صلى عند جبل الجبلجة بيت المقدس، ثم ذهب إلى Geethsemane وصلى عند قبر مريم، ويرجع حرص معاوية على إقرار الأمن والطمأنينة بين رعاياه النصراني إلى ما انطبع عليه من الحساسة والكياسة، وحدث أن قدم الأسقفان السريانيان «ثاودزوس» و«سابوخت» إلى دمشق، واشتد الجدل أمامه بينهما وبين أساقفة المارون في أمور تتعلق بالدين والعقيدة، فتمت الغلبة للوارثة، وحينذاك أزم معاوية السريان بدفع هنرين ألف دينار، وأمرهم بالركون إلى السلم، وأصبح من القواعد المرسية أن يدفع أساقفة السريان له هذا القدر من المال كل سنة حتى لا يقع عليهم أى اضطهاد من جانب الكنيسة الأرثوذكسية، وحينذاك عمد الفخصر الذى يسمونه ببطرك اليصاقبة إلى فرض ضريبة على جميع الزهبان والراهبات وعامة رجال الدين وقاء لهذا المبلغ، وجعل معاوية وريثه، ومن ثم خاف جميع السريان فخنضوا له (١).

وذكر كتاب الأغاني أن الوليد بن عقبة المسلم والشاعر أبا زيد النصراني دفننا معاً في قبر واحد (٢)، كما أمر عبد العزيز وإلى مصر بنحطيم جميع الصلبان الموجودة بمصر سواء ما كان منها من الذهب أو الفضة، ووضع عدة رقاع على أبواب الكنائس بمدينة القاهرة والريف والصعيد جاء فيها (٣) ومحمد رسول الله وعيسى أيضاً رسول الله، وذهب إلى أكثر من ذلك إذ ما لبث أن أبطل إقامة القدس (٤)، ويظهر لنا أن هذه الأمور تخالف ما قرأه بشأن الكنائس

(١) Chronica Minora, C.S.C.O. Ser. III, Vol. 4, p. 70 f.

(٢) الأغاني، ج ٤، ص ١٨٥.

(٣) ساويرس: سير البطارقة، ص ١٢١ - ١٢٢.

(٤) ساويرس: شرحه، ص ١٢٦.

التي بنيت يأذن عاص من عبد العزيز إن لم تكن بأمره ، غير أن المقرئ يقول إنه اشتد في معاملة النصارى (١) وقد ذهب ولده « الأصمغ » إلى دير بحلول فرأى صورة العذراء والسيد في حضنها ، فبصق عليها وقال (٢) « إن وجدت زمانا أحق النصارى من هذه السكورة » . وفي مرة أخرى بعدئذ قدم أبو القاسم إلى الصيد وزار دير أبي شنودة ، وامتنى هو وإحدى عظيياته جوادا ، وبدا له أن يدخل الكنيسة وهو على هذه الحال ، فلما رآه رئيس الدير حاول ثنيه عن عزمه وقال له « انزل أيها الملك لا تدخل بيت الله بهذه الكبرياء وخلص هذه المرأة التي معك ، لأنه ما دخلت باب هذه البيعة قط امرأة وخرجت بالحياة بل تموت لوقتها ، فلم يلتفت أبو القاسم لمقالة الشيخ ودخل البيعة ، حتى إذا توسطها نفر به الفرس ، فماتت المرأة لساعتها ، وإذ ذاك ندم أبو القاسم على ما فعل ، ودفع إلى البيعة أربعائة دينار والفرس الذي كان يركبه . وكان في هذه الكنيسة بالذات تابوت خشب ساج مطعم بالعاج ، عمله رجال الدين برسم النذور وصاروا يحملون فيه الكتب ، فاستحسنه أحد غلمان الوالي وأراد شرائه ، فقال له القسيس « ما تقدر تدفعه لأن الذي جعله هاهنا منع من خروجه ، فألح في شرائه أو أن يهدي إليه ، لكن عجز ثلاثون رجلا عن تحريره من مكانه فلما رأى ذلك رجع عن قصده ودفع لرهبان الدير ثلثائة دينار (٣) .

وامتفسر الخليفة الوليد بن عبد الملك ذات يوم عن صوت طرق سمعه وهو جالس في منبره فلملم أنه قرع الناقوس ، فأمر بهدم الكنيسة ، فلما تراءى الخبر

(١) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ص ٤٩٢ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٣) ساويرس : شرحه ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

إلى الإمبراطور [جستينيان الثاني] بعث إليه راجياً صرفة عن عزمه ^(١) [قاتلاً له : إن هذه البيعة قد أقرها من كان قبلك فإن يكونوا أصابوا فقد أخطأت ، وإن تكن أصبت فقد أخطأوا] ، كذلك منع عمر بن عبد العزيز دق الناقوس ونهى عن الترتيل بصوت مرتفع أثناء تأدية الصلاة ^(٢). وفي أيام ولاية حنظلة على مصر سنة ١٠٤ هـ قام أسامة بن زيد [التنوخى] استجابة لأوامر يزيد [ابن عبد الملك] بكسر الأصنام والتماثيل ومحو الصور والايقونات ^(٣) [ورسم أيدي الرهبان بملحة من حديد فيها اسم الراهب واسم دير وفاتحه] . أما مسألة - أخو يزيد - وإلى العراق وخراسان فقد أمر بمحو الصور جميعها سواء ما كان منها في الكنائس أم على الجدران أم في البيوت والكتب ، كما قام بتعطيم جميع الأصنام والتماثيل ، سواء أكانت من الحجر أم العاج ^(٤) .

وكان المؤذن في الكوفة إذا قام للأذان عند النصارى إلى دق الناقوس في الكنيسة التي بناها خالد القسرى لأمه - وموقعها خلف الجامع - وكان الخطيب إذا شرح في الصلاة أخذ النصارى في الترتيل والإنشاد بصوت مرتفع ^(٥) .

والظاهر أن الحادثة التالية وقعت في زمن متقدم وأنها جرت في دمشق ، وليس من الممكن التأكيد من شخصية الوالى ، لكن نمت شوه غير محتمل التصديق فيها ، ذلك أن جماعة من الأشرار أغروا الوالى عمرو بن سعد بمهاجمة من في ولايته من النصارى ، فقلب عمرو وجوه الرأى والتدبير لإيقاع الأذى بهم ،

(١) السعوى : مروج الذهب ، ج ٥ ، ص ٣٨١ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, I, p. 307.

(٣) المخطوط القرىزى ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ ؛ وساويرس : سير البطرك ص ١٤٤ .

(٤) Anonymous Syriac Chronicle., I, p. 308.

(٥) الأغاني ، ج ١٩ ، ص ٥٩ .

فهداه تفكيره إلى الأمر برفع الصليبان وإنزالها من على الأسوار وإذاتها من الأسواق ، وحرم عليهم إظهار شيء من التقديس للصليب أو الطلوع به على الملا في الأعياد أو في عيد الفصح ، وحينذاك استبد الفرح باليهود وأسرعوا يجمعون الصليبان المجلّة من أسطح المعابد والكنائس المقدسة ، وراحوا يحطون ما وجدوه منها في الأسواق أو على الأسوار ، قلق المسيحيون لهذا الأمر أشدّ القلق ، وانزعجت له خواطرهم ، وإذ ذاك أقدم أحد الأتقياء الأشراف - ممن يحافون الرب - على الذهاب إلى عمرو - وكان له صديقاً وعنده مكرماً وقال له : أيها الوالي الكريم : أمن العدل أن تمكن اليهود الملاعين : أعداء ملتنا - من القوة وتسلمهم علينا ، فيذهبون إلى كنائسنا ويسخرون بمفلساتنا وصليباننا ؟ فأجابته الوالي وقد أجرى الرب ذلك في قلبه فنطق به لسانه : لم آمرهم إلا بكسر الصليبان التي في الأسواق ، وهي التي نراها ونحن سائرون ، ثم أمر واحداً من الواقفين أمامه بالمضي لساعته ، وأن يطرح كل يهودي يلقاه على سطح كنيسة ما من الكنائس ، وكان أحد اليهود إذ ذاك فوق كنيسة يوحنا المعمدان الكبرى ، وبينما هو يتأهب للزول ومعه الصليب الذي سرقه إذا بسلام الوالي يلح به ، فأخذه منه ، وضربه على أم رأسه ضربة أسقطت عنه في أنفه ، ومات بين يديه (١) .

وكانت كنيسة دمشق غير بعيدة عن قصر الخليفة هشام بن عبد الملك الذي أمر ببناء دار مجاورة لقصره لإقامة البطريرك وليسمع الصلاة والعظة ، وكثيراً ما كان يقول له (٢) : إذا بدأت الصلاة بالليل فتأني راحة عظيمة ويزول عنى الغم بأمر المملكة ، ثم يأتي النوم براحة .

Anonymous Syriac Chronicle, t. I, p. 262. (١)

(٢) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٤٥ .

وكان هشام شديد العطف على النصارى ، حتى لقد حدث في عهده أن دخل
البطرك ميخائيل مدينة الإسكندرية في احتفال رائع وبين يديه الشموع
والصلبان والأناجيل ، [والكهنة يصيحون : قد أرسل الرب إلينا الراعى
المأمون الذى هو مرقس الجديد] . وجرت معجزة هى نزول الغيث (١)
وقت بلوغه الإسكندرية ، وظل المطر ثلاثة أيام ، ذلك أنه فى مستهل حكم
بنى العباس انخفض منسوب النيل ، فخرجت فتة كبيرة من الأقطار والنصارى
يحملون الصليب والكتاب المقدس ، ووقفوا عند شاطئ النهر يصلون ، وظلوا
يبتغون حتى الثالثة صباحاً كيرباليصون ، فاستجاب الرب دعاءهم (٢) .

وجرت العادة أيام هرون الرشيد على خروج النصارى فى موكب كبير وبين
أيديهم الصليب ، وأصروا على هذا العمل ورأوا من حقهم القيام به يوماً واحداً
فى السنة ، والأرجح أنه يوم عيد الفصح ، إلا أنهم كانوا يخرجون بلا رايات (٣) .
وحدث أن كان الخليفة يمر فى شوارع الرها فاجتمع من بها من العرب
وجاءوا إليه يدعون الكذب على النصارى ، زاعمين أنهم ضالعون مع إمبراطور
الروم ، وأنه يأتى كل سنة للصلاة فى الكنائس ، وسألوا الخليفة أن يرسم بهم
الكنيسة الكبرى ويمنع العرب بالناقوس ، غير أن يحيى - كاتب الخليفة -
تدخل فى الأمر ونصح لمولاه بعدم السماح لهذه الفرية فانصاع الخليفة له ولم
يستجب لدعواهم (٤) ، واقضت على هذا الحادث عدة سنوات قلائل واستطاع
جماعة من دعاة السوء لإغراء أولى الأمر بمنع دق الناقوس فى ملطية ، وتحريم

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٣ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٩٩ .

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, t.2, P. 3.

Ibid., t. 2, P. 35. (٤)

سير الجنازات في الأسواق وحمل الصلبان بها ، ولم يعد مسموحا بالصليب إلا في الكنيسة وحدها .

أما مراسيم المتوكل فكانت صارمة ، إذ أمر [سنة ٢٢٥ هـ] ألا يظهر النصراني في شعائهم صليبا ، وحرم عليهم قراءة الصلوات في الشوارع ، وأمر بنسوية قبورهم بالأرض ، وأن يحملوا على أبواب دورهم صور شياطين من خشب ^(١) ، كما يقال إنه نهم أيضا عن إشعال النار في الطرقات ^(٢) . ولما قام أحد بن طولون ببناء الجزء المعروف من القاهرة بمدينة القطائع أمر بحرق قبور اليهود والنصارى ^(٣) [واختط موضعها فبنى القصر والميدان] ، ولما شرع في إقامة مسجده أشار عليه من حوله بأن ينفذ إلى الكنائس في الأرياف والضياح فيحمل منها الأعمدة ، فأنكر ذلك الأمر ورفض ما أشاروا به عليه ^(٤) .

على أن النكبات كانت تزيد ما بين الأهلين من الفوارق والإحن ، فقد اجتاحت تكريت [في شعبان] سنة ٣١٩ هـ فيضان مدمر أهلك الكثيرين غرقا ، فدفن المسيحيون والمسلمون على السواء مجتمعين ، لا يعرف بعضهم من بعض ^(٥) .

ونطالع في المقدس - من كتاب القرن الرابع للهجرة - أنه على الرغم من ضعف الدين في بعض الولايات والبلاد إلا أن المستخفين به كانوا من أكثر الناس انتفاعا به ، ففي شيراز كانت الأسواق تزين في أعياد الكفار ^(٦) ، كما

(١) تاريخ الطبري ، ج ٣ ، ص ١٣٨٩ .

(٢) المخطط للقرنيزي ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٣) المخطط للقرنيزي ، ج ٢ ، ص ٣١٥ ؛ السكندى : الولاية والقضاء ، ص ٢١٥ .

(٤) المخطط للقرنيزي ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٣١٩ .

(٦) المقدسي : أحسن التقاسيم ، ص ٤٢٩ .

أن احتفال المصريين ببدء زيادة النيل يكون وقت عيد الصليب (١) ، وكان المسلمون في بلاد الشام يأخذون بعض الأعياد المسيحية بعين الاعتبار ، ويقدمون فصول السنة بها ، فالفصح يكون وقت النيروز ، وعيد العنصرة وقت الحر ، وعيد الميلاد هو زمن البرد ، وعيد القديس بربره وقت زيادة الأمطار ، وعيد الصليب في وقت جمع الكروم وعيد مارجرميس المسمى بعيد اللدة وقت أوان البذر ؛ وجرت الأعياد مجرى الأمثال الشعبية فيقولون : إذا جاء عيد بربره ، فليستخذ البناء زمارة (٢) ، ويقولون : إذا جاء القلندس ، (٣) قدفاً واحتبس (٤) ، وجرت عادة نصارى أنطاكية والشام ومصر على إيقاد النار ليلاً في نواحي البلاد يوم أول يناير ، ويشترك معهم في هذا التقليد كثير من عوام الناس وخواصهم .

وفي سنة ٨٣٠ م (= ١٤١ م) احتفل الناس بعيد الغطاس احتفالاً رائعاً ، فجلس محمد بن طنج الإخشيدى بقصره المختار في جزيرة في النيل وقد أخرج حوله ألف قنديل ، وجاراه الشعب فأوقد المشاعل والقناديل والشموع ، وزحرت القوارب بآلاف من النصارى والمسلمين - ولم يبق - من كثرة الناس - موضع لقدم على أسطح الدور وشواطئ النهر ، ولبس الجميع أحسن ما عندهم من الثياب وأههبها ، وأخرجوا الكثير من المأكول والمشرب ووضعوها في أوان من الفضة والذهب ، وكانت ليلة لم تطلق فيها الدروب ، وغطس معظم الناس اعتقاداً منهم أن الاستحمام ليلة الغطاس أمان من المرض وإبراء من الداء ؛ غير أنه صدر في سنة ٨٣٧ م (= ٩٧٧ م) الأمر الناهى بالاحتفال

(١) القديس : أحسن التقاسيم ، ص ٢٠٦ .

(٢) الحق : أى فليزعم بيته .

(٣) القلندس : هو اليوم الأول من السنة الفرية ، أى أول يناير .

(٤) المسعودى : مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٤٠٦ .

بهذا العيد، إلا أنه أعيد مرة أخرى سنة ٥٣٨٨ (= ٩٩٨ م) تحت رياسة الفضل ابن ابراهيم [كاتب الأستاذ برجوان] الذى نصبت له الاسرة على شاطئ النهر فشرب حتى حان وقت الغطاس ، ثم مُنح الناس من هذا العيد مرة ثانية سنة ٥٤٠١ ، فلما جاء الخليفة الظاهر أباح للنصارى الاحتفال به كما جرت بذلك سابق عاداتهم ، بيد أنه نودى ألا يختلط بهم المسلمون أثناء الغطس في النيل ، وجرى رسم الناس على شراء الفواكه والضأن وغير ذلك من أنواع المأكول ، ثم حضر القسوس والرهبان بصلبانهم ومشاعلهم ، وكانت الكنائس في عيد الميلاد تخرج حتى تصبح شعلة من ضياء ، وجرى رسوم الدولة زمن الفاطميين أن تفرق الهدايا [من التارنج والليمون والقصب والسلك والبورى] على جميع أرباب السيوف والأقلام .

وفي سنة ٥٣٨١ منع الخليفة العزيز الأهل من زيارة بنى وائل في عيد الصليب ، إلا أنهم خرجوا في السنة التالية على مألوف عاداتهم للاستئناس وطلب الترويح عن النفس ، ولما تولى الحاكم بأمر الله نهى عن الاحتفال بهذا العيد ، ومنع الناس من العزير والاقرباب من الكنائس (١) .

وجرت عادة أقباط مصر - يوم أحد الشعانين - على تزيين الكنائس وحمل سعف النخيل أمامهم في الموكب ، فأمر الحاكم بمنع ذلك التقليد (٢) . وكانت جنازة زوجة أبى نصر بن إسرائيل النصرانى سنة ٥٤٠٣ هـ سبياً في اشتعال الفتنة وحدث الاضطراب ، إذ خرج النعش في رابعة النهار وأمامه الصليبان والمشاعل ، والقسوس والرهبان يصلون ، والنساء يبكين وينتحنن ، مما انزعج له خاطر أحد

(١) خطط المريزى ، ج ١ ، ص ٢٦٥ وما بعدها ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٢) طرحه ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ .

المسلمين فتناول حجراً وقذف به النمش على الرغم من إحاطة غلبان الأمير به وقيامهم على حراسته ، فإكان من أحدهم إلا أن هزم المسلم محمد سيفه ، فاضطرب الناس وهاجوا وكثر القتل في المسلمين والنصارى على السواء ، ففر أبو نصر إلى بيت مناصح ، وظلت الفتنة مشبوبة الأوار حتى سلوه إلى الشوار ، حيث أخذوه إلى قصر الخليفة فبقى سجينه فترة من الزمن ، ثم أطلقوا سراحه ففرح النصارى (١) . وظاهر هذه القصة أن العلاقات بين مناصح وبين وتابعه كانت علاقات مودة ، إذ كان حاميه الطبيعي ولم يخيب له رجاء .

وفي سنة ٩٢ هـ - أو حوالي هذه السنة - رسم بمنع كثير من الأعياد المسيحية في مصر ، وفي سنة ٥٠٢ هـ استول الحشاشون على قلعة شيزر التي كانت حاميتها المؤلفة من بنى منقل تشاهد المسيحيين في احتفالهم بعيد (٢) الفصح ، أما ياقوت الحموي - من كتاب القرن السابع - فيقول إن عادة غير المسلمين جرت على الاحتفاء بأعيادهم حجراً في شيراز ، ثم يتكلم عن الأعياد وصلتها ببعض الأديرة كما يتكلم عن مناظر مألوفة ، ويشير إلى اجتماع أهالي القرى للشهادة (٣) ، أما فيما يتعلق بالكنائس الموجودة في المناطق المرتفعة من العراق فليس هناك من شك في أنها كانت تقيم معظم احتفالاتها في العراء ، ويذكر ياقوت أسماء أربعة أديرة وأن أعياد النصارى ببغداد مقسومة على ديارات معروفة ، منها أعياد صوم الأحد الأول في دير للعاصية ، والثاني في دير الزرقية ، والثالث دير الزندورد ، والرابع دير دزمالس ، ويجتمع إليه النصارى والمتفرجون (٤) .

(١) Bar Hebraeus : Chronicle, P. 250. أبو الهاسن ، ج ٢ ، ق ٢٤ ، ص ١٢٤ .

(٢) القريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٦ .

(٣) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٤١ ، ٦٤٣ ، ٦٥٨ .

(٤) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٦٠ .

وفي سنة ٦٦٤ هـ حيل بين الدمين وبين دخول مقام إبراهيم في الحليل^(١).

ويشير ياقوت إلى حفل ديني في سمنود حين يشير إلى أنه في يوم الاحتفال بذكرى أحد الشهداء ، يخرج النصارى الشهيد من قبره مدرجاً في كفنه وموضوعاً في نعشه ، وإذ ذاك يتحرك النعش من تلقاء ذاته ولا يستطيع أحد ما لإيقافه أو تعويقه حتى يصل إلى النهر فيثب فيه ، ثم يعود إلى مكانه في لحدّه .

والظاهر أن في الأمر خطأ غير مقصود ، ذلك أن هناك رواية مشابهة لهذه الرواية تذكر عن شبرا ، المجاورة للقاهرة ، إذ يزعم النصارى أن النيل لا يفيض ولا يرتفع ماؤه حتى يلتقي فيه عند شبرا صندوق خشبي فيه أصبح شهيد من شهداء الأقباط الذين يتقاطرون من جميع الجهات إلى تلك المنطقة للمساهمة في العيد وهم ممتطون جيادهم ، وتخرج القاهرة عن بكرة أبيها وبمختلف طبقاتها إلى شبرا ويقيمون الطنب على شاطئ النيل وغيره من الأماكن ، وتأتي زرافات من المغنين وأصحاب آلات الطرب ، ويخرج العبيّاق ومن لاخلق لهم ، وتثر الأموال دون حساب ، وكثيراً ما يتشاجرون وتسيل الدماء ، ويصرفون على الخمر وحدها أكثر من مائة ألف درهم ، منها خمسة آلاف دينار من الذهب ، وحدث في إحدى المرات أن باع أحد النصارى خمرأ بما يربو على ألفي عشر ألف درهم ، وكان أهالي شبرا يعتمدون في دفع خراج الأرض على بيع الخمر وحدها ، وقد عمدت الحكومة سنة سبعمائة وثلثين للهجرة إلى إبطال الاحتفال بهذا العيد بناء على أمر السلطان الظاهر بيبرس ، مما حرّ كثيراً في نفوس المصريين من المسلمين والقبط على السواء ، وكان لبيبرس كاتب أثير عنده قريب المكاة من نفسه ،

(١) السلوك ، كازمير ، ج ٢ ، ص ٢٧ ، طبعة زيادة ، ج ١ ، ص ٥٤٤ .

يشرف على تدبير أموره ويعرف بالتاج بن سعيد الدولة ، وقد جرت عادة ملوك الترك وأمراؤهم على اصطناع أمثال هؤلاء الكتاب سواء أكانوا من المسلمين أو النصارى ، ولما عرف الأقباط مكانة هذا الرجل هند بيبرس أغرده بأن يحمل مولاه على الرجوع عما أمر به فخوفه من انكسار الخراج بإبطاله إياه ومن عدم طلوع النيل ، فلم يلتفت بيبرس إليه وصمم على منعه ، فبطل ، وظل الاحتفال به ممنوعاً حتى سنة ٧٣٨ هـ (= ١٣٣٧ م) حين شرعوا في العودة إليه ثانية بناء على رغبة السلطان ، وفي سنة ٧٥٥ هـ أخذ المسلمون أصبحع الشهيد وأحرقوه وذروا وماده في النيل ومنعوا هذا العيد (١) .

وفي خميس المهد [أو خميس العدى كما يعرف بمصر] تضرب خميسة دينار ، فتعمل كلها خرايب تفرق في أهل الدولة برسوم مقررة ، وحدث في ذات مرة أن ضاعف الأمر المبلغ ، وجرت عادة النصارى أن يتهادوا في هذا اليوم فيما بينهم وبين بعضهم ، وفيما بينهم وبين المسلمين أيضاً ، وقوام هداياهم السمك والعدس المصقى والبيض ، وتباع كميات كبيرة من البيض الملون بشقى الألوان ، حيث يتراشق به العبيد والصبيان العامة (٢) ، ويعرف هذا اليوم في مصر بخميس الفصح أو العدى ، أما في الشام فيعرف بخميس الأرض (٣) .

(١) القرىزى: الخطط ، ج ١ ، ص ٧٨ ، ج ٢ ، ص ٥٠٠ ؛ والسلوك كاترمير ، ج ٤ ، ص ٢١٣ .

(٢) القرىزى: الخطط ، ج ١ ، ص ٢٦٦ ، ج ٤٥٠ .

(٣) شامد القرىزى خميس المهد في مصر ، وما جرت به عادة المصريين من المسلمين والأقباط على السواء . فوصفه بقوله « أهر كنا خميس العدى في القاهرة ومصر ، وهو من جملة المواسم المظلمة ، فيباع في أسواق القاهرة من البيض المصبوغ عدة ألوان ما يتجاوز حد الكثرة ، فيقامر به العبيد والصبيان للتروغ ، ويندب لذلك من جهة الخلب من يردعهم في بعض الأحيان ، ويهادى النصارى بعضهم بعضاً » .

وكان أهل خوارزم يحتفلون في اليوم الرابع من مايو بعيد الورد ، حيث يحشون فيه بالورد المجوري إلى البيع ، تذكراً لليوم الذي بشرت فيه مريم « إيليفسيع » ، والدة يحيى وأحفاتها بالورد (١) .

وكانت الأسواق تعقد مرتين سنوياً في بخارى إلى زمن متأخر يرجع إلى عهد السامانيين ، وتباع فيها أصنام بوذية يشتد عليها الطلب شدة ملحوظة حتى يقدر ثمن ما يباع منها بمئتين ألف درهم (٢) ، وكان القسوس والشمامسة في أخيم (٣) يخرجون يوم أحد الشعانين بالمحارم والبخور ، وأمامهم الصلبان والأناجيل والقناديل المرسجة ، ويقفون عند باب بيت القاضي ، ثم يتوجهون إلى أبواب بيوت وجهاء أهلها من المسلمين ، فيحرقون الطيب ، ويقرأون فصلاً من الإنجيل ، ويمتدحون رب البيت (٤) .

وكانت الكنائس تستعمل لأغراض أخرى غير الأغراض الدينية ، فقرأ فيها المراسيم الحكومية ، ونطالع في إحدى أوراق البردى (٥) قوله عليك حين تتسلم هذه الرسالة أن تجمع كبار أهل البلد وشرطته وأقرأ عليهم هذا الكتاب ، ومُرهم بكتابة نسخة منه إلى كل محلة لتقرأ على ساكنيها ، وأذعها في بيهم . وكانت الكنائس تتخذ كذلك أماكن للإقامة ، ونستدل على هذا من أن كثيراً من العهود تنص على عدم استعمال البيع كساكن ، كذلك رأينا أن الشافعي يعتبر أن تشييد كنيسة - ينزلها المسافرون - صودة مشروعة من صور الإحسان ،

(١) البيروني : الآثار الخالية ، ص ٢٩٦ .

(٢) Barthold: Turkestan down to the Mongol Invasion, p. 107.

(٣) وذلك في كنيسة « أسبولير » ، أي الخنس ، وكنيسة ميخائيل .

(٤) الفريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٥١٧ .

(٥) Greek Payperi in the British Museum, Vol. 4, N. 1348, 1384.

ولما تزوج عبد العزيز [ابن موسى بن نصير] من أرملة لذريق بالاندلس يقال إنه سكن معها في إحدى كنائس أشبيلية (١) ، وفي سنة ٣٢٠ هـ قضى أبو عامر ابن شهيد ليلة بإحدى كنائس قرطبة . وكانت الكنيسة مبعث سرور له (٢) . إذ فرشت بالآس ، وعرشت بسرور واستثناس ، وقرع النواقيس يهيج سمعه ، وبرق الحميا يسرج لمعه ، والقس قد برز في عبدة المسيح ، متوشحاً بالزناهر أبدع توشيح ، قد هجروا الأفراح ، واطرحوا النعم كل اطراح ، ولا نوال كلة ، والنافوس ، في أسبانيا تستعمل للجرس .

وفي سنة ٧٥٥ هـ كان من الدوافع التي حركت العامة في مصر والقاهرة على الشغب ارتفاع بيوت النصارى (٣) .

على أن هناك بعض الأعياد التي ظلت تقام في مصر حتى زمن متأخر ، وشاهدها الفيلسوف المتوفى سنة ٨٢١ هـ ، فكان اليهود في عيد الحنكة يوقدون على كل باب من أبواب دورهم سراجاً (٤) ، وإذا حل عيد الميلاد زين النصارى كنائسهم وأضاءوها ، وغسوا أطفالهم في النهر في عيد التعميد رغم شدة برودة الجو ، وبعد ذلك تأخذ الحرارة في الارتفاع ؛ ولذلك يقول المصريون في أمثالهم « غطستم صفيتم ، ونورزتم شتيم » (٥) ، وهم يظهرون في عيد الصليب الفرح بإيقاد النيران ورش الماء حولها ، ويشاركون في طهيم عوام المسلمين ، ويضيف صبح الأعشى - إلى ذلك - قوله « وربما حملهم ترك الاحتشام على أن يتجرعوا

(١) القرى : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٢) القرى : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٣٤٥ .

(٣) خطط القرزى ، ج ٢ ، ص ٤٩٩ .

(٤) الفيلسوف : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٣٨ .

(٥) الفيلسوف : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٢٦ .

على الرجل المطاع ، ولولا أن ولاية الأمر يردعونهم ويمنعونهم من ذلك لمنعوا الطريق من السالك ، وهم مع ذلك إن ظفروا بأحد لا يتركونه إلا بما يرضيهم ، والذي استقر عليه الحال بالديار المصرية إلى آخر سنة إحدى وتسعين وسبعمائة أنهم يقتصرون على رش الأمواه والتصانيع وترك الاحتشام دون إيقاد النيران إلا من يفعل ذلك من النصارى في بيته أو غاصته (١) .

ومن الواضح أن عيد الصليب قد أصبح يوم عطلة عامة وبطالة . ولا نستطيع أن نقرر بالتأكيد ماذا كان الغرض المقصود من هذه المظاهر المسيحية عامة ، ومن ثم ففي زمن المأمون كانوا يلتقون جهارا يوم أحد الشعانين ، ولكن ليس بين أيدينا ما يدل عما إذا كان اجتماعهم هذا بقصد العبادة أو للهو (٢) .

وخلاصة القول أن المسلمين كانوا منذ زمن بعيد جدا يكرمون من النصارى مجاهرتهم بصلاتهم ، وتدل المحاولات الكثيرة لمنعهم من ذلك على أن الناس كانوا يجهلون عهد عمر أو أنهم لم يكونوا يلتزمون به ، ولم تنجح محاولات عمر بن عبد العزيز والمتوكل في القضاء على شيء من مظاهر النصرانية حتى أبسط صورها ، وقد شعر الناس زمن الرشيد أن النصارى الحق في القيام ببعض الاحتفالات الدينية ، وأن هذا الحق أقدم وأعظم من أن يقضى عليه منها كان انزعاج المسلمين وعدم ارتياحهم إليها . وكانت الاحتفالات فرصة للهو ، يقبل الجميع على الاشتراك فيها بشغف وسرور ، ومع ذلك فإن الدمييين لم يكونوا قط بمنجاة من تصف المفرضين من الحكام والرعية .

(١) التلغفندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٣٩ .

الفصل الثامن

ملابس أهل الذمة

من الشروط التي اشترطها عهد عمر على الذميين لبس الزنار والنهي عن التشبه بالمسلمين في ثيابهم وسروجهم التي يستعملونها ، وينسب أبو يوسف (المتوفى سنة ١٨٢ هـ) هذه الأوامر إلى عمر ، على حين أن ابن عبد الحكم المتوفى سنة ٢٥٧ هـ يقرر أن الخليفة أمر النصارى بلبس المنطقة ، وجزء مقادير شعرهم . أما اليهود الواردة في الطبري والبلاذري فقد خلت من الإشارة إلى الملابس ، وإذا ذهبنا إلى ما ينهب إليه المستشرق الايطالى الأمير كايتاني (١) من أن هذه اليهود قد وضعت فيما بعد ، كما هو الحال إزاء العهد لبيت المقدس ، فإن خلو هذه اليهود من الإشارة إلى الملابس يدفع الانسان للشك القوي في حقيقة إصدار عمر لهذه الأوامر .

كان الفرض من القواعد المتعلقة بالملابس سهولة التمييز بين النصارى والعرب ، وهذا أمر لا يرقى إليه الشك ، بل نراه مقررأ تقريرأ أكيدا عند كل من أبى يوسف وابن عبد الحكم (٢) ، وهما من أقدم الكتاب الذين وصلت كتبهم إلينا ، على أنه يجب أن نلاحظ أنه لم تكن تمت ضرورة وقت الفتح لإلزام النصارى بلبس نوع معين من الثياب يخالف ما يلبسه المسلمون ، إذ كان لكل من الفريقين وقتذاك ثيابه الخاصة ، وكان النصارى يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم دون جبر أو

(١) Caetani : Annali dell' Islam, y, 17. 175.

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٢ ؛ وفتح مصر لابن عبد الحكم ، ص ١٥١ .

إلزام ، على أن الحاجة استلزمت هذه الفروض فيما بعد حين أخذ العرب يحظ من المدن ، إذ حمل الإغراء الصوب الخاضعة لهم على الاقتداء بهم في ملبسهم والنسبة بهم في ثيابهم .

ويُثقل المؤرخون الكلام عن ملابس الذميين ، ومن ثم فليس لدينا سوى تفاصيل ضئيلة عن هذه الناحية ، والمأثور عن الشاعر الأخطل النصراني المتوفى سنة ٩٥ هـ أنه كان يدخل على عبد الملك بن مروان وعليه حبة وحرز من الخز ، وفي عنقه سلسلة من ذهب ، تنفض لحيته خمرًا (١) ، ونلاحظ أن اتفاقية ٩٨ هـ المبرمة بين المسلمين والجراجمة الذين يسكنون المناطق الجبلية من بلاد الشام تضمنت النص على أن يلبس الجراجمة لباس المسلمين (٢) . ولما أراد العرب التازلون بمصر إهانة الأنبا اسحق هددوه بلبس ثياب اليهود ، وطلى وجهه بالرماد ، والطواف به في البلد (٣) .

ولعمر بن عبد العزيز مراسيم بشأن الملابس ، والروايات الواردة عنه في هذا الصدد كثيرة ، فيذكر ابن عبد ربه في كتابه العقد الفريد أن الخليفة حرّم على جميع الذميين لبس العمام أو التشبه بالمسلمين في ثيابهم ، ويقول ابن العبري (٤) إنه منع النصارى من ارتداء ملابس الجند العرب ، ويشير مؤرخ سرياني آخر إلى أنه منعهم من وضع السروج على الخيول (٥) . ويكرّر أبو يوسف ذكر منع استعمال السروج ، ويضيف إلى ذلك أن نساءهم كان لا بد لهن من استعمال

(١) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٦٩ ، ١٧٨ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٦١ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة الاسكندرانيين ، ص ١٦١ .

(٤) Bar Hebraeus : Chronicle , p. 117 .

(٥) Anonymous Syriac Chronicle , Vol. I , p 307 .

الرواحل حين ركوبهن الجمال ثم يسهب في ذكر بعض التفاصيل عن الملابس. والمعروف أن عمر بن عبد العزيز نهى عن لبس القباء وأثواب الخبز والعصب ، وتشكى من أنهم أهملوا الزنار ، ولبسوا العمام وتركوا التقصيص فطالت شعورهم. (١) أما ابن عساكر فيشير إلى أن الخليفة منعهم من الظهور في الأماكن العامة إلا مفروق الناصية ، وألا يلبسوا قباء ولا يمشوا بزنار من جلد ، ولا يلبسوا طيلسانا أو سراويل ذات خذمة ، ولا يلبسوا نعلا ذا عذبة ، وحرّم عليهم ركوب السروج (٢) ، وتذكر الكتب أن قوما من بني ثعلبة جاءوه ذات مرة وأفضوا إليه بأنهم نصارى وسألوه أن يدهم على ما يفعلونه ، فدعى إليه حجاجا جزء نواصيهم وشق من أرديتهم حزما يحتمون بها ، ونهاهم عن الركوب بالسروج ، وأمرهم أن يركبوا بالأكف من شق واحد (٣) ؛ وظل وثنيو حران حتى سنة ١١٦ هـ يلبسون القباء ويرسلون شعورهم (٤).

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة عدم ورود كلمة الزنار عند ابن عبد الحکم ولا في كتابات أبي يوسف في معرض حديثه عن عهد عمر بن عبد العزيز ، وإنما يستعملان بدلها لفظ المنطق ، ونجد أن أبا يوسف يستعمل الزنار في معرض وصفه لتشريعات عمر بن الخطاب ويستعمل الزنارات بدلا من جمع التكسير زنانير ، التي أصبحت شائعة الاستعمال ، والظاهر أنه لم يقتبس نفس عبارات عمر بن عبد العزيز بل يصطنع ألفاظا من عنده .

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٣ .

(٢) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٨٠ ؛ وعبد الله بن عبد الحكم :

سيرة عمر بن عبد العزيز ، ص ١٦٦ .

(٣) الألبيني : المستطرف ، ج ١ ، ص ١٠٤ .

(٤) ابن الدم : القهرست ، ص ٣٢٠ .

وقد أمر المتوكل فيما بعد بمنع الذميين من ارتداء « المنطق » ، ومن الجلب أن كلمة « الزناد » قد أخذت بالتدريج تصبح علماً على الحزام الذى كان علامة فارقة اختص بها اليهود والمسيحيون وأصبحوا يتميزون بها عن المسلمين ، والكلمة يونانية الأصل ، وربما دخلت العربية عن طريق اللغة الآرامية حتى أصبحت فى النهاية خاصة بالذميين ، ويعنى بها فى العربية الحديثة العذبة عند اليهود وجوانب الرأس التى يحرم عليهم جزها (١) .

ولما كان زمن هرون الرشيد فرض على الذميين لبس الزنارات مثل الخيط الغليظ تعقداً فى وسطهم ، وأن تكون قلائسهم مضرّبة ، وأن يتخذوا على سروجهم فى موضع القرايبس كرتين من الخشب مثل الرماة ، وأن يحملوا شرك نعالهم مثنية ، وتمنع نساؤهم من ركوب الرحائل (٢) . وكان بعض هذه الأوامر قد صدر قبل ذلك التاريخ بخمسين عاماً ، فى سنة ١١٣ هـ كان أساقفة مصر يستعملون القلائس (٣) . وفى أثناء القتال الذى جرى بين بقايا بني أمية وطلّاع بني العباس والذى أدى إلى مقتل مروان الحمار وانتهاء أسرته الأموية نادى الجند العباسى فى أهل مصر « من كان نصرانياً فليعمل الصليب على جبهته وثوبه وعلى باب بيته (٤) » . على أن هرون الرشيد أمر فى سنة ١٩١ هـ أهل الذمة ببغداد بمخالفة التشبه بالمسلمين فى لباسهم وركوبهم (٥) .

وفى زمن خلافة المأمون كان هناك نصراني يدعى « بكام » من أثرياء « بودة »

(١) لا أعرف من أين استقى الدكتور ترتون هذا التفسير .

(٢) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٢ ؛ الطبرى ، ج ٣ ، ص ٧١٣ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٣ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٩٥ .

(٥) تاريخ الطبرى : ج ٢ ، ص ١٣ .

من أعمال مصر ، فإذا كان يوم الجمعة لبس السواد وتقلد السيف وشد حوله المنطقة ، وامتطى حصانه ومضى إلى الجامع وبين يديه رجاله ، حتى إذا بلغ باب المسجد وقف وأنفذ رسولا مسلحاً من قبله دخل الجامع وصلى بالناس (١) ، ولا يشير المؤرخ صاحب الرواية إلى شيء من الغرابة في هذا الأمر ، ومن هذا يتبين لنا أن المنطق أو المنطقة كانت جزءاً من اللباس الرسمي .

وفي سنة ٨٣٣٦ م صدر مرسوم (٢) للتوكل أزم « النصارى وأهل الذمة كلهم لبس الطيالس العسلية والزناير وركوب السروج بركب خشب وبتصيير كرتين على مؤخر السروج ، وبتصيير زرين على فلانس من لبس منهم قلنسوة مخالفة لون القلنسوة التي يلبسها المسلمون ، وبتصيير رقعتين على مظهر من لبس ماليكهم (٣) ، يكون لونهما مخالفاً لون الثوب الظاهر الذي عليه ، وأن تكون إحدى الرقعتين بين يديه عند صدره والأخرى منهما خلف ظهره ، وتكون كل واحدة من الرقعتين قدر أربع أصابع ، ولذلك يسمون بالمرقطي (٤) الثياب ، ويكون لون الرقعتين عسلياً ، ومن لبس منهم عمامة فتكون عسلية اللون . وأمر المتوكل أيضاً بأخذ ماليكهم بلبس الزناير ومنعهم من لبس المناطق .

ولما صدر قرار الحرمان ضد حنين خلع زناره (٥) ، ويضيف المقرئ إلى ذلك أن المرأة كانت تتدثر بالدثار الأصفر حين تغادر بيتها إلى الخارج وتضع

(١) Eutychius : Hist. Vol. 2, p. 434. ; ظلم الجوهر ، ص ٦٢ .

(٢) تاريخ الطبري ، ج ٣ ، ص ١٣٨٩ ؛ المقرئ : النقط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ ؛ Bar Hebraeus : Chronicle, p. 155.

(٣) الجاحظ : البيان والبيان ، ج ١ ، ص ٤١ .

(٤) يلاحظ أن الطبري وابن العبري يستعملان كلمة « ماليك » على حين أن المقرئ يستعمل كلمة « رجال » .

(٥) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٥٢ .

المنطقة حول وسطها ، وبعد ذلك بثلاث سنوات أخذ الخليفة المتوكل أهل الذمة بلبس دراعتين عسليتين على الأقبية والدرايع ، وأمرهم بالاعتصاف في مراكبهم على ركوب البغال والخير دون الخيل والبراذين (١) .

وإذا رجعنا إلى الوراء وجدنا ما كان للمتوكل من المراسم الصارمة المتعلقة بما ينبغي على النصارى ارتداؤه من الملابس ، وقد اكتفى هرون في أمرهم بنهيهم عن التشبه بالمسلمين في الثياب ، كذلك كان عمر بن عبد العزيز قد نهاهم عن تقليد المسلمين ، ثم أخذت المراسم تزداد عنفاً شيئاً فشيئاً ؛ فهل كان لعمر ابن الخطاب دخل في هذا التشريع ؟ الأرجح أن لا ، إذ لم تكن تمت ضرورة في عهده تدعو لإلزام الذميين باتخاذ ضرب معين من الملابس يميزهم عن غيرهم ، وعلى أية حال فليس بين أيدينا ما يدل على أن هذه القيود كانت قد وجدت قبل زمن عمر بن عبد العزيز ، بل إن الدلائل الموجودة تشير إلى عدم وجودها ، ومهما يكن الأمر فقد كان من اليسير نسبة هذه الإلزامات إلى الشخص الذي ينقذ إجماع الأخبار على أنه منظم الدولة الإسلامية ، وأصبح الأمر أيسر من قبل نظراً للحقيقة الثابتة القائلة بأن هناك عمراً آخر هو واضح بعضها ، ونلاحظ أن أبا يوسف هو أول من ينسبها إلى عمر بن الخطاب ، وكان هناك من طول الوقت ما يكفي لنمو الأسطورة .

* * *

أما يهود الأندلس فكانوا يلبسون الملابس الصفراء ، وحرم عليهم لبس العائم تحريماً باتاً (٢) . وفي ختام القرن الخامس كان رجال الدين يشدون الزناد

(١) تاريخ الطبري ، ج ٣ ، ص ١٤١٩ .

(٢) القرى : نفح الطيب ، ج ١ ، ص ١٣٧ .

حول وسطهم (١) ، بينما نجد أن القوانين التي منها المتوكل كانت على جانب كبير من التشدد والقسوة ، ولقد قام سكان بغداد سنة ٢٧١ هـ أو ٢٧٢ هـ بالثورة ضد النصارى لركوبهم الخيل (٢) ، ويذكر المقدسى - من أهل القرن الرابع - أن الجحوش في شيراز كانوا لا يلبسون « الفيسار » ، وأن المسيحيين كانوا يلبسون الطيالس (٣) .

والفيسار ثوب مرقع لكنه يستعمل في العادة للزناز .

ثم سمع الناس عن ملابس النصارى مرة أخرى زمن الحاكم بأمر الله خليفة مصر المجنون ، حيث ألزم الذميين بلبس السواد وهو شعار خصومه العباسيين تحقيراً لهم ، كما فرض على النصارى حمل الصليبان في أعناقهم ، وحتم على اليهود لبس خشبة على شكل تمثال رأس العجل لإشارة إلى ما كانوا يعبدونه أيام ضلالهم في البرية ، وأمر بأن تكون سروجهم بسيطة غير مزينة ، عليها أخشاب وجلد أسود مدبوغ ، وحرّم عليهم لبس الخواتم في يدهم اليمنى ، فإن خالفوا شيئاً من هذه الأوامر أخذوا بالعنف والقسوة ، حتى لقد اضطرب بعضهم للخروج على دينه ، ونرى الكثيرون منهم خارج مصر ، أما الذين بقوا بها وظلوا محافظين على ملتهم فقد حملوا صليباناً من الذهب أو الفضة ، واتخذوا لأنفسهم سروجا بالفوا في تزيينها ، ثم ألزم الحاكم النصارى مرة أخرى بتعليق الصليبان الخشبية في أعناقهم ، ذنة كل صليب منها خمسة أرباط ، وفرض على اليهود أن يلبسوا في أعناقهم قرأى الخشب في ذنة الصليبان أيضاً وتكون ظاهرة فوق ثيابهم ، وإذا

(١) القرى : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٣٤٥ .

(٢) Elias of Nisibis, Hist., P. 68. (٢)

(٣) المقدسى : أحسن التقاسيم ، ص ٤٢٩ .

ذهب المسيحيون أو اليهود إلى الحمامات لبس الأولون صلبانهم وحل اليهود النواقيس (١) ، ثم زاد على ذلك بأن أقردهم حمامات على حدة ، ومنع اليهوديات والنصرانيات من اتخاذ نعال كنعان المسلمات ، وأمرهن بلبس « الرموز » واحدة حمراء والأخرى سوداء (٢) ، وظلت هذه القوانين متبعة في مصر مدى تسع سنوات (٣) .

وفي سنة ٤٨٤ هـ بينما كان أبو شعاع الملقب بريبب الدولة وزيراً للخليفة في بغداد صلت الأوامر بإلزام أهل الذمة بلبس الفيار وما شرطه عليهم عمر (٤) .

وأرغم السلطان محمد السلجوقي الذميين في بغداد سنة ٥١٥ هـ بلبس الفيار ، فجرت مفاوضات ومراجعات ، وانتهت بأن تقرر عليهم للسلطان عشرون ألف دينار ، وللخليفة أربعة آلاف دينار ، وبذلك تخلصوا من التزامهم بلبس هذا الشعاع البغيض إلى نفوسهم (٥) .

وبعد أن تم لنور الدين محمود زسكى الاستيلاء على الموصل أمر النصارى بلبس « الزنار » ومنهم من استعمل السروج إن ركبوا الخيل أو البغال ، كما أن قائده أسد الدين شيركوه فرض هذه القوانين ذاتها بمصر ، ثم ذهب إلى أبعد من

(١) خطط القرى ، ج ٢ ص ٤٩٥ ؛ Bar Hebraeus : Chronicle, P. 204 ؛ أبو المحاسن : التجوم الزاهرة ، ج ٢ ص ٢٤ ، ج ٦ ؛ تاريخ ابن مياس ، ج ١ ص ٥٢ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ص ٢٠٠ .

(٢) غازى الواسطى : الرد على النعمين ، ص ٣٩٥ .

(٣) تاريخ أبى صالح الأرمى ، ص ٦ ، الترجمة ص ١٤٢ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٤٨٤ هـ ؛ البندارى : زبدة النصر ، ص ٧٨ .

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٥١٥ هـ .

ذلك حين نهى النصارى عن ركوب الخيل والبغال ، ومع ذلك فإن ميخائيل السرياني نسب فرض هذه الأوامر إلى صلاح الدين ، لكن يقال إنه بعد مقادرة نور الدين الموصل لم يعبأ أحداً بالتزام هذه القيود ، أما في مصر فلا شك أنه كان عند صلاح الدين جماعة من الموظفين النصارى ، والأرجح أنه لم يرغبهم على التزام الأوامر المتعلقة بالملابس ^(١) .

وإذا رأينا عدم التزام الذميين الأوامر والنواهي المتعلقة بالملابس في فترة ما فليس معنى ذلك أن هذه المراسيم كانت ملغاة ، لكن كل ما يقال هو أنها لم تكن تراعى تمام المراعاة إلا إذا كان الوالى شديداً في غيرته الدينية ، أو يسكون قد حدث من جانب العامة سخط و انقجار على الذميين يحمل المسئولين على التزام هذه القوانين ، وما يؤيد هذه الفكرة ما نراه من إعادة لبس الزنار بالقوة في مصر سنة ٦٨٣ هـ ^(٢) ، أضف إلى ذلك أنه لم يسمح لأى مسيحي باوتداء ثياب حراء ^(٣) . ولا يجوز لرجل أن يحدث مسلماً راكباً ، كما التزم النصارى بركوب الخير دون غيرها من المظى .

وفي شهر شعبان سنة ٧٠٠ هـ حمل اليهود في مصر والشام على لبس العمام الصفراء ، والنصارى العمام الزرق والسامريين الحمر ، وأمروا جميعاً بالتزام مانع عليه العهد العمرى ، ولقد كانت تلك القيود لا تزال سارية زمن السيوطى ، حتى يقول أحد الشعراء :

Anonymous Syriac Chronicle, C. S. C. O., Ser, III, vol. (١)
2, P. 166—168 ; Michel Le Syrien : Chroniques, (trad. Langlois),
P. 328.

(٢) خطط الفرنجى ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ .

(٣) وبشرطها أن تكون حراء من قانس خفيف ؛ راجع لسان العرب ، ج ١٣ ، ص ٤٠٤ .

تمجّبوا النصارى واليهود معاً والسامريين لما عمموا الخسرة
كأنما بات بالأصباغ منسهلاً نسر السماء فأضحى فوقهم فرقا

وتذكر في هذا المقام أن التزام الذميين هذه الأوامر يرجع إلى زيادة أحد الأغراب لمصر ، فقد آله وحز في نفسه ما كان يظهره أحد النصارى بها من الأبهة ، إذ كان يركب حصانه وبين يديه المشاة ومن ورائه العبيد ، بينما يجتمع فقراء المسلمين حوله يقبلون رجليه ، والواقع أن مرد معظم الثورات الشعبية واضجار العامة ضد الذميين يرجع إلى عدم تحفظ النصارى واليهود حين تكثرت الثروة في أيديهم وحين تواتتهم السلطة ويتنفذون ، حتى إن جمهوراً غفيراً من النصارى رأى نفسه أكبر من أن يلبس العمام الصفراء ، وحاول هؤلاء النصارى الامتناع عن التزام هذا الفرض عن طريق حماية الأمراء إياهم ، بما حمل المسؤولين على أن ينادى المنادى بالمرسوم القاضى بأن ينهب دار كل نصراني يعم بـ أمة بضاء وأن يحمل دمه . ولقد قلنا في مكان آخر من هذا الكتاب إنه حرّم على الذميين لبس ملابس المسلمين وللتشبه بهم في الثياب ، وإن إقدامهم على ذلك الأمر يعرضهم لنفس المكاره ، ولقد بلغت كراهية العامة لهم حداً قوياً وازداد شعورهما ضدهم عنفاً ، حتى اضطر الخارج منهم من بيته إلى استعارة عمامة صفراء من أحد اليهود ، على أنه أذن للنصارى بلبس العمام البيضاء في الشوبك والسكر لقلّة من بها من المسلمين (١) .

وفي سنة ٧٠٤ هـ تكلم الوزير ابن الخليلي في أن يسمح للذميين بلبس العمام البيضاء ذات العلام إذ التزموا لبيت المال بسبعائة ألف دينار غير الجالية التي

(١) المقرئى : الخطط ، ج ٣ ، ص ٤٩٨ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ؛ السلوك للمقرئى ، ق ٤ ، ص ١٨٠ .

يدفعونها وهي الجزية ، وكاد الاقتراح أن يقبل لولا معارضة الشيخ تقي الدين بن تيمية ؛ وفي سنة ٧٣٤ هـ قلدت بغداد القاهرة وجاراتها في إلزام الذميين بلبس الإزار الأصفر والأزرق (١) ، كما أن النصرايين في مصر أُرْمِ من سنة ٧٥٥ بلبس الإزار الأزرق ، واليهوديات الإزار الأصفر ، والسامريات الأحمر (٢) ويورد المستطرف قائمة بما تراه جماعة الشافعية من القيود على الملابس ، والظاهر أنها أقرب للاستعراض التاريخي منها إلى أن تكون سجلا لما حدث ، فتلهم أن يلبسوا قلانس يميزونها عن قلانس المسلمين بالحرمة ، ويشدوا الزناير على أوساطهم ، ويكون في رقابهم خاتم من نحاس أو رصاص أو جرس يدخلون به الحمام ، وليس لهم أن يلبسوا العمام ولا الطيلسانات ، وأما المرأة فأنها تشد الزنار تحت الإزار ، ويكون في عنقها خاتم تدخل به الحمام ، ويكون أحد خفيها أسود والآخر أبيض ؛ ولا يوكب الذميون الخيل ولا البغال ولا الحمير إلا بالكف عرضاً ، ولا يركبون بالسروج (٣) .

على أنه ليس من الصحة في شيء أن تعتبر قاعدة عامة ما يقرره Juynboll من أن اللون الأزرق كان لون غيار النصاري ، والأصفر لغيار اليهود ، والأسود أو الأحمر لغيار المجوس (٤) ، إذ الواقع المعروف أن اللون الأصفر اتخذ في بادئ الأمر لجميع الذميين ، ثم جاء الاختلاف في الألوان بعد ذلك .

على أن هذه القوانين كانت عرضة للتغيير حتى تلائم الظروف والأوضاع ،

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٤ .

(٣) الألبيني : المستطرف ، ج ١ ، ص ١٢٥ .

(٤) Juynboll, Handbuch des Islamischen Gesetzes, P. 352.

بدليل أن الزرادشتيين كانوا إلى بضع سنوات قلائل يرتدون الملابس الصفراء اللون . ولم يكن يسمح لهم بلبس الجوارب (١) .

أما ما أشرنا إليه آنفاً من ختم رقاب الذميين على الدوام فأمر مبالغ فيه تمام المبالغة ، والحقيقة تتلخص في أن عمر بن الخطاب كان قد أنفذ لجمع خراج العراق رجلين من لدنه هما عثمان بن حنيف وحديف اليماني ، فختما أعناق جميع الذميين [وهم مائة ألف وخمسون ألف عِلج] وحدث هذا أولاً في خاتقين (٢) ؛ كما يقال إن ابن حنيف ختم رقاب خمسمائة وخمسين ألف ذمي في مكان آخر ، وليس من الثابت تماماً أن الختم كان يتعلق بدافع الخراج ، وقد أمر عمر عمرو بن العاص بختم رقاب أهل مصر (٣) في وقت جباية جزية الروم ، ولا يمكن للمرء أن يتصور دوام بقاء ختم الأعناق ، إذ ليس بين أيدينا شاهد على استمراره ، ويشير أبو يوسف إلى أن ختم الأعناق لم يكن يستعمل إلا عند جمع الجزية فحسب ، وهذا نص ما يقوله ، ينبغى أن نختم رقابهم في وقت جباية جزية رءوسهم حتى يفرغ من عرضهم ، ثم تكسر الخواتيم كما فعل عثمان بن حنيف حينما سألوه كسرهما (٤) ، ، ونجد صورة اختتام سنة ٥٢٤ هـ ، ٢٨٧ هـ واردة في مجموعة أوراق البردي التي نشرها رينيه (٥) . ومن العجيب أنه ورد في تاريخ سرياني لأحد المؤرخين المجهولين النص على اسمي اثنين من الحكام هما مسلمة أخو الخليفة الوليد وموسى بن مصعب وذلك زمن المنصور الذي وضع الاختام على رقاب

(١) E. Browne, A Year Among the Persians, P. 370.

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٧١ .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٥١ .

(٤) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧٢ ، وراجع أيضاً ص ٢١ .

(٥) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, No., 672.

الرجال ، على أنه يجب أن نذكر أن هذا أمر شاذ وليس له من ضريب ولم يكن بالقاعدة المتبعة (١) ؛ ويشير ابن المقفع في كتابه سيرة البطارقة الاسكندرانيين ، مرة واحدة إلى الختم ، لكنه يذكره في مناسبة أخرى (٢)

ومن الحق ألا نحمل العرب وزر هذا العيب إذ لم يكونوا فيه بالبائسين ولا المبستعين بل كانوا مقلدين لما اصطنعه البيزنطيون قبلهم ، ففي سنة ٥٠٠ م ذهب Demosthenes إلى الإمبراطور وأخبره بنكبته ، فوصله الإمبراطور بمبلغ غير قليل من المال لتوزيعه على الفقراء ، فلما عاد من حضرته إلى إلها ختم على رقاب الجميع بأختام من الرصاص ، وأعطى كل واحد منهم رطلا من الخبز كل يوم (٣) .

على أنه كانت تفرض غير هذه المعاملات ، ففي زمن ولاية سليمان (٩٦ - ٩٩ هـ) أحصى أسامة بن زيد الرهبان في مصر ، ووسم بسرام بحلقة من حديد فيها اسم الراهب واسم ديرهِ وتاريخهِ العربي ، لكن ليس عليها الصليب ، فن وُجد بغير وسم هرقبه ، فيظل أعرجا على الدوام ، وحلق للكثيرين لحامهم وسمل أعين البعض وقتل بعضاً آخرين ، ثم عمد بعد ذلك إلى تفتيش الأديرة فوجد فيها بعض الرهبان بلا وسم فضرب أعناق البعض ، وضرب بأقبيهم حتى ماتوا (٤) .

وفي زمن ولاية هشام بن عبد الملك عمد حنظلة بن صفوان إلى التشديد على النصارى وختم رقاب الجميع ما بين الثانية عشرة والمائة ، ودوّنهم في السجلات ، وجعل على كل نصراني وسما هو صورة أسد ولا يستطيع أحد بدون هذا الوسم

(١) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. 1, P. 299, 340.

(٢) ساويرس : سيرة البطارقة ، ص ١٤٥ .

(٣) Joshua Stylites (ed. Wright) , P. 37.

(٤) ساويرس : سيرة البطارقة ، ص ١٤٢ وما بعدها ؛ خطط القرظي ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

من البيع أو الشراء ، ومن وجد بغيره بترت يده وفرضت عليه غرامة كبيرة (١) . وقد أثارت هذه الطريقة الأخيرة كثيراً من النقد عليهما ، ومن المصعب أن الحكومة احتفظت بسجلات كاملة عن جميع دافعي الجزية ، ومن ثم فلا محل في القول بأن حكومة ما تحتفظ بمثل هذه القوائم لا بد وأن تكون قد فلتت ذلك تحت تأثير شيء . ترمي من ورائه إلى عمل أمر يستحق أن يوصف بالتفصيل .

* * *

على أنه يوجد لفظ آخر يطلق على ملابس خاص بالذمين وهو « كستجة » ، وهي كلمة فارسية الأصل انتقلت إلى بلاد الشام ، ولا يبعد أن تكون قد انتقلت منها إلى اللسان العربي ، والمقصود بها في اللغة الفارسية ما يعرف في العربية « بالنطق » ، على أنه يقصد به في السريانية (٢) شيء آخر أكثر من « الزنار » ،

(١) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٤٥ ، الفريزي : المخطوط ٦ ج ٢ ، ص ٤٩٣ .
(٢) بمناسبة إشارة الدكتور ترنون لصلة الكستيج بالسريانية فقد كتب المترجم إلى فيغة البريرك الأطاكي يسأله رأيه في هذه الإشارة ، ففضل غبطته فكتب « ... الكستيج (وليس الكستيجة) بالضم . قال الفيروزابادي : خيط غليظ يشده الذي فوق ثيابه دوت الزنار . « مرعب » كسئ » - وفي قطر المحيط وأقرب الموارد : خيط غليظ بقدر الإصبع من الصوف يشده القدمون فوق ثيابهم دون ما يترنون به من الزناير المتخذة من الأبرسم ، جمه : كستيجات ، « مرعب » . قلنا هي لفظة فارسية ، ومن الفارسية نقلتها السريانية وإن خلت منها العاجم السريانية إلا معجم (الدليل) الذي أوردنا في ص ٤٣٧ « كوستيجو Koustigeo : كستيج . هيمان . حزام » . وقال الحسن بن جلول في معجمه ، ج ١ عمود ٦٣٧ في لفظة « كستيج Hemyono هيمان ؟ كفتيز ؟ وجاء في التواراة « والمصفة والهيمان » وارتأى ابن سروشويه أنه « كوستيجو doustigo نطق عريض . ويقال له بالفارسية كوستيج . ويشبه الزنار المدور ولكن الهيمان أبيض - كوستيج المجوس هيمات) . وقال أيضاً ، ج ١ عمود ٤٤٤ في « زنار عريض . الكستيج » . فن هذه الصروح نعلم أن ليس لهذه اللفظة الدخيلة معنى في السريانية سوى معناها الأصلي في الفارسية . وإذا كان يستفاد من كلام العلامة ابن البري ، وترجمته : ولم يكن أحد منهم يظهر في الخارج بدون زنابير وكستيجات » (تاريخه الدني السرياني ، ص ١٥٥) أن الكستيج هو غير =

لأن ابن العبري (١) يقول في معرض كلامه عنها : إنه لن يكن يسمح لأحد منهم بالظهور بدون الكستجة والزوار ، ، لكن هذا لم يمنع المؤلفين في العربية - في بعض الأحيان - من استعمالها للدلالة على الزوار ، بدليل قول الصولي (٢) : إن عمر بن الخطاب أمر الذميين أن يربطوا الكستجات في أوساطهم ليعرف زعيم من زى المسلمين ، كما يورد البستاني صورتين للكلمة ، إحداها « كستجة » ، والأخرى « كستيج » ، ويقول إنها حبل في نخاعة الإصبع يلبس تحت زوار من الحرير ، ولست أعرف المصدر الذي استقى منه هذا التفصيل للكلمة ، لأنه يختلف عن التعاريف التي ذكرناها .

وحدث أن طاف الشرطة شوارع بغداد بسجين يلبس القلنسوة (٣) ، والظاهر أنها كانت سمة خاصة بالذميين ، ومن ثم كان لبسها رمزاً للتحقير والازدراء والتجريس ، وإن يكن هذا غير ثابت وأمرأ غير متحقق منه ، لأن أمثال هذا السجين يلبسون في العادة الدراعة التي كانت جزءاً من ملابس الشريف .

== الزوار ، فانه أراد أن المسيحين كانوا يسمون ليس الكستيج أى النطاق أو الحزام العريض المدور ، أعني الملقوف بضه على بعض . وهو مما كان يلبسه المحجوس ، وفوقه الزوار - ويظهر لنا أنه كان أرق ، ولونه غير لون الكستيج وهو أشبه شيء بالجبل الفليظ وذلك إذلالاً لهم وتمييزاً من المسلمين - هذا الذي نرى به نحن خلافاً لما أورده أصحاب المعاجم العربية الذين قالوا إن الذي يشده فوق ثيابه دون الزوار - ؟ وزاد البستاني والمصنفون : أن الذين يشدون فوق ثيابه دون ما يترنون به من الزناير اتخذوا من الأبريسم ، فإذا كانوا يشدون دون الزوار فلا يظهر ، وهذا مخالف للهدف الذي قصده منهم الخليفة أو الملك . وإذا كانوا يترنون بالزناير الحريرية فلم يبق مجال للقول بأن ليس الزوار كان للاذلال - هذا ولعل استعمال الكستيج والزوار تطور مع الزمان ؟ والذي قاله فيه المعاجم ينطبق على زمان الحرية والرفاه ، لا على زمان الشدة والصف .

Bar Hebraeus ; Chronicle, p. 215. (١)

(٢) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٥ .

(٣) من قصيدة لابن المعتز في المعتضد ، ج ١ ، ص ٣٥٩ .

الفصل التاسع

المضايقات المالية

قتك جنود سعد بن أبي وقاص بكثير من الرهبان والمتزهدين في دير «مونت ماردة» ، واستمر الفتك على وجه الخصوص في أهل الدير المشهور العظيم المعروف «دير بنات الكنائس الخمس» الواقع على تل رأس العين ، كما ورد الخبر بما ارتكبه العباسيون من قتل النصارى عند استيلائهم على دمشق وفي أثناء القتال ضد مروان بمصر (١) ، مما يتضح لنا منه أن الفتك بهؤلاء المسيحيين كان شيئاً غير مأوف ، ومن ثم فهو أمر يستحق عناية خاصة . على أن هذه الأحداث الثلاثة جرت زمن الحرب .

ولقد حدث أن اتهم «يوحنا» بطرك سمنود بامتناعه عن الحضور لاستقبال الولى ، وزعم الوشاة [من جماعة المسيحيين المخالفين له في المذهب الدينى] أن امتناعه كان ترفعاً منه وكبرياء ، فأراد العرب في بداية الأمر تغريمه مائة ألف دينار ، ثم مالئوا أن اكتفوا بعشرة آلاف فقط ، فلما اتصل الخبر بالكتاب المتصرفين بالإسكندرية ، وأن الحالة انتهت إلى هذا القدر من المال استحوه على الرضا ، وقطعوا العهد له على أنفسهم بتسليمها منهم ومن كتاب الدواوين (٢) ، كما أن الأصمغ بن عبدالعزيز ألزم الاساقفة بمختلف كور البلاد بدفع ألفي دينار سنوياً

(١) Anonymous Syriac Chronicle, I.P. 245. وساورس: سير البطاركة،

زيادة عن الخراج المضروب على ما يبدىهم من الاراضى (١)، ولما عاد اثناسيوس، إلى عبد الملك بدمشق قبض القوم عليه وأخذوا منه كل ما كسبه بمصر بحسب كانوا عملوه له (٢)، ولما مثل البطرك ألكسندروس، في حضرة عبد الملك وإلى مصر تسأل عن يكون ألكسندروس فأجابوه « هذا أب جميع النصارى وبطركهم »، فقال لواحد من حجابيه « أفعل به ما تريد من الهوان إلى أن يقوم بدفع ثلاثة آلاف دينار »، [فلما نظر ذلك جرحه الشباس الضمراوى، وأنه لا يفرج عن البطرك إلا بعد أن يأخذ الوالى المال المفروض تقدم إليه سائلا إياه عن غرضه فقال له « غرضى المال، فأجابه « ضمه إلى مدة شهرين أنفرد به إلى بحرى وأنا أقوم لك بثلاثة آلاف دينار »]، ومن ثم أخذ البطرك يطوف بجميع نواحي البلد حتى حصل المال من الأساقفة والمقدمين والرهبان (٣).

ولما ذهب ألكسندروس لتبثنة وقره بن شريك، بتوليته حكم مصر قبضوا عليه [لوشاية وشى بها تاوضوتيس متولى خراج الإسكندرية لما كان بينه وبين البطرك من معاداة] وألزموه بدفع مبلغ من المال مماثل لما دفعه إلى عبد الله بن عبد الملك، فأنكر أن يكون في قدرته دفع مثله، فقال له قره « هذا الكلام لا ينفع، ولو أنك تبيع لحك لابد من ثلاثة آلاف دينار وإلا فلن تخلص من يدي، فاضطر البطرك للسير إلى الصعيد ليجمع له المال المطلوب، وإذا ذاك عثر أحدهم على أربعة كيزان مملوءة سكة من سكة الروم ومدفونة تحت الأرض، فأعطاهما إلى « جرحه، وكيل الراهب وإلى كاتبه، فلما ترمى هذا النبأ إلى سمع الحكومة صادرت كل ما بالدير من المال ومن أواني الذهب

(١) ساويرس : سير البطاركة، ص ١٣٤.

(٢) ساويرس : سير البطاركة، ص ١٣٥.

(٣) ساويرس : سير البطاركة، ص ١٣٦؛ القرىزى : المخطط، ج ٢، ص ٤٩٢.

حيث يقول « ستة آلاف » دينار.

والفضة والكتب والحيوانات، وزجوا بالبطرك في السجن سبعة أيام، وأرغموه على أن يتمهد بدفع ثلاثة آلاف دينار، وبعد انقضاء سنتين لم يستطع الوفاء إلا بألف دينار فقط، ذلك أن الرهبان الذين كانوا قد أخفوا جزءاً كبيراً من الكنز أخذوا في صرفه على الملابس الفاخرة والجواري والسراري، إلا أن العرب مالبثوا أن قبضوا عليهم، وأجبروهم على أن يشرحوا لهم كيف كان حصولهم على المال (١).

وفي زمن الحجاج قتل محمد بن مروان بكثير من النصارى البازين واستباح دورهم، فامتدت إليها يد النهب والسلب، فكان من بين القتلى مردنشاخ من أهل نصيبين وولده، وسيمون الخالجي وأنسطاسيوس الرهاوي (٢).

ورمى أسقف دمشق الخلقدونى عند الوليد بأنه جدف في الرسول، فقطعوا لسانه ونفوه إلى السجن (٣). وحوالى سنة ١٦٠ هـ، تكلم أحد المسيحيين بمصر في حق الرسول كلاماً نال به منه فشكى القاضي إلى مالك بن أنس الذى أفتى بضرب عتق النصراني، فكان ما أفتى (٤).

كذلك حاول الوليد إرغام المسيحيين على نبذ دياتهم مما أدى إلى قتل كثير بالكنائس (٥)، وعمد أحد البطاركة الخلقدونيين إلى رشوة قره بن شريك بألف دينار، فإكان من قره إلا أن أقره في الكرازة بالإسكندرية، ويورد المقرئ

(١) ساويرس: سير البطاركة الاسكندريين، ص ١٣٧ وما بعدها.

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, t. I, 294.

(٣) Ibid., Op. Cit. I, p. 314.

(٤) الصكندي: الولاة والقضاة، ص ٣٨٢.

(٥) Michel Le Syrien, trad. Langlois, P. 250.

خبر تعيين بطرك الإسكندرية سنة ١٠٧ هـ [وهو البطرك قسبا] بناء على اقتراح إمبراطور الروم ، وجاء البطرك الملكاني وعمه هدية الإمبراطور إلى الخليفة هشام^(١) [وإذ ذاك عهد هشام إلى رد كنائس الملكية إليهم] ، ويشير ساويرس إلى غرامة قدرها ألف دينار فرضت على أحد الأساقفة^(٢) ، ويقول إن أحد الولاة - واسمه أبو القاسم - أجبر الأنبا ابراهيم أسقف الفيوم على أن يعطيه ثلاثمائة دينار ، وقدم إليه واحدة من السراري وكانت مغربية وقال له : أنت تعلم أنني أحبك جدا من زمان أبي ، وكل ما كنت تطلبه من أبي أفعله لك ، وأريد منك لهذه الجارية ثلاثمائة دينار ، وإنني أكرمك بهذه الكرامة العظيمة حتى إنني جعلت زوجي لك ابنة ، فادفع لها شيئا تكرمها به ، فكان ما دفعه الأنبا ابراهيم محسوبا من باقي الخراج الذي عليه^(٣) .

أما عبد الملك بن رفاعة الذي تولى مصر من ٩٦ إلى ٩٩ هـ ، ومرة أخرى سنة ١٠٩ هـ فقد طالب الكنائس بكل متأخر الخراج ، واستدعى إلى قصره الأنبا داخيل ، وطلب إليه أن يدفع له قدرأ من المال فوق طاقته مدعيا أنه جزء من الجزية ، فلما عجز البطرك عن الدفع زج به في السجن بعد أن ثبتوا في قدميه كتلة كبيرة من الخشب ، وجعلوا في حنقه طوقا ثقيلًا ، ووضعوه في حجرة مظلمة لا تدخلها الشمس وليست بها نافذة ولا طاق ، وهي حجرة منقورة في الصخر ، حيث ظل بها واحداً وثلاثين يوما من ١١ توت إلى ١٢ بابيه^(٤) ؛ ولما شكى أحد الولاة أن الكنيسة لم تؤد ما عليها من الخراج ضيق المسئولون

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤١ ؛ خطط المقريري ج ٢ ص ٤٩٣ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٦ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٤ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٣ .

الحناق عليها ، فطلب البطرك أن يؤذن له بالسفر إلى صعيد مصر لجمع ما يستطيع جمعه من المال هناك . (١) إلا أن كوزارا [أو كوثر صاحب العسكر الإسلامى] ألحق القبض على البطرك وطالبه بمبلغ كبير عجز البطرك عن الوفاء به ، وإذ ذاك وضعه فى المطبق ، وجعل فى رجله المقدستين طوبة حديد ، وجللوه مائتى سوط ، كذلك سجن قسما Kosmas البطرك الملكانى إلا أنه تخلص من حبسه بدفع ألف دينار لكوثر (٢) . وقد جرت كل هذه الأحداث عقب فراو مروان إلى مصر ؛ وحدث قرب هذا العهد أن حاول عمران بن محمد الاستحواذ على دير بيت عبته وما يتبعه من الأراضى ، إلا أن رئيس الدير تمكن من إخافته وصرفه عن فكرته ، غير مستمين فى ذلك بأحد سوى شخصيته القوية التأثير حتى لقد اتهمه بقتل كثير من النصارى وامتلاك دورم ، فرجع عمران عما أراده ، إلا أنه ما لبث أن عاد ، فبعث جماعة من خواصه للفتك بقم الدير (٣) . ويقال أيضا إن المهدي هالته كثرة من يجلب من النصارى الذين نيفوا على اتقى عشر ألف شخص غيّرهم بين الموت أو الإسلام ، فأسلم البعض أما الذين تمسكوا بدينهم - وكانوا سبعة آلاف - فقد قتلهم عن آخرهم (٤) . وربما كان الحادث صورة أخرى من مذبحه الرنادقة (٥) . وشهدت الفترة الواقعة بين عامى ٢٠٦ ، ٢٣٨ هـ اضطهاد المسيحيين فى طليطلة مما هو وارد بالتفصيل فى كتاب دوزى المعروف بتاريخ مسلمى الأندلس ؛ على أن الدافع لهذا الاضطهاد هو نفعت

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٥ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة الإسكندريين ، ص ١٨٤ .

(٣) Thomas of Marga : Book of Governors, Vol. 1, P. 239

(٤) Michel le Syrien: Chron. trad. Langlois, p. 262.

(٥) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، ج ٣ ، ص ٤٩٩ .

النصارى ودغبتهم الخاصة في الاستشهاد ، ولذلك فمن الصعب أن يلام المسلمون فيما فعلوه إزاءهم (١) .

وقد فرض أحد بن طولون على النصارى أن يحملوا إليه عشرين ألف دينار على أنها عارية ترد إليهم ، مما حل البطرك [ميخائيل] على بيع الأراضى الموقوفة على الكنائس [وكذلك أرض الحبش بظاهر القسطنطينية] ، كما باع إلى اليهود كنيسة في قصر الشمع ومتلكات البيع في الإسكندرية وما يحوزه رهبان دير أبي مقار من الإبل (٢) .

* * *

أما في الشرق الأقصى فقد قام البريدى سنة ٣٢١ هـ بمهاجمة اليهود الذين احتكروا التجارة في مُستَر إِذْ كَانَ لا يَم بَيْع أو شراء إلا بإذنهم ، وعاملهم معاملة يندى لها الجبين خجلا ، فبصمهم من أموالهم مائة ألف دينار (٣) ، وفي سنة ٣٦١ هـ اغتصب الوزير المال من الذميين ثم من المسلمين حتى انتهت عليه لعنات المصلين في الكنائس والكنائس والمساجد (٤) ، وشهدت سنة ٣٦٩ هـ فتنة طخياء في شيراز شبت بين المسلمين والمجوس ، دارت فيها الدائرة على كثيرين من المجوس ونهبت دورهم ، فعمد عضد الدولة إلى القسوة في معاملة المجرمين (٥) . وفي سنة ٣٨٦ هـ استقرض بهاء الدولة أحد اليهود فلم يقرضه ، فاحتال بهاء الدولة لنيل

(١) Michel le Syrien, Op. Cit, p. 268.

(٢) الفريرى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ ؛ تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ٥٦ ، وترجمته من ١٣٦ .

(٣) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 1, p. 257.

Ibid., Vol. 2, p. 308.

(٥) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٣٦٩ هـ .

مأربه بالقبض على جماعة منهم وبلص المال وعاقبهم (١) ، وفي سنة ٤٩٢هـ التي
القبض على الجاثليق وأسبئت معاملته لاستخلاص المال منه (٢) ، مما حل
جاثليق بيت المقدس وبطرك أنطاكية على استعمال نفوذهما عند الإمبراطور
ليضمن حسن معاملة من في أسره من المسلمين (٣) ، ولما شبت الفتنة عام
٤٩٢هـ بين جماعة السنة والشيعة في بغداد أحرقت القوم بعض دور اليهود
لائهامهم لإيام بمعاونة أهل صوب الكرخ (٤) ، وصادر الحاكم بأمر الله سنة
٣٩٨هـ ممتلكات الكنائس والأديرة الموجودة داخل بلاده في مصر والشام على
السواء (٥) .

ومن الحالات الفردية في أخذ أملاك الكنائس استيلاء الحكومة بمصر
زمن الخليفة الأمر (٥٢٣ - ٥٤٣ هـ) على بستان تابع لإحدى البيع ، وكان
الشيخ صنيعة الملك أبو الفرج بن الشيخ قد اشترى هذه القطعة من الأرض ووقفها
على الكنيسة ، ولما نعرف على وجه التحقيق إن كان هذا الأمر قد جرى قبل
العزل أو بعده (٦) ؛ كذلك وضعت اليد السلطانية على بستان ملحق بكنيسة
المرقوق (٧) . ولما غزا الأكراد مصر استولوا على بساتين أحد الأديرة القرية
من أسبوط (٨) وعلى غيرها من الممتلكات والأوقاف . ويشير بنيامين التتيل

(١) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, p. 282.

(٢) Ibid, Vol. 3, p. 456.

(٣) التنوخى : لشوار الحاضرة ، ص ٣١ .

(٤) ابن الأثير : الكامل ، سنة ٤٩٢هـ .

(٥) الفريرى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ ، ٤٩٥ .

(٦) تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ٤٤ ، في الترجمة ص ١١٤ .

(٧) تاريخ أبي صالح ، ص ٥٧ ، وترجمته ص ١٣٨ .

(٨) تاريخ أبي صالح ، الترجمة ، ص ٢٥٠ .

إلى أن أحد اليهود حاول إثارة الفتنة في فارس ضد السلطة الحاكمة مما حل وأس
الجالوت على إعطاء ملك فارس مائة ألف دينار من الذهب ، وبذلك صرفه عن
معاينة اليهود جزاء ما ارتكبه ابن جلدهم (١) .

ولما تمت هزيمة المغول في عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ وقع الكثير من الاضطهاد
على نصارى دمشق فقتل العدد الجرم منهم ونهب المسلمون دورهم (٢) ، ولم ينقذهم
من ذلك سوى دفعهم مائة وخمسين ألف درهم إلى المظفر قطز (٣) .

وفي سنة ٦٦٢ هـ أحرقت حارة الباطلية وقت أن كثرت اندلاع النيران في
مصر والقاهرة ، وحامت الشبهات حول النصارى ، واستعد الظاهر لإحراقهم ،
ولإذ ذاك تقدم الأمير فارس الدين [أقطاي أتابك الصاكر] مقتشفعا لهم ،
على أن يلتزموا بالأموال التي احترقت وأن يحملوا إلى بيت المال خمسين ألف
دينار ، وكانت جوع كثيرة قد تقاطرت لمرى الحرق وحرق النصارى واليهود ،
وهنا برز الصيرفي اليهودى ابن الكازرونى وقال للسلطان « سألتك بالله لا تحرقنا
مع هؤلاء الكلاب الملاعين أعدائنا وأعدائكم ، احرقنا ناحية وحدنا » ،
فضحك السلطان وأفرج عنهم جميعاً ، وتم الاتفاق على دفع مبلغ من المال مقدماً
على أن يقسط الباقي على عدة سنوات ، وبعد مدة من الزمن صرف النظر عما تبقى

(١) رحلة بنيامين ، ص ١٥٤ — ١٥٧ .

(٢) لم يبدأ المسلمون بهذا العمل ، وإنما هم « النصارى في مدة استيلاء التتر بالثورة على
المسلمين ، وخرّبوا مساجد ومآذن كانت بجوار كنائسهم ، وأعلنوا بضرب الناقوس وركبوا
بالصليب ، وشربوا الخمر في الطرقات ، ورشوه على المسلمين » . واجع السلوك للمقرئى ،
نشره زيادة ، ص ٤٣٢ .

(٣) المقرئى : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٧ .

منه عليهم (١) ، ويعتقد القريرى بقصة الحريق العمد ، ويعزوها إلى كراهية
المسيحيين للانتصارات الإسلامية على المغول .

وفي أثناء الاضطراب الذى جرى عقب تخريب بغداد قسّم الملك الصالح
صاحب المرسل رسالة ينصحه فيها كاتبها بالتمرد على المغول والقُدوم إلى مصر ،
إلا أن أحدهم تمكن من سرقة الرسالة ، وأداد اللص حماية نفسه فأشاع في الناس
أن الملك الصالح موشك على الفتك بالمسيحيين والهروب إلى مصر ، فصدقه
الناس وهرب منهم إلى أربيل من استطاع إلى الحرب سيلاً ، وخاف الصالح
افتضاح أمره عند المغول وما ينجم عن الوقوف على سره عندهم فشدّ الرحال
إلى سورية ، إلا أن بعض أتباعه لم يتابعوا المسير معه إلى النهاية بل انكفأوا
راجعين من منتصف الطريق واستولوا على الموصل ، وقتلوا النصارى الذين
أبوا أن يسلموا ، وأنكر كثير من القسوس والشمامسة عقيدتهم . وقتل الكرد
في تلك الناحية كثيرين من بينهم أولئك الذين هربوا إلى ديت كديدة معتصمين
به ، كذلك هاجوا دير مار متى وجرى بينهم وبين من فيه قتال فقد أثناءه رئيس
الدير إحدى عينيه ، ثم ارتد المهاجمون أخيراً بعد أن رشاهم القوم بمبلغ من
المال (٢) . ومن الواضح أن القصة التى رواها سارق الرسالة ما كان لها أن تجد
تصديقاً لو كان قتل النصارى أمراً غير مألوف . ومن المعروف عن سيف الدين
أخى الملك الصالح وصاحب جزيرة ابن عمر أنه عمد إلى ابتزاز المال من رعاياه
المسيحيين (٣) .

(١) القريرى : الضبط ، ج ٢ ، ص ٨ ، السلوك كاترمير ، ج ٢ ، ص ١٦ حيث يذكر

خيانة ألف .

Bar Hebraeus : Chronicle, p. 516. (٢)

Op. Cit. Loc. Cit, p. 518. (٣)

وخير عبد المؤمن أمير الموحدين من عنده من النصارى واليهود بين الإسلام أو النقي ، فكان ذلك مؤدياً لنجى موسى بن ميمون إلى مصر (١) .

وإذا كان هذا الثابت يبين سوء معاملة الحكام المسلمين فيجب أن نذكر أن ذلك طبيعة ركبت في بعضهم ليس نحو النصارى فحسب ، وطالما سلكوا سبيل العنف والاضطهاد واضطعنوا القسوة واللفظاظه إذاً أبناء ملتهم ، ولم تكن حال رعاياهم المسيحيين أسوأ بكثير من حال من تحت يدهم وسلطانهم من المسلمين ، لذلك لا يأخذنا العجب إذا رأينا النصارى النفاقين ينضمون إلى صفوف القرامطة (٢) .

* * *

شهدت نهاية القرن الأول لظهور الإسلام هجرة كثير من الفلاحين لدورهم وخروجهم منها في جماعات وفيرة العدد ، وقد حملهم على ذلك الخروج كثرة الضرائب الباهظة المفروضة عليهم والتي أثقلت كاهلهم ، وقد حاولت الحكومات وقف هذه الهجرة بتتبع الهاربين والاحتفاظ بسجلات فيها أسماءهم ، وفرضت غرامة قدرها خمسة دنانير على كل من يؤدي لديه آبقا ويستتر عليه وغرمت نفس المبلغ كلا من رئيس البلد وعماله وشرطته ، أما الهارب فيغرم هو الآخر خمسة دنانير ويجلد أربعين جلدة ويوضع في نير خشبي ويرسل إلى الوالى ، وتمنع الحكومة من يبلغها الخبر دينارين عن كل شخص يحمل إليها نبأ (٣) ، وتحتوى ورقة البردى رقم ١٤٦٠ - على الرغم من حالتها الرديئة - على قائمة بها أسماء أكثر من مائة وثمانين هارباً ، كلهم من ناحية واحدة .

(١) القفلى : تاريخ الحكماء ، ص ٣١٧ .

(٢) هريب : صلة تاريخ الطبرى ، ص ١٠ .

(٣) Greek Paypri in the British Museum, Vol. 4, N. 1384.

وقد أمر الوالى بين سنتى ٨١ ، ٨٦ بأن يجمع من كل البلاد أولئك الذين لم تتجاوز إقامتهم عشرين سنة ، وكل أمر القيام بهذه المهمة إلى عاصم ويزيد ورفاقهما ، فكانوا يسمون أيدي وجباه الأجانب عن الناحية بمن يصادفونهم بها ويرسلونهم إلى أماكن لم ينزلوها من قبل (١) ، أما قره بن شريك فقد اتبع سياسة أخرى مخالفة لهذه السياسة ، فكان الناس يهربونهم ونساقوهم وأطفالهم من مكان إلى مكان ، ولا يؤويهم موضع من البلايا ومطالبات الخراج ، وعظم ظله وزاد عن تقدمه ، ثم تولى رجل اسمه عبد العزيز - من أهل سخا - وكان يجمع الهاربين من كل موضع ويربطهم ، ويعاقبهم ، ويعيد كل واحد إلى موضعه (٢) ، واستأن أسامة بن زيد نظام السجلات - ويشبه جواز المرور حالياً - فأمر بفرض خمسة دنانير على كل نصراني يوجد بلا سجل (٣) ، واشتد غاية الشدة في تنفيذ تلك السياسة ، وتمسك بضرورة وجود السجل مع كل مسافر أو منتقل من موضع إلى موضع ، وكذلك كل مركب طالع أو نازل في النيل ، فإن لم يكن فيه سجله أخذ الرجل أو القارب وصودر مافيه ثم أحرق المركب ، وإذا وجدوا الروم في البحر أخذوهم إلى الوالى فيقتل منهم من يرى قتله ، ومنهم من يصلبه ، ومنهم من يشوهه بقطع أيديهم وأرجلهم ، فأفقرت الطرق واتقطعت السبل وهجرها الناس ، وانعدم المسافرون ، ووقفت حركة البيع والشراء ، وتكدس الغنم أكواماً لا تجد من يشتريها ولو بدرهم واحد ، إذ كان على أربابها القيام عند باب الوالى مدة الشهر أو الشهرين ينتظرون السجل ، وإذا

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٦ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٤٠ .

(٣) المختلط للمقريزى ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

فسد السجل من فارة أكلته أو سقط في الماء أعطى صاحبه غيره بعد تفريره خمسة دنانير .

وحدث أن حصلت أرملة على سجل لها ولولدها ، فرحلت من الاسكندرية إلى قرية مجاورة للنهر تلتصق عملاً لابنها يرتزق منه ويقيان أودهما من أجرته ، وذهب الإبن ذات مرة إلى النهر ليستقي فاخطفه التمساح والسجل مربوط معه ، ففقدت المرأة ابنها والبطاقة ، ووقفت تنظر وتبكي . ولما عادت إلى الإسكندرية أفضت بالقصة إلى الوالي فلم تأخذه الشفقة بها بل رجع بها في السجن حتى دفعت عشر دنانير لضياح بطاقتها ولدخولها المدينة بغير إذن ، واضطرت لبيع ملابسها وكل ممتلك ، وسألت الناس واستجدتهم حتى وفيت المبلغ (١) .

* * *

كان تعديل الدين حائلاً دون الوراثة ، وتجسد الرأية الأصل التاريخي لهذا الحكم في قرار أصدره عمر بن الخطاب ، وذلك أن الأشعث طلب أن يرث أملاك عمته التي تزوجت يهودياً ثم ماتت بلا ولد ، فرفض عمر بن الخطاب طلبه (٢) ، ومن هنا جاء الحكم بحرمان ابن الذي من أملاك أبيه إذا أسلم الإبن ، كما تسقط ولاية الذي على ابنته المسلمة في الزواج (٣) .

وإذا أسلم الذي فقد نزل عن أملاكه (٤) . وكان هذا أمراً مهماً لعلاقته

(١) كل ما يتعلق بنظام السجلات مأخوذ عن ساويرس ، سير البطارقة ، ص ١٤٢ .

(٢) ابن رسة : الأعلام النفيسة ، ص ٢٠٥ .

(٣) المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٥٩ .

(٤) بالإضافة إلى ما ذكره المؤلف بالمتن تشير إلى أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما ذى أسلم فإن إسلامه يحرم له نفسه وماله . وما كان من أرض فانها من فيء الله على المسلمين . وأيما قوم صالحوا على جزيرة يعطونها فن منهم أسلم كانت داره وأرضه لبيعتهم .

بالضرائب ، وإذا كانت الجماعة من الذميين تتعاون فيما بينها في دفع مبلغ معين من المال كجزية وتتعاون في توزيعه فيما بين أفرادها بما يرويه ملائماً . فعلى الذى الذى يسلم أن يتخلى عن داره وأرضه لجماعته الأولى ولا يحتفظ إلا بأملكه الخاصة به دون المشاع . أما حيث تهبى الجزية من كل فرد منهم على حدة فإن نصيب الذى يسلم منهم فى الأرض المشاع يصبح ملكاً للدولة (١) ، وهناك رأى آخر يقول إن هذا النصيب من الأرض المشاع لا يعود إلى أسوة إلا حين لا يكون للبهتدى وريث (٢) .

ويرى الشافعى (٣) أن الذى إذا دخل ديناً آخر من الأديان المعاهدة بنى من بلاد الإسلام ، ذلك لأن الحماية التى كان يتمتع بها تلتقى لتبديله ملته [لأنه لا يجوز أخذ الجزية على غير الدين الذى أخذت منه أولاً عليه] .

(١) قال يحيى بن آدم إن الجزية جزيتان : جزية على رهوس الرجال وجزية جلة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية . فمن هلك من أهل القرية التى عليهم جزية مساه على القرية ليست على رهوس الرجال . فإنا نرى من هلك من أهل القرية ممن لا ولد له ولا وارث أن أرضه ترجع إلى قريته ق جلة ما عليهم من الجزية ؟ ومن هلك ممن جزيته على رهوس الرجال ولم يدفع له وارثاً فأت أرضه للمسلمين .

(٢) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٥٤ ؛ المقريزى : المخطط ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٣) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٥ .

الفصل العاشر

الأحوال الاجتماعية

يصر الإسلام على وجوب اصطناع الرفق مع الشعوب المغلوبة على أمرها ويوصى بحسن معاملتها والتزام العدل معها ، ومما روى عن الرسول (١) . قوله : من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقتة فأنا حجيجه ، وقال أبو بكر (٢) : لا تقتلن أحداً من أهل ذمة الله فيطلبك الله بذمته ، فيكبك الله على وجهك في النار .

ولما شرعت القوات الإسلامية في التآهب لغزو بلاد الشام يقال إنه غاطبها بقوله (٣) : لا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة ، ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه ، ولا تقطعوا شجرة مشرة . ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لما كلة ، وسوف تمرّون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له ، وسوف تقدمون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان الطعام فإذا أكلتم منها شيئاً بعد شيء فاذكروا اسم الله .

والروايات الواردة بحق عمر في رأفته بالذميين كثيرة ، حتى يقال إنه مر على قوم قد أقيموا في الشمس في بعض أرض الشام ، فقال ما شأن هؤلاء فقيل له أنهم أقيموا في الجزية ، فكره ذلك وقال : هم وما يعتشدون به ، قالوا

(١) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧١ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، ج ٣ ، ص ١٣٧ .

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, t. I, p. 240.

« يقولون لانجد ، قال « قدعوم ولا تكلفوم مالا يطيقون ، ثم أمر بهم فخلى سبيلهم^(١) . وحدث أن مر عمر بن الخطاب بباب قوم وعليه سائل يسأل ، وكان شيخاً ضريب البصر ، فضرب عمر عضده وقال له « من أى أهل الكتاب أنت ؟ » فقال « يهودى » قال « فسا الجأك إلى ما أرى ؟ » قال « أسأل الجزية والحاجة والسن » فأخذ عمر بيده ، وذهب به إلى منزله وأعطاه مما وجده ، ثم أرسل به إلى خازن بيت المال وقال له « انظر هذا وضرباه ، فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شيعيته ثم نخذه عند الحرم ، إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، والفقراء هم الفقراء المسلمون » وهذا من المساكين من أهل الكتاب ، ثم وضع عنه الجزية^(٢) .

ومن العسير أن نوفق بين هذه القصة والقصة الأخرى القائلة بإعفاء العمى من الجزية ، وربما كانت موضوعة والمقصود منها تفسير السبب الذى من أجله لم يدفعها بعض الذميين ، ويقال أيضاً إنه أصدر هذه التعليمات بشأنه أتباع الملل المعاهدة ، فقال « من لم يطق الجزية خففوا عنه ، ومن عجز فأعينوه فإننا لا نريدكم لعام أو لعامين ، سموهم ولا تكنوهم ، وأذلوهم ولا تظلوهم ، وإذا جمعتكم وإياهم طريق فالجئوهم إلى أضيقيها^(٣) » . ولما تدانى أجله أوصى من بعده وهو على فراش الموت بقوله « أوصى الخليفة من بعدى بأهل الذمة خيراً ، وأن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من وراءهم ، وألا يكلفهم فوق طاقتهم^(٤) » ، وفى الأخبار النصراية شهادة تؤيد هذا القول ، وهى شهادة « عيشويابه ، الذى

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧١ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧١ .

(٣) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٤) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٤٤ .

تولى كرسى البطركية من سنة ٦٤٧ - ٦٥٧ هـ إذ كتب يقول : إن العرب الذين
مكنهم الرب من السيطرة على العالم يعاملوننا كما تعرفون ، إنهم ليسوا بأعداء
لنصرانية بل يمتدحون ملتنا ، ويوقرون قسيسينا وقديسينا ، ويمدون يد
المعونة إلى كنائسنا وأديرتنا (١) ، ، والظاهر أن الاتفاق الذى تم بين وعيشويابه
وبين العرب كان من صالح النصارى ، فقد نص على وجوب حمايتهم من أعدائهم ،
و ألا يمحملوا قسراً على الحرب من أجل العرب ، و ألا يؤذوا من أجل الاحتفاظ
بعاداتهم وعمارسة شعائهم ، و ألا تزيد الجزية المجبأة من الفقير على أربعة دراهم ،
و أن يؤخذ من التاجر والغنى اثنا عشر درهما ، وإذا كانت أمة نصرانية فى
خدمة مسلم فإنه لا يحق لسيدها أن يجبرها على ترك دينها أو إهمال صلاتها والتخل
عن صيامها (٢) .

على أنه يوجد إلى جانب هذا ما يدل على أن المسلمين لم يكونوا جميعهم
واسعى التفكير حول مكانة الشموخ الخاضعة لهم ، إذ نرى الإصرار الكثير
على دفع مهر بها ، وهناك رواية أخرى مذكورة فى عدة أماكن تشير إلى اختيار
رجلين لجمع خراج السواد من أرض الجزيرة هما عثمان بن حنيف فى منطقة
الفرات وحذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة ، فسألهما عمر د كيف وضعتا على
الأرض ، لعلكما كلتما أهل عملكما مالا يطيقون ، فقال عثمان : لقد تركت الضعف
ولو شئت لأخذته ، وقال حذيفة : لقد تركت فضلا ، ؛ لكن حدث فى زمن على
ابن أبى طالب أن قال ثعلبة بن يزيد (٣) : « الله على ألا أرجع إلى السواد أبداً
لما أرى فيه من الشر » .

Thomas of Marga : Books of Governors, Vol. 2, p. 156. (١)

Bar Hebraeus : Ecclesiastical History, Vol. 3, p. 118. (٢)

(٣) أبو يوسف : الخراج ، ص ٢١ .

كان العرب في أيامهم الأولى يلتزمون جادة الصبر والالفة ، إذ كثيراً ما قرأ عن مدن استسلمت بشروط ، ثم ثارت وتمردت على العرب ، ثم استسلمت مرة أخرى فأعادوا لها عهودها الأولى (١) .

ولم يفكر أحد من المؤرخين في كتابة تاريخ اجتماعي للأحداث الإسلامية ، لذلك كان لابد لنا من جمع شتات الحقائق المبعثرة هنا وهناك . فقد حدثوا أن أغاثو Agatho بطرك الإسكندرية اعتاد شراء أسرى الحرب البيزنطيين وإطلاق سراحهم (٢) ، كما أن مسلمة وإلى مصر (٣) (٤٧ - ٥٦٢) جمع سبعة أساقفة وأنفذهم إلى سبخا لعقد محاكمة جماعية من السجناء استقر الرأي على حرقهم بالنار حتى أن يكشفوا عن جريرتهم .

واتفق بعض القسوس والسحرة على تدبير مؤامرة لتسميم البطرك أنبا سيمان [وقدموا إليه تينا مسموماً فأقام أربعين يوماً في كرب عظيم حتى اعتقد القوم بموته] ولما تراءى نبأ ذلك إلى سمع عمر بن عبد العزيز أمر بحرق الكهنة والسحرة ، وإذ ذاك مسجد الأنبا وبكى من أجل الكهنة فأطلق الوالى سراحهم ؛ أما العرّافون فقد أحرقوا أحياء (٤) [لأجل عمل آخر تقدم منهم] .

وكان الأخطل الشاعر النصراني من الشخصيات البارزة في بلاط عبد الملك ، وكان يدخل على الخليفة دون إذن وهو مرتد عبادة من الحرير وعليه تعويذة وقد تدلى من عنقه صليب ذهبي مشدود إلى سلسلة ذهبية والخرنق من لحيته ؛

(١) انظر على سبيل المثال ما وود في البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١١٦ ، ١٤٧ .

(٢) ساويرس : سيد البطارقة ، ص ١١٢ .

(٣) ساويرس : سيد البطارقة ، ص ١١٤ .

(٤) ساويرس : سيد البطارقة ، ص ١٢٥ .

ولما حكم لبكر بن وائل ذهب إلى أحد المساجد وجاءوا هم إليه (١) ، ودخل على عبد الملك وعنده الجحاف [بن حكم السلي] وجهاء أمامه ، فقال له الجحاف : لقد ظننت يا ابن النصرانية أنك لم تكن لتجربى على ولو رأيتنى مأسوراً ، فاشتد خوف الأخطل ، فقال له الخليفة : أنا جارك منه ، فأجابه : هبك أجرتنى منه يقظان فمن يجبرنى منه نائماً . (٢) وعلى الرغم من أن بعض العرب كانوا يزدرون النصارى إلا أن ذلك لم يمنع الأخطل من أن يسلك لزاء الخليفة مسلكاً جريئاً كماى شاعر مسلم ، حتى لقد كان من بين ما اتهم به الوليد بن عقبة صداقته لهذا الرجل وما ترتب عليها من العواقب (٣) ، ولما زار الأصمغ أباه عبد العزيز وجد النصارى جالسين بالبهو عنده ، والظاهر أنه جرت عادتهم على الحضور رغم أن الوقت إذ ذاك كان في عيد الفصح (٤) ، وكان من واجبات البطرك والموظفين الحكوميين إظهار مراسيم الاحترام لكل وال جديد ، ويظهر أن حضور البطرك كان متطلباً (٥) ، ونهى عمر بن عبد العزيز النسوة - ولعلمن نصرانيات - عن زيارة الحمامات في الأسواق (٦) .

وكان بعض الولاة شديدي الحب للنصارى يظهرون لهم المودة البالغة ، من ذلك ما يرويه ابن المقفع الأشعوني من أن أبا القاسم كان يحب : أبنا مسيس ، أكثر من جميع الأساقفة ويحضر له صغاره من السراى ليباركهن [بحضور

(١) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٦٩ وما بعدها .

(٢) الكامل للبرد ، ص ٢٨٧ .

(٣) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٠ ، ج ١١ ص ٢٣ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٧٤ .

(٥) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٣٧ .

(٦) السكندى : الولاة والقضاة ، ص ٦٩ .

ساويرس]. ويقول الانبا هؤلاء هم أولادك ، ضع يدك عليهم ، باركن بأعظم البركة (١) ، وقال الانبا ابراهيم أسقف الفيوم « إننى أكرمك كرامة عظيمة حتى أتى جعلت زوجتى ابنة لك (٢) » . على أن ابن المفتح يأبى إلا أن يفسد صورة ذلك الحاكم ، فيقول إنه كان شريراً وكان ثاقف العقيلة والتفكير وله عقل طفل . أما حسان ، الذى استعمله والياً سنة ١٢٧ هـ فكان لا يكتفى حبه للسكنائس والأساقفة والرهبان ، وطالما كان يشاور الأب القديس أنبا ميسير لأجل خلاص نفسه (٣) .

وحدث أن طالب المسكانيون باسترداد كنيسة « أبو مينا » فى مريوط ، فأصر القبط على مقاومتهم ومن ثم التأم مجلس من الطرفين فى قصر الوالى ذاته ولما سمع بعض الناس من أهل الصعيد بمحضور قسطنطين المسكانى [أسقف مصر] وثبوا عليه وجروه إلى الخارج وأرادوا الفتك به لولا أن ألقى الأساقفة عليه برانسهم وخلصوه من أيديهم ، ويتابع ساويرس ذكر خبر هذه الرواية فيقول « إن أحدهم وقف وسط الجماعة وشتم ساويرس وجذف على الثالوث ، فحينئذ شاهد الجميع ثوب الرجل وقد ألحق من فوقه إلى تحتة إلى ثلاث قطع ، فصرخ كل من بالقصر من المسلمين والنصارى والمراطقة « لا إله إلا إله النصارى ، ولا أمانة إلا أمانة خايل » ، وجرح كثيرون فى هذا الزحام » ، وليست هناك أى إشارة إلى معاقبة أحد من المتخاصمين (٤) .

كانت معاملة الذميين تنطوى فى بعض الأحيان على ما يشير إلى مساواتهم

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٣ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٥٤ .

(٣) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٥ .

(٤) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٦٦ - ٢١٠ .

التامة بالمسلمين في كافة الحقوق ، ونستدل على صحة هذا الرأي من أنه لما صالح
عبد الله بن سعد بن أبي سرح (٢٥ — ٣٥ هـ) ملك الثوبه [قليدوث]
تقرر في الصلح ، أنه أمان وهدنة جارية بينهم وبين المسلمين من جاورهم من
أهل صعيد مصر وغيرهم من المسلمين وأهل الذمة ، وأخذ النوبيون على
أنفسهم العهد بحماية ، من نزل يبلدهم أو طرده من مسلم أو معاهد (١) .

وكان الخوارج أشد من أهل السنة في ميلهم إلى الذميين ، وقالوا : إنهم
أخطأوا المحجة وجعلوا قري عريية بمنزلة قري عجمية ولم يأخذوا بما اجتمع
عليه أصحاب الرسول فأباحوا للذميين الجهر بدينهم (٢) ، هذا مع أن المحرم
لا يجد رحمة من أحد الفريقين ، من ذلك ما تذهب إليه الروايات من أن عمر
ابن الخطاب سمع بنيعلى من أهل الشام قد أنزل امرأة من على ظهر جوادها وفسق
بها فأمر بصلبه وقال : لم نعظمهم للعهد لمثل هذا (٣) . ومن الأدلة الطيبة على
ما كانت تسترشد به الحكومة الإسلامية في معاملتها الذميين ما جاء في الأمر الذي
وجد بين أوراق البردى اليونانية المحفوظة في المتحف البريطاني ، وعلى
الرغم من فساد قسم منه فقد جاء في الباقي :

« خوفاً من الله ، وحفظاً للعدالة والحق في توزيع القسور المفروض
عليهم... » (٤) ورتب ناظرأ يعاونه أربعة من البازين في كورتك لمساعدتهم في
جمع الضريبة ، فإذا فرغوا من ذلك فابعث إلينا بمكلفة شاملة التفاصيل المتعلقة

(١) القرطبي : المخطط ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٣٣ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ١٠٠ .

(٤) بيان في الأصل .

بالمبلغ المطلوب من كل واحد بينهم ، مبيناً في هذه المكلفة أسماء الأشخاص الذين جمعت منهم هذه الجزية المقررة ومكان إقامتهم ، ولا تجعلنا نعرف أنك قد خدمت أهل كورتك بأى صورة من الصور في مسألة الضريبة التى كلفت بها ، أو أنك حايت أو ظلت أحداً ما فى جمعها ، لأننا نعرف أن الأشخاص المكلفين بدفعها لابد وأن لا يطيعوا بعض أو امرك ، فإذا وجدت أنهم قد عاملوا أحداً ما بلين زائد نتيجة محاباتهم إياه ، أو اتقلوا عليه غاية الإقلال لكرهيتهم إياه ، فإننا نستقص منهم فى أشخاصهم وأملاكهم تنفيذاً للشرع ، ومن ثم أنذرهم وحذرهم ، وأخبرهم أن لا يرهقوا عاملاً ولا يحملوه ما لا يطيق ، حتى ولو كان بعيداً عنهم أو ليس من زمرتهم فى جمع الضريبة ، ولكن تجب معاملة الجميع بالعدل ، وأخذ الشيء من كل منهم بقدر طاقته ، ومرجاة هذه الضريبة بأن يبدؤوا باتفاق مدون يبينون فيه أنه إذا ثبت - بعد التحصيل - أنهم كلفوا أحداً فوق قدرته وخففوا عن آخر تماماً فإنهم يتحملون جميعاً سدّ النقص فيما بينهم بالتساوى ، وسيكونون عرضة - إلى جانب ذلك - للعقاب الشديد جزاء عدم انصياعهم لأمرنا ، ويجب أن يرسل الاتفاق المذكور إلينا برقعة المكلفة المشتعلة على ما قرّر على كل شخص ، (١) ، ومع ذلك كان القبط غير راضين عن الأوضاع بدليل كثرة الثورات التى قاموا بها ، وهاك ثبوتاً بها :

ثورة سنة ١٠٧ هـ ، فى الدلتا .

د ١٢١ هـ ، فى الوجه القبلى .

د ١٣٢ هـ ، فى سمنود .

د ١٣٥ هـ ، فى سمنود .

المسؤولون الضرائب فرضوا خمسة دنانير على كل دار ، واستعملوا العنف في جبايتها وحبسونا في المطبق ، ويدفعنا البؤس إلى وهن أهلنا فيشتغل أولادنا وبناتنا كالعبيد ، وإذا حدث أن زوجة أحدنا حملت من سيدها دفعونا للتعهد بعدم رفع شكوانا إلى القضاء . وهناك أسوأ من هذا وهو أنه قبل حلول وقت تحرير الزوجة أو البنت يطالبوننا بمخراج السنة التالية ، فندفع عن هذه الرهائن دنانير أخرى ، وبذلك يظل أولادنا وبناتنا عبيداً للعرب على الدوام ، وقد أنقضى البطرك بهذه الحال إلى عبد الله لما يعرفه فيه من عطفه على القبط وحبه لإياهم ، فلما وقف عبد الله على جليلة الخبر أمر أن تكون جرية الروم عن كل فرد اثنين وعشرين درهما كما نصت قوانين أرض السواد^(١) ، وبلغ خراج قيس عام ٤٣٩هـ ألف دينار في اليوم ، كما يقرر شاهد هيان^(٢) .

على أنه كان بمصر جماعة من النصارى الأثرياء ، وعلى الرغم من أنه ليس من الثابت وقوع الحادثة التالية إلا أنه لا يبعد حدوثها ، ذلك أنه لما سار المأمون في قرى مصر كان يبنى له بكل قرية دكة يضرب عليها سرادقه والساكر من حوله ، فيقيم في القرية يوماً وليلة ، فر بقرية يقال لها « طاء النمل » فلم يدخلها لحظارتها ، فلما تجاوزها خرجت إليه عجوز تعرف « بمارية القبطية » صاحبة العزبة وهي تصيح ، فظنها المأمون مستغيثة متظلة فوقف لها ، وكان لا يمشى أبداً إلا والتراجة بين يديه من كل جنس ، فذكروا له أن القبطية تقول « يا أمير المؤمنين : نزلت في كل ضيعة وتجاوزت ضيعتي ، والقبط يعيرني بذلك ، وأنا أسأل أمير المؤمنين أن يشرفني بحلولة في ضيعتي ليكون لي الشرف ولعقبى

(١) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. II, p. 17.

(٢) سفرنامه ، ص ٣٧ ؛ المقفى : أحسن التقاسيم ، ص ٢١٣ .

من بعدى ، فلا تشمت في الأعداء ، ثم استخرطت في البكاء فرقاً لها المأمون وثقى عنان فرسه إليها ، فجاء ولدها إلى صاحب المطبخ وسأله عما يحتاج إليه من الغنم والدجاج والفراخ والسكك والتوابل والسكر والعسل والطيّب والشمع والفاكهة والعلوفة وغير ذلك مما جرت به عادته ، وأحضر جميع ذلك إليه وزاد ، وكان مع المأمون أخوه الممتص وابنه العباس وأولاد أخيه الوائق والمتوكل ويحيى بن أكتم والقاضى أحمد بن داود ، فأحضرت المرأة لكل واحد منهم ما يخصه على انفراد ، ولم تكل أحداً منهم ولا من القواد إلى غيره ، ثم أحضرت للمأمون من فاخر الطعام ولذيذه شيئاً كثيراً حتى إنه استعظم ذلك ، فلما أصبح - وقد عزم على الرحيل - حضرت إليه مارية القبطية ومعها عشر وصائف ، مع كل وصيفة طبق . فلما عاينها المأمون من بعد قال لمن حضر « قد جاءكم القبطية بهدية الريف السامخ » ، فلما وضعت بين يديه إذا في كل طبق كيس من الذهب (١) .

وباع عامل من همال يزيد بن الملهب فصاً من الياقوت الأحمر ليهودى من أهل خراسان بثلاثين ألف درهم ، وبعد أن تم البيع قال له اليهودى ، « والله لو آيت إلا خمسين ألف درهم لأخذه » ، فلما رأى تغير وجه صاحبه وغمه أعطاه مائة دينار أخرى (٢) ، كذلك كان المسلمون يعمدون إلى خديعة رعيّتهم ، فقد حدث أن تعهد بكلمة « قيم بلدة » بورة « من أعمال مصر ببناء جامع جديد إذا أذن له المستولون بهدم الجامع القديم » ، فرضى المسلمون ، ولما كملت إقامة المسجد الجديد وجع المسلمون في كلتهم واتفاقهم قائلين « لا يجوز لنا في ديننا

(١) خط المفرى ، ج ١ ، ص ٨١ .

(٢) الأغاني ، ج ١٥ ، ص ٧١ .

أن نهدم مسجداً صليبياً فيه وأذناً (١) ، مع أنه يلاحظ أن صلاح الدين هدم كثيراً من جوامع القاهرة ليقيم أسوار عاصمته (٢) .

ولقد اختلفت الآراء إبان ذلك الوقت بشأن معاملة الذميين ، فيقول صاحب كتاب الخراج في كلامه إلى الخليفة هرون الرشيد : ينبغي أن تتقدم بالرفق بأهل الذمة والتفقد لهم حتى لا يظلموا أو لا يؤذوا ولا يكلفوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم (٣) . وهذه نوايا طيبة فسرت تفسيرات واسعة ، فيقول يحيى إن العاجز من الذميين عن دفع الجزية يعني منها ولا يكلف فوق طاقتهم ، وكذلك الحال إزاء من لا يستطيع دفع الخراج (٤) ؛ لكن ورد في كتاب الآم للشافعي أنه إذا أخنت الجزية من شخص ثم افتقر كان الإمام غريباً من الغرماء ، ولم يكن له أن ينفق من مال الله على فقير من أهل الذمة (٥) .

وتدلنا القصة التالية على عدم ازدياد المسلمين للذميين . ذلك أن يعقوب ابن اسحق الكندي لم تمنعه يهوديته من أن يكون أبرز فلاسفة عصره ومطبيب دهره وأدنى الناس منزلة إلى المأمون . وحدث أن جاء ذات يوم إلى حضرته وجلس مجلساً فوق مجلس أحد كبار المسلمين الذي قال له (٦) ولما تجلس وأنت اليهودي فوق ما يجلس علماء الملة ، فأجابه يعقوب : لأنني أعرف ما تعرف . ولكنك لا تعرف ما أعرف .

(١) Eutychius : Hist., Vol. 2, p. 434.

(٢) أبو يوسف : الخراج ، ص ٧١ .

(٣) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٩ .

(٤) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .

(٥) شهر مقالة : نظامي ، ص ٥٥ .

(٦) المقرئ : فتح الطيب ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

وكان المستنصر (٣٥٠ - ٣٦٦ هـ) يجلس في ديوانه ومن حوله كبار نصارى
الاندلس المعاهدين ، ومنهم الوليد بن الحيزران قاضى نصارى قرطبة وحيد الله
ابن قاسم مطران طليطلة (١) ، كما استعمل المسلمون أحد اليهود سنة ٣٧٩ هـ عاملاً
على (٢) سيرا ف .

والمعروف أنه قد تولى جمع خراج البصرة أحد اليهود المتنفذين واسمه بن
علان (٣) ، ولما ماتت زوجته شيعها أهل البصرة بأجمعهم عدا قاضياها ، وكانت
اليهودى أموال طائلة ، حتى لقد أخذ منه السلطان مائة ألف دينار . وضمن
د خارتكين ، البصرة كل سنة بمائة ألف دينار ومائة فرس ، ولما وصل السلطان
ملكشاه إلى د خوزستان ، لحقه د خمرتكين الشراي ، وسعى عنده لقتل ابن
علان اليهودى الذى كان ملتجئاً إلى نظام الملك ، فأمر السلطان بقتل ابن علان
غرقاً ، فلما قتل انقطع نظام الملك عن الركوب ثلاثة أيام ، وأغلق باباً عليه ،
ثم أشير عليه بالركوب فركب .

وإننا لنسمع عن الحياة التى كان الاقباط يحيونها في بيوتهم من حيث
الترف والإسراف ، وتقلبهم في بلهية من العيش واتساع الاحوال وكثرة
التنفقات حتى د إنه الواحد منهم يكون في ديوانه بأدنى اللباس ويأكل أدنى المآكل
ويركب الحمار ، حتى إذا صار في بيته انتقل من حال إلى حال وخرج من عدم
إلى وجود (٤) ، ، وقد قرّب المستنصر إليه سروراً الجلال [وكان ذا جاه ومال] ،
وأذن له بتجديد كنيسة القديس مار جرجس بالقاهرة (٥) .

(١) القرى : نفع الطيب ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .

(٢) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3. p. 150.

(٣) ابن الأثير : المكمل ، سنة ٤٧٢ هـ .

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٣ .

(٥) تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ٨٨ .

ولقد ساهم الأقباط في حياة المسلمين الاجتماعية وأخذوا منها بنصيب ، فجرت عادة المسلمين في إسنا من صعيد مصر في أفراسهم وأعراسهم على دعوة النصارى الذين يغنون بالقبطية الصعيدية ، ويمشون أمام العروس في أسواق إسنا وشوارعها ، ويقول أبو صالح الأرمنى تعقياً على ذلك ، إن هذا صار عندهم عرفاً وعادة مستقرة إلى عصره هو (١) .

على أن المسلمين لم يكونوا في عزلة تامة عن الديانات المعاصرة ، فهناك بناية في بيت لحم اتخذت جامعاً ، وتعهد النصارى لمر — استجابة لطلبه — بإضاءته والحفاظة عليه والقيام بنظافته (٢) ؛ وكثيراً ما حفلت الأديرة بالمسلمين لما كانت تغريهم به من اتخاذهم إياها أماكن للهو ، وعرف أهالي القاهرة بتردهم بين آونة وأخرى على دير القصير للترويح عن النفس ، أما دير الخنافس بالعراق فأثير لدى أهل العراق لموقعه ، إذ تربض عند سفحه القرى ويشرف على الأنهار والمروج ، ومما يذكر عن سيف الدولة أنه قلباً مر بدير مارت مروثا [في سفح جبل جوشن ، المطل على حلب] إلا نزل به ، وحجب هذا الدير إلى الناس ما به من خمرة لينة للشاربين ، وعرف دير العذارى بمحائله ، ويشير الشعراء إلى أن الخنور والنساء كانا من بين المفاتيح التي تجذب الناس ، [فلا يعدم من دخله أن يرى من روائبه جوارى حسان الوجوه والقنود ، والألحاظ والألفاظ ، وفي الحانات التي حوله خلق يشربون على الملاهي (٣)] ، ويقول فيه

(١) تاريخ أبي صالح الأرمنى ، ص ١٢٩ ، وترجمته ص ٢٧٨ .

(٢) راجع ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٢ .

(٣) مابين الحاصرتين مضاف من مسالك الأبصار للعمري ، (طبعة دار الكتب المصرية ج ١ ، ص ٢٦٠) ، والقول للعمري وللضالدي مضاف على أننا نضيف إلى ما ذكره المؤلف في النص ما أورده العمري كذلك لابن المعتز حيث يقول في وصف « دير العذارى » :

ابن المعتز^(١) (+ ٥٢٩٦) :

سقى المطيرة ذات الظل والشجر وديرَ عبدون هطالاً من المطر
ياطالما نبتنى للصبح به في ظلة الليل والعصفور لم يطر
أصوات رهبان دير في صلاتهم سود المدافع نعارين في السحر
منزرين على الأوساط قد جعلوا على الرموس أكاليلا من الشعر

ويقول جحظة البرمكي المتوفى سنة ٥٣٣٦هـ (٢) :

أيها الحاذقات بالله ، جئدا واصلحا لي الشراع والسكافا
واحططالي الشراع بالدير بالعلث لعل أعاشر الرهبانا
وظباء يتلون سفرا من الإنجيل باكرن سحرة قربانا
لابسات من المسوح ثياباً جمل الله تحتها أغصانا
خفرات حتى إذا دارت السكاس كشفن النحود والصلبانا

ويقول أحد الشعراء (٣) :

== أيا جيرة الوادى على المصراع للذهب
وحبك يا «دير المغارى» قليل ما
كذبت الهوى إن لم ألق أشكنى الهوى
وعجت به والصبح ينشك الديبى
أصانع أطراف الدموع بقلة
وهل مى إلا حاجة قضيت لنا

سفلك حيا ، حى الثرى ميث الجذب
يمن بما تحويه من طيبة قلبى
لايك وإن طال الوقوف على صحنى
بأضوائه ، والتجم ركض فى الغرب
موقرة بالشمع غربا على غرب
ولوم تحمئناه فى طاعة الحب ؟

(١) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٧٨ ؛ وراجع ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٤٠ ؛ والأغانى ، ج ٨ ، ص ١٧٨ .

(٢) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٦٨١ .

(٣) لم يذكر الأستاذ ترتون إلا ترجمة الشطر الأول من البيت ، فأكملنا فى الترجمة الأبيات
نقلا عن الديارات النصرانية فى الاسلام لطبيب زيات ، المطبعة السكائوليكية ، بيروت ١٩٣٨ .

اشرب على قرع النواقيس في دير أشمونى بتفليس
لا تخف شرب الكأس والليل في حد نعيم لا ولا بوس
إلا على قرع النواقيس أو صوت قسان وتشميس

• • •

على أن المسلمين كانوا في بعض الأحيان يسيثون تقدير كرم الضيافة
التي يصادفونها في الأديرة ، فقد حدث أن جماعة من قتيان تغلب أرادوا قطع
الطريق على قفل بلغهم أن يمر قرب دير الصذارى ، فاخطفوا بالدير ، حتى
إذا أمنوا عين السلطان عمدوا إلى القس فشدوا وثاقه ثم خلى كل واحد منهم
براهبة (١) .

وفي أثناء الاضطرابات التي صحبت سقوط بنى أمية أقتحمت عصابة من
الصوص بمصر ديورا من أديرة الراهبات ، وفيهن واحدة وهبت من الجبال
مالا مزيد عليه لمرتج ، وقد دخلت الدير وهي بنت ثلاث سنوات ، فلما
نظروها شدهم حسنها وراحوا يتقارعون لمن تكون ، فاحتالت عليهم بأن
ادّعت أنها ورثت فيما ورثت عن أسلافها وهنا إذا ادّعتن به الإنسان لا يعمل
فيه السلاح ، وقصير السيوف والرماح في جسمه مثل الشمع ، ثم أوقعت
أحدهم بأن مكنته من التجربة ، فتمت حيلتها عليه ، فأخرجت زيتا أدهنت به
ثم مدت عنقها فضرها بسيفه ضربة أطارت رأسها ، فعرف القوم إذاك
مقصدا وأنها اختارت الموت على العار ، فإكان منهم إلا أن تغلوا عن الراهبات
الأخريات وتركوهن وشأنهن ، وخرجوا ديمجدون الله ، ويفيض المقرضى

(١) تصرفنا في الترجمة العربية بما يتفق وما جاء في مسالك الأبصار دون أن نغير إلى
بقية الحادث .

في ذكر هذه القصة دون أن يشير إلى الكلمتين الأخيرتين (١) .

وكانت بعض الأديرة بالغة الثروة ، حتى ليقال إن دخل دير مار سمعان القريب من دمشق قدر بأربعمائة ألف دينار (٢) .

* * *

لم يكن اللهو الباعث الوحيد لزيارة القوم للأديرة ، فقد تداول الناس فيما بينهم أن بدير مياس — الواقع بين دمشق وحمص — شهيداً يرى المرضى بما بهم فجاءوه بالشاعر البطين ، وهو مريض انماساً للعافية ، فأمله أهل الدير وتغافلوا عنه ، فإكان من الشاعر إلا أن بال أمام قبر الشهيد وشاءت الصدقة أن يموت ، فزعم الزاعمون فيما زعموا أن قد حل عليه غضب القديس فأورده مصرعه ، فغضبت العامة لموته وقصدوا الدير يريدون هدمه وهم يصيحون « نصراني يقتل مسلماً ، لا نرضى أو تسلبوا لنا عظام الشاهد حتى نحرقها ، وإذ ذاك عمد بعض النصارى إلى رشوة أمير حمص ليدفع العامة عما هم بسبيله ، فدفعها .

كذلك كانوا يقومون بالسفرات إلى مكان مجاور لدير برصومه القريب من ملطية وكان المسلمون يأتونه بالنذور ، ويذكر ياقوت (٣) الروى قصة تاجر

(١) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٨٥ ؛ خطط المقرئى ، ج ٢ ، ص ٤٩٣ .

(٢) راجع ياقوت : معجم البلدان .

(٣) أوجز المؤلف القصة ، ولا نرى بأساً أن نذكرها في هذه الحاشية ليسهل على القارئ إدراك ما يرى إليه ، ومى أن هذا التاجر قال إنه اجتاز بدير برصوما فاصداً إلى بلاد الروم فلما قرب منه أخبره الناس بفضلته وسكنته ما ينذر له ، وأن الذين ينذرون له قل أن يخالف مطوبهم ، « فألقى الله على لساني أنى قلت : إن هذا القماش الذى ملى مشتراه بخمسة آلاف فإن يئنه بسبعة آلاف دوهم فابرصوما من خالص مالى خمسون درهما ، فدخلت ملطية وبنته بسبعة آلاف درهم ، فمجت ، فلما رجعت سلمت إلى رهبانه خمسين درهما » .

بين المسلمين ، ولنسق دليلين على ذلك أحدهما هو الصرفي صاحب الكرامات معروف الكرخي المتوفى سنة ٢٠٠ هـ فقد خرج من صلب أب نصراني (١) ، وأما الآخر فهو الحسن (٢) بن عبد الله بن المرزبان السيرافي القاضي المجوس الأب ؛ وقد توفي الحسن سنة ٣٦٨ هـ .

على أنه كان لبعض النصارى شهرة غير طيبة ، حتى يقال إن أحد بن علي الرازي كان أقدر من الرهبان ، (٣) .

وعلى أية حال فقد كان النصارى في بعض الأحياء يؤثرون العيش في ظل الحكم الإسلامي على العيش في ظل لإخوانهم المسيحيين ، فقد تمكن Philardus الأرمني [ويسميه ابن الأثير بفردوس] من انتزاع أنطاكية من أيدي المسلمين ثم قتل واجعا إلى القسطنطينية بعد أن استعمل عليها والياً فارسياً اسمه إسماعيل ، فلما تراسى نبأ هودة فيلاردس ، إلى سميع سليمان بن قطلش - الذي قتل قرب القسطنطينية - جهز السفن بعد أن استولى على أنطرسوس وطرسوس وهاجم أنطاكية من ناحية الجبل ، ووجد المعونة في التغلب عليها وانتزاعها من عاملها الفارسي . كما استولى على كنيسة كسيان ، وعلى كل ما بها من المتاع والأواني الذهبية والفضية وودائع أهل البلد وتقدر كلها بمبالغ طائلة ، ثم حوّل الكنيسة إلى مسجد ونادى بالسلام في البلد ، وأمن أهله على أموالهم وأرواحهم ، وكف الترك عن اقتحام بيوت النصارى ونهاهم عن سبي بناتهم حتى ولو قصدوا من وراء ذلك الزواج بهن ، ولم يسمح لهم بنقل شيء ما من أنطاكية ، كما أمرهم

(١) أبو الفداء ، المختصر ، سنة ٢٠٠ هـ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٤ ، ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٣) النجوم ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٢٨ .

ببيع كل ما امتدت إليه أيديهم وأن يقنعوا فيه بالثمن الزهيد ، فسر أهل البلد وسلم له الوالى القلعة ، وفصله سكانها على « فيلاردس » الذى لم يكن له من المسيحية سوى اسمه فقط ، وقد حدث هذا الاستيلاء على أنطاكية سنة ٤٧٧ هـ (١).

* * *

على أنه كان من الأمور التى يعاقب عليها المرء أن ينعت مسلماً باليهودية أو المسيحية أو المجوسية أو عبادة النار (٢).

(١) Bar Hebraeus : Chronicle, p. 257 f.

(٢) المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٩٦ .

الفصل الحادى عشر

الطب والأدب

من المعروف تماماً أن زمرة كبيرة مع الأطباء أيام الخلفاء كانوا يهوداً أو مسيحيين ، وليس من هدف هذا الكتاب أن يورد بالتفصيل تاريخهم وأن يلم بما قاموا به ، فذلك أمر أدخل فى موضوع تاريخ العلوم ، وإنما الذى يعيننا هو صلتهم بحكامهم ، وبما كان بينهم وبين الرعية من العلاقات (١) .

ويذكر أحد المؤرخين أن جمهوراً كبيراً من الناس مات بالسقم زمن معاوية ، ويذهب هذا المؤرخ إلى أكثر من ذلك فيشير إلى أن ابن أثال الطبيب النصراني قد دس السم لعبد الرحمن بن خالد انصياعاً لأمر الخليفة ، ويترك هذا المؤلف قراءه يضعون بأنفسهم خواتيم هذا الأمر ، كذلك يشير المؤرخون إلى أن يزيداً استصحب معه أثناء حجه نصرانيا يعرف بأبى الحكم (٢) .

وقد استدعى خصيب — وهو من أهل البصرة — لمعالجة وإلى البلد ، وهو ابن الخليفة السفاح ، بيد أن المنية عاجلت السقيم ، فحامت الشبهات حول الطبيب ، ومن ثم قبض عليه وزج به فى السجن حيث ظل رهينة حتى مات (٣) .

ويذكرون أن جرجيس بن بختيشوع كان يسكن جند شامور ويعمل فى أحد البيمارستانات التى كان يعدها من أملاكه الخاصة ، ويحكون أن الخليفة المنصور

(١) للتفاصيل الواردة فى هذا القسم مستمدة من طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة ، مالم

ينس على سواء من المراجع .

(٢) الأغاني ، ج ١٥ ، ص ١٣ .

(٣) الأغاني ، ج ١٣ ، ص ٩٥ .

مرض وعجز جميع أطباء بغداد عن إبرائه من علته ، وحينذاك بعث في طلب جرجيس ، فلما صار المطيب في حضرة الخليفة تقدم وحياء ودعى له بلسان طلق فصيح باللغتين العربية والفارسية ، فعجب المنصور منه وأجلسه قدامه وأدناه إليه . واقضت فترة من الزمن لاحظ الخليفة بعدها تدهور صحة جرجيس فمزا الأمر إلى منعه من الشراب الذي اعتاد شربه ، فأمر به فأحضروا له شيئاً من خمر قطربل ، وفي أحد أيام عيد الميلاد كان جرجيس جالساً مع المنصور الذي سأله « أى شيء آكل اليوم ؟ » فأجابه « كل ما تريد » فسأله الخليفة « سمعت أنه ليست لك امرأة » فقال « لى زوجة كبيرة ضعيفة ولا تقدر تنقل إلى من حضرتها » فسكت الخليفة حتى انصرف جرجيس من مجلسه ، ثم أمر سالماً - كبير الخصيان - بانتقاء ثلاث جوار روميات جميلات وحملن إلى الطيب ووصله بثلاثة آلاف دينار ، ففعل سالم ما أمره به الخليفة ، ولم يكن جرجيس يداره حين وصوله ، فلما عاد قال لتلميذه « يا تلميذ الشيطان لم أدخلت هؤلاء منزلى ؟ إمسح ردهن إلى صاحبن » .

ثم نادى النصى وأعاد بصحبته الجوارى للخليفة قائلاً « نحن معشر النصارى لا نتزوج بأكثر من واحدة ، وما دامت المرأة فى الحياة فلا نأخذ غيرها » ، فسر الخليفة من ذلك وأمر أن يرفع كل حجاب بين طيبه وبين حريم القصر ، وأذن له بالدخول على نسائه وجواريه ، وازداد له تعظيلاً وعليه إقبالاً ، وأحبه حبه لنفسه (١) ، ويقال أيضاً عن بختيشوع بن جبرائيل إن الخلفاء كانوا يستأمنونه فى الدخول على جوارهم (٢) ، واستدعى الرشيد « ماسويه » لتطليب

Cf. Bar Hebraeus : Chronicle, p. 125. (١)

(٢) ابن النديم : الفهرست ، ص ٢٩٦ .

أخته ، فأصر الطيب على رؤيتها فأذن له الخليفة ، كما أجاز له جس عرونها ولكن بحضرتة . ولا مشاحة في أنه كان لهؤلاء الرجال في الغالب نفوذ عظيم ، حتى لقد قال الرشيد عن جبرائيل بن بختيشوع « كل من كانت له حاجة إلىّ فليخاطب بها جبريل لأنّي أفعل كل ما يسألني فيه ويطلبه مني » . على أنهم كانوا في بعض الأحيان يسيئون استغلال مراكرهم ومكانتهم ، فقد خلف عيسى بن شهبلا جرجيس بن بختيشوع في خدمة المنصور فبسط يده ضد الأساقفة والمطارنة ، واحتجز أموالهم لنفسه ، حتى لقد كتب إلى أسقف نصيبين سائلا إياه أن يبعث إليه بعض أواني الكنيسة وكانت جليلة القدر غالية الثمن ، وتوعده بالسوء إن تواني عن إجابة طلبه ، وجاء في الكتاب الذي بعثه إليه هذه العبارة « ألسنت تعلم أن أمر الملك يدي ، إن شئت أمرضته وإن شئت عافيته » ، فلما وقف المطران على هذا الكتاب احتال في وضعه في يد الوزير [الربيع] الذي أوصله إلى الخليفة الذي ما كاد يطلع عليه حتى صادر أملاك عيسى وفصله من العمل (١).

وجرت العادة عند مقدم كل طبيب جديد أن يختبر القوم مقدار معرفته بفنه أو يحالوا عليه ببعض الحيل ، من ذلك أنه لما قدم بختيشوع بن جبرائيل بغداد لأول مرة دس إليه الخليفة ماء ثور مدصيا أنه لإحدى نساؤه ، فلم تجز الحيلة على الطبيب .

كذلك ذاعت شهرة جبرائيل بن بختيشوع كطبيب وغادم للرشيد ، وحدث في ذات مرة أن شكك إحدى جوارى الخليفة من نصلب في الذراع ، ولم تجدها نفعا وصفات المطبيين الذين أجهدوا أنفسهم في تهيئة الزيت ودعته وغير ذلك

(١) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء . ج ١ ، ص ١٢٥ ، وبذكر أن اسم أبيه

« شلانة » .

من وسائل العلاج ، فاستدعى الرشيد الحكيم جبرائيل وألقى إليه بالقصة ، فقال له : إن لم يمسخط عليّ أمير المؤمنين فلها عندي حيلة هي أن تخرج الجارية إل هنا بحضرة الجميع حتى أحمل ما أريده ولا تعجل بالسخط عليّ ، فأطاعه الخليفة وبعث فجاء بالجارية ، فلم يكذب جبرائيل يراها حتى جرى إليها وأمسك بذيلها كأنه يريد أن يكشفها ، فانزعجت الفتاة واستحى حتى تفقد جبينها عرقاً ، واسترسلت أعضاؤها وحركت ذراعها المتصلب ، وأمسكت بذيلها تغطي نفسها ، فتركها جبرائيل لساعته وقال للخليفة : لقد برئت يا أمير المؤمنين ! وحركت الفتاة ذراعها بمنة ويسرة فاشتدت الدهشة بالخليفة وبجميع الحاضرين .

وكان بختيشوع يتناول اثني عشر ألف درهم شهرياً ، وقد سجنه المأمون وصاد كل بضاعته نظراً لأن هواه كان مع أخيه الأمين ، ثم ما لبث أن أطلق سراحه وحياه بعطفه ووصله بمال يفوق ما أخذه منه ، كذلك كان الرشيد يجرى على ماسويه ، ألف درهم شهرياً ، ويصله كل سنة بعشرين ألفاً ، أما جبرائيل ابن بختيشوع فكان يتناول عشرة آلاف درهم شهرياً غير الهبات الدائمة ومالديه من الإقطاعات .

والكتاب المسنون كريمة في تقدير فضائل هؤلاء عن علي غير ملتهم حتى ليسمون حنين بن اسحق برأس أطباء عصره ، وهبه الله بن تلياذ بأبو قراط عصره وجالينوس دهره ، ويوجب ابن خلكان من أن رجلاً في ذكائه وعفريته لم يعتنق الإسلام ، وكان معاصره أبو البركات هبة الله اليهودي يسمى « بشمس العصر » .

بل إن المتوكل ذاته لم يستطع الاستغناء عن هؤلاء الأطباء ، فكان حنين

يلبس « الزناد » ، وكان مختبئ شوش بن جبرائيل ينعم بمطف الخليفة إلى درجة أنه كان يضاهى المتوكل في اللباس ، وحسن الحال وكثرة المال وكمال المروءة ومباراته في الطيب والمجواري والمبيد ، وفي ذات يوم بينما كان الطيب جالسا إلى جوار الخليفة مرتديا دراعة ديباج روى إذا بالمتوكل يلاحظ فتقا في ثوب طيبه ، فظل يحادثه ويعبث بذلك الفتق حتى بلغ حده دون أن يتحرك مختبئ شوش وكان الحديث بينه وبين المتوكل عن المجانين ، فسأله الخليفة « بماذا تعلم أن المشوش يحتاج إلى الشد والقيادة ؟ » فأجاب « إذا بلغ في فتق دراعة طيبه إلى حد التيفق شددناه ، فضحك الخليفة حتى استلقى على ظهره ؛ ومع ذلك فقد حسده المتوكل وحقد عليه وصادر أملاكه [سنة ٥٢٤ هـ] ، ويقال إنه جلده مائة وخمسين جلدة وصعد قدميه بالأصفاة وسجنه ، وفي رواية أخرى أنه نفاه إلى البحرين (١) .

وقصة استقباله للمتوكل من أحسن أساليب ألف ليلة وليلة ، ذلك أنه أحضر كل ما بالعاصمة من الخيش ورطبه بالماء ليكون كل مكان يداره يمر به الخليفة نديا ، وكان من عاداته أن يجلس في هربة من الأبنوس ، ويخرج من القصر وبين يديه ألف من الرجال ، ويحضر على هذه الصورة ويمضي الوقت من المساء حتى ينتصف الليل يتمتع بكل ضروب المتعة ، ثم يقوم للصلاة ومن حوله خصيانه السود الذين كان شديد الولع بهم ، وبعد الفراغ من الصلاة يجلس للحديث ، ويظل يقرأ الإنجيل حتى يتنفس الصباح ثم يذهب للقصر ، وقد خرج على أوامر الدين فجمع في بيته بين امرأتين في وقت واحد ، ويقال إنه كان يصرف كل ليلة خمسمائة دينار على الشموع والزيت والبخور .

(١) الطبري : تاريخ الملوك ، ج ٣ ، ص ١٤٣٧ ، ١٤٤٧ .

فلما أخذوا منه كل شيء بيع ما عنده من الخشب والفحم والخز بستة آلاف دينار ، فباعها من اشتراها باثني عشر ألف دينار (١) .

ولما مرض دسلويه ، بعث المعتصم ابنه لزيارته ، ولما مات أمر بأن تحضر جنازته إلى القصر ، وأن يصل عليه بالشموع والبخور جرياً على عادة النصارى ، وامتنع المعتصم - يوم موته - عن أكل الطعام .

واختار المقتدر [أباسعيد] سنان [بن ثابت بن قره] الصابي لاختبار كل من يريد ممارسة الطب ، فلم يعد في قدرة أحد مزاوله هذه المهنة دون تفويض منه ، وفي ذات يوم جاءه شيخ حسن البزة مليحها ، فنهض سنان مرحباً به ، ولما أراد اختباره ومعرفة ما به دفع إليه الشيخ قرطاً سافيه دنانير وقال له : وما أحسن أن أقرأ ولا أكتب ، ولا قرأت شيئاً جملة ، ولي حيال ومعاشي دار دائرة ، وأسألك إلا تقطعه عني ، فضحك سنان ، وأخبره أنه سيأذن له بممارسة الطب على شريطة ألا يداوى مريضاً بما لا يعلم ، وألا يشير بفصد ولا بدواء مسهل إلا لما قرب من الأمراض ، فقال الشيخ : هذا منجبي مذكنت ، فلما كان اليوم التالي وفد على سنان شاب ذكرى حسن البزة مليح الوجه ، فسأله سنان عن تلقى عليه علومه فقال : على أبي الشيخ الذي جامك بالأمس ، فضحك سنان واشترط عليه ما اشترطه على أبيه (٢) .

* * *

أما هبة الله [بن صاعد] بن تلياذ فكان شديد الجذ والوقار ، ولم يؤثر عنه أنه ضحك مع المقتنى غير مرة واحدة فقط ، ذلك أنه حضر مجلسه ، وكانت

Bar Hebraeus ; Chronicle, P. 157. (١)

Bar Hebraeus ; Chronicle, p. 175. (٢)

دار القوادير ، ببغداد مجرة في إقطاعه ، فحلها الوزير [يحيى بن هبيرة] دون
علم الخليفة ، فلما أراد الشيخ الانصراف من حضرة المفتي عجز عن القيام لضعفه
وكبره ، فسأله الخليفة عما به فقال : « كبرت وتكسرت قواديري » ، وكان هذا
مثلاً يحتاج به أهل بغداد لمن عجز وبطل وتقدم به العمر ، فنهض المفتي من
جريان هذه العبارة السوفية على شفق الشيخ الوقور ، فتعجب الأمر وأعاد إليه
دار القوادير [وزاد إقطاعاً آخر] ، ولما مات سنة ٥٦٠ هـ [كان ذهنه بجاله]
وقد خرجت ببغداد كلها تشيعه .

وكان المطبوعون في بعض الأحيان يمانون المكائد في القصر ، من ذلك أن
الطبيب البارع أمين الدولة أبو الكرم صاعد بن توما — من سريان ببغداد —
قتل يوم الخميس ٢٨ جمادى الأولى سنة ٦١٨ هـ ، وقد برع في التضميد ، وكان
ثقة في أعماله ، حكماً باراً خيراً ، عطوفاً على الفقراء حسن الوساطة ، قضى على
يده حاجاتهم ، وكان هذا الطبيب مقرباً من الخليفة الناصر يبجله ويوقره ، ويوكل
إليه معالجة أهل قصره وحره ، وفي أخريات أيام الناصر ضعفت هيئته وكل
بصره وأدركه سهو في أكثر أوقاته ، وعجز عن النظر في القصص والإنهاءات التي
يبحث بها إلى وزيره ، فاستحضر صاعد امرأة ببغداد تدعى « ست نسيم » لا يفرق
خطها عن خط الناصر شيئاً واستصحبها إلى القصر وأفضولها بالخبر ، فكان الخليفة
إذا رغب في الكتابة كتبت ما يمليه عليها ، كل ذلك والوزير [القمي] يظن أن
هذه الكتب بخط الناصر الذي أخفى عنه ذهاب بصره ، وظل الأمر مكتوماً
فترة من الزمن حتى اتفق معها أحد الغلمان واسمه « تاج الدين رشيق » ، على أن
يكتب ما يريد أن حين يملئها الخليفة ، فأطاعته ، وبذلك كانت أوامرها نافذة .

وفي ذات يوم كتب الوزير مؤيد الدين رسالة إلى الخليفة وجاءه رد فيه

اختلال بيتن ، فأنكر [القمى] صدور هذا من الخليفة الناصر ، وشرح يتفصى الأمر سراً من أمين الدولة الذى أفضى إليه نبأ ذهاب بصر الخليفة وبخبره ست نسيم ، وقصة الخصى رشيق وعلاقته بها ، وخبر الرسائل التى يكتبانها وفق أهوائهما دون علم الخليفة ، فتوقف الوزير عن العمل بأكثر الأمور الواردة عليه ، فحقت المرأة والخصى على أمين الدولة لإفشائه السر لأنه كان الشخص الوحيد الذى يقابل الوزير الذى وقف على السر المكتوم ، فاستأجرت المرأة والخصى أخوين هما ولداً فى الدولة اللذان تربصا للطبيب ذات ليلة فى بعض الطريق وهو يغادر القصر إلى داره ووثبا عليه وطمعاه بالخناجر ، فلما رأهما صاح به خذوهما ، إنهما ولدا فى الدولة ، فعاد الشريران إليه وأجهزا عليه ، كما جرحا الخادم الذى يصاحبه ويحمل أمامه المصباح ، فضجت المدينة والقصر ، وحمل أمين الدولة إلى بيته جثة هامة ودفن به ، وبعد تسعة أشهر من دفنه نقلوه إلى كنيسة مارتوماس ، ودفنوه مع أبويه وألقى القبض على قاتليه المجرمين ليلة مصرعه ، وشق بطناهما ، وصلبا على باب المذبح [المولى لباب الغلة] حيث قتلاه (١) .

* * *

لم يقتصر أمر الرحلات على المسلمين وحدهم ، ذلك أن يعقوب بن صفلان المقدسى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ ، كان طبيب الملك العادل الأيوبي وقد أخذ إلى دمشق حيث ادققت حاله عنده ، وفى أخريات أيامه أدركه النقرس ، ووجع المفاصل حتى قيل إن الملك العادل كان إذا احتاجه استدعاه إليه بمحفة يحملها الرجال (٢) .

(١) Bar Hebraeus; Chronicle, p. 449 f.

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٤٤٣ .

وفي حوالى سنة ٥٧٠ هـ [١١٧٤ م] هاجر من الغرب اثنان من اليهود هما يهودا وابنه صمويل الذى ألقى عصا التسيار في أذربيجان ، وأصبح طبيب آل بهلوان وحكيم أمراء دولتهم وما لبث أن أسلم (١). أما يوسف بن يحيى بن اسحق الفاسى فقد فر من وطنه حينما شرع عبد المؤمن في اضطهاد اليهود والنصارى ولزمهم بالإسلام أو الجلاء عن بلاد المغرب ، فرحل ابن يحيى إلى مصر ثم غادرها إلى حلب ومالط أن مضى عنها إلى العراق متاجراً ، ثم سافر إلى الهند ، ولما عاد ازدادت خبرته بالطلب بزيادة عظمى وكان صديقاً حميماً للفطى صاحب تاريخ الحكماء ، وقد مات يوسف بن يحيى على يهوديته سنة ٦٢٣ (٢) هـ .

أما يوحنا بن ماسويه فقد خدم الخلفاء منذ الرشيد إلى المتوكل ، وكان لا يقيب قط عن طعامهم ، وكانوا هم لا يتناولون شيئاً من أطعمتهم إلا بحضوره ومن ثم لم تكن هناك أدنى كلفة بينه وبين المتوكل ، فكان الخليفة يداعبه في وفق ولين ، وكانت في يوحنا دعاية شديدة ، لا يتورع عن تناول الدين في نكاته التي دونها الكتاب المسلمون ، فقد ذكروا أن قسيساً جاءه يشكو إليه فساد معدته ولم تجده نفعاً شتى ضروب الدواء التي وصفها له ، فقال له يوحنا : إن أودت أن قبرا فاسم ، فإن الإسلام يصلح المعدة ، وحدث أنه لما أسلم عيسى بن إبراهيم ابن نوح كاتب الفتح بن غاتان أن جاء يوحنا من القصر إلى داره حيث ألقى جماعة من الرهبان فقال لهم : أخرجوا من بيتي يا أبناء الخطيئة ، وأسلموا فقد أسلم المسيح الساعة .

وعلى الرغم من ثراء هؤلاء الرجال ونفوذهم الواسع الذي يتمتعون به إلا

(١) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٣٧٧ .

(٢) الفطى : تاريخ الحكماء ، ص ٣٩٢ .

أن المسلمين كانوا يشعرون أنهم دونهم مرتبة وأقل مكانة ، ويتضح لنا هذا بأجلى بيان من القصة التالية وهى أن الوزير [على بن عيسى بن الجراح] وقّع إلى سنان بن ثابت توقيعا بإرسال جماعة من الأطباء وخزاة من الأدوية والشراب تجوب نواحي السواد من أرض العراق ، فوجد الحكماء أن جمهرة سكان دسرداء و د نهر ملك ، من اليهود فكاتبوا يتساءلون عما إذا كان يؤذن لهم بالمقام فيهم وعلاجهم أو الانصراف عنهم إلى حيث يوجد المسلمون ، ومع معرفة سنان بأن الرسم في البيمارستانات قد جرى للسلم والذي إلا أنه بعث يسأل عما يفعل ، فكاتب إليه على بن عيسى و فهمت ما كتبته ، وليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب . ولكن الذى يجب تقديمه والعمل به هو معالجة الناس قبل البهائم ، والمسلمين قبل أهل الذمة ، فإذا فضل عن المسلمين ما لا يحتاجون إليه صرف في الطبقة التى بعدهم (١) .

ونشير هنا إلى أن يحيى بن جبرائيل حمراء الدير الذى دُفن فيه أبوه (٢) [وهو المعروف بدير مارجرجس بالمذائن] .

وكانت المنازعات تحدث بين الأطباء فى بعض الأحيان ، من ذلك أن جرجيس السمسى بالفيلسوف كما يقال للغراب أبو البياض ، كتب أحيانا عن سلامة بن رحمون اليهودى يقول فيها (٣) .

إن أبا الخير على جهله يخف فى كفته الفاضل

(١) القفطى : تاريخ الحكماء ، ص ١٩٤ .

(٢) القفطى : تاريخ الحكماء ، ص ١٤٢ .

(٣) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٣٤٨ .

عليه المسكين من شؤمه في بحر هطك ماله ساحل
ثلاثة تدخل في دفعة : طلعت ، والنعش ، والفاسل

* * *

ظلت علاقات العرب برعاياهم في ميدان الآداب والفنون علاقات طيبة قائمة على المودة خلال القرنين الأول والثاني للهجرة ، بل إن كثيراً من هذه المودة استمر بعد هذه الفترة ، ولقد أشرنا آنفاً إلى أن الحكومة اصطنعت مهندسين وعمالا من غير المسلمين ، ونضيف هنا إلى ما سبق أن « قصير عمره » — وهو مسكن صيد أحد الأمراء الأمويين — قد نهض بزيئته نقاشون لا يعرفون العربية .

لم يكن للدين دخل في معاملة الشعراء والمغنيين ، من ذلك أن حنينا المغني المسيحي الحيرى كان من أقرب أصدقاء بشر بن مروان ، ويخصه كتاب الأغاني بست صفحات من صفحاته (١) ، كما أن « برصوما الزامر » طالما عزف أمام هرون الرشيد ، والأرجح أنه مسيحي الملة بدليل تلقيبه بالقبطي ولأن اسمه اسم آرامي (٢) . وكان عثمان بن عفان يعطف على أبي زيد الشاعر النصراني (٣) . كما لحن ابن مشج أبو عثمان سعيد أبياتا للشاعر أبي ذناد اليهودي (٤) .

وكثيراً ما يرد في الأدب العربي ذكر نصراني نبه صيته بين المسلمين وأغنى به الشاعر الأخطل . وكان واحداً من اصطفاهم الخليفة يزيد بن معاوية لمنادمته

(١) الأغاني ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٢) الأغاني ، ج ٦ ، ص ٧٢ .

(٣) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٢٤ .

(٤) الأغاني ، ج ١٩ ، ص ١٠٢ .

في لهوه وهم سرجون وقاسم بن طويل العبادي ^(١) ، ويقدر الشعراء حكم
الآخطل على الشعر ، رغم اتهامه ذات مرة بقبوله دنا من الخمر على سبيل
الرشوة ^(٢) ، وحدث حينما ذهب إلى الكوفة أن زاره الشعبي الاستنجح إلى قريضه
ودعاه لتناول الغذاء والشراب معه ^(٣) وهو القائل : إن العالم بالشعر لا يبالي
إذا مر به البيت المجيد : أمسلم قاله أم نصراني .

وهذا قول يبلغ جادة الصواب رغم قول حماد الرواية ^(٤) : لا تسألوني عن
رجل قد حجب شعره إلى النصرانية .

وقد ذكر الخليفة هرون أن أعظم وأجل بيت في المديح والفخر بخليفة
هو بيت الآخطل الذي يقول فيه ^(٥) .

شمس العداوة حتى يستقاد لهم وأعظم الناس أحلاماً إذا قدروا

ويقال إن معاوية (وفي رواية أخرى ابنه يزيد) لم يكن ليتورع عن حمل
الآخطل على هجو أهل المدينة الذين كانوا كارهين له غاضبين عليه ، فأقدم الآخطل
على ما أمر به بينما أحجم غيره من الشعراء عن مهاجمتهم والنيل منهم ، يحملهم على
ذلك شعور ديني يمنهم من هجو قوم آروا النبي ونصروه ^(٦) ، ولولا هذه الحرية
التي كان يتمتع بها لقتل .

(١) الأغاني ، ج ٦ ، ص ١٢٨ ، ج ١٦ ، ص ٧٦ .

(٢) الأغاني ، ج ٧ ، ص ٤٠ .

(٣) الأغاني ، ج ٨ ، ص ٨١ .

(٤) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٦٥ ، ١٧٢ .

(٥) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٤ .

(٦) الأغاني ، ج ١٣ ، ص ١٤٧ .

ولقد أسمع جرير عبد الملك بعضا من قصيدة له في مدح الحجاج (١) ، فلما فرغ من إنشائها طلب الخليفة من الأخطل أن ينشئ واحدة على غرارها في مدح أمير المؤمنين ، فوقف الأخطل وأنشد قصيدة أروع من قصيدة جرير وأبعد منها في الفخار ، فقال الخليفة : أنت شاعرنا ومادحتنا : اركبه ، غير أن جريراً قال : يا أمير المؤمنين إن النصراني الكافر لا يعلو ولا يظهر على المسلم ولا يركبه ، فأمن أهل المجلس على كلام جرير ، وإذا ذاك أمر الخليفة الأخطل بالامتناع ، فامتنع (٢) .

وإن نفس الشعور بتفوق الإسلام ليتضح في جواب جرير على سؤاله : أيها أشعر هو أم الأخطل فقال (٣) : إني أعنت عليه بتولية من سنه ، وكفر من دينه ، وما رأيته في موضع قط إلا خشيت أن يبتلعني .

ويشير أحد الكتاب إلى أن ربيعة وقفت إلى جانب الأخطل وتعصبت له وأيدته في دعوته لأن كلاما من منافسيه الفرزدق وجرير من مضر (٤) ، وربما كانت الغيرة الدينية تكن وراء هذه المسألة وهي محاولة التقليل من شأن المسيحي بالقول بأن شهرته راجعة إلى الكبرياء القبلي وليس إلى الموهبة الشعرية ، ويكاد شعره لا يختلف في تكوينه عن بقية شعراء المسلمين باستثناء بعض أبيات قلائل منسوبة إليها فيما بعد .

* * *

(١) وهي التي يقول فيها :

وقد صبرت نفسي يا ابن عقل
ولو لم يرض ربك لم ينزل
إذا سر الخليفة نار حرب

(٢) الأمل ، ج ٣ ، ص ٤٣ .

(٣) الرزائي : الموضح ، ص ١٣٥ .

(٤) الرزائي : الموضح ، ص ١٣٨ .

محافظة فكيف ترى الثواب
مع النصر الثلاثة الفضاب
رأى الحجاج أنفها شهابا

ويقول عهد عمر إنه لا يجوز للذمين حفظ القرآن كما لا يجوز لهم أن يعلموه أبناءهم ، وقد نهى المتوكل سنة ٢٣٥ هـ المسلمين عن تعليم النصارى (١) ، وربما كان هناك شيء من الواجهة ضد تعليم القرآن لغير المسلمين ، ذلك أن جماعة من الذمين سألت أبا عثمان المازني أن يطالع لهم كتاب سيبويه لقاء مائة دينار ، فرفض أبو عثمان العرض (٢) رغم مرتبته وإملاقه ، فلما مضى أحد اصداقائه لمجادلته احتج أبو عثمان عليه قائلا : إن في كتاب سيبويه ثلاثمائة حديث وكثيراً من الآيات القرآنية ، فكرهت أن أقرأ القرآن للذمة (٣) .

وحدث بعد فترة قصيرة أن دعى للشول بحضرة الخليفة الواثق بالله لشرح بعض قواعد اللغة ، فامتلل للأمر وقده الخليفة ألف دينار ، فعلق على ذلك بقوله : وهبت الله مائة فعوضني عنها ألفاً ، ولستأجد في هذه القصة ما يدل على أن الشرع حرم على الذمين تعلم القرآن أو نهى عنه ، وإنما المنع لا يعدو أن يكون راجعاً إلى التقدير الشخصي .

والواقع أن ماسنه المتوكل ظل غير معمول به ، فقد درس كثير من الذمين على أيدي مدرسين وفقهاء مسلمين (٤) ، من ذلك أن حنين بن اسحق درس على يد الخليل بن أحمد وسيبويه حتى أصبح حجة في العربية (٥) ، وتلميذ يحيى بن عدي بن حميد - أفقه رجال عصره في المنطق - على يد الفارابي (٦) ، ودرس ثابت بن قرة على محمد بن موسى الذي قدّمه إلى المعتضد (٧) ، وتلقى بن جزلة

(١) الفريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ .

(٢) السيوطي : بنية الوعاة ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٣) الأغانى ، ج ٨ ، ص ١٣٦ في الحاشية .

(٤) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ١٨٥ ، ١٨٩ .

(٥) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٩٦ .

(٦) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٦٥ .

علومه على يد علي بن الوليد من رجال المعتزلة ، وكان حسن الخط متمكناً من
الآداب ، وتدل مؤلفاته وكتبه على عمق تفكيره وقوة معرفته ، وما لبث أن
أسلم (١) [وعرف ببجي بن عيسى بن علي بن جزلة] ومات سنة ٤٩٣ هـ . ولا
يفوتنا أن نشير هنا إلى أن روح التسامح هذه كانت توجد أحياناً بين المسيحيين ،
فقد تلقى متى بن يونس المنطقي النسطوري علومه على يد أساتذة من السريان (٢).

على أنه يمكن اتخاذ إبراهيم بن هلال مثلاً لما قد يصير إليه الذمي من بلوغ
أرفع المناصب في الدولة ، فقد تقلد إبراهيم الأعمال الجليلة فامتدحه الشعراء ،
وعرض عليه [عز الدولة] بختيار [بن معز الدولة] البويهي أن يوليه الوزارة
إن أسلم فامتنع ، وكان إبراهيم بن هلال الصابي حسن العشرة مع المسلمين ، عفيفاً
في مذهبه ، وكانت بينه وبين صاحب إسماعيل بن عبيد الله والثريف الرضي
مراسلات ومواصلات ومتاحفات وغم اختلاف الملل وتباين النحل ، وإنما
كان ينظمهم سلك الآداب ، مع تبعد الدين والنسب ، فكان الآداب وشيخة قربي
غير منكورة . وكان إبراهيم حافظاً للقرآن حفظاً يدور على طرف لسانه ، واعتاد
أن يروي قصة موت أبيه هلال بقوله : جاءني أبو محمد المهلبى معزياً به ، فن حين
عرفت خبره في تقديمه مشرعة دارى الشاطية بادرت لتقيه ، واستعفيت من
الصعود ، فامتنع من الإجابة إلى ذلك وصعد وجلس ساعة يخاطبني فيها بكل
ما يقوى النفس ويشرح الصدر ، ويصف والدي ويقرظه لي بقوله : ما مات من
كنت له خلفاً ، ولا فقد من كنت عنه عوضاً ، ، ولما مات إبراهيم بن

(١) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ٢٥٥ ؛ ابن خلكان : وفيات
الأعيان ، ج ٣ ، ص ٢٥٦ .

(٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٢٨٥ .

هلال الصابي رثاء الشريف الرضى في شعره (١) ، وأتق البعض أن يرثي شريف صابئاً فذاع الرضى عن نفسه بقوله إنه يبكي الفضل فيه (٢) ، ويقال إن رسائل

(١) من قوله في رثائه قصيدته الدالية :

أرأيت من حلوا على الأهواء	أرأيت كيف خبا ضياء النادى
جبل هوى ، لو خر في البحر اغتدى	من وقع متسابع الإزباد
ما كنت أعلم قبل حطك في الترى	أن الترى يصلو على الأطواد
بعدا ليومك في الزمان فانه	أقضى الميول وقت في الأعضاء

(٢) كان الوفاء من الشريف أمرا غير منكور ، وصداقته لإبراهيم بن هلال فوق كل شبهة ، وليس أدل على محبته الخاصة للصابي أن مرور الأهوام على موته لم يبدل مكانته في نفس الشريف فيقول له وقد مر بقره :

لا بد لقصرنا أئت يترايلوا	يوما بشدر قلى وغدر فراق
أضى وتطفئ لىك نوازع	بتنفس كتنفس العشاق
وأخود عن عيني الدموع ولو خلت	لجرت عليك بوابل غداق

ولعل من أروع مرثي الشريف لصديقه هلال الصابي مرثيته الياثية التي أنشدتها - هي الأخرى - وقد مر بعد سنوات على قبره ، فاستغفره فقال :

أعلم قبر بالجنة- أتما	أقنا به تنمى الندى والمعاليا
مرنا به فاستغفرنا رسومه	كما استغفر الروض الظباء الجوازا
وما لاح ذاك القرب حتى تحلبت	من الدمع أوشال ملآن الأماقيا
فزنا إليه عن ظهور جسادنا	نكفكف بالأيدى الدموع الجواديا
ولما تجاهشنا البكاء ولم نطق	عن الوجد إقلاما عذرنا البواكيا
أقول لركب راحين ترجوا	أريكم به فرعا من المجد ذوايا

• • •

ألا أيها القبر الذى ضم لحده	قضيا على هام التواب ماضيا
هل ابن هلال منذ أودى كمدنا	هلالا على ضوء المطالع باليا ؟

• • •

خلا بعدك الوادى الذى كنت أنه	وأصبح تمسروه التواب باديا
رضيت بحكم الدهر فيك ضرورة	ومن ذا الذى يندو بما ساء راضيا
وطاوعت من رام انزعاك من يدى	ولو أجد الأعوان أصبحت عاصيا =

الصابي الرسمية وإخوانياته من أحسن ما كتب في زمانه ، ويترجم له ياقوت في أربع وثلاثين صفحة من معجمه (١) .

وفي سنة ٣٨٥ هـ مات بشر بن هرون النصراني الكاتب وكان شاعراً هجاء خبيث اللسان ، ومصح ما كان هناك من الكراهية ضد النصارى وغيرهم إلا أن هذه الكراهية لم تكن قوية ولا عامة (٢) ، بدليل ما نراه من أن واحداً من المؤرخين يرى أنه من المجدير أن يسجل خبر موت رجل مثل هذا ليس بالخطير ولا الذي يعتد به .

أما رواية ابن رشيح عن الأخطل فتختلف اختلافاً كلياً في الروح عما جاء في كتاب الأغاني ، وهي توضح كيف أن الدين تحول إلى تعصب .

كان الأخطل من شعراء العصر الثاني البارزين ، وقد مكنته مقدرته الشعرية من أن يرقى فيلزام عبد الملك بن مروان الذي أركبه ظهر جرير وهو المسلم التقى ، ويقال إن الداعي له على ذلك الأمر ما كان بين الشاعرين في حضرته من المنافسة الشعرية ، أما الشاعر — عليه لعنة الله — فلم يتورع عن المجاهرة بالنيل من الإسلام والتحقير من شأو المسلمين فقال :

ولست بصائم رمضان طوعاً ولست بآكل لحم الأضاحي

وطابت حكيماً بمر الخطب جانبي فألفى على ظهري وجع زمامي
رثيتك كي أسلوك فازددت لوعة لأن المرائي لا نخذ الموازي
وأعلم أن ليس البكاء بنافع عليك ولكني أمتي الأمانيا

(١) ياقوت : معجم الأدباء ، ج ١ ، ص ٣٢٤ ؛ أبو الحسن ، النجوم ، ج ٢ ، ق ٢ ،

ص ٥٤ .

(٢) أبو الحسن : النجوم ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٥٩ ؛ وفي طبعة دار الكتب المصرية ،

ج ٤ ، ص ١٧٣ .

ولست بزاجرٍ عنا بكوراً إل بطحاء مكة للنجاح
ولست منادياً أبداً بليلى كمثل العير : حى على الفلاح
ولكنى سأشربها شمولاً وأسجد قبل منبلج الصباح

ويقول ابن رشيق (١) القيروانى فى كتابه الممددة ، إن هذه غاية عظيمة ومنزلة قريبة ، حملت من المساحة فى الدين على مثل ما تسع ، والملوك ملوك بزعمهم . . . وهجا الأنصار ، ولولا شعره لقتل دون أقل من ذلك . وقد رد عليه جرير أقبح رد ، وتساؤل مالا يجوز مع مثله علوى فضلاً عن نصرانى ، عبارات ابن رشيق هذه تدل على روح جديدة كل الجدة ، لما فيها من قسوة فى القول لم تظهر من قبل ، كما أن الكبرياء الدينى جعله منتفخ الأوداج ، ولم يحمله على اصطناع المرح فى كتابته ، وإلا لراى تفاهة تسمية هذه العبارات البريئة هجوماً على الاسلام ، فإن دل هذا على شيء فإنما يدل على العزلة الفكرية التى ابتلى بها الاسلام ، كما أنها ظاهرة تدل على أن الناحية الفكرية كانت آخذة فى التدهور .

كانت الترجمة الخطوة الأولى فى قيام الفلسفة والعلوم الإسلامية ويلاحظ أن أغلب نقلة الكتب اليونانية والسريانية إلى العربية كانوا من النصارى ، ومن أقدمهم د ستيفان الكبير ، الذى استجاب لخالد حفيد معاوية (٢) فرجم ما ترجم من الكتب المعروفة ، كما اصطفى المنصور والمأمون — على وجه الخصوص — جماعة اقطعت للترجمة دون سواها من الأعمال ، ويقال إن أبناء موسى الثلاثة — وكانوا من مشجعى الحركة العلمية — كانوا يدفعون خمسمائة دينار شهرياً للكتب المترجمة (٣) .

(١) ابن رشيق : الممددة ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

(٢) الفهرست ، ص ٢٤٤ .

(٣) الفهرست ، ص ٢٤٣ .

وقد يكون من العسير أن نبالغ في تقدير أهمية بعض الأشخاص أمثال حنين ابن اسحق وثابت بن قرّة ، بيد أن عملهم لم يكن أدبياً ، إذ استهان بهم فقهاء اللغة ونحويها ، وقد أورد ياقوت نقاشاً بين أبي سعيد الحسن بن علي السيرافي وبين متى بن يونس ، وفيه يتكلم عن رجال وترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها ضعفاء ناقصون وجعلوا تلك الترجمة صناعة (١) . وتفصح المحاوره بأكملها عن اعتقاد العربي بتفرد لغته بالروعة دون سائر اللغات ، إلا أن ذلك لم يحل بين كتاب السير والمؤرخين وبين الترجمة لهم ، وحفظهم أسماء هؤلاء الرجال على الرغم مما قد يرمون به من نقص في اللغة العربية .

وحينما تنازع المختار المعروف بابن بطلان (+ ٤٥٥ = ١٠٦٣ م) مع ابن رضوان كتب رسالة في التهجيم عليه مشيراً فيها إلى جهله بما يدعيه من علم الأوائل (٢) ، وعلى أية حال فإن هذه القصة ترينا أنه لم يكن ممث حائل يحول بين تهجم أحد من النصارى على أحد من المسلمين ، وجعل الاثنين في مرتبة واحدة : وقد رأى ابن خلكان أن شعربة الله بن تليذ من الشعر الذي يستحق أن يقتبس منه رغم شدة ياقوت في نقده ، هذا على الرغم من أن شعربة الله لا يرقى إلى مرتبة نشره في الصنعة ، وعدّ المقرئ كلا من اسماعيل اليهودى وابنته كسمونه من الشعراء الجديرين بالإشارة (٣) . كذلك نرى في إسبانيا أن المنصور — المعنى اليهودى — قد ناب عن الخليفة في استقبال زرياب المعنى الفارسي (٤) .

-
- (١) ياقوت : معجم الأديباء ، ج ٣ ، ص ١١٧ .
 - (٢) ابن العبري : مختصر تاريخ الدول ، ص ٣٣١ .
 - (٣) المقرئ : فتح الطيب ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ .
 - (٤) المقرئ : فتح الطيب ، ج ٢ ، ص ٨٥ .

وعلى الرغم من أن الكتّاب المسلمين قلما ينعنون بالاهتمام بما لا يمت إلى الإسلام ، إلا أن هناك ما يدل على خروجهم على هذه القاعدة ، وينفرد كتاب البيروني عن الهند - دون سائر الكتب في هذا المضمار ، إذ يعالج فيه البلاد والسكان وعاداتهم ودياناتهم وفلسفتهم ، كما كان ابن حزم الأندلسي (+ ٥٠٦ هـ = ١٠٦٤ م) ملأ بالإنجيل واللاهوت المسيحي إلما ما تأما ، وعرف ابن خلدون شيئا غير قليل عن الإنجيل وعن التنظيمات الكنسية ، واستعان بهذه المعلومات في مقدمته لدراسة التاريخ ، كما كان التقويم أحد المواضيع التي استرعت الانتباه ، فترى الدقة التامة في معالجة البيروني للنظم المختلفة لتوقيت الزمن في كتابه وقانون مسعودي ، وكان القلقشندى يرى ضرورة معرفة الكاتب بأعياد الازمين الدينية ، بل لقد كان هو ذاته ملأ غاية الإلما بالأعياد والقصص المتعلقة بها وبالعوادات المرحية فيها ، من ذلك مثلاً أنه يعرف البحث عن بيت الخيرة قبل عيد الفصح ، وهو يأذن لنفسه - في معرض الحديث عن أمثال هذه الأمور - أن يكون متقبا قنيا ، ونرى المقرئ أكثر تفصيلا في صدد كلامه عن أعياد النصارى واليهود ، فيصف الفرق المختلفة ، ويذكر ثبنا بأسماء بطاركة الإسكندرية كجزء حيوى هام من تاريخ مصر ، ويأتى بنبذة عن تاريخ المسيحية واليهودية ، أما القزوينى فيصف التقاويم في كتابه وعجائب المخلوقات ، كما نرى لذة المسعودى الذاتية تذهب إلى ما وراء حدود الإسلام فيورد في كتابه التنبيه والإشراف ، قصة الترجمة السبعينية للتوراة ، ويلخص تاريخ القسطنطينية مع تعداد المجامع الكنسية ، ويورد تفصيلا دقيقا رائعا عن فرق الهرطقة والمذاهب المختلفة وعن تضارب الفقه المسيحي والفقه المسيحيين .

ولقد كتب المسيحيون الأوائل كتبهم بالسريانية أو القبطية غير قاصدين أن يشاركهم المسلمون في الاطلاع عليها ، فخرج ساويرس بن المقفع الأشمونى

على الأسلوب الأدبي إذ كتب بالعربية الدارجة التي يتكلمها المصريون في ذمته ، وبذلك أرضى كبرياء الأدباء المحدثين . وقد عمل النصارى على حفظ كيلتهم مستقلاً باستعمالهم الرسم السرياني والقبطي في كتابة مؤلفاتهم العربية ، ثم أخذ المسيحيون واليهود في الكتابة بالعربية إلا أن مؤلفاتهم كانت إلى حد بعيد بعيدة عن الأسلوب الأدبي ، وترجم ، سديه ، القانون إلى العربية فلم يكثر به أحد من المسلمين ، ولا بد من أن المقرئ قد اعتمد على كتب وضعها النديمون ، بيد أنه كان أحرم من أن ينص على أسماء أصحابها ؛ وكانت للسعودى معرفة بكتب النصارى ، فراه يثنى على كتاب ، قيس الماروني ، [في التاريخ الذى انتهى فيه إلى خلافة المكتفى] وكتاب أثناسيوس [الراهب المصرى] الإسكندري ، كما يمتدح كتاباً لأبي زكريا الكسرى ، وآخر من تأليف أحد السريان واسمه أبو زكريا أيضاً (١) ، وهذا أمر غير مألوف ، إذ جرى العرف والعادة على تجاهل الكتاب المسيحيين ، على أن كلا من الحكيم وابن العبري يحظى بشهرة فائقة في الغرب أكثر منها في الشرق .

وإن كتاب الدين والدولة لعل الطبرى الذى اقتبس فيه كثيراً من الإنجيل ليعتبر نسيج وحده ، لأنه دفاع عن الإسلام من نسيج رجل جبّ المسيحية واعتنقه ، ومع ذلك فمن العسير أن نتصور أنه من الشهرة بمكان إلا عند أولئك الذين يعرفون شيئاً عن الإنجيل .

وهناك كتاب فريد في بابہ وضعه الكندى ، قبل سنة ٣٠٠ هـ بقليل ، ومنها يكن من أمر المؤلف فإنه يكتب بحرية عظيمة ويوغل في نقده للإسلام إذ يندد بفكرة الجهاد ، ويسخر من تقاليد الحج في مقارنته لإياها بالشعائر

الهندية ، وهو ينتقد أمهات المؤمنين ، ولعل أبرز ما فيه اقتباسه خطبة للخليفة
يهاجم فيها مداهنة المناقذين في المسائل الدينية .

ولقاضي حوران رسالة عن ديانة الصابئة ترجمت ترجمة دقيقة إلى العربية بأمر
علي بن عيسى (١) ، ويقال إن الأصمغين بن عبد العزيز قرأ الكتب المسيحية بمساعدة
أحد الشمامسة ليعرف عما إذا كانت تحوى طعننا في الرسول أم لا (٢) .

وكثيراً ما حوت كتابات المؤلفين - لاسيما الجغرافيين - حقائق عجيبة عن
الذميين ، ويوجد [في قرية مبرون من قرى] صفد مغارة تتجمع فيها المياه مرة
في كل سنة ، فيجتمع اليهود يومئذ وينزحون الماء إلى الأماكن القاصية والبلاد
البعيدة ؛ ويؤمن البعض أنه إذا اجتمع حشد كثيف من الناس في كنيسة معينة
من كنائس الناصرة ، وعملوا سماعاً ، تفصّد أحد أعمدتها بالعرق حتى يلبح هذا
العرق (٣) . وتوجد في مصر كنيسة للروم [في قرية يقال لها بدرسانة العرا]
ينزل الناس إليها عشرين درجة حيث يوجد سرير ، وتحت السرير رجل ميت
مشدود في قطع ، وفوق السرير وعاء كبير من المرمر ، في جوفه باطية زجاج ،
في جوفها قتيلة نحاس مجوفة ، فبأنق قنديل الكنيسة ويضع قتيلة كتان في جوف
القتيلة النحاسية ، ويصب عليها الزيت ويشعلها ، وسرعان ما تمتلئ الباطية
الزجاجية بالزيت حتى يفيض وينصب في الجرة الرخامية ، فيمدد قيسم الكنيسة إلى
أخذ هذا الزيت الذي يظل يسيل على الدوام ، ويسرج به قناديل الكنيسة ويبيع
الفائض منه لينفق على نفسه وعلى من معه من خدم الكنيسة ، وقد اختبر

(١) ابن النديم : الفهرست ، ص ٣٢٢ .

(٢) ساويرس : سير البطارقة ، ص ١٣٤ .

(٣) الفلقسندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٧٥ .

أحمد - بمن يوثق بهم - هذا الأمر وتحقق من ذلك بنفسه ، وذكر أنه إذا أخرج الميت من تحت السربر انطفأت النار ولم يفيض الزيت (١) .

* * *

لقد حوِّظ على عهد عمر من ناحية واحدة ، تلك هي أنه حرم على النصارى أن يضيفوا إلى أسمائهم كلمة « الدين » ، وسمح لهم بأسماء غيرها كأمين الدولة .

ومهما يكن الأمر فثم رجل مسلم لم يستنكف أن يستعمل الأفكار السياسية في معرض الهجوم السياسى إذ قال : (٢)

تنصر فالتنصر دين حق عليه زماننا هذا يدل
وقل بثلاثة عزوا وجلوا وعطل ما سوام فهو مطل
فيعقوب الوزير أب وهذا العزيز ابن ، وروح القدس فضل

(١) ابن رسته : الأملان النفيسة ، ص ٨١ .

(٢) ابن الأثير ، سنة ٣٨٦ هـ .

الفصل الثاني عشر

الأسس الدينية

من المتفق عليه تاريخياً أنه ورد في الحديث النبوي ، لا يجتمع دينان في بلاد العرب ، مما حمل عمر بن الخطاب على طرد جميع اليهود والنصارى من شبه الجزيرة العربية ، باهتبارها دار الإسلام دون سواء من الأديان ، وطبيعى أن هذا التصرف منه مبالغة في تنفيذ حرفية الحديث ، هل أن ذلك لم يؤد قط إلى إخراج الذميين من بلاد اليمن ، بدليل ما يورده الهمداني من الإشارة إلى وجود ماتى يهودى في إحدى بلدان غربى شبه الجزيرة (١) . أما الحجاز فقد خلت من الذميين نتيجة إخراجهم منها ، رغم أن هذا كان مناقضاً لخطة الرسول وآراء بعض كبار الفقهاء من أصحاب المذاهب ، ولم ينفذ على الدوام .

نزل أهل الذمة في حياة النبي المدينة ومكة وخيبر واليمن ونجران ، بل إن هناك نصرانياً اسمه « موهب » كان يسكن مكة ذاتها (٢) ، ولما جاء عمر حرّم دخول المدينة على الأسرى الذكور البالغين من غير المسلمين ، ولم يستثن من هذا التحريم سوى أبى لؤلؤة ، استجابة لطلب المغيرة بن شعبه ، فقد كان أبو لؤلؤة صانعاً ماهراً (٣) . وتدل الظواهر على تردد التبطين على المدينة المنورة بين آن وآخر ، بدليل الأمر القاضى بأخذ نصف العشر من يتاجر منهم مع المدينة (٤) . وليس هناك من شك في أن الشاعر النصراني أبا زيد كان يتردد

(١) الهمداني : سفة جزيرة العرب ، ص ١٥٢ ؛ الثاقفى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٠ .

(٢) الصولى : أدب الكتاب ، ص ٢١٤ ؛ الثاقفى : الأم ، ج ٤ ، ص ١٠١ .

(٣) ابن سعد : كتاب الطبقات الكبير ، ج ٣ ، ص ٢٥٠ .

(٤) الثاقفى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٢٥ ؛ الفريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٢١ .

على يثرب لأن عثمان [بن عفان] كان يدنيه إليه ويجلسه إلى جواره (١)؛ ونعرف من الأغاني أن حنين [بن بُلُوْج] مفتى الحيرة النصراني قد أقام في المدينة (٢) ، ولما عهد معاوية بن أبي سفيان إلى ولده يزيد بقيادة الحج استصحب يزيد معه في سفرته إلى مكة أبا الحكم النصراني (٣) ، كما بعث عبد الملك أحد المهندسين الروم لعمل الضفائر وردم الردم بمكة عقب أحد الفيضانات (٤) . وفي سنة ٨٧ أو ٨٨ هـ أرسل الوليد [ابن عبد الملك بن مروان] ثمانين صائغا من الروم والقبط لإعادة بناء مسجد الرسول ، ويقال أيضا إنه كتب إلى إمبراطور بيزنطة في طلبهم (٥) لتعميره [فبعث الإمبراطور إليه بأحمال سيفساء وبضعة وعشرين عاملا] ونشر في أوراق البردي على إشارات كثيرة إلى العمال الذميين الذين عملوا في إقامة المساجد وتعميرها .

وفي الميزان للشمراني ما يشير إلى أن أبا حنيفة أذن لأحد الكفار بدخول المسجد الحرام ، كسافر ، بينما نهى الأئمة الثلاثة الآخرون عن دخول غير

(١) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٢٤ .

(٢) الأغاني ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٣) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٤) حدث في زمن عبد الملك بن مروان أن ذهب السيل بأمتعة الحاج وأخط بالسكبة ، فقال الشاعر :

لم ترغسان كيوم الإثنين أكثر عزونا وأبى لعين
إن ذهب السيل بأهل المصريين وخرج الخبآت يسعين
شوارها في الجليلين يرقين

فكتب عبد الملك إلى عامله على مكة يأمره بعمل ضفائر الدور الفارعة على الوادي وضفائر المسجد وعمل الردم على أفواه الكهك لتحصين دور الناس . راجع في ذلك كتاب فتوح البلدان للبلاذري ، ص ٥٤ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٧ ؛ ابن رسته : الأعلام النفيسة ، ص ٦٩ .

المسلمين إياه نهباً باتاً (١) ؛ على أنه جاء في كتاب الأم ، أنه لا يحرم على ذي المرور بالحجاز على ألا يقيم ببلد من بلدانه أكثر من ثلاث ليال على أن يكون ذلك مقام مسافر ، فإذا وافق هذا المسافر منيته وهو بمكة دفنت جثته خارج مكة ، وإن مات بغيرها من مدن الحجاز دفن حيث مات ، وإذا مرض وخيف عليه التلف إن حل أو خيفت زيادة مرضه ترك حتى يطيق الحل ثم يحمل (٢) .

* * *

أما من ناحية المساجد فقد رأينا أن البنائين النصارى كانوا يعملون في بنائها وترميم عمارتها ، وما ورد في هذا الصدد أن ملك النوبة [زكريا بن برقي] أرسل لعبد الله بن سعد بن أبي سرح منبراً وأرسل معه نجاره واسمه بقطر من أهل دندرة ليضع المنبر في جامع عمرو بن العاص (٣) .

وفي العصور الأولى من الإسلام كان للسيحيين الحرية التامة في دخول المساجد رغم منعهم من ذلك في بعض الأحيان ، ولطالما قام الأخطل مقام الحكم لقبيلة بكر بن وائل في المسجد (٤) ، ويبدو أن خالد بن مهاجر فنك باين أثال في جامع دمشق وهو خارج من مجلس معاوية (٥) ، وحدث أن طلبت سفارة من لعن امبراطور الروم الإذن بزيارة مسجد دمشق فأجيبته إلى ملتصقها ، ومر رجالها في الصحن حتى دخلوا من الباب المواجه للقبلة فلما صعدوا أبصارهم في القبلة خر رئيسهم مغشياً عليه فحملوه إلى داره (٦) ، وما رى به الوليد بن عقبة وإلى

(١) الثعراfi : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .

(٢) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٠ .

(٣) القريزي : المخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .

(٤) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٧١ .

(٥) الأغاني ، ج ١٥ ، ص ١٣ .

(٦) ابن عساکر : تاريخ دمشق ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

الكوفة أنه منح أبا زيد النصراني داراً (كانت لمسلم بن عقيل) على باب مسجد الكوفة ، فكان أبو زيد إذا ذهب إلى الوليد شق الجامع إليه ، وتبالغ القصة فزعم أن أبا زيد اعتاد قضاء الليل بصحبة الوالي ، فإذا كان الصباح شق المسجد وهو سكران (١) .

وأمر عمر بن الخطاب أبا موسى الأشعري بإحضار كاتبه إلى المسجد فاعتذر أبو موسى عن إجابة هذا الأمر لأنه يستعمل كاتباً نصرانياً ، فقبل الخليفة عنده بطبيعة الحال (٢) .

أما أصحاب المذاهب فقد اختلفوا فيما بينهم في دخول الذميين المساجد ، فنهى مالك وأحمد بن حنبل عن دخولهم إياها مهما كانت الظروف ، أما أبو حنيفة النعمان فيجوز دخول غير المسلم إلى الحرم والإقامة فيه مقام المسافر لكن على ألا يستوطنه ، أما غير الحرام فيدخله بغير إذن أما الشافعي فيقول إنه لا يجوز للذميين دخول المساجد إلا بإذن من المسلمين (٣) .

والظاهر أن الذميين في عصور الإسلام الأولى كانوا يتحاضرون إلى القاضي بالمسجد ، فالتواتر أنه لما تولى خير بن نعيم القضاء بمصر من سنة ١٢٠ هـ حتى ١٢٨ هـ كان يجلس في الجامع للفصل بين المسلمين ، ثم يجلس على باب المسجد بعد العصر على الماراج فيقضى بين التصادي ، وكان غيره يقضون بين المسلمين في دوهم ، ويقال إن أول من أخذ المسيحيين إلى المسجد هو محمد بن مسروق (٤)

(١) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٠ .

(٢) Ghazi : An Answer to the Dhimmis , p. 388 ؛ ابن قتيبة :

عيون الأخبار ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٣) الصرافى : میزان ، ج ٢ ، ص ١٦٣ .

(٤) الكندي : القضاء والولاية ، ص ٣٥١ ، ٣٩٠ .

الذى ولى القضاء من سنة ١٧٧ - ١٨٤ هـ ولا يستطيع الإنسان أن يظن أن المؤرخ قد أخطأ فيما أورده عنه بهذا الصدد ؛ وليس من المستبعد أن عمداً في عمله هذا كان مسبوقاً بغيره ، وأن هناك من القضاء من فعل قبله مثل فعله ، لكن كراهية القوم إياه وتحاملهم عليه دعمهم للانتفاض منه وذم كل عمل يأتيه واعتباره عيباً ، وإذا كان به بكام ، كبير نصارى بورة زمن المأمون - لم يدخل الجامع إلا أنه كان يعنى أيام الجمعة في موكب حافل إلى باب المسجد ثم يدع هناك رسوله ليصل بالناس (١) .

وفي سنة ٧٢٠ هـ تنكر أحد النصارى في زى مسلم ودخل مسجد الظاهر بالقاهرة وحاول حرقه ، على أنه ليس هناك ما يظهر منه أن الأمر كان يسترعى منه التشكر على هذه الصورة ليتمكن من الدخول (٢) .

• • •

أما فيما يتعلق بالفدية فقد تألف العرب في الصحراء على أن تكون دية القتل قدداً ، ثم قتل العرب معهم هذه العادة إلى البلاد التي فتحوها وبالفوا في نشرها حتى شملت النميمين ، وليس بين أيدينا ما نستدل منه على ما كان واقعاً بالفعل . إذ المسألة موضع تضارب وكل رواية لها ما يناقضها ، بل إن المذاهب الفقهية ليخالف بعضها البعض الآخر مخالفة كبيرة في هذه الناحية ، والبيانات قلائل .

ويقال إن كلاماً من النبي (ﷺ) وعمر بن الخطاب أباح دم المسلمين الذين يقتلون

(١) Eutychius, Hist., Vol. 2, p. 434. ؛ أفثيوس : نظم الجواهر ،

ج ٢ ، ص ٥٩ .

(٢) القرظي : المخطوط ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .

(٣) القصة التي يشير إليها المؤلف هي أن رجلاً من ملعين قتل ذمياً ، فلما رفع ذلك إلى الرسول قال : أنا أحق من أوقى دمته ، ثم أمر بقتل المسلم ، وبهذا الرأي أخذ أهل المدينة .

النصارى غيلة ، والمأثور عن الرسول أنه أشار إلى أن من قتل ذمياً فلن يشم رائحة الجنة وإن راحتها لتشم من مسيرة أربعين سنة . وإن يكن على بن أبي طالب قد قال ، لا يقتل مؤمن بكافر ، وقد دجاء إلى هذا القول وجود فكرة ضد قتل أحد المسلمين لقتله ذمياً ، ولم يطالب بذلك من الفقهاء سوى أبي حنيفة (١) ، ويقول أحد المؤرخين النصارى إن عمر بن عبد العزيز نهى عن ذلك ، وإن جاء في الآثار أنه أمر بمثل هذا التنفيذ (٢) .

كذلك ليس هناك اتفاق بشأن مبلغ معين من الفدية ، إذ ترى أن كلام أبي بكر وعمر وعثمان طالب بها كاملة غير منقوصة كما في حالة المسلم تماماً ، وواقفهم في هذا الرأي فيما بعد أبو حنيفة ، أما مالك بن أنس فيقول إن فدية الذي نصف ما يدفع فدية للمسلم سواء أكان ذلك القتل عمداً أو خطأ ، على حين أن الشافعي يقول : إن دية الذي ثلث دية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق ، ويقول أحمد ابن حنبل : إن كان للنصراني عهد وقتله مسلم عمداً فديته كدية المسلم ، وإن قتله خطأ فديته النصف أو الثلث ، فإذا كان القتل امرأة كتابية أو مجوسية فيقول أبو حنيفة ومالك والشافعي إن دياتهن على النصف من ديات رجالهم لافرق بين العمد والخطأ ، وقال أحمد : على النصف في الخطأ ، وفي العمد كالرجل الكتابي أو المجوسي على السواء ، على أن دية المجوسي عند أبي حنيفة كدية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق ، أما مالك والشافعي فيقولان إن دية المجوسي ثمانمائة درهم في العمد والخطأ ، أما أحمد بن حنبل فيطالب بثمانمائة دينار في حالة الخطأ ، وبألف وستمائة في حالة العمد (٣) .

(١) صحيح البخاري ، ج ٤ ، ص ١١٩-١٢٠ : الأم الشافعي ، ج ٧ ، ص ٢٩١ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. I, P. 107. (٢)

(٣) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، ج ٢ ، ص ١٢٦ .

والواقع أن بعض هذه الاختلافات بين آراء الفقهاء يمثل الاختلاف الإقليمي للمادات ، ويرجع بعضها الآخر إلى تغير قيمة العملة .

ويقال إن الفدية زمن الرسول كانت ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم للمسلم ، ونصف هذا القدر عن الذي المقتول ، أما في أيام عمر فكانت ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم أو مائة بعير أو مائتي رأس من الماشية أو ألفي رأس من الغنم أو مائتي ثوب بما فيها العباءة والقميص والسراويل ، بينما بقيت الدية ثابتة فيما يتعلق بالذي .

أما الشافعي فيرى أن دية الذي تترك دية المسلم ، أي أربعة آلاف درهم وهي تعادل نصف الدية التي كانت تؤخذ زمن النبي ، أما عمر بن عبد العزيز فقد جعلها خمسة آلاف درهم ، وهي نصف الفدية التي كانت تؤخذ أيام عمر بن الخطاب ، هذا إذا اعتبر أن الدينار يساوي عشرة دراهم ، ونستدل من هذا على أن دية الذي كانت على الدوام نصف دية المسلم ، ولما كان الأئمة يختلفون فيما بينهم في تقدير المبالغ فقد نشأت الاختلافات الجمة (١) .

وهناك مسألة واردة في كتاب الأغاني تزيد الأمر تعقيدا ، تلك هي أن معاوية بن أبي سفيان فرض على بني غزوم دفع اثني عشر ألف درهم فدية لابن أثال ، فدفعوا نصفها لبيت المال واحتفظ الخليفة بالنصف الثاني لنفسه ، وقد كانت هذه هي العادة المتبعة فيما يتعلق بفدية النبی إذا كانت تدفع قدا ، وظل المسلمون على هذا المنوال حتى تنازل عمر بن عبد العزيز عن نصيبه ، أما بيت المال فقد ظل يأخذ نصف الدية وأعطى به ستة آلاف درهم (٢) . ويرد في مكان آخر

(١) سنن أبي داود ، ج ٤ ، ص ٣٠٨ .

(٢) الأغاني ، ج ١٥ ، ص ١٣ .

أن معاوية وضع نصف فدية الذي في بيت المال (١) ، والتفسير الوحيد الذي يمكن أن نضمنه لحل هذه المسألة هو أن الدية كانت في بداية الأمر تدفع بالتام كاملة غير منقوصة ، فدخل نصفها فقط بيت المال ، ذلك لأن معاوية لم يوجد أى تفرقة بين ما هو خاص به وبين ما هو من بيت المسلمين ، ثم عادت الحكومة بعد ذلك إلى التنازل عن حقها ولازال بنو قرابة القتل يستحذون على نصفهم وقد ارتضى الفقهاء هذه العادة قرووا أن تكون دية الذى النقضية نصف دية المسلم .

على أن رأى القائل بأن المسلم لا يقتل لقتله ذميا لم يكن متبعا على الدوام ، ويلاحظ أن السبب الذى من أجله التحق أسد الدين شيركوه وابن أخيه صلاح الدين بخدمة نور الدين زنكى يرجع إلى أن شيركوه كان قد قتل نصرانيا من أصدقاء أمير تكريت ، فهرب فراراً من العواقب المترتبة على ذلك القتل (٢) . ولما قتل الطبيب أمين الدولة سنة ٦١٨ هـ قتل قاتله حالماً ألقى القبض عليهما ، ومثل بهما في البصة التى فتكا فيها بالطبيب (٣) .

وإذا قتل رجل من المسلمين فى أرض أهل الذمة التزم ذميها بديته إذا لم يعرف قاتلوه أو لم يستطع القبض عليهم (٤) .

وبرى مالك أنه لا تجب كفارة فى قتل الذى إن كان قتيلا الخطأ ، أما الفقهاء الثلاثة الآخرون فقالوا بوجوب الكفارة فى قتل الذى على الإطلاق (٥) .

(١) كتاب الأم للشافعى ، ج ٧ ، ص ٢٩١ .

(٢) Bar Hebraeus, Chronicle, p. 330.

(٣) Ibid., p. 449.

(٤) ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

(٥) الصمراني : كتاب الميزان ، ج ٢ ، ص ١٢٩ .

ولو أن ذمية حملت فجنى عليها جان ، فألقت جنينا ميتا كانت فيه دية جنين نصرانية وهي عشر دية أمه ، أما إذا كانت المرأة زوجة مسلم ، فالدية هي ذات دية جنين حرّة مسلمة (١) .

* * *

أما فيما يتعلق بالردة فالفقهاء متفقون على أن الموت جزاء الردة عن الإسلام ، وهم في ذلك متمسكون بالحديث القائل بقتل من بدل دينه ، ويصرّ البعض على قتل المرتد مهما كانت الظروف التي دعت إلى رده ، على حين يرى البعض الآخر أن يستتاب ، فإن استتاب ولم يصر على رده لم يجز فيه القتل ، وهناك قصص مختلفة وإرادة في شرح المعنى الأخلاقي لهذا الحكم ، فقد حدث أن أسامة بن زيد قتل رجلا بعد أن قال : لا إله إلا الله ، ودافع أسامة عن نفسه بأن الرجل لم يقلها إلا خوفاً وقرعاً من السلاح ، فسأله الرسول : هلا شققت عن قلبه ؟ . وهناك قصة أخرى تشير إلى أنه عند فتح تستر ، لحق أحد المسلمين بالمشركين ، ثم أخذه قومه فقتلوه ، فقال عمر : هلا أدخلتموه بيتاً وأغلقتم عليه باباً ، وأطعمتموه كل يوم رغيفا ، واستتبتموه ثلاثاً ، فإن تاب وإلا قتلتموه ؟ ، وحدث أن معاذاً دخل على أبي موسى الأشعري وعنده يهودى أسلم ثم ارتد ، فاستتابه أبو موسى شهرين فلم يتب ، فا كان من معاذ إلا أن ضرب عنق اليهودى (٢) .

وانفق الأئمة على قتل المرتد عن الإسلام ، بيد أنهم يختلفون حول المدة التي ينفذ بعدها الحد فيه ، فيقول أبو حنيفة إنه يجب قتله في الحال ، ولا يتوقف

(١) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٦ ، ص ٩٦ .

(٢) أبو يوسف : الحراج ، ص ١٠٩ وما بعدها .

على استتابته ، وإن يكن بعض أتباعه يرون أن يمهل ثلاثة أيام ؛ ويقول مالك : إن المرتد يجب أن يستتاب ، فإن تاب في الحال قبلت توبته ، وإن لم يتب أمهل ثلاثة أيام لعله ينيب ، فإن تاب كان بها وإلا قتل . أما أحمد بن حنبل فله رأيان في هذه المسألة يتفق أولهما مع مذهب الإمام مالك ، وثانيهما يقول إنه لا يجب الاستتابة ، كذلك اختلفت الروايات عنه في وجوب الإمهال .

أما إذا ارتدت المرأة عن الإسلام فيرى أبو حنيفة حبسها ولا يحين قتلها ، ثم تدعى إلى الإسلام وتجبر عليه ، على حين يرى غيره من الفقهاء وجوب معاملتها معاملة الرجل المرتد (١) .

وإذا لحق المرتد — رجلا كان أو امرأة — بدار الحرب اعتبر في عداد الموق ، وقسم ما خلفه بين ورثته ، وعق عبيده وأمهات أولاده ، ويفرق بينه وبين امرأته ، ويحق لها الزواج بعد أن تعتد بثلاث حيضات منذ يوم ارتداده عن الإسلام ، وكل شيء يدخل به المرتد من ماله إلى دار الحرب فيصيبه المسلمون فهو غنيمة بمنزلة الغنيمة من الحرب (٢) .

ويقضى الشافعي بنى الذى عن بلاد الإسلام إذا انتقل من ديانة معاهدة إلى أخرى ، وذلك لأنه لا يجوز أخذ الجزية على غير الدين الذى أخذت منه أولا عليه (٣) .

وآراء الأئمة لاتصور لنا الأسلوب الذى كان المسلمون ينهجونه في صدق الإسلام ، فلو أن رجلا أسلم ثم ارتد ثم عاود الكرة مرات عدة أيقبل إسلامه ؟

(١) الشمراني : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٣١ .

(٢) أبو يوسف ، كتاب الفراج ، ص ١١١ .

(٣) الشافعي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٥ .

قال عمر بن الخطاب في هذا الصدد : « اقبلوه منه ، وقدموا له الإسلام فان قبله اتركوه وإن لم يقبله فاقطعوا رقبته » (١) ، واتهم الصلت بن العاصي عند عمر بن عبد العزيز - وقت أن كان والياً على الحجاز - بشرب الخمر فحده عمر ، فتنصر الصلت وفر إلى القسطنطينية ، وحدث أن وصل رسول عمر إلى بلاط بيزنطة للاتفاق على الفداء وتبادل الأسرى فلقية الصلت ، وحاول الرسول إغراءه على العودة إلى الإسلام والرجوع إلى بلاد العرب فرفض ابن العاصي متذرعاً بأنه تزوج فيهم وأطفاله منهم ، وأنهم يعيرون - إن رحلوا - بأنهم نصاري ، وهناك جزء آخر من القصة يؤكد أنه أرغم على التنصر بعد وصوله إلى القسطنطينية ، وإن لم تكن هناك أية بينة تدل على أنه قد كان يعير لورجع (٢) أو يناله ضرراً .

وحدث أن أسلم يهودى ثم ارتد ، فكتب أحدهم في شأنه إلى عمر بن عبد العزيز الذي قال : « ادعه إلى الإسلام فإن أسلم فخل سبيله ، وإن أبى فاقتله ، ففعل به العامل ما أمره به الخليفة ، ثم وضع الحربة على قلبه فأسلم ، وإذ ذاك خلوا سبيله » (٣) .

وقد أسلم بعض وثني حران خوفاً من تهديد الخليفة المأمون إياهم ، ولكن معظمهم ارتد عقب موته (٤) .

وحدث حوالي سنة ٣٧٥ هـ أن رفع بعضهم إلى محمد بن النعمان أن نصرانيا

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٦٧ .

(٢) الأغاني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ .

(٣) أبو يوسف : الخراج ، ص ١١٢ .

جلوز الثمانين من عمره قد أسلم ثم ارتد ، وأنهم استتابوه فأبى ، فأنهى ابن النعمان أمره إلى الخليفة العزيز الذى أسله لوالى الشرطة ، وطلب من القاضى أن يبعث إليه أربعة شهود ليستتبعوه ، فإن تاب ضمن له عنه مائة دينار ، وإن أبى كان جزاءه الموت ، فلم يستجب لهم فقتلوه ، وألقوا بجثته فى النيل (١) .

وفى أثناء الاضطهاد الذى وقع زمن الحاكم بأمر الله فى مصر اضطر كثير من الذميين لاعتناق الإسلام خوفاً من بطش الخليفة ، ثم بدا له أن يقطع عن هذه السياسة فأقطع ، حتى يقال إنه ندم على ما ارتكبه من الأعمال ، ولم يمانع فى الإذن للنصارى الذين أكرههم على الإسلام بالرجوع إلى سابق ملتهم ، وتذكر إحدى الروايات أن جماعة من اليهود والنصارى قدموا عليه وأفضوا له بأنهم يؤثرون دينهم القديم فأذن لهم بفعل ما يرون ؛ كما سمح الخليفة الظاهر للذين أرغموا على الإسلام زمن الحاكم بالعودة إلى سالف ديانتهم ، فارتد الكثيرون سنة ٤١٨ هـ (٢) .

ويقال إنه فى زمن اضطهاد عبد المؤمن اضطر موسى بن ميمون للتظاهر بالإسلام وما كادت فرصة النجاة تنبأ له حتى فر من اسبانيا واتجه إلى مصر حيث نزل بين اليهود فى مصر القديمة ، واتصلت الصداقة بينه وبين القاضى «عبد الرحمن بن على البيسانى» ، ولحقه بمصر رجل عن كانوا يعرفونه بالآندلس [ويعرف بأبى العرب] ، وحاول جهده تجريمه لارتداده إلى اليهودية ، بيد أنه وجد من عطف القاضى ما كفاه السوء ودافع عنه البيسانى بقوله «رجل يُسكرة»

(١) الكندى : الولاة والنضاه ، ص ٥٩٣ .

(٢) Bar Hebraeus : Chronicle , p. 205 ؛ أبوالمحسن : النجوم الزاهرة ،

ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٦٩ ؛ المقرئى : المخطوط ، ج ١ ، ص ٣٥٥ .

على الإسلام لا يصح إسلامه شرعا ، وهذه عبارة تنطوى على التسامح الجليل (١).

* * *

أما فيما يتعلق بالجند فالثابت أنه في العصور الأولى للإسلام لم يكن معروفا النصر الوارد في عهد عمر القاضى بمنع الذميين من حمل السلاح ، وليس أدل على ذلك من أن الشاعر النعمراني أبا زيد الطائي حارب مع المسلمين في وقعة الجسر ، وكان قد أتى الخيرة في بعض أموره ولم يأتها للقتال ، وإنما حارب حمية للنسليين وسام إلى جانبهم (٢) .

ويقول يوحنا النيقى إن عمرا أرغم سكان مصر على محاربة (٣) أهل Pentapolis وإن أحد العرب النصارى كان في جيش الوليد بن عقبة أثناء غارته على آسيا الصغرى (٤) ، ونرى في المعاهدة التى أبرمها د سراقه سنة ٢٢٢ مع أرمينيا أنه اشترط على أهلها أن يشتركوا إلى جانب المسلمين في قتالهم بدلا من دفعهم الجزية ، وتدل الظواهر على أنهم كانوا يؤثرون الخدمة الحربية على دفع الجزية (٥) ، والمعروف أن جراحة الشام حاربوا في صفوف المسلمين (٦) ، كما أن مروان بن الحكم استعان بمائتى رجل من أهل أيلة - وهم نصارى - لصبط المدينة (٧) المنورة حيث جاء بهم إليها ، ونطالع في أوراق البردى العربية أسماء كثيرة للجند تدل على أن أصحابها من اليونان والقبط ؛ ولما كان جميع المسلمين

(١) ابن العبرى : مختصر تاريخ الدول ، ص ٤١٧ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٥٢ .

(٣) John of Nikiou, Journal Asiatique, 1879, p. 376.

(٤) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

(٥) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، ج ١ ، ص ٢٦٦٥ .

(٦) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٢٩ .

(٧) الأغاني ، ج ٤ ، ص ١٥٥ .

في هذه الوثائق يحملون أسماء عربية عارضة فإنه يمكن القول بأن هؤلاء المجند كانوا نصارى (١)، وقد حملت قبيلة تغلب النصرانية السلاح وشنت الحرب على جيرانها في حملة كاد الأخطل فيها أن يكون من المهلكي (٢).

وفي عهد ولاية حفص على مصر انخرط كثير من الأهلين الأقباط في سلك المجندية (٣)، ومع أن العبادة الدالة على ذلك الانخراط ليست خالية من الغموض إلا أنه من المرجح أن كل هؤلاء الرجال قد أسلبوا أولاً، وقد أصر عمر بن عبد العزيز على وجوب حضور النعميين في معظم الجيوش (٤)، وفي سنة ٥٣٦ م نرى أن أبا العلاء حبيد الله بن فضل النصراني تولى قيادة الجيش تحت إمرة حشد الدولة (٥)، ويشير بنيامين التتليل في رحلته إلى أنه كان يقيم بتدمير جماعة من المحاربين اليهود يبلغون نحو الألفين، وأنهم كانوا يعاونون جيرانهم المسلمين والعرب من أتباع نور الدين في حروبهم ضد النصارى (٦).

يبدأن الرهبان أنفسهم كانوا مزودين بأنواع معينة من السلاح، يدل على ذلك قلعة الأديرة في الدفاع عن نفسها إذا ما هوجمت (٧).

ومن الواضح الجلي أن القوم لم يغيروا هذا الشرط من العهد القاضى بتجريد النصارى من السلاح اعتباطاً ما.

* * *

(١). Greek Paypri in the British Museum, Vol. 4. No. 1448, 1449.

(٢) الأغاني، ج ٢٠، ص ١٢٦ وما بعدها.

(٣) ساويرس: سير البطارقة، ص ١٦٤.

(٤) ابن سعد: الطبقات، ج ٥، ص ٢٦٢.

(٥) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 2. p. 392.

(٦) رحلة بنيامين، ص ١١٦.

(٧) Bar Hebraeus: Chronicle, p. 516.

أما فيما يتعلق بشهادة الشهود فلم يكن مالك يجيز شهادة ذمى لا في سفر ولا في حضر لمسلم^(١)، ويقال إن عمر بن عبد العزيز كان أول من أخذ بهذا الرأي^(٢).

ولقد كانت بعض المصادر شديدة التزمّت، فافترضت حالة بالغة الشذوذ وهي أن مسلماً مريضاً مريض الموت وهو في سفره، وأراد أن يوصي فلم يجد أحداً من المسلمين يتخذه شاهداً وأوصى وصيته لذى، فيرفض أبو حنيفة ومالك والشافعي شهادة الذمى في هذه الحال^(٣). أما في كتاب آخر فترى الإشارة إلى قبول شهادة الذمى، وإن يكن أحمد بن حنبل يتطلب من الذمى أن يقسم أنه ليس بخادعاً، ولم يخف شيئاً، ولم يبدل في الوصية شيئاً أو يغيره، وأن هذه هي وصية المسلم الراحل^(٤).

أما نظم الفقهاء فأشدّ تزمّتا من المألوفاً العادى، وقد جاء في لسان العرب، مادة «شهد»، أنه «لا تجوز شهادة كافر على مسلم لا في سفر أو في ضرورة»^(٥)؛ على حين اختلفت الآراء فيما يتعلق بشهادة الذمى ضد الذمى الآخر هل تقبل أم تنبذ؟ فقبلها أبو حنيفة ولم يقبلها الشافعي ولا مالك، أما أحمد بن حنبل فقد قال بالرأين^(٦). وهنا نلاحظ أن المتفق عليه أشد من الجارى، ذلك أنه إذا مر أهل الذمة بالخمر للتجارة أخذت الحكومة من قيمتها نصف الشر تقداً،

(١) سننون: المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٨١.

(٢) Michel le Syrien: Chronicle, p. 253.

(٣) رحمة الأمة، ج ٢، ص ١٨٨.

(٤) الشعراني: الميزان، ج ٢، ص ١٧٧.

(٥) لسان العرب، مادة «شهد».

(٦) رحمة الأمة، ج ٢، ص ١٨٨؛ سننون: المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٨١؛

الشعراني: كتاب الميزان، ج ٢، ص ١٧١.

ولا يقبل قول الذى فى ثمنها حتى يؤق برجلين من أهل الذمة أيضا يقوماتها عليه (١) .

وينذكر مالك الأساليب الواجب على الذى مراعاتها عند حلف اليمين ، ففى أن يكون استحلافه فى محل عبادته سواء أكان كنيسة أم كنيسة أم بيت نار ، وعلى المسيحى أن يقسم بالله لا د باقى الذى أنزل الإنجيل على عيسى ، وكذلك يفعل اليهودى فيقسم بالله ، لا د بالله الذى أنزل التوراة على موسى . والمتواتر أن كعب بن سوار كان يحلف بالله ، وكان يضع على رأسه الإنجيل فى المذبح (٢) .

* * *

أما فيما يتعلق بالزواج فتفيض كتب الفقه بالأخبار الجمة عن العلاقات بين المسلمين والذميين ، وعلى الرغم مما هو ثابت مؤكد من أن أحكام الفقهاء لم تكن نافذة على الدوام ، إلا أنه لا يمكن الشك فى أن ضغط الرأى الشرعى ساعد على إجماع الشعور الشعبى ، مما أثر فى وضع الذميين .

ويستحيل على المسلمة الزواج من غير المسلم ، ولم يرد قط حدوث حادثة تدل على الخروج على هذه القاعدة ولو مرة واحدة . أما من ناحية الرجل فهناك موانع تمنع زواج المسلم من غير المسلمة ، كأن تكون المرأة المراد الدخول بها مجوسية أو وثنية أو زنديقة لا تنسب إلى نبي ولا إلى كتاب ، أو أن تكون كتابية قد دانت بدين أهل الكتاب بعد التبديل أو بعث الرسول ومع ذلك فليست من نسب بنى إسرائيل (٣) .

(١) أبو يوسف : كتاب المراج ، ص ٧٩ .

(٢) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١٠٤ .

(٣) الفزائى : إحياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٢٥ .

وإذا أسلت زوجة الذى وهى ما تزال تحته وكانت حاملا فى الوقت ذاته حقت لها النفقة حتى تضع حملها ، فإن أرضعتها كان لها أجر الرضاع . وإذا أسلم أحد الوالدين اعتبر الأولاد الذين دون الحلم مسلمين ، ولا يوافق الشافعى على ما يذهب إليه البعض من أن الأولاد الذين يولدون قبل إسلام أبويهم يبقون على غير الإسلام حتى يقفوا على أسرار الدين فيعتنقونه من تلقاء ذاتهم ، وإذا أسلت زوجة الذى بعد دخوله بها فلها المهر كاملا غير منقوص ، أما إذا كان إسلامها قبل أن يدخل بها الذى تقاسمت وإياه مناصفة ، ويحتم الشافعى على الذمية التى تزوج مسلما أن تراهى بعض شروط الإسلام كالوضوء ، وإلا جردت زوجها من حقوقه (١) .

وإذا طلق المسلم زوجته النصرانية ثلاث مرات ، ثم تزوجت نصرانياً ، ثم طلقها ذلك النصرانى حل للمسلم الزواج منها مرة أخرى بعد انقضاء عدتها (٢) ، وإذا أسلت جارية النصرانى حيل بينها وبينه وأعتقت عند موته (٣) ، أما إذا أسلت زوجة النصرانى وزوجها غائب فى سفر طويل فلها أن تنتظر عودته - لعله يسلم هو الآخر - أو تزوج غيره إن أحببت (٤) .

ويرى المشرعون أن ليس هناك من أحد يشأو المسلم خلقياً ، ومن ثم فعدم طهارة الذى أهون من عدم طهارة المسلم من حيث التتافج المترتبة عليه . وعلى ذلك فإذا اقترف المسلم الفحشاء أو زنا بامرأة ذمية حُرِّمَ ، أما المرأة فترد إلى أهل دينها فيحكمون عليها بما يرون ، ولا يحق لصاحب الشرع الإسلامى إتخاذ

(١) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

(٢) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٦ .

(٣) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٩ .

(٤) سحنون : الدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

أى إجراء آخر إذ أن ذلك يعد تدخلا في أمور الذميين واقتراء على حقوقهم وتعديا على إمتيازاتهم (١)؛ أما إذا اقترف النصراني إحدى هاتين الفعلتين فإنه لا يؤخذ بالشدّة التي يؤخذ بها المسلم فلا يطبق عليه الشرع من حيث الحد (٢). على أن واقع الأمور يدل على أن ما حدث لا يتفق وهذه الأحكام، إذ المعروف من النبي أنه رجم يهوديين زنيا يهوديتين (٣)، ولم يكن النبي في هذا الحد إلا منفذا للشرع اليهودي.

وحدث في سنة ٦١٨ هـ أن ألفت الشرطة القبض على رجل مسيحي اسمه أبو علي بن أبي البقاء وقد زنى بأمرأة مسلمة تدعى «ست شرف»، فأقر على جماعة من المسلمات كن يأتينه طامعات طمعا في ثروته ومنهن «اشتياق» زوجة ابن التجارى صاحب الخزن، فسجنت النسوة، واقتدى أبو علي نفسه بستة آلاف دينار (٤)؛ وفي سنة ٨٢٠ هـ زنى أحد النصارى بمصر بأمرأة مسلمة واعترف الاثنان بجريرتهما فرجما بظاهر باب الشرعية حتى ماتا، وحينذاك دفنت المرأة، أما الرجل فقد أحرقت جثته (٥).

* * *

وإذا أقسم النصراني ألا يقرب زوجته أربعة أشهر ثم احتكما في نهاية المدة إلى القاضى المسلم أجرى القاضى حكم الشرع الإسلامى، وإذا ذلك يكون له أن يقضى بالعودة إلى بيت الزوجية أو بالتفرقة بينهما بالطلاق، ويشير الشرع على

-
- (١) سحنون: المدونة الكبرى ٤ ج ٤، ص ٤٠٠.
 - (٢) سحنون: المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٣٩٨.
 - (٣) الشافعى: كتاب الأم، ج ٤، ص ١٨٦.
 - (٤) ابن العبرى: مختصر تاريخ الدول، ص ٤١٩.
 - (٥) السيوطى: حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٨٤.

الزوج أن يدفع لزوجته تعويضاً ، إلا أنه لا يملك من القوة ما يرغمه على التزام الحكم بالتعويض . أما إذا قذف النصراني زوجته فرافعته وتحاكم إلى القضاة قضى لهما كما يقضى بين المسلمين ، فإن رفض الزوج الخضوع للحكم عزّر ولم يجد ، إذ ليس ثم حد على قاذف النصرانية (١) ، وإذا ارتكبت جارية الذمي جريمة عرض على صاحبها أن يفتكها بقيمتها إذا كانت الجناية أكثر من قيمتها ، وإن كانت أقل لم يكن عليه إلا الذي هو أدنى ، فإن أبي أسلمها بجنائها (٢) .

ويقول الغزالي إن المرأة المسلمة يجب ألا تكشف جسمها للذمية في الحمام ، وهو يدعى أن ذلك قد يحدث في الحمام الذي يغتسل فيه الذميون والمسلمون ، والرجال والنساء على السواء (٣) .



أما فيما يتعلق بالتجارة فليس ثمة داع لأن نكرر هنا ما سبق لنا أن قلناه في غير هذا الفصل عن وجود كثير من التجار الذميين وراثتهم العظيم ، واسكننا نسير إلى أن بنيامين التطيلي كان دقيقاً في تسمية المهن التي يزاولها من قائلهم من اليهود ، إذ احترفوا الصباغة ونسج الحرير وصناعة الزجاج الصوري وإدارة السفن .

هل أن المشرعين لا يوافقون على الاتصال بأمثال هؤلاء في التجارة ، ويرى مالك أن ليس من الصواب للمسلم أن يستأجر بستاناً من نصراني على أساس

(١) الثاني : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٤ .

(٢) سحنون : المونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٤٦٣ .

(٣) الغزالي : إحياء علوم الدين ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

المنافسة في الربح ، رغم أنه يرى ألا بأس في أن يدفع المسلم إلى النصراني كرمه مساقاة إذا لم يكن النصراني يعصر حصته خراً (١) ، كذلك يسمح بالمشاركة بين ذمي ومسلم على أن يكون المسلم حاضراً جميع العمليات التي يقوم بها شريكه (٢) ، كذلك يرى مالك أن يستجر المسلم عبده النصراني ولا يأمره ببيع شيء (٣) ، على أن القصة التالية (٤) تدلنا على أن أحكام هؤلاء الفقهاء لم تكن أكثر من آراء استشارية ، ذلك أنه حوالي سنة ٥٦٧ هـ أخذ الفرنجة مركبين مصريين ملوثتين من الامتعة والتجار وغدروا بالمسلمين ، وكان نور الدين قد هادنهم فنكشوا ، فراسل الفرنجة وأمرهم بإعادة ما أخذوا ، ثم راسلوههم وبذلوا بإعادة ما أخذوه من المركبين ، وكانت هناك تجارة لشخصين أحدهما فيه أمانة وكان نصرانياً ، فلم يأخذ إلا ما عليه اسمه وعلامته ، فذهب من ماله ومال صاحبه الشيء الكثير بسبب هذا ، وكان ما حصله رفيقه أكثر مما حصله هو ، فلما عاد النصراني إلى شريكه سلم له الذي له فامتنع عن أخذه أو أخذ النصف ، فلما كان بعض الأيام جاء غلام ومعه عدة من الاثواب وأخبر أن تاجراً من أهل تبريز كان في المركب وحصل على هذه الثياب ، فأراد ردها لتبرأ ذمته ، و « هذان الرجلان نادران في هذا الزمان » .

ويقول ناصري خسرو إنه كان في ذمته بمصر رجل نصراني . وأن الجميع كانوا يتوقعون حدوث مجاعة تعم القطر بأجمعه . فإكان من هذا القبطي إلا أن

(١) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١١ ، ٥٧ .

(٢) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٨ .

(٣) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١٢٨ .

(٤) أبو شامة : كفتاب الروضتين ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

تقدم إلى الوزير خبراً إياه أن في شونه قدراً من القمح يكفي لتموين القاهرة
ست سنوات (١).

* * *

على أن بعض نظرات الفقهاء في صالح الذميين تماماً ، من ذلك أنه إذا كان
نصراني ومسلم يمتلكان داراً واحدة وودع المسلم في بيع نصيبه كان للنصراني
حق الشفعة (٢).

ومع أن فكرة استرقاق الذمي للمسلم مكروهة إلا أن الفقهاء لم يستطيعوا
أن ينكروا على الذمي حقه في شراء أى جنس من العبيد يقع عليه اختياره ،
فالبيع شرعى ؛ لكن الشافعى يميل لحل النصراني على بيع عبده المسلم لرجل
مسلم ، وعلى هذا فإن إسلام العبد الذمي يرغم مولاه النصراني أو قسيمه على بيعه
أو بيع نصيبه فيه (٣) ، وإذا أسلم العبد الذمي وكان مولاه الذمي غائباً باعه
السلطان ولم ينتظر عودة صاحبه (٤).

ولا يجوز للذمي أن يبيع أرضاً مواتاً بوراً (٥) [فإن أحيائها لم تكن له
بأحيائها بل أخذ منها عمارتها فقط] ، ولا يحل للمسلم أن يرتهن من الذمي خيراً
أو خنزيراً (٦) ، كما أنه لا يجوز للمسلم أن يوصى بأى شيء للذمي ، ولكن

(١) سفرنامه ، ص ٥٥٣ .

(٢) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

(٣) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٨٨ .

(٤) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ .

(٥) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٣٣ .

(٦) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١٦٤ .

يحق له أن يقبل ما يوصى به الذمي له ، إن لم يكن في تركته غم أو خنزير أو ما يخاف منه أن يلتزم به الجزية (١) . ويقال إن عبد الملك أمر بذبح جميع الخنازير الموجودة في بلاد الشام وشمالي الجزيرة (٢) .

وإذا وهب الذمي مسلماً هبة بعد ثم حاول الرجوع في هبته حكم عليها بحكم المسلمين وقضى على الذمي بالدفع ، أما إذا كانت الهبة من ذمي لذمي ، وبدأ للوهب أن يرجع فيها وهب فلا يقضى بينها (٣) .

ولم يكن ينظر بعين الرضا لاستدانة المسلم مالا من نصراني (٤) ، وهذا تطبيق للرأي القائل بأنه لا ينبغي أن تكون للذمي سلطة على المسلم .

* * *

أما من ناحية الصيرفة فقد أسس اثنان من اليهود مركزاً للصيرفة في أرض السواد ، أما هذان اليهوديان فهما يوسف بن فيجاس وهرون بن عمران ، وقد التزما بخراج الأهواز (٥) ، كما استودعهما الوزير ابن الفرات مبلغ سبعمائة ألف دينار (٦) ، واستخدمهما هو ذاته وكان يحاسبهما ولا يرفع إلى الدواوين شيئاً من حسابهما بل يحتج به لنفسه (٧) . وكان بمصر رقابة للصيرفة اليهود (٨) ، كما أن

(١) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ .

(٢) Anonymous Syriac Chronicle, Vol. I, p. 296; Chronica, Minora, p. 23.

(٣) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٣٠ .

(٤) سحنون : المدونة الكبرى ، ج ٤ ، ص ١١ ، ٥٧ .

(٥) الصابي : تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، ص ١٧٨ .

(٦) حريب : صلة تاريخ الطبري ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٧) الصابي : تحفة الأمراء ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٨) Mez: Die Renaissance des Islam, p. 449. (٨)

الحى اليهودى بأصفهان كان مركزاً كبيراً من مراكز التجارة (١) .

* * *

وتفيض كتب التاريخ بالقصص الواردة فى حق شرب المسلمين الخمر ،
ويزعم البعض أن هناك فارقا بين نبيذ الخمر ونبيذ الكرم ، مما دعى هذا البعض
إلى تحليل أحدهما وتحريم شرب الثانى ، فالمسكر منها منهى عن تناوله نهياً باتاً ،
أما نبيذ التمر فمسموح به غير ممنوع ، ويقال إن هرون الرشيد كان لا يشرب إلا
نبيذ التمر ، على حين أن لسان العرب لا يفرق بين الاثنين ، فقد يقصد بالنبيذ
عصير التمر الطازج الذى لا يحدث نشوة ، إلا أنه يطلق على كل مسكر . ومن
المحتمل أن يكون كثيراً من المسلمين قد شربوا الخمر المعصورة من العنب ، ومن
المؤكد أن الكثيرين كانوا متسامحين إزاءه ، يدلنا على ذلك الأخبار الواردة فى
شأنها فى وقت متأخر .

يقول عهد عمر إنه لا يجوز الذمى أن يبيع لمسلم خمراً أو يعرضها فى السوق ،
ورأى الشافعى أنه إذا باع الذمى الخمر لمسلم فعلى الحكومه أن تبطل البيع وبطل
ثمناً إذا كان قد دفع ، وتهرق السائل ، وتعاقب البائع (٢) . على أن ذلك كله لم
يكن معروفاً فى القرن الأول للهجرة .

والمأثور عن بشر بن مروان أنه أرسل الخمر من بين ما أرسل من الهدايا
للأخطل (٣) ، ولما قدم الأخطل الكوفة أتاه الشعبي فدعاه للفساد والشراب
فأجاب (٤) ، وقد دخل الأخطل ذات مرة على الخليفة والخمر تنفض من

(١) المدنى : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ، ص ٣٨٨

(٢) القانى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٣١ .

(٣) الأغانى ، ج ١٠ ، ص ٢ .

(٤) الأغانى ، ج ٨ ، ص ٨١ .

لحيته (١) ، وكانت حرية القول ملوثة وأعظم منها في أى وقت بعد ذلك ،
لقد قيل إن الأخطل قال للمتوكل الليث ، لو نبعت الخمر من جوفك لكنت
أشعر الناس (٢) ، وتفيض الكتب بأخبار السكارى ، والظاهر أن الناس
كانوا يدنونهم إليهم ، من ذلك أن الأقيشر مر ذات يوم بإمرأة في الخيرة تبيع
النبيذ فقال لها ، جودى لى الشراب حتى أجيد لك المدح (٣) ، وحدث أن خرج
هذا الرجل ذاته لمشاركة الجيش الناهب لقتال أهل الشام ولم يكن عنده فرس
فامتطى حماراً ، فتأخر به عن الركب ، حتى مر بقرية [يقال لها قنين] فيها عمرة
يضمنها أحد النبطيين فتوارى الأقيشر عنده عن الجيش ، وباع الحمار وأنفق
ثمنه على الشرب وعلى زوجة الخمار (٤) .

وتوجد بين أوراق البردى ورقة يرجع تاريخها إلى سنة ٨٢ هـ فيها أمر
بإحضار الخمر لبيت الوالى (٥) ، وربما كان هذا من أجل أن يستعملها رجال القصر
الذميون ، كما أن الخمر المغلاة على التاركشيرة الوردود في مكلفات الخراج وأوامر
السخرة ، ومن المحتمل أنها هى النبيذ المصنوع في النصوص العربية .

والمأثور عن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن استعمال الخمر وأمر بـ **حصر**
جرارها وإغلاق الخانات (٦) ، على أن هذا المنع كان ضعيف الأثر إذ أن

(١) الأغاني ، ج ٧ ، ص ١٦٩ .

(٢) الأغاني ، ج ١١ ، ص ٣٧ .

(٣) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٤ .

(٤) الأغاني ، ج ١٠ ، ص ٩٦ .

(٥) Greek papyri in the British Museum, Vol. 4, No 1375.

(٦) السكندى : الولاية والقضاء ، ص ٦٨ .

الخلفاء لم يكونوا من التزمت بالدرجة التي تحملهم على منع تجهيز الخمر لمن يبيعها ، من ذلك أن المنصور ظن أن جرجيس بن عتيشوع قد أضرب به امتناعه عنها ، فأمر بإحضار نوع معين منها جاء به من قطربل ، وحدث في مرة أخرى أن كان يوحنا بن ماسويه يشرب مع الخليفة الواصل ، فسقاه الساقى شرباً غير صاف ولا لذيذ لأنه قصر في بره ولم يسطر يده له ، فقال الطيب للخليفة إنه عرف المذاقات واعتادها ، أما مذاقة هذا الشراب فغارجة عن طبع المذاقات كلها ، فنضب الخليفة على الساقى ، وأمر لجرجيس بثلاثة ألف درهم ترضية له (١) .

ونستدل من أوراق البردى على أن المسلمين كانوا يتاجرون في الخمر سواء أكان ذلك مباشرة أم من طريق غير مباشر ، ونطالع في إحدى هذه الأوراق أن أحدهم — واسمه يريد — قد سجل بيع كمية من النبيذ ، كما سجل أجرة العرب التي قلنها إلى الفسطاط ودفعه الرسوم المفروضة عليها (٢) . كما أن شخصاً آخر اسمه أحمد بن عمر بن سريع يقرر أنه تناول نصف دينار من « اسطيغان » قيمة استجاره بخارته مدة ستة أشهر (٣) ، أما في القرن الرابع للهجرة فنسمع عن « حضور اللطيف » وهي ضرائب الخمر في نصيبين ، وأن دخل بيت المال منها كان يقدر بمخمسة آلاف دينار سنوياً ، (٤) أما في القرن الخامس فقد فرضت ضرائب باهظة على الحانات في شيراز ، وبلغ دخل بيت المال في « الكرج » من تجارة الخمر أربعمائة ألف درهم (٥) .

(١) ابن أبي أصيبعة : طبقات الأطباء ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

(٢) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, No., 161.

(٣) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٤٢ .

(٤) المقدمي : أحسن التقاسيم ، ص ٤٢٩ .

(٥) الطبري : كتاب البلدان ، ص ٢٧٣ .

وتدلنا الروايات عن الإعياد المصرية مقدار ما كانت عليه تجارة الخمر من الأهمية ، وقد أمر الحاكم بمنع بيع المسكرات (٢) ، كما قام ببيرس بعدة محاولات لإبطالها ، حتى إذا كانت سنة ٦٦٤ هـ منع بيع الخمر والمزر — وهو نبيذ الشعير والحنطة — في مصر ، وأمر بأن تعفى آثاره وتخرب بيوته وتكسر مواضعه ويسقط ارتفاعه من الديوان ، ومن كان له على هذه الجهة شيء يعوض (٣) ، فلما كانت سنة ٦٥٩ هـ أهرق الخمر ، وعفى بيوت المسكرات ، وأبطل ضمان الخمر الذي كانت الحكومة تأخذ منه كل يوم ألف دينار (٣) .

(١) القرطبي : المخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

(٢) القرطبي : السلوك ، ج ١ ، ص ٥٢٥ .

(٣) القرطبي : المخطوط ، ج ١ ، ص ١٠٦ .

الفصل الثالث عشر

الضرائب

يقصد بالحراج لغويا الضريبة المفروضة على الأرض والجزية ، ولقد بينا ذلك إجمالا من قبل ، أما في هذا الفصل فعلينا أن نفهم ذلك وأن نبين أن هذا الاستعمال ليس استعمالا بدائيا ، وأن كلا من كلمتي «حراج» في الشرق و«جزية» في مصر يعني بها الضرائب ، والقول المأثور هو أن عمر بن الخطاب فرض ضريبتين هما ضريبة الأرض والجزية اللتين عمتا جميع نواحي الإمبراطورية .

ونفيض أوراق البردي بذكر التفاصيل المتعلقة بالضرائب ، كما نفيض بها المؤلفات التاريخية وكتب الفقه والتعاليم التي وضعت لعمال الدواوين لتصريف شئونهم .

* * *

أما فيما يتعلق بأوراق البردي المكتشفة في مصر فالكثير منها يتعلق بالضرائب بين عامي ٨٠ و ١٠٠ هـ ، فهناك قوائم بما كان يدفعه الأشخاص ، وإندارات بدفع الضرائب والمعاتيد (١) وتفاصيل عن المبالغ المدفوعة من قبل الأشخاص أو المنظمات ، وقد امتدت يد البلي إلى كثير من هذه البرديات فلم يبق منها سوى قطع صغيرة ، ولذلك فإنها لا تساعدنا على الوصول إلى الغاية المنشودة في وقت نكون فيه في أشد الحاجة إليها ، ومع ذلك فلا تزال حادية

(١) « المعاتيد » لفظ استعملناه لترجمة كلمة Requisitions ، وهو اصطلاح على مراني للطلبات للمالية التي تقتضيها المصلحة العامة من الأفراد ، لا سيما بين المعاتير .

لبعض أشياء توضحها تمام التوضيح . ولقد كانت هناك ضرائب متعددة ، فكانت ضريبة الأرض تدفع نقداً وعينا وإن كنا غير متأكدين تمام التأكيد عما إذا كانت هاتان الضريبتان منفصلتين بعضهما عن بعض أم أنها ضريبة واحدة . أما الضريبة الثلاثية Tetartia فكانت تدفع نقداً ، أما المعاتيد فالظاهر أن العادة جرت على دفعها نقداً . وهناك معاتيد معينة من اللبن والعسل والجزية ؛ ولا يرد ذكر دفع أحد من المسلمين للضرائب ، وربما كان هذا من باب الصدفة ، لكن إذا نظرنا إلى شهادات المؤرخين المسلمين تأكد لدينا أنهم لم يكونوا يدفعونها . أما فيما يتعلق بالجزية فليس بين أيدينا ثبت يقين منه أن النسوة كن يدفعنها ، وهذا يتفق مع الحقيقة الواردة عند المؤرخين والفقهاء . كما أنه لم تكن الجزية مفروضة على الرجال أجمعين ، فقد دفعها بعض القسوس ، وأعفى منها آخرون ^(١) ، وكان الأبناء والصبيان (الذين بلغوا الحلم بطبيعة الحال) يدفعونها على حين وضعت عن غيرهم ولعلمهم لم يدركوا الحلم بعد . ^(٢) وليس هناك أى يسه نستدل منها على أن الرهبان كانوا يدفعونها ، على أن القدر المدفوع لم يكن واحداً إذ يتراوح بين ثلاثة دنانير ^(٣) ودينارين ونصف ^(٤) وأربعة دنانير ^(٥) . ولتيسير دفع الضرائب اعتبر الرجل جزء من شخص ، فكان كل تسعة رجال يعتبرون رجلاً ^(٦) ؛ وفي سنة ١٩٥ هـ دفع أحد الخبازين نصف دينار ^(٧) .

-
- 1) Greek Papyri in the British Museum, No., 1420; Rainer, No., 47, 49, 77.
 - 2) Greek Papyri, No. 1420; Rainer, No., 36, 45, 87.
 - 3) Greek Papyri, No., 1427, 1428.
 - 4) Greek Papyri, No., 1428
 - 5) Greek Papyri, No., 1428; Rainer. No. II.
 - 6) Greek Papyri, No., 1427; Rainer, No. 5.
 - 7) Rainer, No., 670.

والمسئ ثبتا بين المبالغ المدفوعة فعلا (١).

٩٥	رجلا	يدفعون	٢٣٠ ديناراً
٥	رجال	•	٧¼ دينار
٧	•	•	١٧ ديناراً
١٥	رجلا	•	٣٨¼ دينار
٧	رجال	•	٢٠¼ دينار
٥	•	•	١٣ ديناراً
١٢	رجلا	•	٢٥¼ دينار
٤٤	•	•	١٠٨¼ •

* * *

أما الأرض فكان يدفع عنها نقداً أو عينا ، ولتيسير القول سنسمى الأخيرة منها بضريبة الغلة ، ذلك أن أصحاب الأراضي - بما فيهم النساء - كانوا يدفعون هذه الضريبة ، بل كان يدفعها بعض من لا يملكون أرضاً ، وكان أصحاب التجارة يدفعون ضريبة معينة لعلها كانت بدلا من ضريبة الأراضي (الخراج) ، أما حقول الغلة والكروم فكانت تقيد على حدة ، ومن المحتمل أنها مختلفة في تقديرها عليها (٢) ويدخل في عدادها أشجار النخيل والسنت (٣).

وكانت قيمة ضريبة الأرض مختلفة ، والغالب أنها كانت دينارا واحداً أو أربع درورات ، وقد تنخفض في بعض الأحيان إلى ثلثي دينار وترتفع في أحيان أخرى فتبلغ دينارا وثمانين ديناراً. وحدث في مرة من المرات أن بلغ الخراج دينارا

1) Greek Papyri, No., 1420., Rainer., No., 3, 146.
2) Greek Papyri, No., 1339.
3) Rainer, No., 577.

واحدا على ٣ أردبات من الأرض المروية ، ١ هـ من الأرض غير المروية (١).
ويمكن أن تتخذ بعض إيجارات الأراضي الحكومية المتأخرة زمينا مثلا
للقارنة فقد بلغ :

(١) إيجار أربعين فدانا ثلاثين دينارا ، وذلك لأن هناك عشرة أفدنة لم
تسكن المياه لتصلها ومن ثم فلا تجبي عنها الضرائب ، وقد حدث هذا سنة ١٧٦ هـ .
(٢) بلغ إيجار خمسين فدانا مبلغ خمسين دينارا . على أن الدفع لم يكن
نقدا ، بل كان بما تغله الأرض (وذلك سنة ١٧٧ أو ١٧٨ هـ) .

(٣) وهناك ورقة بردى خلت من التاريخ تشير إلى أن الخراج بلغ دينارا
وعشرة أراذب حنطة وثلاثة أراذب وثلاث أردب شعير على الفدان الواحد .

(٤) ونستفيد من ورقة يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٠ هـ إلى أن الخراج
المأخوذ على فدان الحنطة بلغ دينارا وخمسة عشر أردبا من الحنطة ، وعلى الأرض
المزروعة شعيرا بلغ دينارا ونصف أردب من الشعير (٢) .

ومن المؤكد أن الأراضي الثلاثة الأخيرة كانت موهوبة للسليين . ويبدو
لنا أن معظم الأراضي المملوكة أخذت منذ نهاية القرن الأول للهجرة في التضائل
والصغر ، إذ بلغ أكبر قدر من الخراج دفعه أحد الأشخاص هو سبعة دنانير ،
ولعل الائتمان والأجور التالية خير دليل على تقدير القيمة الفعلية للنفود ، ذلك
أنه في سنة ٨٠ هـ قدر العشرون أردبا من الحنطة بمبلغ دينار واحد ، وفي سنة

1) Greek Papyri in the British Museum; Vol. 4, No., 1428.

2) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer. No., 621.
625, 626, 638.

٨٨ هـ بلغ ثمن الأثنى عشر أردبا منها ديناراً واحداً ، ونرى بعد ذلك أن عشرة أراذب من الحنطة أو العشرين أردبا من الصعير تساوى ديناراً واحداً (١) . كما بلغ ثمن الرأس الواحد من الضأن سنة ٩٢ هـ نصف دينار (٢) .

وكان صانع السفن يتناول دينارين شهرياً أجره ومصروفه ، ويتناول طالبها بالقار مبلغ دينار ونصف دينار شهرياً (٣) ، ويتناول النجار ثلثي دينار (٤) ، أما النشار فأجره ومصروفه أحد عشر ديناراً سنوياً ، والعامل ستة عشر والنجار ثلاثة وعشرون ديناراً سنوياً (٥) .

وفي سنة ٨٨ هـ كانت ضريبة الغلة تبلغ على وجه التقريب أردبا عن كل دينار من الخراج (٦) ، ولكن في سنة ٩٦ هـ كانت أردبين عن الدينار (٧) .

وفي سنة ٩٨ هـ والسنوات الخمس التالية لها ظلت ضريبة أرض أفردويت (أشكة) ثابتة لم يلحقها شيء من التبدل ، فبلغت ست آلاف وتسعمائة وواحداً وخمسين ديناراً وخمسة عشر قيراطاً ، أى أنها بلغت ما يقرب من $\frac{1}{3}$ من قيمة الزرع ، وإن لم يكن هذا أمراً ثابتاً على الدوام .

وفي سنة ٨٠ هـ دفعت بوضير ، سبعين ديناراً وواحداً وعشرين قيراطاً ، ثم دفعت في سنة ٩٢ هـ مبلغ مائة وأربعة دنانير وثلثي دينار (٨) .

1) Rainer, no., 587; Greek Papyri, No., 1433, 1434.

2) Greek Papyri in the British Museum, No., 1375.

3) Op. Cit., No., 1410.

4) Op. Cit., No., 1336.

5) Op. Cit., No., 1314.

6) Op. Cit., No., 1420, 1366.

7) Op. Cit., No., 1424.

8) Op. Cit., No., 1412; Der Islam, 2, 267.

والثبت التالي يبين كيف كان اختلاف الأجور (١) .

سنة ٨٠ - ٨٥ هـ	سنة ٩٠ - ٩١ هـ
بالدينار	بالدينار
بكانوس	٢٧١
أمفيتون	٣٩٠
بونون	٤٠
كيرانيوس	٥٠
بوين	١٠٢
دير مريم	١١٤
دير فارس	١١١
دير ماري	٤٨
٣ بديادس	٤٣٦
• ٢	٢٣٣
• ٥	٤٢١
دير بربروس	١١٠

• • •

سنة ٨٨ هـ	سنة ٩٧ هـ
ديناراً	ديناراً
دير ماري الصحراوي	٣٠ $\frac{1}{4}$
الابا لرماتوس	٢٨ $\frac{1}{4}$
	١١٤
	١٨٩ $\frac{1}{4}$

يتضح لنا جلياً من هذه الأرقام ما وصل إليه بعض الأديرة من الثراء البالغ، حتى لقد كان لدير مريم الصحراوي ثمانية إقطاعيات في سنة ٩٨ هـ، ولدير بربروس عشرة إقطاعيات (٢) .

1) Op. Cit., No., 1412, 1419.

2) Op. Cit., No., 1419.

وكانت الحكومة المركزية تخطر كل إقليم بالقدر الواجب عليه دفعه ،
وحينذاك يقوم عمالها المحليون بتوزيع المبلغ على دافعي الضرائب ، وهاك مثالا
من الإخطارات الحكومية : من قرة بن شريك إلى أهل بوسير ، إن جزيتكم
عام ٨٨ هـ كانت مائة وأربعة دنانير ، وثلث دينار وخراجكم أحد عشر أردبا
وثلث أردب حنطة . كتبه رشيد في صفر سنة ٩١ هـ . والظاهر أن سنة ٩١
القمريه هي ٨٨ الشمسية (١) .

* * *

أما الضريبة المعروفة بالثلاثية Tetartia فكانت تبلغ على وجه التقريب جزء
من مائة من الخراج .

ومن الجدير بالملاحظة أن هناك قائمة وإردة في مجموعة رينيه (٢) تحتوى على
ثلاث ضرائب نقدية ، ويشير أحد المؤرخين السريان إلى : الضرائب والجزية
والخراج (٣) .

* * *

أما المعاييد فتقسم إلى قسمين : منها ما هو داخل في الكشف ، ومنها
وما هو خارج . أما الضرائب والداخلة فلم ينص فيها على قدر ثابت معين
من الخراج ، بل نراه يتراوح بين النصف - كما هو الحال إزاء سامورة -
وبين جزء من اثنين وقسمين كما في حالة بكانوس .

أما المعاييد وغير الداخلة ، فأكثر اختلافا وأعظم تباينا من هذه ، إذ لم تكن
ضرائب الثمن والعسل تؤخذ على الأجزاء الصغيرة : والواقع يظهر لنا أن الأماكن

1) Gaetani : Annali dell, Islam, 4, pl.Y.

2) Rainer, No., 609.

3) Chronica Minora, p. 3351.

الصغيرة هي وحدها التي كانت تتحمل الضرائب الكبيرة في العادة ، والجدول التالي يبين لنا الضرائب المفروضة على ثلاثة من الاديرة (١).

وجه الصرف	أبا إرماتوس	بربروسة	مريم المقدسة
لأمير المؤمنين	—	—	—
بضائع للسفن	$\frac{2}{3}$	—	$\frac{2}{3}$
قماش لحيمة من القصر	$\frac{1}{3}$ (٩)	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$
غرامة	$28 \frac{1}{3}$	—	$23 \frac{1}{3}$
نصف بحار للأسطول ،	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
ومصاريف ، وقسطان			
من خل للمهاجرين			
قسطان من غسل	—	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$
للمهاجرين الأسطول			
عربة بضائع عند القلزم	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$
أكوام للرصف	—	—	$\frac{1}{3}$
مصاريف للوالى	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$
العناية بالأكوام	—	(٩)	$\frac{1}{4}$
بضائع إلى القلزم	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	—
بحار للأسطول الأفاضول	$\frac{1}{4}$	—	—
ومصاريف أخرى			
أربعون عاملا للجامع	$\frac{1}{4}$	—	—
دمشق			
للعناية بالأكوام والسلال	٩	٢٠	٥٠
المجموع	$31 \frac{2}{3}$	$2 \frac{1}{4}$	$26 \frac{1}{3}$

1) Greek papyri in the British Museum, No., 1413.

وكثيراً ما يرد ذكر الأرزاق ولسنا متأكدين تمام التأكيد عما إذا كانت هذه الأرزاق بقدر المعايير أم أنها تختلف عنها ، على أنه في الاستطاعة أن نستدل من مجموعة Rainer على ما يأتي :

عشرون أردبا من الشفير ^(١) ، ٣,١٦٤ أردبا من الحنطة وذلك سنة ٢١ هـ ^(٢) . وثلاث أكلات للرجال ^(٣) .

٣٤٢ أردبا من الحنطة ومائة وواحد وسبعون قسطا من الزيت لإعاشة ثلثائة واثنين وأربعين جنديا واثني عشر صانع أسلحة ^(٤) (٥) .

وهذه العبارة الأخيرة تحمل المرء على الدهشة في التفكير فيما يتعلق بالطريقة التي اتبعها عمر بن الخطاب ليكفل تموين الجنود بما يحتاجون إليه .

كذلك نطالع في أوراق البردي طلب المستولين خمسة وستين رأسا من الغنم ^(٦) وتسعة وتسعين حصانا ^(٧) .

وفي سنة ٩١ هـ طلب أولو الأمر سبعمين قميصا ، كل واحد بربع دينار وجزية لأمير المؤمنين ^(٨) .

وكان الوالي يحتاج إلى مواد مختلفة لإعالتنا ولجمال الذين معنا من العرب والتصادى على السواء ، ولغيرهم ^(٩) . كما أن الأساطيل كانت في حاجة إلى كثير

1) Fuehrer durch die Ausstellung Erzherzog Rainer, No., 55I.

2) Op. Cit. Loc. Cit., 553.

3) Op. Cit. Loc. Cit., 556.

4) Op. Cit., No., 557.

5) Op. Cit. No., 558.

6) Op. Cit., No., 394.

7) Greek Papyri in the British Museum, No., 1362.

8) Op. Cit. Loc Cit., No., 1275.

من البحارة الذين يلتزم لهم دافعو الضرائب بأجورهم ، وكذلك الحال إذا
العمال الذين كان لابد من اتخاذهم للعمل في بيت المقدس وفي دمشق .

وفي هذا الوقت فر كثير من الفلاحين المصريين من قراهم ومغفلوا عن
أراضيهم ، وقد لا نكون بعيدين عن الصواب إذا قلنا إن فداحة الضرائب
كانت إحدى الموانع لهم على ذلك .

وقد أدى ذلك الموقف من جانب الحكومة إلى حل كثير من الفلاحين
المصريين على التخلي عن ممتلكاتهم والحروب منها ، وقد يمكن القول — في شيء
من التأكيد — بأن عبء الضرائب كان من بين الأسباب التي حملتهم على سلوك
هذا السبيل .

ومن الجلي أن هناك مناقضات عظيمة بين ما يراه الفقهاء والمشرعون وبين
الوقائع الواردة في أوراق البردى ، إذ نرى من البرديات على وجود ضرائب لم
ينشر الشرع إليها أبداً .

* * *

لم تكن اليهود التي تقطع للبلاد المختلفة المفتوحة مبنية على صورة معينة
فرضتها المدينة ، بل كانت تتوقف على ظروف الإقليم المحلية وعلى طبيعة
القطاع ، ولكي يتم فهم الموضوع نعمل فيما يلي الشروط التي وضعها الرسول
سواء أكانت هي شروطه أم مدسوسة عليه .

لما تم للسليمان فتح البحرين كتب النبي ﷺ من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا
وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم له ذمة الله وذمة رسوله ، ومن لم يفعل فعليه دينار
معاقرى (١) ، على أن بعض أهالي البحرين جنحوا إلى السلم ، ووعدوا بأن

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٥ .

يدفعوا نصف جبههم وتمرمهم (١) ، ويذكر البلاذري أن الجزية كانت دينارا على كل بالغ من أهل البحرين (٢) أما في اليمن فقد وضع الرسول على كل شخص دينارا أو ما يعادل قيمته من الثياب ، على أن كلا من الرجال والنساء في اليمن كان يدفع الدينار (٣)

ولما جاء أحد النعمانيين من أهل بلاد اليمن أرفع دينار رأسه حاول الوالي أخذ الخس من الثقة فلم يؤذن له بذلك ، كما أن النصراني الذي كان يعيش في مكة كان يدفع دينارا في السنة (٤) .

أما الشروط التي اتفق عليها مع أهالي نجران فقد نصت على (٥) أن يدفعوا للمسلمين ألف حلة ، ثمن كل حلة أوقية ، والأوقية من الفضة أربعون درهما ، فإن أدوها بما دون الأوقية أخذ منهم التقصان بما يكافئه من الخيل والجمال والسلاح ومن جزيتهم مائة حلة ، وقبحة من جاء بدمه من الخلفاء ، والسبب في ذلك راجع إلى التقصان في عدد نفوس أهالي نجران (٦) .

ولما قفل الرسول إلى المدينة بعد غزوة تبوك فرض الجزية على من كان من أهل النخعة بالمدينة ومكة وخيبر واليمن ونجران ، وقدرت هذه الجزية على السلاح والذخيرة ، كما اشترط عليهم أيضاً أن يضيفوا رسل النبي مدة شهر فأدونه ، وأن يمدوا المسلمين بثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً أو ثلاثين درعاً في حال

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٨٠ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٨١ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٨١ .

(٤) الصافي : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٦٤ — ٦٦ .

(٦) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٤ .

حصول فتنة من اليمن ، وجعل لهم ذمة الله وعهده ، فلما جاء عثمان ابن عفان وضع على الرجل ديناراً أو نحوه ، ولم تفرض على من بها من النساء والعبيان^(١).

ولما تم الصلح بين المسلمين وبين [يوحنة بن روبة] صاحب أيلة فرض على كل حالم بأرضه في السنة ديناراً ، وصالحهم أهل تبوك على مثل ذلك العهد .

وفي خلافة أبي بكر كانت بصرى أول بلد فتحه المسلمون خارج شبه الجزيرة ، ففرضوا على كل ذكر بالغ فيها ديناراً في السنة وجريب حنطة^(٢) ، كما أن أبا عبيدة أعطى نفس الشروط لأهل أنطاكية فيما بعد^(٣) . ونعرف من البلاذري أن أهل « باتقيا » صالحوا خالد بن الوليد على ألف درهم وطيلسان واحد^(٤) ، ثم سارت الفتوح الإسلامية في زمن عمر بن الخطاب في خطوات سريعة ، وهناك كثير من الأخبار الواردة بشأن « الشام » ، ولكننا لا ندرى عما إذا كان المقصود بها مدينة دمشق وحدها أم « سورية » بأكملها .

وكان كل شخص في البداية يدفع ديناراً وجريباً ثم بدا لعمر أن يبدل ذلك قبله .

وفرض خالد على أهل دمشق أن يدفع البالغ منهم ديناراً وجريب حنطة وزيتاً وخلا لطعام المسلمين^(٥) ، أما أبو عبيدة فقد صالح أهل الشام بأن فرض عليهم جزية مسماة لا تزيد عليهم إن كثروا ولا تنقص إن قلوا^(٦) وقدرها ديناوان

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٥٩ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١١٣ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٤٧ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٤٤ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٤ .

(٦) ابن عساکر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

على الرأس وشيء من الطعام ، كما أن البعض كانوا يدفعون الجزية بما يتناسب وطاقتهم المالية على الدفع ، فإذا زاد ما ييدم من المال زادت الضريبة ، وإن قل أسقطت (١) .

كذلك فرض على أهل النخب من الذكور البالغين أربعة دنانير ومدّين من الحنطة وثلاثة أقداس زيت وذلك بالقام والجزيرة ، وفرض عليهم إيواء المسلمين والمسافرين مدة ثلاثة أيام (٢) . وهناك صورة أخرى من العهد تجعل دفع القمح والزيت شهرياً ، وتضيف إليها الدوك (٣) والعسل ، ولكنها لاتنص على إيواء المسلمين المسافرين (٤) .

أما في الرقة فكان مفروضاً على كل رجل مبلغ دينار وعدة أقفزة من القمح وشيئاً من الخل والزيت والعسل (٥) ، كما فرض على كل شخص في الرها دينار تقداً ومدان من الحنطة (٦) .

أما في أرض الجزيرة فكانت الجزية تدفع في البداية زيتاً وخلاً وطعاماً لمرفق المسلمين ، ثم جاء عمر قتلها وأدخل الأناوة وقدرها مدان من الحنطة . وقسطن من الخل ومثلها من الزيت (٧) ؛ على أننا نجد في رواية أخرى أنها كانت ديناراً ومدّين من الحنطة وقسطين من الزيت ومثلها من الخل (٨) ، فلياً

(١) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٥٠ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٥٢ .

(٣) هو المعروف في مصر عند العامة « بالدهن »

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٥٢ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٣ .

(٦) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٤ .

(٧) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٧٨ .

(٨) أخذ المسلمون الجزية من الجزيرة أول الأمر ديناراً عن كل فرد مع مدى قح =

جاء عبد الملك [استقل ما يؤخذ وأحصى الجماجم ، وجعل الناس كلها همالا بأيديهم ، وحسب ما يكسبه العامل في السنة كلها ، ثم طرح من ذلك نفقته في طعامه وأدمه وكسوته ، وطرح أيام الأعياد في السنة] فوجد الذي يحصل من ذلك في السنة لكل واحد أربعة دنانير ، وجعلها (١) طبقة واجدة (٢) .

وارتضى ، الجالينوس ياروسما ، والزواب دفع أربعة دراهم عن كل رأس ، على أن الجالينوس نكث في وعده وتقض عهده فقدم أبو عبيدة وخرب بلاده . (٣) وهذا الحادث شبيه بالقصة التي تقول إن قسطنطين بطرك الشام أخبر عمر بن الخطاب أنه اتفق مع أبي عبيدة على دفع أربعة دراهم وعيابة عن كل رأس ، ثم عاد فاعترف بأنه كان كاذبا فيما قال وزعم (٤) وأنه لم يحدث شيء من الاتفاق مثل هذا بينه وبين أبي عبيدة ، وكذلك يشبه العهد الذي وضعه عيشبة ، إذ فرض على النفي دفع اثني عشر درهما ، وأربعة على الفقير

== وقسطى خل وقسطى زيت ، ثم أعاد عمر النظر فيها (رفقا بأهل البلاد) بأن أبدل هذه الجزية بالنظام المتبع في السواد وهو ٤٨ درهما (٤ دنانير) على الأغنياء و ٢٤ درهما على المتوسط الحال و ١٢ درهما على الفقراء ؛ ويظهر أن الفرق كان في أن أسما والواد الفذاية ارتفعت لأنها كانت لتؤمن الجيش فأرھقت كمالها الناس ، فنظف عمر عنهم بأن استعاض عن الواد الفذاية بالقد . وأما ما ذكره الأستاذ بروتون فناقش عن ارتباطه بين روايات البلاذرى - الدورى .

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٢٣ .

(٢) هذه رواية ضعيفة لأنها لا ترد عند أى مؤرخ ، بل جاءت عند فقيه هو أبو يوسف ، ولم يكن متأكدا من دقتها كما يبين من نصه ، وما يؤكد ضعفها أن القسم الأول منها مردود إذ أبدل عمر هذه الجزية بالجزية المدرجة كما ذكرنا في الملاحظة رقم ٥ ، وكما تؤكد روايات المؤرخين - الدورى .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٥١ .

Ghazi : An Answer to the Dhimmis, P. 389. (٤)

على أن يعنى منها القسوس (١). ومن المستغرب ورود رقم « أربعة » أخيراً ،
وتحدثنا إحدى الروايات أن تيمّا أباً هراب ثار على المحتشم في فلسطين ، وتبعه
ثلاثون ألفاً من الجوعى العرايا ، ويقرر مينخايل الرياني (ويسميه بشام)
أن المسيحيين تقرر عليهم دفع جزية قدرها أربعة دهم (٢) .

وهناك رواية واردة في البلاذري وإن كنا لا نميل إلى الاعتقاد في صحتها
وإنما نذكرها هنا لأنها بالغة الغرابة ، ومؤداها أن قبيلة « بجيلة » كانت تؤلف
ربيع الجيش يوم القادسية ، ووعدهم عمر بن الخطاب بأن يجعل لهم ربع السواد
(من جنوب العراق) ، ثم عمّد الخليفة إلى حمل شيخهم جرير بن عبد الله على
التنازل عن هذه الشروط وأجازه بشانين ديناراً في أحد الأقوال ، وبأربعمائة
دينار في قول آخر ، وهناك إحدى الروايات التي تنهب للقول بأن جريراً ظل
يتمتع بهذه الشروط مدة ثلاث سنوات . وتذكر الرواية أن تمت امرأة رفضت
أن تتنازل عن نصيبها حتى يعطيها عمر « ناقة ذلولاً عليها قطيفة حراء » وملا
يديها ذهباً ، وتقول رواية أخرى إن جريراً تنازل عن حقوقه بمسد وقعة
« جلولا » ، وذلك بناء على طلب الخليفة ، ومع ذلك فتوجد رواية أخرى
تقول إن كل فرد من أفراد هذه القبيلة تسلم إلى دينار (٣) .

على أن هناك بعض الأماكن الأخرى كانت تدفع قدراً مقطوعاً متفقاً عليه ،
فكان مفروضاً على الحيرة دفع ثمانين ألف أو مائة ألف دهم سنوياً (٤) ،

Bar Hebraeus : Ecclesiastical Chronicle, Vol. 3, P. 115. (١)

Michel le Syrien, Chroniques, trad. Langlois, p. 275; cf. (٢)

Bar Hebraeus, Chronicle, p. 152.

(٣) البلاذري : فوح البلدان ، ص ٢٦٧ وما بعدها : كتاب الأم لثالثي ، ج ٤ ،

ص ١٩٢ .

(٤) البلاذري : فوح البلدان ، ص ٢٤٣ .

ويقول يحيى في كتاب الخراج (١) إن أهل الحيرة صولحوا على ما يقتسمونه بينهم، وليس على رهوس الرجال شيء، وكانت «الأنبار» تدفع أربعة آلاف درهم وألف حلة (٢).

أما الرها وحران فكانتا تدفعان مبالغ معينة (٣)، وتقرر إحدى الروايات أن المفروض على حصص يبلغ مائة وسبعين ألف دينار، غير أن الطبري يقول إن بعض السكان كانوا يدفعون ديناراً وطعاماً (٤).

وكان السامريون يدفعون في البداية جزية رهوسهم أتاوة، ثم جاء يزيد بن معاوية فوضع الخراج على أرضهم، وفرض دينارين جزية الرأس على من يقيمون في ولاية الأردن وخمسة دنانير على من يقيمون في فلسطين فشكى بعضهم إلى المتوكل الذي أقصها إلى ثلاثة (٥).

ولما استولى المسلمون على قفليس زمن خلافة هبة الله وافق أهل كل بيت على دفع مبلغ دينارين، وتعهد الجانبان بالاتفاق على احصاء الأسر (٦).

وورد في المعاهدة التي أبرمها «سراقة» سنة ٨٢٢ مع أهل أرمينيا والثغور أن يشتركوا مع الجيوش الإسلامية، وأن تحمل الخدمة الحربية محل الجزية،

(١) يحيى بن آدم : كتاب الخراج ، ص ٣٦ .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٤٦ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٢٣ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٣٠ ؛ تاريخ الطبري ٤ ج ١ ، ص ٢٣٩١ ؛

الأزدى : فتوح الشام ، ص ١٢٨ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٥٨ .

(٦) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٠١ .

أما الذين لا يعتزكون في الحروب إلى جانب المسلمين فيلتزمون دفع جزية تكافئ ما يدفعه أهل أذربيجان (١) .

أما في الجزيرة فكان القرويون يعاملون نفس معاملة أهل المدن ، إلا فيما ألزموه من مد المسلمين بالمشقة (٢) .

* * *

أما فيما يتعلق بمصر فالأخبار في شأنها مستفيضة ، فيذكر المقرئ أنه لما تم فتح مصر صولح من فيها من الذكور من راحقوا الحلم إلى ما فوق على دينارين (٣) ويقول في موضع آخر (٤) إن الجزية كانت دينارين على الرأس وعلى المصريين أرواق المسلمين ، وفي رواية البلاذري أن الطعام قد أضيف أخيراً على أساس دينارين مما يجعل الجزية أربعة دنانير (٥) . وهناك قول بأن الخراج وضع على كل جريب بمقدار دينار وثلاثة أرواق طعام ، والجزية دينارين على كل من بلغ الحلم من الذكور (٦) . وفي قول آخر إنها كانت دينارين على كل ذكر إلا من كان فقيراً فيعفى منها ، وألزم كل ذى أرض دفع ثلاثة أرواق من الحنطة وقسطن من الزيت ومثلهما من كل من الحنظل والصل رزقاً للمسلمين . وألزم كل واحد من أهل مصر أن يقدم للجيش جبة صوف وبرنسا أو همامة وسراويل

(١) تاريخ الطبري ، ج ١ ، ص ٢٦٦٥ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٢٣ .

(٣) المقرئ : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٤) للمقرئ : الخطط ، ج ١ ، ص ٢٩٤ .

(٥) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢١٦ .

(٦) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢١٥ .

وغنمين (١) . ويذكر الصولي (٢) نفس الجزية ولكنه لا يشير إلى الملابس .

وضربت الجزية التقدية على أهل مصر فقلت باثني عشر أردبا (٣) وأن يضيفوا من نزل بهم من المسلمين ثلاثة أيام (٤) .

ويقال إن عمرو بن العاص فرض ضريبة قدرها ستة وعشرون درهما وثلاثي درهم على الجميع ، وفرض على الأثرياء منهم دينارين (٥) وثلاثة أراذب من القمح (٦) ، وهذا واضح إذا كانت الضريبة الثانية مضافة إلى الأولى ، وفي ذلك يدفع الأغنياء قرابة ضعف ما يدفعه الفقراء . على أنه من المقرر تماما أن الإقباط كانوا يدفعون زمن عمرو بن العاص للسليمان نفس الضريبة التي كانوا يدفعونها للبيزنطيين (٧) .

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢١٤ .

(٢) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٧ .

(٣) هنا يوجد ارتباك في « تريجون » لأنه أخذ الروايات بظاهر معانيها دون تمييز بين الجزية والحراج ، فاقضى يؤكد المبرزي وتؤيده الروايات الأخرى أن الجزية كانت ثابتة وأنها بلغت دينارين عن كل رأس وأنها تسير على أساس النقد ؛ ولكن الحراج لم يكن ثابتا بل يعتمد على حالة الزرع « المارة » وعلى حاجة الدولة ، وما تذكره الروايات من أشكال مختلفة للحراج إنما يشير إلى ما فرض فعلا في سنين مختلفة ، كما أنه كان يجبي عادة من الحاصلات بالنوع وقد يسكون جزء منه بالنقد . أما رواية البلاذري بشأن الملابس فهي حالة خاصة تتعلق بما فرض على أهل حصن بابليون عند أول دخول مصر لحاجة الجيش المهاجم إلى كسوة ، ولم تتخذ هذه السابغة خطا — الدوري .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ١٢٥ ؛ خطط المبرزي ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٥) تاريخ أبي صالح الأرمي ، ص ٢١ ، وترجمته ص ٧٥ .

(٦) كان النقد في مصر يستند إلى قاعدة الذهب ، وتعقب الضرائب بالدينابر وأجزائها لا بالدرهم الفضية ، والظاهر أن أبا صالح الأرمي استعمل الدرهم الفضي في كتابه لأنه كان من أسس العملة في العراق . أما قبضة الست وعشرين درهما وثلاثي الدرهم فتتعلق دينارين ، وهذا يوضح كسور الدرهم التي لا نجد لها في فرض الضرائب عادة — الدوري .

(٧) المبرزي : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٦ .

وجعل القول أن ما نستفيد من تلك الاخبار هو أن الجانب الأكبر من الضرائب كان يعتمد على الجزية ، وإن كانت أوراق البردى تشير إلى أن الجزية كانت أقل من الخراج .

ومن المتفق عليه أنه إذا استسلمت المدينة أُملي المسلمون شروط الاستسلام، إذ كانوا أحراراً في أن يفعلوا ما يشاءون بالبلد الذي أخذ عنوة ، وقد اختلفت الآراء حول فتح مصر : أتم عنوة أم كان استسلاماً ، والجدل حول هذه النقطة بالذات جدد لا طائل تحته لاعتقاد أصحاب كل من الرأيين على حجيح تؤيد وجهة نظرهم ، وقد حاول معاوية بن أبي سفيان أن يزيد الجزية على المصريين ففشل في هذه التجربة بفضل معارضة وردان مولى عمرو بن العاص^(١) ، وتروى هذه القصة بصورة أخرى وهي أن صاحب بلدة « أخنا » قدم على عمرو وقال له : « أخبرنا ما على أحدنا من الجزية فنصيرها » فأشار عمرو إلى أحد أركان الكنيسة وقال : « لو أعطيتني من الأرض إلى السقف ما أخبرتك ما هليك ، إنما أتم خزائننا ، إن كثر علينا كثرنا عليكم ، وإن خف عنا خففنا عنكم^(٢) » ، ولم يكن حديث عمرو كذباً ، إذ يذكر أحد النصارى أنه كانت لعمرو أساليب فظية في استخلاص الأموال ، ولا يسلك سبيل الشفقة في معاملة المصريين ، هذا إلى أنه لم يكن يلتزم صهوده التي عاهدهم عليها تماماً بالإلتزام^(٣) ، حتى يقال إنه خلف بعد موته سبعين بهراً^(٤) من الدنانير ، زنة كل بهار منها إردبان مصريان ،

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢١٧ .

(٢) خطط القرطبي ، ج ١ ، ص ٧٧ ، ١٦٨ .

(٣) Journal Asiatique, P. 3/7.

(٤) البهار : جلد الثور .

ورفض أبناؤه أخذ هذه الأموال حتى يتسلم كل صاحب حقه فيها حقه ، فبلغ الخبر معاوية فأخذها بما فيها . وحدث في هذا العصر ذاته أن عهد عمر بن الخطاب إلى تغريم بعض ولاته لإثرائهم على حساب أهل الولايات التي يحكمونها ، ومن هؤلاء الولاة سعد بن أبي وقاص في الكوفة وعمر بن العاص في مصر ، وأبو هريرة في البحرين ، والنعمان بن عدي في ميسان ، ونافع بن عمرو في مكة ، ويعلى بن منبه في اليمن ^(١) .

وحدث في زمن متأخر أن أراد أحد الخلفاء الوقوف على آلام الذميين فقال أحد المسلمين لعمر بن عبد العزيز : يا أمير المؤمنين : ما بال الأسعار غالية في زمانك وكانت في زمان من قبلك رخيصة ؟ ، فقال : إن الذين كانوا قبل كانوا يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم ، فلم يكونوا يمدون بدءاً من أن يبيعوا أو يكسبوا ما في أيديهم ، وأنا لا أكلف أحداً إلا طاقته فيبيع الرجل كيف يشاء . فقال له : لو أنك سخرت لنا ، فأجابه عمر : ليس إلينا من ذلك شيء ، إنما السعر لله ^(٢) ، لكن الأمر المنسوب إليه الذي يقول فيه : دح لأهل الخراج من أهل الفرات ما يثختمون به من الذهب ، ويلبسون الطيا لسة ويركبون البراذين ، وخذ الفضل ^(٣) ، أقول إن هذا الأمر المنسوب إليه يعطى فكرة غير طيبة تماماً عن سياسته إزاء الذميين .

ليس هناك من شك في أن قد ازداد خراج مصر وربما خراج غيرها من الولايات أيضاً ، يدلنا على ذلك أن عهد الله بن أبي سريح قد جمع خراجاً أكبر

(١) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ١٨١ ؛ والبلاذري : فتح البلدان ، ص ٨٣ ، ٢٨٤ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٧٦ .

(٣) ابن قتيبة : حيون الأخبار ، ج ١ ، ص ٥٣ .

بما جمعه عمرو بن العاص ، هذا على الرغم من أن القول القائل بأن الدخل بلغ اثني عشر مليون دينار أو أربعة عشر مليون دينار لا يتخلو من المبالغة ، على أن خبر دفاع عمرو عن نفسه أمام الخليفة أمر مشهور . وهناك غير هذا من الأخبار المتعلقة بالزيادات ، ذلك أن عبد العزيز بن مروان قام أيام ولايته على مصر بإحصاء الرهبان وفرض على كل واحد منهم دينارا (١) ، ويقول ساويرس (٢) « إن هذه هي أول جزية ، ولستنا نعرف على وجه التحقيق مما إذا كان ساويرس يقصد بذلك أنها أول جزية أو خراج يدفعه الرهبان . » (٣)

ويورد الصولي (٤) خبرا يستحق أن نوردته بتمامه حيث يذكر أن لأهل مصر من الشرط أن لا تباع نسائهم ولا أولادهم ولا أرضهم ولا ديارهم ، ولا تباع كنوزهم ولا يراد عليهم في جزيتهم ، ولم يزل الحماة على ذلك حتى ولي عبد الله ابن سعد بن أبي سرح فكان يرفع إلى عبد الملك بن مروان ألفي دينار زيادة عما كان يرفعه عمرو بن العاص ، فلما ولي عبد الملك أخاه عبد العزيز خطا الأرضين ، وذلك أنها كانت كثيرة ، فاقتطع أقواما وزاد ذلك على الجاهل فكانت تستأدى ألف ألف دينار ، فرحلوا إلى عبد الملك يشكون ، فلما رجعوا زاد عليهم عبد العزيز الضريبة . »

(١) خطط القريزي ، ج ١ ، ص ٤٩٢ ؛ ساويرس : سير الآباء البطركية ، ص ١٣٤ .
(٢) وزيادة عما ذكره المؤلف منسوباً إلى ساويرس بشأن هذه الزيادة فإن القريزي يقول هو الآخر « أنها أول جزية أخذت من الرهبان » .

(٣) الخراج لا يقع منه أحد ، لأنه ضريبة مفروضة على الأرض بصرف النظر عن المالك رجلاً كان أو امرأة أو عبداً أو حراً ، أما الجزية فأهبت منها المرأة وأهني منها الفقير والراهب والطفل ، ولذا فإن الجديد هنا هو فرض الجزية التي كان يصحبها وسم اليد أو العنق - الدوري .

(٤) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٧ .

وقد زادت الضريبة بمعدل الثلثين وإن يكن تاريخ هذه الزيادة مجهولا لعدم وروده في الكتب (١).

على أن قره بن شريك أضاف إلى الضريبة مائة ألف دينار (٢)، وفرض أسامة على كل راهب ديناراً . ولما جاء عمر بن عبد العزيز رفع الخراج عن أملاك الكنائس والأساقفة، فأرجعها يزيد مرة أخرى (٣). ثم ضوعفت الجزية زمن هشام (٤). وزاد عبد الله بن الحبيب متولى الخراج الجزية على مصر [قيراطاً في كل دينار] وهي تعادل الثمن أو جزءاً من أربعة وعشرين من الأصل (٥)، ثم ضاعف أبو القاسم الجزية (٦).

وفي سنة ١٦٧ هـ ضاعف موسى بن مصعب ما كان يؤخذ عن كل فدان ، ثم فرض الخراج على أهل الأسواق وعلى الدواب (٧). ومن الجلي أن هذا كان جزءاً من سياسة هرون الذي زاد في الجزية المفروضة على النصارى حتى أثر

(١) ساويرس : سير الآباء البطاركة ، ص ١٣٦ .

(٢) ساويرس : سير الآباء البطاركة ، ص ١٤٠ .

(٣) ساويرس : سير الآباء البطاركة ، ص ١٤٣ .

(٤) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٤٥ .

(٥) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٥٠ : السكندى : الولاة والقضاة ، ص ٧٣ ؛

المقريزي : الضلوط ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .

(٦) ساويرس : سير البطاركة ، ص ١٥٥ ، ١٦٣ .

(٧) وفي ذلك يقول أحد العمراء مندداً بفطنة موسى بن مصعب :

لو يعلم المهدي ماذا القي يغسله موسى وأيوب

بأرض مصر حين حلا بها لم يهتم في النصح بمقوب

انظر في هذا الولاة والقضاة للسكندى ، ص ١٢٥ .

الكثيرون منهم الحرب من أملاكهم وتركها في أيدي العرب (١) ، كما شهدت سنة ٢١٣ هـ زيادة أخرى في الجزية (٢) .

ويلاحظ أن عبارة « ضاعف الجزية » شائعة الورد ، ومن ثم وجب علم الآخذ بحرفيتها ، على أنه إذا داخلنا الشك في الشهادة المسيحية القائلة بأن الخراج على مصر زيد فهناك كثير من الشهادات الإسلامية تؤيد هذا القول .

• • •

أما فيما يتعلق بطرق جمع الجزية فقد وصف المقريري - قلا عن ابن الحكم - طرق تقدير الضرائب الواردة في كتب الأحكام المحفوظة في أوداق البردى ، ومنه الرواية تتناول التقدير الأصلي للرخس لهم ، كما تتناول الزيادات ، والطريقة واحدة في كلتا الحالتين ، ويقول المقريري (٣) إنه لما استوثق الأمراء لسمرو بن العاص أقر قبضها على جباية الروم ، فكانت جبايتهم بالتعديل ، إذا عبرت القرية وزاد أهلها زيد عليهم ، وإن قل أهلها وخربت نقصت الجباية ، فيجتمع غرافسو كل قرية ومازوتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العارة والخراب ، حتى إذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة إلى الكور فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع . ثم يجتمع أهل كل قرية بقيسهم فيجمعون قسمهم وخراج القرية وما فيها من الأرض العامرة ، ويخرجون من الأراضي فدانين لسكنائهم وحاماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض ، ثم يخرجون منها عدد الضيافة للسليين ونزول السلطان ، فإذا فرغوا من ذلك نظروا لها

(١) Anonymous Chronicle, Vol. 2, p. 3.

(٢) السكندى : الولاة والفضة ، ص ١٨٥ .

(٣) الخطط للمقريري ، ج ١ ص ٧٧ .

في كل قرية من الصناعات والأجراة فقسّموا الجباية عليهم بقدر احتياهم ، فإن كانت فيهم جالية قسّموا عليها بقدر احتياها ، وقلنا كانت تكون إلا للرجل الشاب أو المتزوج ثم ينظرون ما بقي من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض ، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم ، فإن عجز أحد منهم وشكا ضعفه من زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على ذوي الاحتمال ، وإن كان فيهم من يريد الريادة أعطوه ما عجز عنه أهل الضعف ، فإن تشاحوا قسّموا ذلك على عدتهم ، وكانت قسمتهم على أن الدينار أربعة وعشرون قيراطا ... وجعل لكل فدان عليهم نصف أردب قح وويبتان من شعير ، إلا القرض ، فلم يكن عليه ضريبة ، وكان هر بن الخطاب يأخذ من صالحه من المعاهدين ما سمي على نفسه ، لا يضع منه شيئا ولا يزيد عليه ، ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئا يؤديه فطر عمر في أمره ، فإذا احتاجوا خفف عنهم ، وإن اغتثوا زاد عليهم بقدر غنّام .

ومن الخير أن تؤكد على بعض نقاط معينة نستنبطها من هذا الوصف فنلاحظ اتفاق بعضها مع ماورد في أوراق البردي ، ونعني بذلك أن الأرض تكون ملكا للشعب أكثر مما هي للأشخاص ، كما أن الهاربين الذين يحاولون الحرب تخلصاً من فداحة الضرائب لا يتنبأ لهم النجاح التام في محاربتهم هذه ، ونلاحظ أيضاً أن بعض الحقول كانت تعزل على حدة لين دخلها بما تقتضيه الأعمال العامة من المصروف ، ولم يكن معنى ذلك بحال من الأحوال تخفيف الضرائب عن كاهل دافعيها ، إذ الواقع أنها كانت تزداد على من يديم الأرض المتبقية ، كما أن معظم المصادر التي بين أيدينا تشير إلى اعتبار استضافة المسلمين مسألة عامة وليست مسألة فردية خاصة ، حتى إنه ليخيل لمطالعها كأنها أمر من الوالي ، لتأكيدها على وجوب استعمال الدين في التصرف .

كان الرجال الذين يدفعون الجزية يقسمون إلى ثلاثة أقسام (١) :
 • صاحب أرض يعطى جزيته (٢) منها . وصانع يخرج جزيته من كسبه
 وتاجر يتصرف بماله يعطى جزيته من ذلك ، وإنما سنتهم واحدة .
 وهذه الحقيقة عن عمر بن عبد العزيز تتفق وما جاء في أوراق البردى التي
 تبين لنا أن التجار كانوا يدفعون ضريبة معينة بدلا من الخراج .
 ومعظم التفاصيل الواردة عن الخراج تتعلق بأرض الجزيرة والعراق ،
 ونورد بعضا منها فيما يلي ، ويلاحظ أن وحدة الموازين كانت « الحريب » على
 السوام ، وهو ستون ذراعاً مربعاً .

والوارد في الكتب أنه وضع على كل حريب - [عامر أو غامر] - درهم
 وقفيز ، و « التي إليهم النخل عونا لهم » (٣) ، فكان على :

جريب حقول الكرم	خمس دراهم (٤)
• الرطبة	خمسة دراهم وخمسة أقفزة
• القصب	سنة •
• البر	أربعة •
• الشعير	درهمان
وعلى جريب الكرم	عشرة دراهم (٥)
على جريب الخضر	سنة دراهم •

(١) سيرة عمر بن عبد العزيز لعبد الحكيم ، ص ٩٩ .

(٢) لعل المقصود بها « الخراج » في اصطلاحنا .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٦٩ ؛ الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٨ .

(٤) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٦٩ ؛ الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٨ .

(٥) الصولي : أدب الكتاب ، ص ٢١٨ .

- على جريب السمسم خمسة دراهم .
 . . الحنظل الصيفية ثلاثة .
 . . القطن خمسة .
 . . الماش والكروم والرطبة والسمسم ثمانية دراهم .
 أما أشجار النخيل في السواد فقد وضعت عنها الضرائب ، ووضع على :
 جريب الكرم وحول المحضرات عشر دراهم .
 . . القطن خمسة دراهم .
 . . النخلة من الفارسي درهم واحد .
 . . الدقلة درهم واحد .
 على كل جريب زرع غليظ من البر دينار ونصف وصاح واحد من طعام^(١) .
 على كل جريب وسط دينار واحد .
 . . من الشعير ثلث دينار .
 . . من الحنطة درهمان وجريان^(٢) .
 . . من الشعير درهم واحد وجريب واحد .
 على كل جريب غامر يطاق زرعه نصف درهم .

وكان الشعير يدفع من نصف هذه الأجور ، أما الفواكه وغيرها فكانت معفاة من الضرائب ، وأما البساتين التي تجمع النخل والشجر والكروم فعليها عشر دراهم^(٣) .
 وتتفق جميع القوائم والمكلفات هذه مع الحقيقة القائلة بأن خراج العراق

(١) كان هذا في زمن علي بن أبي طالب .

(٢) وضع هذا عمر بن الخطاب ؛ انظر البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٢٧٠ .

(٣) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٧١ .

كان يقدر على أساس ثابت هو تقدير المساحة . وتختلف الأرقام اختلافاً بالغ الكبر عما يورده ابن حوقل بشأن خراج فارس الذي يقدر هو الآخر على أساس المساحة أيضاً . وكانت الضرائب أثقل في شيراز منها في غيرها ، ويلاحظ أن وحدة المقياس عنده هي « الجريب الكبير » وهو $\frac{2}{3}$ من الجريب الصغير ، ومن ثم كان يؤخذ على :

- جريب الحنطة والشعير (بالسبح) ١٧٠ درهما .
- الشجر () ١٩٢ »
- الرطاب والمقات () $\frac{2}{3}$ ٢٣٧ درهم .
- الكروم () ١٤٢٥ درهما .

أما في (كوار) فكانت الضرائب تبلغ ثلثي الضرائب المذكورة أعلاه ، ولم تكن هناك ضرائب على الكروم ولا أشجار الفاكهة التي تزرع في السهول حتى تولى الوزارة على بن عيسى بن الجراح سنة ٣٠٢ هـ (٩١٤ م) فألزم أصحابها الخراج (١) .

ويذكر ابن حوقل أيضاً أن جوهر الصقل وزير المعز لدين الله الفاطمي قبض عن الفدانان بصر سبعة دنانير بعد أن كان ما يقبض عنه ثلاثة دنانير ونصف دينار (٢) .

وبلغت قطيعة (٣) فدان الصبح زمن الفاطميين في إحدى نواحي الصعيد ثلاثة أرواب على الفدان الواحد ، فلما مسحت الأراضي سنة ٥٧٢ هـ (١١٧٦ م) قرر

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .
 (٢) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ١٠٨ .
 (٣) لفظ يقصد به الضريبة في مصر الوسيطة .

على كل فدان أردب ونصف أردب ثم أصبحوا يأخذون أردبين من الفدان الواحد (١).

وكانت هذه الطريقة في جمع الخراج مستعملة في مستهل حكم بني العباس وهي التي يشير إليها ديونسيوس التلحري في معرض كلامه عن صدقة المال عند العرب فيذكر أن بساتينهم وماشيتهم وجميع الفلات التي لهم سجلت وكان إذا امتلك أحدهم حديقة خضر أو كستان أو حمص تسجل هي الأخرى وتدون (٢). على أنه يتبين لنا أن المبالغ المحبأة لم تكن تتفق مع الأرقام الأخرى.

أما في السواد ، فقد ارتأى المنصور أن يأخذ نصف الحنطة والشعير بدلا من النقود ، وظل هذا الأمر معمولا به زمن المهدي (٣) ، و انتهى الأمر أخيرا بأن دفع السواد ثلاثة أعماس الغلة ، ثم جاء الرشيد سنة ١٧٢ هـ (٧٨٨ م) فخفض ذلك إلى النصف (٤) ، ثم نقص هذا مرة ثانية سنة ٢٠٥ هـ (٨٢٠ م) إلى الخمسين (٥).

ويقول القلقشندي إنه كان يؤخذ عن الفدان من الحبوب في صعيد مصر ما بين أردبين إلى ثلاثة أردب (بكيل الصعيد) ، وغالبا ما يؤخذ مع كل أردب درهم أو درهمان أو ثلاثة دراهم ، وفي بعض الأحيان كان يكتفى بدفع القند المطلوب دراهم دون غيرها ، أما في الوجه البحري فغالب خراج بلاده دراهم. وظلت الحال على ذلك الوضع حتى سنة ٧٩٠ هـ (١٣٨٨ م) حيث كانت أجرة الفدان الواحد أربعين درهما ، والبرايب ثلاثين درهما ، ثم غلا السعر فيما بعد

(١) خطط القرطبي، ج ١، ص ١٠١.

(٢) Dionysius of Tell — Mahre, Text, p. 155. Trans, p. 129.

(٣) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٢٧٢؛ الماوردى: الأحكام السلطانية، الفصل السابع.

(٤) تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٦٠٧.

(٥) تاريخ الطبري، ج ٣، ص ١٠٣٩.

حتى جاوز والباقي مائة درهم والبرايب ثمانين درهما. وفي سنة ٨١٠هـ (١٤٠٧م) أصبح يؤخذ عن «الباقي» عن كل فدان نحو أربعمائة درهم، وربما زادت الأرض الطيبة حتى بلغت ستماية درهم، وفي البرايب ونحوه دون ذلك بالنسبة (١).

بعد كل هذا نرانا في حاجة إلى شيء من التعليل، ذلك أن «القفيز» كان سلس جريب أو عشر جريب، وكانت الغلة تقدر بثلاثة عشر ضعف إلى خمسة وعشرين ضعف قدر البذرة المبدورة، ومن ثم تقدر الضريبة على هذا الأساس، فلو كانت قفيزا واحدا كانت بأعلى تقدير $\frac{1}{78}$ أو $\frac{1}{77}$ من المحصول، وإن إضافة الدرهم ودفعه نقدا لا تجعل الضريبة بأى حال من الأحوال قرية من العشر الذى يدفعه الفلاح المسلم، وكانت ضريبة الجريب، أكثر حكمة وسدادا، ويظهر أن هناك خطأ فى الأرقام التى يوردها ابن حوقل لاسيا فيما يتعلق بالضريبة المفروضة على حقول السكروم، ولا يمكن أن تكون هذه الأرقام صحيحة إلا إذا كانت الحكومة تتبع سياسة ترى بمقتضاها أن تمكسها قبل جمعها ونضجها، ومن المستحيل أن نصدق أن أشجار النخيل كانت معفاة من الضرائب، ومن الممكن أنه لم تكن هناك ضرائب على الأشجار المفردة الموجودة فى تلك النواحي، ويقال إن أشجار النخيل المفردة التى تعتبر أملاكا عامة كانت هى المعفاة من الضرائب (٢). ومن المحتمل كل الاحتمال أن يكون فرض دينار أو نصف دينار (تبعا لنوعية الشجر) أمرا صحيحا. والمعروف أن الحكومة التركية كانت تجبى ضريبة قدرها سبعة قروش عن كل شجرة، وإن قيل إنها لم تكن دقيقة تماما فى إحصائها لإياها.

* * *

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٣.

(٢) البلافرى: فتوح البلدان، ص ٢٧١.

معظم ما لدينا من الجزية مستمد مما ذكره الفقهاء ، وتقول الكتب عادة إنها كانت تتدرج من أربعة دنانير إلى اثنين إلى دينار واحد في الاراضى ذات العملة الذهبية وهى بلاد الشام ومصر ، أما حيث تكون العملة ورقا فكان الدينار يقدر بإثنى عشر درهم وذلك في العراق وفارس ، وهناك رأى آخر يقول إن الدينار يساوى عشرة دراهم (١) ، وهذا النظام بسيط للغاية ، أما اختلافات المدارس الفقهية فتبين لنا أن هذا القدر غير حقيقى .

وما هى آراء الأئمة الأربعة :

يقول أبو حنيفة إن الجزية على الفقير المحتل إثنى عشر درهما ، وعلى المتوسط أربعة وعشرون درهما وعلى الغنى ثمانية وأربعون درهما ، ويقول أحمد بن حنبل إنها موكولة إلى رأى الإمام وليست مقدرة ، وإن كانت هناك رواية أخرى عنه تقول إن الأقل منها مقدر دون الأكثر .

ويقول مالك إنها مقدرة على الغنى والفقير بأربعة دنانير أو أربعين درهما ، ومن المحتمل أنه يشير إلى الحد الأعلى فقط .

ويقول الشافعى إن الجزية دينار ، يستوى فيه الغنى والفقير على السواء . وهذه الاختلافات في التقادير تصور لنا اختلاف الظروف المحلية ، ويقرر الشرائع هذا تماما فيقول : ووجوه الأقوال كلها ظاهرة لرجوعها إلى اجتهاد الأئمة بالنظر لأهل بلادهم ، فالفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معتملا ولا

(١) لم يكن سعر الدرهم بالنسبة للدينار ثابتا ، بل كان متبدلا حسب الأوضاع الاقتصادية العامة ، ذلك لأن الدرهم كان أساس العملة في القسم العربى من الامبراطورية ، كما كان الدينار أساسا في القسم الفرسى ، لذا كان الدينار يساوى ١٢ درهما في زمن عمر ، وكان يساوى ١٠ دراهم في دور الرسالة وفى خلافة الإمام على - الدورى .

شئ له فإنه يخرج من بلاد الإسلام ، [وإن كان له قول آخر وهو أن يقرأ ولا يخرج] ، ويقول الثلاثة الآخرون إنه يجب أن يعنى من الدفع (١) ، على حين أن هناك كاتباً آخر يقول بوجوب مساعدة من لا يستطيع دفع الجزية (٢).

كذلك اختلفت الآراء حول من يدفعونها ، فيقول أبو يوسف إنه لا يجوز الجزية على النساء والصبيان ولا المسكين الذى يتصلق عليه ولا المقعد ولا الأعمى ، ويعتيف البعض إلى من ذكرنا الخدم والمجانين وأهل الصوامع (٣) ؛ ومن ناحية أخرى ترى أن الشافعى يذهب للقول بأن الجزية واجبة على المجانين والشيوخ والعمى والرهبان والخدم الذين يتناولون أجراً لقاء خدمتهم ، وقد ورد فى موضع من كتاب الأم ، أن النساء يدفعنها (٤) فى بعض الأحيان ، وقد قال الحسن البصرى (٥) ، لا يلزم الرهبان أصحاب الصوامع جزية لفقرهم وتخليهم عن الدنيا .

وفى المعاهدة المبرمة مع « عيشية » نص على أن يعنى من الجزية قسراء القسوس والرهبان (٦) ، وكان ابن عبد الحكم يعرف أن الرهبان لا يدفعون شيئاً ما من الضرائب لأن النسيين يتحملون ضريبة من ينخرطون فى سلك الرهبنة (٧)؛

(١) الثمرانى : الميزان ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

(٢) يحيى بن آدم : كتاب الفرج ، ص ٩ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الحراج ، ص ٦٩ — ٧٠ ؛ الثمرانى : كتاب الميزان .

ج ٢ ، ص ١٦٠ .

(٤) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ٩٨ .

(٥) الصولى : ادب الكتاب ، ص ٢١٦ .

(٦) Bar Hebraeus : Ecclesiastical Chronicle, 3, p. 115 f.

(٧) تروح مصر لابن عبد الحكم ، ص ١٥٦ .

ويقول أبو يوسف إن دفعها واجب على أهل الصوامع إن كانوا ذوى غنى ويسار ، وإذا كان هناك دير للرهبان وله أملاك وأرض تسكفل صاحب الدير بدفع الجزية عن دونه من الرهبان ، فإن أدعى الفقر وأقسم يميناً جائزة في دينه أعفى من الدفع (١) ولم يؤخذ منه شيء ، والمعروف أن « تيودوسيوس » النصراني الخلقدوني - متولى خراج الاسكندرية - كان شديد الكراهية للبترك القبطي أنبا أغاثونا ، ومن ثم أرغمه على دفع ستة وثلاثين ديناراً جزية عن تلاميذه ، وربما كان هؤلاء التلاميذ من الرهبان ، فإذا قرر هذا في الأذهان أمكن القول بأنه لم نجر المادة إبان ذلك الحين بأن يدفع الرهبان شيئاً من الجزية (٢) . ولقد ذكرنا آنفاً أن عبد العزيز بن مروان حمل الرهبان في مصر على دفع الجزية ، على حين أن أسامة بن زيد عمد إلى منع الرجال من الانخراط في سلك الرهبنة تخلصاً منهم من الجزية ، وقد طمع على بن عيسى بن الجراح في أخذها من الأساقفة والرهبان وضعفاء النصارى لولا أن منعه الخليفة المقتدر من ذلك العمل [جرياً على العهد الذى بأيدي الأقباط] (٣) .

* * *

أما استضافة المسلمين فتختلف الشروط بشأنها بعضها عن بعض ، بحيث يكون أهل الذهب تكون الضيافة ثلاثة أيام ، أما أهل السواد ، فالترمو إضافة المسلمين مدة يوم وليلة فقط ، وكانوا يقدمون إليهم من الطعام والخبز والتريد والتوابل والزيت والخضروات المطبوخة والسمنك أو اللحم وما تيسر وجوده ،

(١) أبو يوسف : كتاب الفراج ، ص ٧٠ .

(٢) ساويرس : سير البطرك ، ص ١١٣ .

(٣) Eutychius: History, Vol., 2, P. 517. ؛ خطط المفريزي ، ج ٢ ،

ولا تزيد مدة إقامة المسلمين بينهم على ثلاثة أيام (١)، ويقال إنه لم يكن لمدينة حمص أن تصيف الطارقين أكثر من يوم وليلة (٢)، وإذا حدث أن أمطرت السماء وحوّلت المسافرين وأخترتهم أمداً أطول مما هو مسموح لهم به كان عليهم أن يدفعوا ثمن ما يأكلون (٣)، وحدث أن شكى بعض الذميين إلى عمر أن هؤلاء الضيوف يكلفونهم فوق طاقتهم ويطلبون منهم الدجاج والضأن، فقال لهم عمر: لا تطعموهم إلا ما تأكلون ولا بما لا يحمل لهم (٤)، كما أن المأمون أصدر أمره بتخليص النصارى من واجب تهئية المساكن في بيوتهم للجنود (٥).

* * *

أما فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على التجارة فقد كان عمر بن الخطاب أول من سنّها، والقول الشائع أن المقدور كان ٢١ في المائة على المسلم وخمسة في المائة على الذي وعشرة على الرجل الذي لاذمه له أو كان من أهل الحرب، وكانت الضريبة تدفع مرة واحدة كل سنة، ومع ذلك فقد ذهب مالك إلى وجوب أخذها على كل سفر في تجارة، وكان الثغلي والنجراني يعاملان معاملة غيرهما من الذميين تماماً، أما المجوس فيعتبر اجنئياً (٦)، وتذهب إحدى الروايات إلى أن الأجانب وحدهم هم الذين كانوا يدفعون هذه الضريبة وقدرها عشرة في المائة، وإن كانت هناك رواية أخرى تقول إن الذي يلتزم دفع العشر، ومع

(١) الضافي: كتاب الأم، ج ٤، ص ١٠٢، ١٠٤.

(٢) الأزدى: فتوح الشام، ص ١٥٢.

(٣) ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص ١٥٢.

(٤) ابن حساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج ١، ص ١٧٩.

(٥) Anonymous Syriac Chronicle, 2, p. 15.

(٦) لم يعثر المؤلف على المصدر الذي استقى منه الفكرة التي بنى عليها هذا الرأي،

لا سيما وهو يدرج في الفصل الأول « المجوس » بين أهل القمة.

ذلك ثم قول آخر نستدل منه على أن الذى كان لا يدفع فى ولايته الخاصة شيئاً ، لكنه يدفع العشر من رأس مال تجارته فى كل مرة يقاد فيها ولايته .

وقد أخذ عمر بن الخطاب من النبطيين نصف العشر على الحنطة وكان يرمى من وراء ذلك إلى تشجيع قتل هذه البضائع إلى المدينة ، وفرض العشر على المعاق كالخمس والقول ، وعهد أحد الولاة [وهو عبد الله بن عتبة] زمن عمر بن الخطاب فأخذ العشر من النبطيين ، وقد حاول المؤلف التوفيق بين هذين القولين فلم يجد للتوفيق سبيلاً ؛ وهناك رواية أخرى للسألة ذاتها تقول إن عمر بن الخطاب أخذ العشر من القبط فى المدينة ، ونصف العشر على الحنطة والزبيب (١) .

أما الضريبة على العميد فكانت تبلغ عشر دراهم ، وعلى الخيل والهجين ثمانية (٢) ، وكان المال الهلالى يجبى عما لا يقل عن مائتى درهم [من التجار المسلمين] أو عشرين ديناراً [من تجار العهد] أو عشرين مثقالاً ، لكن يقال إن عمر بن عبد العزيز جعل جزية الذى لا تقل عن عشرة دنانير ، وهذا هو ما يقتضى به أبو حنيفة .

على أن العبد لا يدفع ضرائب عما معه من البضاعة إن كانت ملكاً له ، كما أن الذى إذا حل خيراً ليبيها قد عوّرت قيمتها من قبل اثنين غيره من الذميين ، وإذا ادعى الذى أن ديونه تحيط بشئ من بضائعه لم يدفع شيئاً ، وقد حدث فى إحدى المرات أن ألغيت الضرائب على معاصر العنب والجسور والطرقات ، ثم أعيد فرضها عليها نظراً للخسارة التى لحقت ببيت المال .

(١) ما ألفتاه فى المتن واردة فى خطط المقرئ ، ج ١ ، ص ١٢١ ، أما المؤلف فيذكر أنه الزيت .

(٢) الشافعى : كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ١٢٥ .

ولما كان القرن الرابع للهجرة أضيف إلى الضرائب الدينية في فارس ضرائب
الأعشار على السفن والآنحاس على المساند والآجام والمرامح ودار الضرب
والجزية والمستغلات ، وضرائب على الملاحات وأثمان الماء ، وفرضت كذلك
على بيع العطور ، وتشمل كلة ، المستغلات ، ما يتحصل عليه من أجرة الأرض
والطواحين والدور التي يعمل فيها المارود . وكانت معظم هذه الضرائب
واحدة تقريباً أو ما يشبه ذلك في جميع الولايات (١) ، ويورد المقرئى ثبوتاً
طويلاً بالضرائب التي تجب في مصر . وكان دخل معظمها قليلاً إلى درجة أنه
لا يسد تكاليف جمعها ، ولا يبعد أن يكون الكثير من تلك الضرائب كان موجوداً
منذ أزمنة بعيدة

وكان ربيعة بن شرحبيل بن حسنة هو المكلف بجمع هذه المكوس في مصر
أيام ولاية عمرو بن العاص ، كما تولاهما زريق بن حيان ، في الأبله في خلافة
عمر بن عبد العزيز ، وقد اختير أنس بن سيرين ، لجمعها في الأبله فرفض
العمل (٢) ، ولا نعلم ما كان من التقوى عند السلف ، ، وربما كان الرضا من
جانبه قائماً على أساس تغير مدلول كلة ، المكس ، إذ كانت في البداية بسيطة للغاية
يقصد بها الخراج ، ثم تبدل مفهومها بمعنى الزمن فأصبحت تطلق على ضرائب
معينة لم يرد لها ذكر في القرآن ولا في الأحاديث وأصبح جميع المسلمين الخيرين
ينظرون إليها نظرة ملوذا الشك والريبة (٣) . ويقال إن عمر بن عبد العزيز

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٢١٧ .

(٢) خطط المقرئى ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ؛ السيوطى حسن المحاضرة ، ج ١ ، ص ٧٤ .

(٣) ذكر السيوطى (شرحه ، ج ١ ، ص ٩٠) أن عمرو بن العاص دعى إليه خالد بن
نابت القهمى ليجمعه على المكس فاستغفاه ، فقال عمرو « ما تكره منه ؟ » فقال « إن كتبنا
قال : « لا تحرب المكس فإن صاحبه في النار » .

ألغى هذه الضرائب (١) ، وربما كان في هذا القول خطأ في التسلسل التاريخي ، على أنه لا يخلو من الصواب ، لأنه من الواضح أن هناك ضرائب كانت تجبي ولم يكن لها موضع في التنظيمات الشرعية .

كان المنصور أول من وضع الضرائب على الخوانيت سنة ١٢٧ هـ ثم اقتدى به واليه على مصر في السنة ذاتها ، ففرض ضريبة على الدكاكين في الأسواق وعلى الحيوانات (٢) .

وشهدت سنة ٢٥٠ هـ (= ٨٦٤) في مصر احتكار النطرون [وقد أحاط عليه أحمد بن محمد بن مذهب بن مذهب والي خراج مصر] ، وقرر الأموال على الرعي [وسماه مال الراعي] وعلى صيد السمك [وسماه مال المصايد] ، فلما تولى الحكم أحمد بن طولون أمر بإسقاط هذه المعادن والمرافق (٣) ، رغم أنها كانت تغل لبيت المال مائة ألف دينار كل سنة ، ثم أعيد العمل بالأموال الملالية أيام الفاطميين وسميت بالمكوس ، فلما جاء صلاح الدين ألغاه ثم أعادها ابنه عثمان مرة أخرى .

وإننا لنسمع عن بعض ضرائب كان إلغاؤها مثار معارضة من الأقباط ذلك أنه في سنة ٨٠١ هـ (= ١٣٩٨) أسقط يلبغا ضمناً بحيرة البقر ، إلا أن الأقباط أعادوها من بعده ، كما أنه وجد أن بعض الضرائب في مصر تغل لبيت المال سبعين ألف درهم يومياً وأن الحكومة لا تكتسب شيئاً منها البتة ، وإنما يستفيد منها الأقباط وحواشيهم ، ولذلك فكر في التخلي عن تلك الضرائب

(١) المخطوط القرظية ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٢) الكندي : الولاة والقضاة ، ص ١٢٥ ؛ المخطوط القرظية ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٣) عرف المال الملالي زمن أحمد بن محمد بن مذهب باسم « المرافق والمعادن » .

فلم يفلح (١).

ولقد رأى المسؤولون سنة ٣٨٩ هـ (= ٩٩٨) فرض الضرائب على أنواع خاصة من القماش مصنوعة في بغداد ، إلا أن المعارضة كانت من القوة بدرجة صرفت أولى الأمر عن عزيمتهم (٢)، وفي سنة ٤٧٩ هـ (= ١٠٨٦) ألغى ملكشاه الضرائب التجارية والمكس في العراق (٣).

• • •

لم تكن طرق جباية الضرائب قاسية كما تبدو ، وواضح أن الرعايا كان يسمح لهم بمجال واسع في دفعها ، إذ يرد في أوراق البردى عدة شكايات عن التأخر في الدفع وعن صور أخرى من التراخي في دفعها ، ويقال إن عمر بن الخطاب اشترط على نبطي الشام أن يصيب المسلون بعض ثمارهم وتبنيهم ، ولكنه لم يجبرهم على حملها إليهم (٤)، على أنه كانت تأتي أوقات يعفون فيها من تلك الإلتزامات ، فقد جاء أحد الأقباط إلى عمرو وقال له :

« إذا أخذتك إلى مكان أمكن للسفن أن تصل منه إلى مكة فهل تعفيني وأسرق من الضريبة ، فوافقه عمر (٥) . ولما غزيت برقة لأول مرة لم يدخلها أى جامع ضرائب ، بل جرت عادة أهلها على أن يرسلوا الضرائب المستحقة متى حان وقتها (٦) ، وربما كان حكم مستر Bell ينطوى على جانب من القسوة والظلم

(١) خطط القرظي ، ج ١ ، ص ١٠٧ : القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٠

(٢) Eclipse of the Abbasid Caliphate, Vol. 3, P. 136

(٣) ابن الأثير ، سنة ٤٨٩ هـ

(٤) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ، ص ١٧٩

(٥) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٦٦

(٦) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٧١

حيث يقول ، نظراً لعدم توفر البيانات في الوقت الحاضر التي تمكننا من الوصول إلى خواتيم إيجابية تامة ، فقد يظهر لنا أن الحكومة العربية خلال القرن الأول للهجرة كانت على وجه العموم حكومة قادرة مكتفية بما عندها ولم تكن استبدادية طاغية ، غير أن طبيعة النظام المالي (الذي يجب أن نذكر أنه موروث من الإمبراطورية البيزنطية) كان يميل إلى ازدياد دائم في أعباء دافعي الضرائب ، وكان يعطى فرصاً استثنائية لابتزاز العال الثانويين للأموال (١) .

وفي الأوقات المشأخرة كان خراج الأرض يدفع على شكل أقساط ، وربما كان من المحتمل أن هذه الحالة كانت موجودة منذ البداية (٢) . أما الجزية فالظاهر أنها كانت تدفع كلها مرة واحدة .

وفي زمن معاوية بن أبي سفيان كانت أدزاق أهل الديوان وأعطيتهم وأعطيات عيالهم وأرزاقهم ونواب البلاد من الجسور وأرزاق الكتبة وحملان القمح إلى الحجاز تؤخذ من الضرائب ، ثم يرسلون ما تبقى من الأموال إلى دمشق العاصمة (٣) .

على أنه يجب أن نلاحظ أن الإمبراطورية البيزنطية كانت تجبي الضرائب على الأرض وتجمع الغلة والجزية ، وكان عمالها يستضافون أثناء تنقلهم لأداء مهمتهم الرسمية ، وقد يبدو صحيحاً أن تفرض الضريبة ذات الدرجات الثلاث على أعضاء الشيوخ في الإمبراطورية .

(١) Greek papyri in the British Museum, Vol 4, introd., 41.

(٢) النسطط الميريكية ، ج ١ ، ص ٤٠٥ .

(٣) النسطط الميريكية ، ج ١ ، ص ٧٩ .

ويمكن القول بأن النتائج التالية هي التي يمكن الوصول إليها من كل ما ذكرناه

الغالب على اليهود الأصلية التي أعطيت للبلاد المفتوحة أن قد جر النسيان عليها ذيوله ، فلما تذكرها الناس فيما بعد عمد المؤرخون إلى تفسيرها في ضوء أوضاعهم المتأخرة زمنيا ، ومن ثم أخطأوا في فهمها ، ومن أوضح الأمثلة على هذا الرأي كلكتا ، الحراج ، ود ، والجزيرة ، اللتين يقصد بهما « الضريبة » .

لم يكن نظام عمر نظاماً متجانساً ، ولكنه كان يختلف من بلدة إلى أخرى ، كما أن عهده كان أقل اشتبالاً لها بذكره عنه المؤرخون . والفارق بين العهد « المفتوح » والبلد « المعاهد » موضع نقاش فقهي . ذلك أن المسلمين ظلوا مدة بضع سنوات قلائل من الفتح وهم يعاملون الشعوب الخاضعة لهم معاملة ترتكز على أساس من الهوى والاختيار . كما أن الضريبة الأصلية التي فرضها العرب كانت هي ذات الضريبة المدفوعة للحكومة السابقة ، والظاهر أنها كانت تقرب من الدينارين في الغرب .

أما الضريبة المتدرجة فجاءت لأول مرة في أرض الجزيرة ، وكان الرهبان في بداية الأمر معفون من دفع الجزية . كذلك كانت الشعوب المغلوبة هي التي تتحمل في البدء كل عبء الضرائب ، على الرغم من أنه ليس في الإمكان أن نجزم بمقدار هذه الضرائب ، على أن الأمر الثابت المؤكد هو أنها أخذت تثقل وطأة وتزداد فداحة ، ثم لم يعد الذميون وحدهم يحملون العبء كله بل شاركهم المسلمون في دفع الضرائب ، وكانت الضرائب التي فرض عليها الشرع تدفع لبيت المال ، وأصبح الذميون والمسلمون سواء بسواء في تحمل الأعباء الأخرى .

على أنه حدثت تطورات في النهاية ، منها أن الجزية أصبحت تعرف
د بالحوالي ، ، ولما تم إصلاح الدين فتح بيت المقدس سنة ٥٨٣ هـ (= ١١٨٧)
تمكن نصاراهما من الحصول منه على تصريح بخول لهم حق الإقامة بالمدينة
لقاء دفعهم الجزية له (١) .

وفي منتصف القرن الثالث للهجرة كان مقدار الجزية المأخوذة من بغداد
مائة وعشرين ألف درهم ، ثم صارت مائتي ألف (٢) ؛ أما جزية مصر (أى
مصر والقاهرة معا) فبلغت مائة وثلاثين ألف دينار سنة ٥٨٧ هـ ، ثم بلغت
أحد عشر ألف دينار وأربعمائة دينار سنة ٨١٦ هـ (٣) ، وكانت الجزية تدفع
تبعاً للسنة القمرية (٤) ، فجبيت في سنة ٦٨٢ هـ في شهر المحرم أى أنها أجلت
من رمضان ، وهو الشهر الواجب أدائها فيه (٥) .

وتم في سنة ٩٧٤ هـ فتح جزء من بلاد النوبة ، وخير الفاتحون الأهلين
بين الجزية والموت ، فارتضى الأهل أن يدفعوا ديناراً عن كل ذكر بالغ (٦) ،
ويقول القلقشندي (٧) إن العادة جرت على أن تكون الجزية ثلاث درجات
قدرها ٦٢ دينار ، ١١٠ دينار ، ١٤٠ دينار مع إضافة ٢١ درهم ، وذلك لدفع
أجر المحاسب وأعوانه ، على أن هذه الجزية أخذت في الضالة أيام المؤلف ، فبلغت
أعلى قيمة لها ٢٥ درهما وأقلها ١٠ دراهم .

-
- (١) ابن الأثير : السكيل ، سنة ٥٨٣ هـ .
 - (٢) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ص ١٢٥ ، ٢٥١ .
 - (٣) الخطط القريزي ، ج ١ ، ص ١٠٧ .
 - (٤) خطط القريزي ، ج ١ ، ص ٢٧٦ .
 - (٥) السلوك القريزي ، طبعة كاترمير ، ج ٣ ، ص ٣٩ .
 - (٦) السلوك القريزي ، طبعة كاترمير ، ج ٢ ، ص ١٣٠ .
 - (٧) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٢ .

وكانت الجزية تدفع على حدة قبل دفع الخراج وبعد دفع الرسوم المعروفة بالمال الهلالى وإيجادات المباني ورسوم صيد السمك الخ ، إذ كانت هذه كلها تدفع شهرياً ، أما الجزية فكانت تجبي سنوياً ، وإن كان البعض قد ارتأى وجوب دفعها شهرياً حتى لا تخسر الدولة شيئاً إذا مات الذى أو أسلم (١) . وقد اختلف الفقهاء فيما يجب اتخاذه فى حالة الذى إذا مات قبل دفعها ، فرأى البعض إسقاطها ، وذهب البعض الآخر للقول بوجوب أخذها من أملاكه (٢) ؛ كذلك تضاربت آراؤهم حول المهتدى للإسلام ، فقضى عمر بن عبد العزيز بالآلا تؤخذ الجزية من الذى عن السنة التى أسلم فيها ، ومن الجلى أن قضاءه لم يؤخذ به ولم يكن مقبولا (٣) .

ولما كانت سنة ٦٧٨ هـ (= ١٢٧٩) قضى سيف الدين قلاوون بإبطال ضريبة الدينار عن الذى وهى التى فوق الجزية التى كانت تدفع لمدة ١٨ سنة ، وكانت تسمى بقرّر النصارى (٤) .

أما الأرقام التى تبين لنا المقدار السكلى للضريبة فمحيرة فى قلتها وعدم دقتها ؛ من ذلك أن الإسكندرية كانت تدفع فى بادىء الأمر ١٨ ألف دينار ؛ فلما تولى هشام بلغ خراجها ستة وثلاثين ألف دينار ، كما أن الوالى مينا ، فرض على المدينة ٣٢,٠٥٩ قطعة من الذهب ولعلماء دنانير ، فخلع عن الحكم ، وبلغت جباية المدينة فى عهد خلفه اثنين وعشرين ألف دينار فقط ، وهو المبلغ

(١) المخطوط للقرية ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٢) راجع الميزان العمراى ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

(٣) كتاب الطبقات لابن سعد ، ج ٥ ، ص ٢٦٢ .

(٤) المخطوط للقرية ، ج ١ ، ص ١٠٦ ؛ السلوك (طبعة كاترمير) ، ج ٢ ، ص ٣ .

المستحق عن غير ظلم (١) ، أما قولهم بأن الخراج بلغ ستائة ألف دينار على أساس أن السكان ثلاثمائة ألف نفس ، وأن الجزية ديناران عن كل رأس قول مردود .

وهاهي ذى قائمة بخراج مصر عامة (٢) :

سنة المبلغ

- ١٩ — ٥٢٥ ، مليوناً دينار ، زمن ولاية عمرو بن العاص .
- ٢٦ — ٥٣٥ ، أربعة ملايين دينار ، زمن عبد الله بن سعد .
- ٤٧ — ٥٦٢ ، أرسل الرواى مسلة إلى دمشق الفائض وقدره ستائة ألف دينار .
- حوالى ١٠٧ هـ ، أربعة ملايين دينار ، وكان متولى الخراج عبد الله بن الحجاب ، والمصاريف ٧٨٣ ، ٢٠٧٠٠ (يذكر ابن خردادبة أن الخراج بلغ ٨٧٣ ، ٢٠٧٢٣) .
- ٥٢٠٠ ، ٤٠٢٧٥٠٠٠٠ دينار (فرض ديناران على الفدان) وذلك زمن المأمون .
- ٥٢٥٤ ، قص الخراج إلى ١٠٨٠٠٠٠٠٠ (النص ٨٠٠٠٠٠٠٠٠) على أن أحمد بن طولون رفعه حتى أوصله إلى ٤ ملايين دينار .
- ٥٣٥٨ ، ٣٠٤٠٠٠٠٠٠ في زمن جوهر الصقلي (يذكر ابن حوقل أنه بلغ ٣٠٢٠٠٠٠٠٠) .
- ٥٤٦٣ ، بلغ ٢٠٨٠٠٠٠٠٠ .

(١) John of Nikiou (Journ. Asiat.), 1879., p. 384. : البلاذرى :

فتوح البلدان ، ص ٢٢٣ .

(٢) النبط ، ج ١ ص ٧٩ ، ٩٨ ؛ البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢١٦ ؛ المسالك والممالك لابن خردادبة ، ص ٨٣ ؛ والمسالك والممالك لابن حوقل ، ص ١٠٨ .

وهذه الأرقام كافية في إيضاح المبالغة الصريحة في نسبة الأثنى عشر مليون دينار إلى عمر وأسامة ، ونسبة الأربعة عشر مليوناً لعبد الله بن سعد .
وهاهى ذى أرقام حص .

٣٤٠٠٠٠٠ ، ٢١٨٠٠٠٠ ، ١١٨٠٠٠٠ دينار .

ولا يمكن اتخاذ هذه الأرقام أساساً لتكوين أى فكرة (١) ، وقد دفعت بركة وقت أن فتحها المسلمون ثلاثة عشر ألف دينار (٢) ، على حين أن ابن خلدون يقول إن جزيتها كانت مليوناً واحداً ، ومن ثم أخذ خراج مصر في التضاؤل ، بينما ارتفعت الضريبة من دينار على الفدان إلى سبعة دنانير .

على أنه أثر عن بعض الحكام بعض مراسم تنطوى على الرحمة ، فيقال إن المأمون كان شقيقاً على أهل الرها وأمر بوضع جميع ما عليهم من الأعباء والضرائب ، ولا بد من أن في هذا القول جانباً من المبالغة ، وربما كان ذلك إجراء مؤقتاً ، ذلك أنه دخل الكنيسة الكبرى وأبدى إعجابه بروعتها وجمالها ، ثم سأل قيمها عن دخلها فقال له الأسقف : إن ثروتها - أيها الملك وحق الله - عظيمة ، ولكن الجانب الأكبر من دخلها تستنفده أعباء الضرائب المفروضة عليها ، وإذ ذاك أمر المأمونُ بالأيحى شئ من الضرائب عما يتبع الكنيسة من الحانات والحوانيت والحمامات والطواحين ، وإنما يؤخذ فقط عن بساكنها وأراضيها المزروعة ، وقال إنه ليس من الصواب دفع ضريبة عن شئ ماتحت سقف (٣) ، وليست هذه الفكرة خاصة بالمأمون وحده لأنه يوجد عندنا

(١) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ص ٧٦ ٧٦ ٢٤٦ ، ٢٥١ .

(٢) فتوح مصر لابن عبد الحكم ، ص ١٧٠ .

(٣) Anonymous Syriac Chronicle, 3, p. 23.

وأبان قهنيان أحدهما يقول (١) لو أن ذميا أو مسلما بنى حائوتا على أرض خراجية لم يكن عنها شيء من الضرائب ، وإذا استقر المسلمون على أرض لأملاك لها وأقاموا سوقا فليس عليها خراج .

* * *

كان المسلمون يتخذون السنة القمرية أساسا ، ومن ثم وجدت هناك سنوات تقويمية أكثر من السنوات الزراعية ، وقد منع خالد القسرى استعمال التقديم في التقويم الفارسي ، وقد بينا آنفا أن خراج سنة ٨٨ الشمسية يعنى سنة ٥٩١ ؛ والظاهر أنه لم يكن هناك تناسب بين التقويمين ، ولكنهم كانوا - بين آونة وأخرى - يسقطون سنة واحدة ، ولذلك فقد حدث في زمن المتوكل أن اعتبرت سنة ٢٤١ سنة ٥٢٤٢ ، وكان الدافع لذلك هي الناحية المالية ، كما أسقطت سنة ٢٧٨ سنة ٥٢٧٨ وأسقطت سنتان سنة ٤٩٦ ، وواحدة سنة ٥٠٧ ، وسنتان أو أكثر سنة ٥٩٥ . وفي عهد المعتضد غير عيد التوروز من ١١ صفر إلى ١٣ ربيع الآخر الذي يعادل ١١ حزيران (٢) .

* * *

أما فيما يتعلق بطريقة دفع الجزية فإننا نجد التعليقات التالية بشأنها واردة في دليل خاص عن الواجبات المفروضة على الجاني ، منها عدم استعمال العنف أو الضرب في جمعها ، وألا يجبر الذي على بيع ما لديه من الماشية والحير والأغنام لسدادها ، وعليه أن يكون واقفا وقت دفعها ، أما الصامل الذي يأخذها فيكون جالسا ، ويجب أن يشعر الذي أنه شخص حقير حين يدفعها وأنه لا يعامل بالاحترام (٣) .

(١) البلاذرى : فوح البلدان ، ص ٤٤٨ .

(٢) النسطر القريزية ، ج ١ ، ص ٢٧٤ — ٢٨١ .

(٣) الصول : أدب الحكاتب ، ص ٢١٥ .

ولاسق مقتطفات عن معاملتهم ، ذلك أنه « يفرض على الذى - نصرانيا كان أو يهوديا - أن يذهب بشخصه فى يوم معين إلى الأمير المخول حق تسلم الجزية ، ثم ينصب الأمير عرشا مرتفعا يجلس عليه ويميل أمامه الذى ويقدم إليه الجزية على كفه وهى مبسوطة . فيتناولها الأمير بصورة تكون يد الأمير فيها هى العليا ويد الذى هى السفلى ، وحينذاك يصفعه الأمير على عنقه ، ثم يخرج الشخص الواقف أمام الأمير فى غلظة ... وكانت العامة تدعى لمشاهدة هذا المنظر (١) » . ولم أستطع أن أستدل على المصدر الذى استقى منه الكاتب هذه المعلومات .

* * *

وفى بداية الأمر كان يسمح للذمين بدفع الجزية نوعا ، حتى ليقال إن على ابن أبى طالب قبلها حبالا وإبرا ، ولم تكن تقبل منهم الخمر أو الخنازير ، على أنه كان من حق جباة الجزية أن يديموها ويوسلوا ثمنها لبيت المال .

* * *

أما فيما يتعلق بالهدايا فقد جرت العادة بالسماح للولاة بأخذ الهدايا فى المواسم والأعياد لاسيما فى عيد النوروز ، على أن ذلك كان عرضة للنقد ، ومن الأرجح أنها كانت موجودة على الدوام ، ولكن المؤرخين العرب اكتشفوا أصلها ، فقالوا إنها عمل واحد من اثنين : إما الوليد بن هبة أو الحجاج ، وقد منحها عمر بن عبد العزيز إلا أنها عادت للظهور ثانية زمن المأمون وذلك حينما أعطاه أحمد بن يوسف جوالا من الذهب (٢) ، كما أن خراج الكوفة أيام معاوية بلغ خمسين مليون درهم وكثيراً من الهدايا ، ثم بلغ أيام ابن الزبير ستين مليون درهم وبلغت قيمة الهدايا عشرين مليوناً (٣) .

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٦٩ ؛ الصولى : أدب الكتاب ، ص ٢١٥ .

(٢) أدب الكتاب للصولى ، ص ٢٢٠ ؛ صبيح الاعشى للقفندى ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ .

(٣) الصولى : أدب الكتاب ، ص ٢١٩ .

الخلاصة

ربما لم تكن دراسة العلاقات بين الحكومة ورعاياها الذين لم يعترفوا بالإسلام مؤدية إلى شيء سوى بلبلة الذهن ، إذ يظهر الذي في صورة المضطهد المهمل إهمالا تاماً تارة ، وقد تتعالى الشكوى المريرة من نفوذه الويل الأثر على من حوله من المسلمين تارة أخرى ، فكانت المراسم تسن وتنبع فترة من الزمن ثم يتغافل المسئولون عنها ولا يعمل بها أحد ما حتى تجد ظروف معينة تدعو أصحاب السلطة لتذكرها والعودة للعمل بها ، وليس هناك من نمو ثابت مطرد ، بل إن الأحداث لتتحرك على مسرح التاريخ دون ضابط معين ، ويشعر الإنسان أنه إذا كانت الحوادث تخضع في سيرها للنطق فقد كان لابد للإسلام من أن يلاشى الأديان التي خضعت له ، لكنها ظلت قوية رغم ما لقيت من عنف واضطهاد .

وهناك عدة تواريخ قليلة ثابتة وبعض عصور يمكن الإشارة إليها بالإجمال رغم عدم وضوح الحدود ، ففي زمن الحكم الأوائل من بني أمية كانت الروابط بين الفاتحين والشعوب الخاضعة لهم روابط مودة وصداقة ، فكان معظم الموظفين الصغار من جماعة الذميين ، كما أن أغلب المنتصرين كانوا عرباً أكثر منهم مسلمين أى أنهم كانوا يقدمون العروبة على الإسلام ، ويطلب للتواريخين أن يصوروا عدالة الفاتحين ، فيذكرون أن عمرو بن العاص كان ذات مرة مفترشاً الأرض في قصره مع جماعة من العرب حين دخل المقوقس عليه لزيارته . ومن معه عرشاً من الذهب ليجلس جرياً على عادة الملوك يومذاك ، وكان المقوقس قد ألف الجلوس عليه في مجلس عمرو الذي لم يعارض قط في ذلك الأمر ولم يبد استنكاراً لما أتاه المقوقس ، ومن ثم فإن المسلمين ظلوا محافظين على العهد الذي قطعوه

معه (١) ، على أن هناك جانباً شديداً القناعة في هذه الصورة ، ذلك أنه ذكر عمرو ابن العاص أن هناك رجلاً من الصميد اسمه بطرس عنده كنز فأنكر الرجل إنكاراً تاماً كل معرفة له بهذا الكنز فحبسوه ، وسأل عمرو الناس هل تسمعونه يسأل عن أحد ؟ ، ف قيل له إنه يسأل عن راهب في الطور ، فأرسل عمرو إلى بطرس وانزع عاتمه ثم كتب إلى ذلك الراهب كتاباً ختمه بخاتم بطرس يقول له فيه : ابعث إلى بما عندك ، فجاءه الرسول بقله شامية محتومة بالرخاص وفي داخلها ورقة مكتوب فيها : مالك تحت الفسقية الكبيرة ، فحبس عمرو الماء عنها ثم اقتلع البلاط ، حيث عثر على اثنين وخمسين إردبا ذهباً مصرياً ، فأمر عمرو بقتل الرجل عند باب المسجد ، واضطر بقية الأقباط على إخراج كل ما يخفونه عندهم من الكنوز (٢) خوفاً من أن ينالهم ما نال بطرس ، ويصف حنا النيق عمرو بن العاص بالوحشية البالغة ، ويتمه بأنه عامل المصريين دون شفقة أو رحمة ، وأنه لم يف أبداً باليهود التي أبرمها معهم (٣) .

ونستدل من كثرة الثورات في مصر على أن الحكم الإسلامي كان عبثاً ثقيلاً على كاهل أهل البلاد ؛ ومع أن عمر بن عبد العزيز قد أمر أحد الولاة بتوزيع الأموال الفائضة في بيت المال عنده على الذميين بعد قضاء حاجات المسلمين (٤) ، إلا أن الجارى هو أن هؤلاء الذميين كانوا يقومون بمد الدولة بكل ما تحتاج إليه من المال دون أن يأخذوا نظير ذلك شيئاً ، ومن الأرجح أن هذه

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٦٠ .

(٢) الفريرى : الخطط ، ج ١ ، ص ٧٦ .

(٣) Journal Asiatique, 1879, p. 377, 355.

(٤) عبد الله بن عبد الحكم : سيرة عمر ، ص ٦٧ .

الشعوب لم تكن تدفع - في بداية الفتح الإسلامي - ضرائب أكثر مما كانت تدفعها للحكومات السابقة ، بيد أن هذا القدر من الضرائب أخذ يزداد شيئاً فشيئاً وتثقل وطأته على مر الأيام ، وليس من شك في أن حكم عمر بن عبد العزيز - في نهاية القرن الأول للهجرة - كان بداية سلسلة من المتاعب التي ألقت بالذميين ، فقرضت القيود الخاصة على ملابسهم ، وبدأت حركة فصلهم من الوظائف الحكومية وإقصائهم عنها ، وقد يمكن اعتبار عمر بن عبد العزيز مثالا للرجل الشقي الذي تحمله تقواه على الشدة على مخالفيه دينياً (١) ، وكان إلى جانب ذلك رجلاً شديد الإيثار للعدل في معاملاته مع الناس على حين أنه حاول الضغط على الذميين كجاعة قائمة بنفسها ، إلا أنه لم يقدر النفاذ لجميع قوانينه ، بدليل ما نراه من أن أهل حران كانوا لا يزالون يلبسون القباء ويرسلوا شعورهم حتى زمن المأمون كما أنه لم يصادف نجاحاً ما في محاولته إخراج الذميين من دواوين الدولة .

ولقد أخذت الروح الإسلامية في الغلظة والقسوة أثناء القرن الثاني للهجرة ، فبينما نرى أحد الفقهاء زمن هرون الرشيد يقول إن من حق المجوسى التمتع بامتيازات أهل الكتاب إذا بنا نرى المأمون يخير أهل حران بين الإسلام والموت ، كما أن مراسيم الملابس أخذت في الوقت ذاته تزداد عتفاً وصرامة ، وتبلورت للفكرة الناهية عن استحداث الكنائس والبيع تبلوراً تاماً .

أما الطور الثاني الذي مرت به الروح الإسلامية فهو خلافة المتوكل الذي أصدر مراسيم هي أقرب إلى الاضطهاد منها إلى القوانين ، ومع ذلك فإن حماسه لم تكن تتفق بشخصيته الذاتية ، إذ المأثور عنه أن صلاته بمطبيع النصارى

(١) الجوزي : سيرة عمر ، ص ١٠٤ .

كانت أطيب صلوات يمكن أن تقوم بين الناس بعضهم وبعض ، ومع ذلك فقد كانت مراسيمه أقسى المراسيم ضد الذميين .

على أنه تحسن الإشارة إلى أن سلوك الحكام في الغالب كان أحسن من القانون المفروض عليهم تنفيذه على الذميين ، وليس أدل على ذلك من كثرة استحداث الكنائس وبيوت العبادة في المدن العربية الخالصة ، كما أنه كان يكتفى بتفريم النصراني الذي يأتي الفحشاء مع امرأة مسلمة بدلا من رجمه وقتله ، كما أن الردة لم تكن تعنى الموت دائما للمرتد . كما كان أتباع الديانات المختلفة يتلقون العلم على أيدي أساتذة من المسلمين ، ولم تخل دواوين الدولة قط من العمال النصارى واليهود ، بل إنهم كانوا يتولون في بعض الأحيان أرفع المناصب وأخطرها ، فاحتزوا الثروات الضخمة وتكاثرت لديهم الأموال الطائلة ، والواقع أن الاضرار التي لحقتهم إنما ترجع إلى تفاخرهم الطائش بما لديهم من الثروة والسلطان . وكان محرمًا عليهم - من الناحية النظرية - عدة أمور كالجهير بالأفراح والخروج بالعناز والاحتفال بالأعياد والجهير بالقداسات الكنسية ، وكان من الأمور التي يعاقبون عليها أن يطلأ الواحد منهم عن غير عمد ذيل المسلم ، كما كان عليهم أن يوسعوا وسط الطريق للسلسين (١) ، ويذكر Kinglake أنه لم يكن أحد من نصارى يومه في دمشق ليجرؤ على السير على الرصيف ، وعلى الرغم من هذه القوانين الصارمة فإن النصارى كانوا يزاحمون المسلمين لما كانوا يقومون به من الأعمال التي تتطلب الثقة والأمانة ، كما اعتاد المسلمون المساهمة في الأعياد المسيحية باعتبارها فرصة من فرص اللهو والمرح .

* * *

(١) فتح الملوك ، ج ١ ، ص ٣٣٤ .

وقد اشترى المعتصم دير سامراء الواقع في البقعة التي كان يريد أن يبنى فيها قصره (١)، كما عمد غيره من الخلفاء إلى هدم بعض الكنائس للحصول على مواد يشيدون بها عمائرهم ، وكانت العامة على استعداد دائم لنهب الكنائس والأديرة ، وعلى الرغم من النعمة والبلهنية العظيمة التي كان الذميون يتقبلون في مطارفها إلا أنهم كانوا يعيشون في خوف دائم ، إذ كانوا عرضة لأهواء الحكام وعواطف العامة ، على أنه يجب أن ننظر إلى قصة الحاكم أنها على عمل رجل غبول ، وليست من الاسلام في شيء ، ومع ذلك فنشير إلى أن حالة الذميين قد تطورت إلى أسوأ فيما بعد ، إذ أصبحوا أكثر عرضة لشغب العامة عليهم ، وصحب هذا التعصب الشعبي تشده من جانب المثقفين أخذ يزداد وضوحا ، وأصبح الناس منقسمين إلى قسمين : مسلمين وغير مسلمين ولم يعد لغير المسلمين أهمية أو تقدير ، على أنه كانت هناك أحوال شاذة تحمل على الرضا وإن قلت هذه الأحوال ، فكان المسلم إذا مد يد المعوثة إلى ذمى طولب بالاستتابة ثلاثا فإن رفض قتل (٢) .

* * *

ولقد ثبت بالبرهان أن عمر بن الخطاب برىء من نسبة تخريب مكتبة الإسكندرية إليه ، ويمكننا أن نصنيف إلى الأسباب التي يبنى عليها هذا الرأي قولاً آخر ، وهو تكذيب مانسبه المؤرخون إليه من أنه قال إنه لا حاجة بالمسلمين إلى هذه الكتب إذا كان ما فيها متفقاً وما جاء في القرآن ، وأنه لا حاجة بهم إليها أيضا إذا كان ما فيها مخالفاً للقرآن ، فهذا قول حرى بأن يكون من

(١) السعوى : التنبية والاشراف ، ص ٣٥٧ .

(٢) فتح المل المالك ، ج ١ ، ص ٣٣٤ .

أقوال أهل المعمور المتأخرة عن عصر صدر الإسلام، كما نجد نفس القصة تروى عن أحد حكام خراسان في القرن الثالث للهجرة .

أما فيما يتعلق بهمد عمر ، فيكنى أن نجتمع هنا ما قيل عنه في أماكن متناثرة وهي أن الإشارة إليه لم تصبح شائعة إلا في عصر متأخر ، ونلاحظ أنه كان مجهولا أثناء القرن الأول للهجرة ، فلما كان القرن الثاني ظهرت بعض نصوصه ، حتى إذا كانت سنة ٢٠٠ هـ وجد العهد ، على صورته التقليدية المتداولة مع شئ من الاختلافات الضئيلة ، كما أن اليهود التي قطعها القواد المسلمون للبلدان المفتوحة لم تنسج على غراره ، بل يظهر أن عمر بن عبد العزيز كان أول من وضع بعض نصوص هذا العهد ، ثم نسب الناس العهد إلى سلفه وسميه العظيم ، وربما كان العهد الذي ذكره أبو يوسف صورة قديمة لعهد عمر بن عبد العزيز ، وإن يكن من المحتمل أنه كان في ذهنه صورة لعهد معين أو حقوق عامة وضعها الذميون ، والخلاصة أن العهد وضع في المدارس الفقهية ثم نسب — ككثير غيره — إلى عمر بن الخطاب .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب